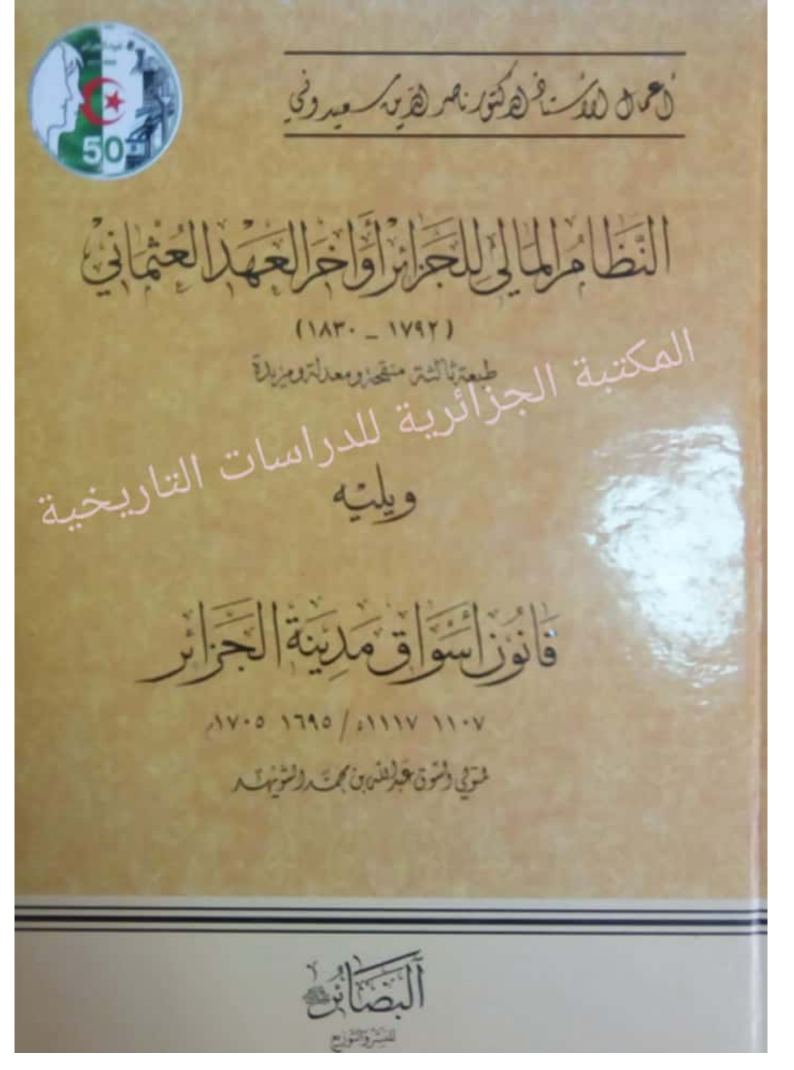
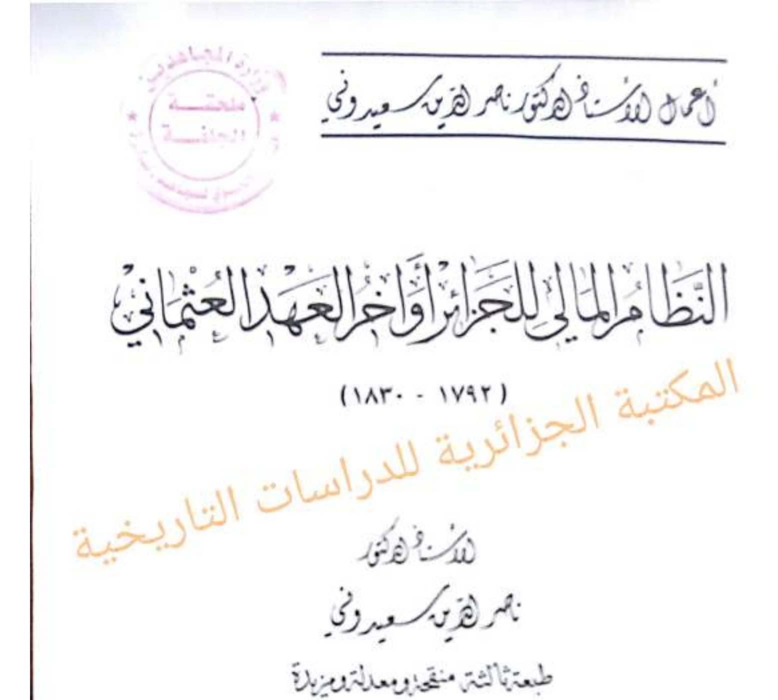

أعمال الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني
النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني
(١٧٩٢ _ ١٨٣٠)
طبعة ثالثة منقحة ومعدلة ومزيدة
ويليه
قانون أسواق مدينة الجزائر
١١٠٧ ١١١٧هـ / ١٦٩٥ ١٧٠٥م
لمتولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد
البصائر
للنشر والتوزيع
50
المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية



أعمال الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني

النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني

(١٧٩٢ - ١٨٣٠)

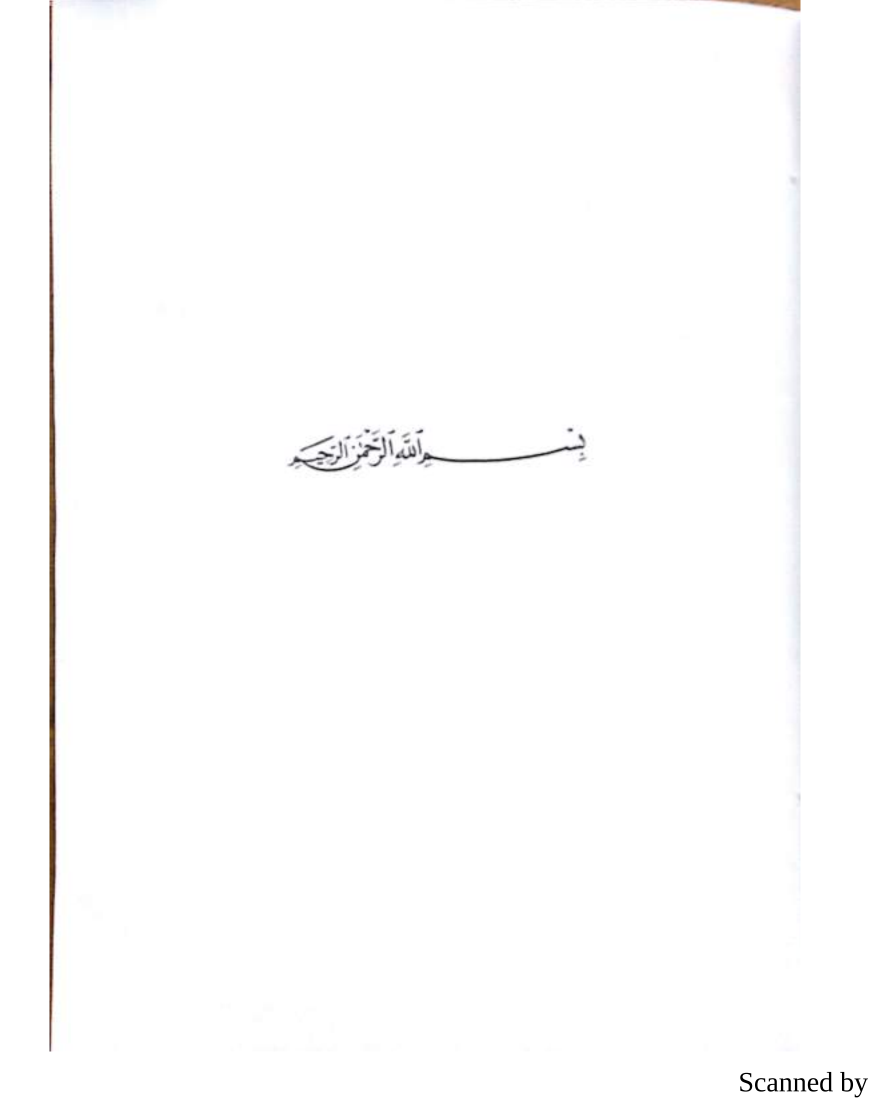
الأستاذ الدكتور
ناصر الدين سعيدوني

طبعة ثالثة منقحة ومعدلة ومزيدة



الإيداع القانوني: 4435 ـ 2012
الردمك: 0 ـ 80 ـ 988 ـ 9947 ـ 978

البصائر الجديدة
للنشر والتوزيع
حي الصوري 3 رقم 411 باب الزوار ـ الجزائر
الهاتف : 20 45 20 021/ 334 860 0554
البريد الإلكتروني : darelbassair@yahoo.fr


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثالثة

بعد أن وجدت الطبعتان السابقتان لكتاب "النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)" (ط . 1979/1 ، ط . 1985/2) القبول الحسن من جمهور القراء والتقدير اللائق من المهتمين بدراسة الحياة الاقتصادية في العهد العثماني ، وبعد أن نفذت الطبعتان منذ مدة طويلة وازدادت الحاجة إلى التعرف على النظام المالي للجزائر العثمانية ، أصبح من الضروري إعادة طبع الكتاب واثراء مادته ، وهذا ما تطلب مني مراجعة فصول الكتاب وتحويرها وإثرائها بمعلومات أساسية مع إضافة ملاحق مترجمة تتعلق بالعملة وبالمقاييس وبالأسعار .

إن كتاب "النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)" في طبعته الجديدة المحورة والمعدلة ، يطمح لأن يقدم صورة واقعية وتناولا موضوعيا ومقاربة معمقة للوضع المالي بأسلوب مبسط ونظرة نقدية وعرض شامل ، تمكن القارئ من تفهم ميكانيزمات الإجراءات المالية والمعاملات النقدية للجزائر في العهد العثماني ، والتي بدونها لا يمكن التعرف على نوعية الاقتصاد وطبيعة الحكم ومظاهر السيادة للجزائر أثناء العهد العثماني .

لقد ركزنا في تناولنا للنظام المالي على تقديم معلومات موثوق بها من مصادرها الأصلية ، مع محاولة استخلاص النتائج من معطياتها التي تؤكد استقلالية الكيان السياسي للجزائر وتميز تنظيماته المالية والنقدية .

وهذا ما جعلنا نحرص على أن تكون معالجة الوضع المالي للجزائر العثمانية بعيدة عن الافتراضات المسبقة والأفكار المقتبسة من مفاهيم التاريخ الأوربي أو التي تحاكي نماذج الدراسات الغربية التي لا يمكن تطبيقها حرفيا على أوضاع الجزائر ، لعدم وجود

مجموعات متكاملة للتعاملات النقدية في الجزائر آنذاك، وهذا ما جعل عرضنا للنظام المالي للجزائر العثمانية بعيدا عن المقاربة التي أخذ بها بعض الدارسين لقضايا التاريخ الأقتصادي للجزائر، ومنهم الأستاذ الباحث منور مروش في دراسته الحديثة عن النقود بالجزائر (منور مروش، العملة والأسعار والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009)، والتي حاول فيها جاهدا تطبيق منهج مدرسة الحوليات الفرنسية اعتمادا على نماذج دراسات لابروست وفيلار للمسألة النقدية دون توفر الوثائق الكافية لذلك، مما حد من الاستفادة من عمله رغم الجهد الذي بذله في بحثه والدقة التي طبعت دراسته.

وبالمناسبة أسجل شكري وامتناني للأستاذ د. أبو القاسم سعد الله الذي كان لي شرف تحرير النسخة الأولية من الكتاب تحت إشرافه، كرسالة دكتوراه الدور الثالث (1968-1974)، وقد حازت آنذاك على تقدير الامتياز والتوصية بالطبع والتبادل العلمي (1974)، فكانت بحق الخطوة الأولى و البداية الموفقة لمواصلة مشوار البحث العلمي والاستمرار في دراسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني والاهتمام بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية. هذا، ولا أرجو أن يكون إصدارها في هذه الطبعة إضافة مثرية لاستكمال لحمة تاريخ الجزائر الحديثة وتعبر عن واقع الحياة اليومية للشعب الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي. هذا ولا يفوتني أن أنوه بتلك المساعدة الثمينة والقيّمة التي وجدتها في مراجعة مادة الكتاب وإخراجه في طبعته المحوَّرة هذه، من الأستاذ الباحث د. معاوية سعيدوني الذي كانت له يد فضلى في إخراج الكتاب وفي مراجعة ترجمة النصوص الأساسية الملحقة به؛ كما كانت لشريكة العمر "أم طارق" التي أولت كل عنايتها لإصدار الكتاب.

أ.د. ناصر الدين سعيدوني،

مونرتيال، كندا،

30 أغسطس 2012.

تقديم الطبعة الأولى والثانية

إن قضية النظام المالي والجوانب الاقتصادية من تاريخ الجزائر العثمانية كانت من الموضوعات التي جذبت انتباهي في قراءاتي وفي دراساتي للفترة العثمانية، خاصة إذا علمنا أن القضايا الاقتصادية والمسائل المالية من أفضل الطرق وأحسن الوسائل للتعرف على واقع الحياة الداخلية لبلد ما، كما أنها من أهم الأدوات التي تساعد الباحث على تفسير الأحداث التاريخية وتحليلها.

أما الأمر الآخر الذي شدَّ انتباهي، وزادني تصميما على مواصلة البحث والدراسة في هذا الموضوع، فهو كون النظام المالي يعكس في حد ذاته صورة صادقة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر قبل الاحتلال، تساعدنا على تفسير أحداث تلك الفترة والخروج منها بتقييم منطقي وحكم موضوعي. وقد تأكد هذا التوجه لعدة اعتبارات تتعلق بواقع الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر:

فهذه الفترة، رغم أهميتها، لم تلق العناية الكافية من الباحثين، حيث بقيت جوانبها الاقتصادية والاجتماعية مهملة أو يكتنفها الغموض، بينما تركز الاهتمام على الجانب السياسي بأحداثه الداخلية وعلاقاته الخارجية، فكان الموضوع المفضل للعديد من الكتاب، وخاصة الفرنسيين منهم، فعبر الكثير منهم على توجهات مدرسة مؤرخي الاستعمار الفرنسي بالجزائر التي تهدف في معالجتها للأحداث السياسية والقضايا الدبلوماسية بالأساس إلى تأكيد فكرة مفادها أن الجزائر في الفترة العثمانية لم تكتسب شخصية وطنية ولا كيانا سياسيا ولا نظاما اقتصاديا، وأن الاحتلال الفرنسي، بناء على ذلك، جاء ليضع حدا للتعسف والاستبداد التركي بالجزائر.

ونظرا لطول الفترة العثمانية (1518 ـ 1830) وتداخل أحداثها ، فقد ارتأيت أن أحصر الدراسة في الفترة الأخيرة من حياة الجزائر العثمانية ، والتي تبتدئ مع نهاية القرن الثامن عشر وتنتهي مع الاحتلال الفرنسي للجزائر العاصمة يوم 5 جويلية 1830 . وتعتبر هذه الفترة بحق فترة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث ، لما تميزت به من أحداث مهمة وما شهدته من تغيرات جذرية طرأت على أوجه الحياة الاقتصادية ، ولا سيما الأنظمة المالية منها وتتلخص هذه الأحداث والتغيرات في ضعف البحرية الجزائرية وتزايد ضغوط التحالف الأوربي ضد الجزائر إثر مؤتمر فيينا (1815) ، في وقت تكالبت فيه الشركات الأوربية والتجار اليهود على استغلال خيرات الجزائر ، مستغلين الامتيازات التي حصلوا عليها نتيجة المعاهدات غير المتكافئة ومتسترين وراء مبدأ التبادل التجاري الحر .

ومن جهة أخرى شهدت الفترة المذكورة تحولا تدريجيا في اهتمامات الدولة الجزائرية باتجاه الداخل ، وذلك بالاعتماد أكثر فأكثر على المواد الأولية للبلاد ، بعد أن ظل النشاط البحري يوجه السياسة الجزائرية نحو الخارج مدة طويلة قبل ذلك . وقد كان لهذا التحول ، كما سنرى ، انعكاسات مباشرة على الأنظمة المالية ، التي أصبحت لها بفعل هذه الظروف وضعية خاصة وأهداف محددة ترمي إلى تحقيقها . وتنعكس تلك الوضعية الخاصة في الضرائب العديدة المفروضة على سكان الريف والمدن على حد سواء ، وفي النفقات المتنوعة التي تتطلبها أجهزة الدولة الجزائرية آنذاك .

ومن بين الأهداف المحددة التي كانت ترمي إليها الأنظمة المالية المحافظة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والعسكرية السائدة بالإيالة الجزائرية ، وذلك بفضل القوانين المالية المعمول به والمتعارف عليها .

وقد واجهتني أثناء دراستي لهذا الموضوع صعوبات عديدة ترجع أساسا لطبيعة المصادر المتعلقة بالنظام المالي :

فالفترة المحددة للبحث تتصف بالغموض وندرة المصادر ، وهي تكاد تخلو من البحوث والدراسات المتعلقة بالأمور المالية ، ذلك أن جل المعلومات المتوفرة حول

الموضوع عبارة عن دراسات مختصرة أو كتب موجهة أو دفاتر دور محفوظات لا تزال في مرحلة التنظيم والتصنيف ، وهذا ما يزيد في صعوبة البحث ويعقد تحديد الخطوط الرئيسية لسير العمل .

وعملا بالقول المأثور : "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها"(1) ، انصب اهتمامي أولا وقبل كل شيء على البحث عن المادة التاريخية في مضانها الأساسية ، وهي دور المحفوظات . وقد اضطرني ذلك إلى السفر إلى فرنسا في ثلاث دورات دراسية ، قصد الاطلاع على الوثائق التي تتصل بموضوع الكتاب وهي موجودة في دور المحفوظات التالية :

- المحفوظات الوطنية بباريس .
- محفوظات ما وراء البحر بإيكس ـ آن ـ بروفانس .
- محفوظات وزارة الحربية الفرنسية بفانسان .
- محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا .

وقد أثبتت الدفاتر المهمة من هذه المحفوظات في بيبليوغرافية الكتاب ، مع بقية المصادر الأساسية للنظام المالي ، كما وضعت قائمة بالمصطلحات العربية والأجنبية حتى لا أُثقل السياق بتكرار بعض الكلمات المستعملة ، كما ألحقت بالدراسة بيبليوغرافية وفهارس مرتبة لكل ما ورد من معلومات تتصل بدراسة الأنظمة المالية .

ويجدر بي أن أشير هنا إلى أن هذا النظام المالي قد تناولته من وجهة تاريخية صرفة دون التقيد بمنهج العلوم الاقتصادية في البحث ، كما أني استعملت بعض الكلمات التاريخية للدلالة على مفهوم خاص ، مثل كلمة الإيالة ـ الدولة ـ الحكم التركي ـ الجزائر العثمانية .

فعبارة "الإيالة" لم أستعملها كترجمة لكلمة La Régence في حد ذاتها أو كبديل لكلمة "الولاية" وإنما هي قبل كل أي شيء مجرد تعبير تاريخي رأيت من المناسب استعماله للدلالة على الدولة الجزائرية بأوصافها الخاصة في ذلك الوقت ، وعلى

(1) رستم ، أسد : مصطلح التاريخ ، صيدا ، المكتبة العصرية ، بدون تاريخ ، ط . 3 ، ص . 1 .

علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة العثمانية، ولهذا فإنه عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الخاصة بالبلاد الجزائرية أستعمل تعبير "الدولة الجزائرية"، كما استعملت عبارة "الحكم التركي" إذا تعلقت الأمور المالية بالأقلية الحاكمة بالجزائر، بينما استعملت "الجزائر العثمانية" عندما تطرقت لانتساب الجزائر للسلطنة العثمانية.

وقد وضعت لهذا الكتاب خطة تشتمل على مدخل وفصول تتضمن ما يلي:

أما المدخل فهو بمثابة تمهيد لموضوع الكتاب، تناولت فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أرضية يقوم عليها النظام المالي، فالأوضاع السياسية تبرز لنا كيان الإيالة الجزائرية بأنظمته الإدارية وعلاقاته السياسية، بينما الأوضاع الاقتصادية، كالنشاط الزراعي والصناعي والتجاري التي ترسم لنا الخطوط العامة التي تؤثر على الأنظمة المالية المختلفة. أما الأوضاع الاجتماعية فتقدم لنا صورة عن أوجه الحياة المختلفة في الريف والمدينة.

وقد حاولت أن أتقيد في تعرضي لهذه الأوضاع بالفترة المخصصة للبحث، ولم أتجاوز هذه الفترة إلا لما تعلق الأمر بالرجوع إلى بعض المسائل التي كان لها ارتباط مباشر بهذه الفترة.

أما الفصل الأول، وهو العوامل المؤثرة في النظام المالي، فقد اعتبرته المنطلق الضروري للدخول في الأنظمة المالية، وحاولت حصر هذه العوامل المؤثرة ضمن عوامل خارجية وعوامل داخلية. فالعوامل الداخلية هي التي تتصل بالأحوال الصحية والمعيشية والأوضاع السياسية، بينما العوامل الخارجية هي التي تشمل مختلف مظاهر علاقة الجزائر بأوروبا، كالمعاهدات والمساعدات والتحالفات الأوربية ضد الجزائر، ثم الحصار البحري الذي فرض عليها.

والملاحظ أن التأثير العام لهذه العوامل المختلفة كان سلبيا على النظام المالي، على المستوى الداخلي تفشت الأوبئة والمجاعات والقحط وانعدام الأمن وكثرت الثورات، وعلى المستوى الخارجي تكررت الهجمات البرية والبحرية، مع اشتداد وطأة التحالف الأوربي وما جره من معاهدات مجحفة وحصار بحري خانق

ثم انتقلت إلى تناول الجوانب الحساسة في الأنظمة المالية، كمصادر الدخل ووجوه الإنفاق.

أما مصادر الدخل فهي موضوع الفصل الثاني، فقد عالجتها من حيث كونها مداخل نقدية أو عينية تتعلق بالقطاع الريفي، أو رسوم مالية ترتبت عن نشاط الحياة الاقتصادية في المدن، وذلك ليسهل حصرها وترتيبها. بغرض إعطاء صورة صحيحة عن مختلف مصادر الدخل، والخروج منها بفكرة واضحة. فالقطاع الريفي كان يساهم بضرائب الملكيات الخاصة وفوائد أراضي البايليك، وكذلك الضرائب المستحقة على أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ الدولة. أما رسوم النشاطات الاقتصادية في المدن فتتمثل في الدنوش والعوائد الفصلية، أو في المبالغ المالية التي اعتاد سكان المدن أن يقدموها في مناسبات مختلفة، بالإضافة إلى عائدات بيت المال.

ولا تكتمل هذه الصورة إلا بالتعرض إلى وجوه الإنفاق التي خصصت لها الفصل الثالث من الكتاب. ووجوه الإنفاق تشمل مختلف النفقات المالية المباشرة منها كجرايات الجند، ورواتب الموظفين والعمال، وغير المباشرة كنفقات بيت المال، والهدايا الموجهة إلى الحرمين الشريفين وإستانبول، زيادة عن النفقات التي تتطلبها المرافق العامة كالمصاريف المتعلقة بالدفاع والمنشآت العمرانية والثقافية والدينية، أو التي لها اتصال بالمواصلات البرية والبحرية. ورغم ندرة المعلومات المتعلقة بمصاريف المرافق العامة، فقد حاولت قدر المستطاع التعرض لها وإعطاءها طابعا حضاريا، طالما حاول الكتاب الأوربيون طمسه وإنكاره.

وحتى أبين ما لهذه النفقات من مدلول تاريخي، صنفتها في جدول عام يسهل معه إبراز أهم الخصائص التي كانت تمتاز بها هذه النفقات والمصاريف.

وتناولت دور الخزينة في الفصل الرابع، فركزت اهتمامي على استنتاج الأوضاع الحقيقية التي كانت عليها الخزينة العامة، انطلاقا من صلاحيات الموظفين القائمين عليها، ومن التقديرات المختلفة لثرواتها وودائعها الضخمة، وقد انتهيت في ذلك إلى أن اعتبر الخزينة العصب الحساس للنظام المالي الجزائر العثمانية

وأفردت الفصل الخامس لمعالجة أوضاع العملة، فتتبعت العملة الجزائرية من مرحلة سكها بدار السكة إلى مرحلة عرضها في سوق التبادل النقدي، موضحا أثناء ذلك أن النقود الجزائرية لم تكن هي وحدها المستعملة بالإيالة، بل هناك نقود أجنبية كانت رائجة في المعاملات التجارية. كما تعرفت في هذا الفصل على الصعاب الكثيرة التي واجهت العملة الجزائرية جراء مزاحمة النقود الأجنبية لها، ومنها: عدم استقرار قيمتها، وقلة الكميات المطروحة منها بالأسواق، وانعدام العملات الورقية، وريبة الجوانب منها بسبب شيوع النقود المزورة. هذا وقد مكنتني معرفة الأوضاع التي كانت تعيشها العملة الجزائرية، من تسجيل استنتاجات عامة تقدم صورة واضحة لأوضاع العملة واستعمالاتها المختلفة، ومدى تأثيرها على مختلف الأنظمة المالية.

وكان الفصل السادس والأخير حوصلة للفصول السابقة، فجاء في شكل نقد واستنتاج ومحاولة لتقييم السياسة المالية للحكام الأتراك بروح موضوعية، علما بأن جل الكتاب الفرنسيين الذين كتبوا في هذا الموضوع، مع اختلاف أحكامهم وتباين اتجاهاتهم، رأوا في هذه السياسة مناسبة للتهجم على أنظمة الدولة الجزائرية والحط منها وإبراز الجوانب السلبية فيها.

وقد توصلت بعد ذلك إلى النتائج الرئيسية التالية:

1 - أن النظام المالي يقوم على مصادر دخل محددة، ووجوه إنفاق متعددة، تناولتها بالدراسة في مكانها من الكتاب.

2 - أن امتداد نفوذ الإيالة المباشر ارتبط بمدى تمكنها من تطبيق وفرض المطالب المالية، فتبعية السكان للدولة، وخضوعهم لأحكامها كان يُقاس بما يبذلونه من مال.

3 - أن الدولة الجزائرية رغم اهتماماتها المتزايدة بالحالة المالية للبلاد، لم تستطع انتهاج سياسة مالية تخدم مصالحها العليا.

4 - أن النظام المالي للإيالة الجزائرية عشية الاحتلال، كان يعاني أزمة تسببت في اضمحلال موارده، نتيجة لأسباب خارجية وداخلية.

5 - أن النظام المالي بتنظيماته المختلفة وأساليبه المتعددة، لم يكن يخدم سوى مصالح الطبقة التركية الحاكمة، فالأموال التي أثقلت كاهل الأهالي لم تكن تذهب إلى خزينة الدولة فقط، بل كان للتجار اليهود وأثرياء الحضر ومفوضي الشركات الأجنبية قسط وافر منها.

6 - أن اليهود كان لهم دور سلبي على الأنظمة المالية للبلاد بأنشطتهم التجارية الواسعة التي كانوا يُراعون فيها مصالحهم الآنية فقط.

7 - أن الدول الأوربية كان لها تأثير سلبي على الأوضاع المالية، بما كانت تقوم به من أعمال عدوانية وتنتهجه من سياسة الامتيازات التجارية التي لا تحترم القوانين المالية المعمول بها في البلاد.

8 - أن الخزينة العامة للدولة الجزائرية هي العصب الحساس للحياة الاقتصادية والإدارية والعسكرية، بما كان لها من تأثير حاسم على الأوضاع المالية.

9 - أن العملة النقدية تمثل إحدى المظاهر البارزة للاستقلال المالي للإيالة الجزائرية، رغم مزاحمة النقود الأجنبية والمزورة، ورغم المشاكل التي كانت تعيشها البلاد.

10 - أن الاحتلال الفرنسي للجزائر، كان ضربة قاضية للتقاليد التي اكتسبتها الجزائر في مجال الأعمال المالية، لاسيما وأن تلك التقاليد بدأت تظهر صلاحيتها وفاعليتها، في دعم الاستقلال السياسي والتطور الاقتصادي. كما أن هذا الاحتلال كان من جهة أخرى نتيجة محتملة للحياة المالية التي كانت تعيشها البلاد.

هذه بعض النتائج التي لا يمكن أن تضع حدا لتطور البحث في هذا المجال، وإنني أعتبر ما قمت به من دراسة وما توصلت إليه من استنتاجات لا يعدو أن يكون مساهمة متواضعة في مجال بحث علمي ما يزال يحتاج إلى جهود الباحثين واجتهاد الدارسين. فعسى أن يوفق آخرون في إعطائه حقه من الدراسة والعمق.

قائمة المصطلحات

أ– باللغة العربية :

أ.س	أسبر
ب . ش	بدقة الشاك
ث . ب	ثمن بوجو
جـ	جنيه
خـ	خروبة
د	دينار
د.م	درهم
[illegible]	دولار إسباني
[illegible]	دولار
[illegible]	ريال
[illegible]	ربع بوجو
س	سلطاني
[illegible]	[illegible]
ص	صائمة
[illegible]	صوردي
ط	[illegible]
[illegible]	[illegible]
ف	فرنك

فل	فلس
ق	قرش
ل	لتر
م	متر
؟	مكان النشر أو تاريخ النشر

ب– باللغة الفرنسية:

. A.A.N. Annales d'Afrique du Nord

. A.ch.C.M. Archives de la chambre de commerce de Marseille

. A.D.B.R. Archives des Bouches . du . Rhône

. A.D.N. Afrique du Nord

. A.E.S.C. Annales économiques, sociétés, civilisations

. A..H.S. Annales d'histoire sociale

. A.I.E.O. Annales de l'institut d'études orientales

. A.M.G. Archives du ministère de la Guerre (Vincennes)

. A.N.A.M.C. Académie nationale agricole manufacturière et commerciale

. A.N.P. Archives nationales de Paris

. A.O.M. Archives d'Outre . mer d'Aix . en . Provence

. A. Sept. Afrique septentrionale

. B.G.A.O. Bulletin de géographie et d'archives d'Oran

. B.G.H.D. Bulletin de géographie, histoire et descriptive

. B.I.H.F.A Bulletin d'information historique, Faculté des lettres d'Alger

. B.N.A. Bibliothèque nationale d'Alger

. B.N.P. Bibliothèque nationale de Paris

. B.S.G.A.N. Bulletin de la Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord

. B.S.H.M.C. Bulletin de la section d'histoire moderne et contemporaine du comité des travaux historiques et scientifiques

. Con. Constantine

. C.F.L.A. Centenaire de la faculté des lettres d'Alger

. Cie Compagnie

. Éd. Édition

. I.H. Information historique

. Imp. Imprimerie

. J.A. Journal asiatique

. M.A. Moniteur algérien

. R.A. Revue africaine

. R.A.S.J.E.P. Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques

. R.A.T.L.J. Revue algérienne et tunisienne de législation de jurisprudence

. R.F.A. Revue française d'anthologie

. R.H. Revue historique

. R.H.C.F. Revue de l'histoire des colonies françaises

. R.H.M.C. Revue d'histoire moderne et contemporaine

. R.M. Revue de la Méditerranée

. R.M.M. Revue du monde musulman

. R.O.M.M. Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée

. R.P. Revue de Paris

. R.P.C. Recueil des notices et mémoires de la Société archéologique de province de Constantine

S.G.A.O. Société de géographie et d'archéologie de la province d'Oran

S.H.A. Société d'histoire d'Alger

T. Tome

T.I.R.S. Travaux de l'institut de recherches sahariennes

Tr. Trimestre

Tra. Traduction

Vol. Volume

مدخل

الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية

نتج من صراع القرن السادس عشر الميلادي بين القوى المسيحية بزعامة إسبانيا الكاثوليكية، وبين القوى الإسلامية بزعامة الدولة العثمانية، امتداد النفوذ العثماني إلى غرب المتوسط. وبذلك أصبح المغرب الأوسط، لأسباب عديدة، أهمها الوازع الديني، منضما للسلطة العثمانية تحت اسم إيالة الجزائر.

ولدراسة النظام المالي للدولة الجزائرية - موضوع الكتاب - كان لا بد من الإلمام بالخطوط الرئيسية لتاريخ الجزائر العثمانية، لاسيما في الفترة السابقة للاحتلال، من حيث الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، باعتبارها تمهيدا ضروريا ومدخلا مهما لهذه الدراسة.

أ. الأوضاع السياسية

ونبدأ بالأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الجزائر العثمانية بدراسة وضعها الدولي الخاص ونظامها الحكومي وجهازها الإداري.

فمن ناحية الوضع الدولي للإيالة الجزائرية نجده متجاوبا مع سياسة الأتراك العامة تجاه البلدان التي انضوت تحت حكمهم، والتي تتصف بعدم التدخل في الحياة الخاصة لهذه الأقطار الخاضعة، مما يجعل الحكم التركي ظاهريا أكثر منه حقيقيا لاسيما في المناطق النائية، حيث يتضاءل تدخل السلطة المركزية وينعدم نفوذ الحكام[1].

(1) فارس، محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي. دمشق، مطبع...

فالجزائر لم تشذ عن هذه القاعدة، فلقد كانت تقع في أقصى الإمبراطورية العثمانية التي كانت تزداد ضعفا مع مرور الزمن ولا سيما إثر معاهدتي كارلوفيتش (Carlovitz) (1699م) مع النمسا والبندقية وبولونيا، ومعاهدة إستانبول (1670م) مع روسيا التي تخلى فيها العثمانيون عن بعض أراضيهم[1].

وأمام هذا الوضع أصبحت الجزائر شبه جمهورية عسكرية[2] "لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رباط ديني ووازع أدبي"[3]، بينما حكامها ـ الدايات ـ "أصبحوا يعتبرون أنفسهم كحلفاء للباب العالي فقط"[4]، فهم لا يتعاملون مع الدول الأوربية باسم القسطنطينية "بل يتصلون بالأوربيين مباشرة"[5]، دون اعتبار لمصلحة الباب العالي، كما أن ممثلي الدول الأوربية لدى الجزائر وإيالات الغرب الأخرى (طرابلس الغرب وتونس) أصبحوا يتجاهلون السيادة العثمانية في تعاملهم مع هذه الإيالات، ولاسيما ممثل فرنسا الذي أصبح يلقب منذ بداية القرن التاسع عشر بالمكلف بالأعمال، وهذا ما جعل العلاقة بين فرنسا والجزائر تكتسي صبغة خاصة[6]، جعلت فرنسا تنظر إلى الجزائر نظرتها إلى المغرب الأقصى الذي كان فيه ممثل فرنسي يحمل نفس اللقب.

ويظهر لنا مدى استقلال الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية في إلغاء منصب

ألف باء ـ الأديب، 1969، ص. 54.

(1) كوران، آرجمنت: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: عبد الجليل التميمي، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1970، ص. 26.

(2) Pananti, *Relation d'un séjour a Alger, contenant des observations sur l'état actuel de cette régence*, Tra. de l'anglais par Mr. Blanquette, Paris, Le Normant, 1820, p. 411.

(3) عبد القادر، نور الدين: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، نشر كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة، مطبعة البعث، 1965، ص. 86.
يحي، جلال: العالم العربي الحديث ـ المدخل، مجموعة المكتبة التاريخية، القاهرة، دار المعارف، 1967، ص. 21.

(4) Serres (J.), *La politique tuque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet*, Paris, Goutheser, 1925, p. 9.

(5) المصدر نفسه، ص. 10.

(6) المصدر نفسه.

الباشا الذي فرضه السلاطين على الدايات، سنة 1711م "عندما منع الداي علي شاوش، إبراهيم باشا مبعوث الباب العالي من دخول الجزائر بحجة تسببه في إثارة القلاقل"[1]. وقد نجح بالفعل علي شاوش في الحصول على لقب الباشا من السلطان بفضل الهدايا وسياسة الأمر الواقع، مما زاد في تدعيم استقلال الجزائر عن الإمبراطورية العثمانية[2].

وقد كان هذا الوضع الدولي بالإيالة الجزائرية يرجع في أساسه إلى تطور نظام الحكم التركي بالجزائر.

فبفعل أحداث وتغيرات لا زال بعضها غامضا لندرة المصادر، نلاحظ أن الحكم التركي بالجزائر مر بأربع مراحل حسب السلطة العليا التي كانت تمثله.

أولها مرحلة باي البايات أو باي لارباي "أمير الأمراء" (1518 ـ 1588)، ابتدأت بحكم خير الدين بربروسة وانتهت بمغادرة علج علي الجزائر عام 1587، لتبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة الباشوات (1588 ـ 1659) الذين حددت فترة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات.

وتمتاز فترة الباشوات هذه بكثرة الاضطرابات والفوضى، مما ساعد الآغوات، وهم قادة الجيش، على الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الأوجاق الذي يرأسه عادة أحد الآغوات، وبذلك ابتدأت المرحلة الثالثة وهي مرحلة الآغوات (1659 ـ 1671) القصيرة المملوءة بالفتن واغتيالات الحكام نتيجة عجز هؤلاء الآغوات عن توفير الاستقرار الداخلي والوقوف أمام قوة الرياس المتزايدة.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة لنظام الحكم التركي بالجزائر فهي مرحلة الدايات[3] (1671 ـ 1830)، الذين كانوا ينتخبون في أول الأمر من طائفة الرياس (1671 ـ

(1) المصدر نفسه، ص. 194.

(2) انحصرت مظاهر تبعية الجزائر للدولة العثمانية في تلقي الخلعة وتبادل الهدايا وتوجيه الرسائل التي تصبغ على السلطان العثماني ألقاب: السيد والرئيس وولي نعمة داي الجزائر، راجع:
Kuran (E.), "La lettre du dernier Dey d'Alger au grand _ Vizir de l'empire ottoman", in *R.A.*, 1952, P. 194.

(3) الداي لقب يعني الخال، وقد أصبح بمرور الزمن يدل على الحاكم.

1689) ، ثم استرجع الأوجاق نفوذهم ، فأصبح الداي يختار من بين ضباط الإنكشارية ، مما أعطى للإيالة الجزائرية نظاما حكوميا شبيها بالحكم الجمهوري الحديث ، يمارس فيه الداي سلطة شبه مطلقة في مجال جمع الضرائب وحفظ الأمن الداخلي .

وقد تعززت سلطة الداي بعد إلغاء منصب الباشا ـ مبعوث السلطان الشرفي ـ سنة 1711 ، وتدهور نفوذ الديوانين : الديوان الصغير الذي اختفى وحل محله مجلس الموظفين الكبار (مجلس الحكومة أو الدولة) ، والديوان الكبير (المجلس العام) ، الذي حدد نشاطه في نطاق احتفال شكلي بمناسبة الأعياد الدينية وحفلات توزيع الأجور التي كانت تُقام كل شهرين في قصر الداي ، ولكن رغم هذا بقيت سلطة الداي تخضع للتقاليد المتبعة ، مما جعل كونداميني يصف الداي بقوله : "مستبد وليس له حرية ، أرستقراطي لكنه محروم من أرباح القرصنة"(1) .

فالداي الذي كان يختاره مجلس الأوجاق من بين ثلاثة موظفين سامين ، هم الخزناجي وآغا العرب وخوجة الخيل(2) ، كان يتصرف ، بعد هذا التعيين الديمقراطي ، "كحاكم مستبد برأيه وسيد مطلق الصلاحية بالإيالة"(3) .

فاسمه يرد في الوثائق الإدارية مرادفا لكلمة سيدنا أو أفندي ، ويدعى عند الخطاب بسلطان الجزائر(4) .

ومما تجدر ملاحظته أن مباشرة الدايات لمهامهم الإدارية والمالية تتأثر بسلوكهم وأمزجتهم الخاصة ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين صنفين منهم .

الصنف الأول زاهد في متاع الدنيا منصرف إلى الأعمال الخيرية مثل الداي بابا محمد عثمان (1766 ـ 1791) الذي أنفق ثروته الخاصة في تشييد المسجد المقابل

(1) Emerit (M.), "Le voyage de la Condamine a Alger", in *R.A.*, 1954, p. 292.

(2) Weissman (N.), *Les Janissaires*, Paris, Imp. Orient, 1964, p. 69.

(3) Pananti, op. cit., p. 420.

- Peyssonnel et Desfontaines, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, Publiés par Mr. Dureau de la Malle, Paris, Gide, 1838, T. I, p. 411.

(4) Weissman (N.), op. cit., p. 69.

لقصره(1) ، حيث كان يصلي الجمعة ، وكذلك في تشييد قلاع وحصون لحماية مرسى الجزائر ، وعندما انتقل إلى الحصن القصبة ـ نزولا عند رغبة الأعيان ـ بسبب رجوع الإسبان لقنبلة مدينة الجزائر وضع في خزينة الدولة مائتي ألف سكة جزائرية كانت موجودة عنده وهي مقدار ما اقتصده من ماله الخاص ، ورفض أن يستردها بعد ذلك من الخزينة بحجة أنه لا يحتاج شيئا ، وأنه ما دام سيترك بعد موته للخزينة كل ثرواته فالأولى به أن يسلم ذلك وهو على قيد الحياة(2) .

أما الصنف الآخر من الدايات فعرف بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة ، لأنه توصل إلى منصبه بفضل تمرد الإنكشارية المطالبة بزيادة الأجور والهدايا ، بعد أن كان هؤلاء الدايات يباشرون مهنا كانت تعتبر وضيعة مثل مهنة الفحامين أو الإسكافيين أو الكناسين(3) ، وأصدق مثال على هذا الصنف : الداي علي الغسال ، الذي لُقب كذلك لأنه كان يقوم بغسل الأموات قبل سنة 1808(4) .

وقد عرف هذا الصنف من الدايات أيضا بالإسراف والتبذير كالداي محمد بن باكير باشا (1748 ـ 1754) ، الذي أنفق كل ما في الخزينة على رفاهية أولاده وزوجته ، وترك الخزينة فارغة أو تكاد(5) .

وهؤلاء الدايات المسرفون غالبا ما تكون نهايتهم مؤسفة ، فقد كانوا يتعرضون لانقلاب الجند عليهم ، فتصادر أموالهم وتتعرض عائلاتهم وأبناؤهم للانتقام(6) ، عكس

(1) من الراجح أن يكون هذا المسجد هو جامع السيدة .

(2) Venture de Paradis, *Alger au XVIII siècle*, Édité par Mr. E. Fagnon, Alger, 1868, p. 101.

(3) Benachenhou (A.), *L'État algérien en* 1830, Alger, S.N.E.D., p. 29.

(4) لمزيد من الإيضاحات حول هذا الداي راجع :

- Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger sous la domination turque (1515 - 1830)*, Paris, E. Leroux, 1887, pp. 369 - 370.

(5) Venture de Paradis, op. cit., p. 101.

(6) Shaw (Dr.), Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, philosophique, etc. de cet État, Tra. De l'anglais avec de nombreuses augmentations par J. Mac Carthy, Paris, 1830, p. 155.

الدايات المصلحين الذين كانوا يحظون بالتمجيد وتحتفظ نساؤهم وأولادهم بما عندهم من المنازل ولا يرث البايليك من ثرواتهم إلا ما وجد منها في القصر عند موتهم[1].

ونظرا لتطور نظام الحكم في مرحلة الدايات، ازداد نفوذ الموظفين السامين ذوي الوظائف الحيوية وتدعمت سلطة الدايات، وأصبح مجلس الديوان وعلى رأسه الكاهية مجرد هيئة تقليدية ملزمة بقبول قرارات الداي ومساعديه من الموظفين السامين[2]، بعد أن كان هذا المجلس ورئيسه الكاهية صاحب اليد الطولى في شؤون الحكم طيلة القرن السابع عشر[3].

وتضم هذه المجموعة عددا من الموظفين السامين الذين يعتمد عليهم الداي مثل: الخزناجي[4] المشرف على الخزينة، وبيت المالجي[5] المتصرف في الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها أو فقداتهم وانقطاع الأمل في عودتهم فيما إذا انعدم ورثة شرعيون من إخوة وأبناء، كما يدخل ضمن هؤلاء الموظفين السامين خوجة الخيل الذي يدير أملاك البايليك ويشرف على مواشي الدولة التي تتم مصادرتها من الأهالي، فهو بهذه الصلاحيات كان يضمن لموظفي الدولة التزود بالمواد الغذائية الضرورية ويسهر على تجنيد الفرسان ويقود في بعض المناسبات الفرق العسكرية لتأديب الثائرين[6].

وكذلك آغا العرب قائد فرق الإنكشارية والصبايحية المعسكرة خارج مدينة

(1) Venture de Paradis, op. cit., p. 101.

(2) بونو، سلفاتور، العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي، ترجمة أبي القاسم بن التومي، مجلة الأصالة، العدد 7، 1972، ص. 117.

(3) Boyer (P.), "Introduction a une histoire intérieure de la régence d'Alger", in *R.H.*, n° 478, 1960, p. 310.

(4) سوف نتعرض له عند الكلام عن وضعية الخزينة في الفصل الرابع من الرسالة.

(5) Laugier de Tassy, *Histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816*, Paris, Pitan, p. 229.

(6) Tachrifat, *Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger*, Publié par Mr. Devoulx, Alger, 1853, p. 20.

الجزائر[1]، مما خوله مراقبة إقليم دار السلطان المحيط بالجزائر العاصمة والسهر على توطيد الأمن والهدوء في أنحاء الجزائر عن طريق قمع الثورات وتجريد الحملات.

ويضاف إلى هؤلاء الموظفين السامين وكيل الحرج الذي كان يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية ويشرف على تهيئة عتاد الحرب وتوزيع غنائم البحر، وقد يتسع مجال نشاطه في بعض الأحيان ليشمل الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية[2].

و يخضع لأوامر هؤلاء الموظفين السامين الخمسة، مجموعة كبيرة من الموظفين الثانويين مثل كتاب الدولة أو الخوجات وموظفي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ورجال الأمن الذين يُشرفون على تطبيق القوانين المعمول بها، ويمكن تلخيص الأعمال التي كان يقوم بها هؤلاء الموظفون الثانويون في الجدول التالي:

1 ـ جدول الموظفين الثانويين :

فئات الموظفين	نوع الخدمات التي كان يؤديها كل موظف
الكتاب الأربعة الكبار "الخوجا باشي"	الكاتب الأول: المكتباجي الكاتب الثاني: الدفتردار أو وكيل الحرج الكبير الكاتب الثالث: وكيل الحرج الصغير الكاتب الرابع: كاتب عام
الآغوات والقياد والحكام	الآغوات (منهم الكاهية أو الباشي بلوك باشي أو آغا الهلاليين، يصبح معزول آغا). القياد: بالبوادي، بعضهم بالمدن كقائد الشوارع وقائد العبيد... حكام المدن

(1) Dubois - Thainville, *Mémoire sur Alger* 1809, Publié par G. Esquer, Paris, 1927, p. 182.

(2) Boyer (P.), "Des Pachas triennaux a la révolution d'Ali Khodja Dey (1571 - 1817)", in *R.H.*, 1970, n° 495, p. 115.

البايات ومساعدوهم	كل باي يساعده ديوان محلي ، أهم أعضائه : - الخليفة . - الباش خزناجي - آغا الدائرة - خوجة الخيل - الباش كاتب
جماعات الخوجات	خوجة القصر - خوجة الجمارك - خوجة الغنائم - خوجة الرحبة - خوجة مخزن الزرع - خوجة العيون - خوجات أبواب المدينة - خوجات المنازل والدكاكين والحدائق - خوجة الملح - خوجي الجلد - خوجة الفحم . . .
موظفو الخدمات الاجتماعية والاقتصادية	- شيخ البلد - المحتسب - المزوار
جماعة الخدم والشواش	- الطباخون : كبيرهم أشجي باشي - الشواش : كبيرهم باشي شاوش - آغا العزوة - الدلال والبراح

ومما لا شك فيه أن نظام الحكم بالإيالة الجزائرية وكذلك مجموعة الموظفين السامين تأثروا بالأوضاع التي كانت سائدة في الإدارة الجزائرية آنذاك والتي كانت ترتكز على تقسيم يتلخص في الأقاليم الإدارية التالية[1] :

1 - دار السلطان :

(1) راجع خريطة الجزائر الإدارية في أواخر العهد العثماني الملحقة بالرسالة .

وهي تمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا ، ومن ساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا ، وتضم إقليمي : الساحل ومتيجة مع بعض الامتدادات في بلاد القبائل والتيطري ، وتخضع دار السلطان هذه مباشرة لرؤساء السلطة التركية ، وتنقسم إلى أوطان يحكمها قواد تحت إشراف آغا العرب قائد الجيش ، وكل وطن مكون من دواوير يسكنها الأهالي ، ومن أحواش يملكها موظفو السلطة التركية والإنكشارية والمرابطون وبعض الأثرياء الجزائريين .

2 - بايليك الشرق :

كان مركزه قسنطينة ، وقد حكم الأتراك أغلب نواحيه الجبلية والصحراوية عن طريق الرؤساء المحليين ، أما الأراضي السهلية المجاورة لقسنطينة والغنية بفلاحتها فقد وضعت تحت تصرف البايليك مباشرة يوزعها على أعوانه مقابل الخدمات[1] .

3 - بايليك الغرب :

وقد استقر مركزه بوهران بعد انتقاله من مازونة ثم معسكر ، واتخذت السلطة التركية به صبغة حربية نظرا لتوتر العلاقات بين الأتراك والمغاربة ، وانتفاضات درقاوة ، وبقاء الإسبان بوهران حتى سنة 1792 .

4 - بايليك التيطري :

ومركزه المدية ، ويعتبر أصغر البايليكات وأفقرها وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية . ونظرا لهذه الخصوصية عُيِّن إلى جانب الباي حاكم يتصل مباشرة بمركز الحكم بمدينة الجزائر ويهتم بأمور القيادات الأربع التي يتكون منها البايليك .

ومما يلاحظ على هذا التقسيم الإداري ، أن حدود القطر الجزائري جنوبا كانت غير واضحة ، كما أن الأراضي الخاضعة مباشرة للسلطة التركية لم تكن تتعدى سدس مساحة الجزائر الشمالية الحالية ، حسب المعلومات التي أثبتها بعض الكتاب الفرنسيين[2] .

(1) تعرف هذه الأراضي بالعزل ، راجع خريطة ملكيات البايليك بالجزائر الشرقية الملحقة بالرسالة .

(2) Rinn (L.), "Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey", in *R.A.*, n°41, 1897, p. 137.

• Esquer (G.), *Les commencements d'un empire, la prise d'Alger*, Paris, Larousse,

وقد تدعمت التقسيمات الإدارية المتميزة بملاءمتها لأوضاع الإيالة الجزائرية آنذاك نتيجة اعتمادها على نظام عسكري يرتكز على سلطة شبه مطلقة، يمارسها الدايات، وكان هذا النظام العسكري يهدف إلى حفظ النظام الداخلي وضمان تحصيل الضرائب، ولهذا الغرض حافظ العثمانيون على وجود حاميات في كل النقاط المحصنة التي تؤمن لهم المواصلات وتحد من ثورات الأهالي، فضلا عن الفرق العسكرية المرابطة بالمدن الرئيسية، وزادوا من فاعلية هذا النظام بإدخال بعض القبائل المحاربة في خدمتهم مقابل بعض الامتيازات كالإعفاء من الضرائب والرسوم باستثناء الزكاة التي تظل جبايتها ثابتة على الجميع .

وتكون هذه القبائل (المخزن) مستعدة لحمل السلاح لأول إشارة لمعاقبة العصاة أو المتهربين من دفع الضرائب لاسيما عند خروج الحملات (المحلات) كل سنة في نهاية الربيع من الجزائر لمساعدة البايات في عملية جلب الضرائب .

ب. الأوضاع الاقتصادية:

يمكن الوقوف على أهم مميزات اقتصاد الجزائر العثمانية من خلال التعرض للنشاطات الاقتصادية الرئيسية بالبلاد من زراعة وصناعة وتجارة .

فالزراعة كانت هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، ولهذا كان التعرف على خريطة الغطاء النباتي ضروريا لرسم صورة واضحة للإنتاج الزراعي في الفترة التي ندرسها، واستنادا إلى هذه الخريطة النباتية[1]، نجد قسما هاما من أراضي الجزائر الشمالية كان في الفترة التركية مغطى بالغابات، وقد اندثر قسم كبير من هذه الغابات في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تدل على غاباتها المنقرضة سوى

1929, p. 13.

(1) انظر خريطة الجزائر الزراعية في العهد العثماني الملحقة بالرسالة .

بعض المظاهر الجغرافية[1]، وحتى منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 بأمر من الداي لبناء خمسين سفينة[2]، وتعرضت لاجتياح قطعان البدو، فلم تعد سوى منطقة أعشاب طفيلية وأشجار غير مثمرة لاسيما بعد التدمير الذي أحدثه الجيش الفرنسي عند استيلائه عليها .

ونفس الأوضاع عاشتها المناطق الشرقية من البلاد بعد أن ظل الإنكليز يتزودون بأخشاب غابات عنابة والقالة وبني صالح وسيبوس مقابل 200 ألف فرنك حتى سنة 1817م[3] . كما أن تعامل الحكام الأتراك الخاص مع الرؤساء المحليين الذين سمحوا لهم باستغلال غابات مناطق جرجرة والبابور[4]، ساهم من جهة أخرى في تقليص الثروة الغابية للبلاد .

كل هذه الظروف عملت على تقلص مساحة الغابات الجزائرية وتدعيم الحياة الرعوية، فأصبحت تربية المواشي حرفة مكملة لزراعة أراضي العرش الجماعية لدى سكان الهضاب العليا القسنطينية ومرتفعات بني راشد، كما اتخذت مهنة الرعي شكل نشاط اقتصادي مستقل لذاته ترتبط به حياة العديد من القبائل الرحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب .

أما من حيث الإنتاج الفلاحي بالإيالة الجزائرية فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية . فنواحي غريس ووهران ومجانة وقسنطينة اشتهرت بإنتاج الحبوب التي كانت تمثل محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، ولذا عمل البايليك جاهدا للاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، حتى أصبحت أملاك الدولة بنواحي مدينتي قسنطينة ووهران تغطي حوالي أربعة وثمانين ألف هكتار عشية الاحتلال[5] .

(1) Despois (J.) et Raynal (R.), *Géographie de l'Afrique du Nord - Ouest*, Paris, Payot, 1967, p. 180.

(2) Baudicour (L.), *La colonisation de l'Algérie*, Paris, J. Le Coffre, 1856, p. 18.

(3) المصدر نفسه، ص . 53 .

(4) راجع نظام الكرازنة :

Garrot (H.), *Histoire générale de l'Algérie*, Alger, 1910, pp. 587 - 589.

(5) Baudicour (L.), op. cit., p. 19.

بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة والمدية، وازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليانة والبليدة والقليعة وعنابة وقسنطينة، وإن كانت فحوص مدينة الجزائر أكبرها مساحة وأوفرها إنتاجا، فهي تمتد بمحاذاة المدينة على مسافة عشرة فراسخ، وتضم 20.000 ما بين بستان ومزرعة[1]، كما تلحق بها 16.000 حوش بسهل متيجة الخصيب[2].

ولارتباط إنتاج هذه الفحوص بالحاجات المعيشية لسكان المدن من خضر وفواكه ضرورية، أصبحت بمرور الزمن أراضيها ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة والحضر الموسرين مثل حمدان خوجة الذي ذكر أن ملكيته بسهل متيجة تتطلب زراعتها كل سنة 160 حمولة حنطة ومن 100 إلى 120 حمولة شعير[3]. وقد كان هؤلاء الملاك القاطنون بالمدن يستعينون في خدمة بساتينهم بالفلاحين مقابل خمس الإنتاج، أو ببعض العبيد والأسرى المسيحيين[4].

ويضاف إلى إنتاج البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة والأرز بالأراضي المروية بسهول الشلف ومينة[5].

ورغم تنوع هذه المحاصيل فإن الفلاحة الجزائرية في أواخر الفترة التركية كانت تعاني عدة مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها. وتعود هذه الصعوبات إلى الأساليب العتيقة المتبعة والآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض، فأدوات الفلاح الجزائري آنذاك كانت لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة،

(1) "Itinéraire du Royaume d'Alger", in *J.M.H.B.*, Second tirage, Toulon, 1830, p. 40.

و إن كنا نرى في هذا الرقم وهو 20.000 بستان ومزرعة، شيئا من المبالغة.

(2) Venture de Paradis, op. cit., p. 2.

(3) Hamdane Ben Othman Khodja (Sidy), *Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, Intitulé en arabe Le Miroir*, T. 1, Paris, Goetschy fils, 1830, p. 51.

(4) Vialar (Mr. Le Baron), *Alger, appendice au rapport de Mr. Passy, ministère de la guerre*, Paris, Herham, 1835, p. 7.

(5) Venture de Paradis, op. cit., pp. 23 - 24.

كما أن وسائل الري وتحسين الإنتاج واستصلاح مستنقعات السهول الساحلية حول الجزائر وعنابة ووهران ظلت بعيدة عن متناول سكان الأرياف، ومن الأمثلة على ذلك أن سهل متيجة الخصب كان يعتبر منطقة غير صحية لانتشار حمى المستنقعات به[1].

ويضاف إلى ذلك الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري، فقد كان معرضا للحملات العسكرية، ومهددا من طرف قبائل المخزن المسلحة، كما أنه كان عرضة للأمراض والمجاعات التي كان تجتاح البلاد بين الحين والآخر.

كل هذه المشاكل والصعوبات دفعت بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها، أو إلى الالتجاء إلى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لاسيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن وأصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء[2].

كما عملت نفس الظروف الصعبة في المناطق الجبلية الحصينة على تكوين طبقة من الفلاحين قادرة على ممارسة الزراعة وحمل السلاح عند الحاجة تحت قيادة بعض الأشراف والمرابطين، فكان هذا الصنف من الفلاحين الدعامة الأساسية للمشيخات والعائلات الوراثية ببلاد القبائل الكبرى والصغرى وجبال الونشريس والأوراس ومواطن النمامشة والحنانشة.

أما النشاط الصناعي فقد ظل متواضعا بالإيالة الجزائرية لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة.

فالصناعات المحلية التي استمدت تقاليدها من الماضي السحيق، تعتمد في نشاطها على توفير احتياجات أسواق المدن والأرياف من المصنوعات اليدوية مثل: صناعة الأغطية الصوفية والأحزمة الحمراء بتلمسان، والبرانس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي[3]، والفخار بندرومة، والأحذية والزرابي بقلعة بني راشد، والأدوات

(1) Hamdane Ben Othman Khodja (Sidy), op. cit., pp. 48 - 49.

(2) Rinn, op. cit., p. 131.

(3) Emerit (M.), "La situation économique de la régence d'Alger en 1830", in *I.H.*, mars - avril 1952, p. 170.

الجلدية والأقمشة بمازونة[1]، ومهن الحدادة وصناعة الأسلحة والفضة بمناطق جرجرة[2]، ومعالجة الأصواف والجلود وصنع السروج والجواهر بقسنطينة[3]، وصناعة الحلي والأحذية والشواشي بمدينة الجزائر .

و يرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات المحلية المختلفة إلى بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود ، التي توارثت صناعتها وحافظت عليها من الاندثار .

فالطائفة اليهودية اختصت بمعالجة وتصنيع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في مدن تلمسان والجزائر وقسنطينة ، تشجعها في ذلك الأرباح الوفيرة التي تصل فوائدها كما هو الحال بقسنطينة إلى 30٪ أو 50٪ من الجواهر المصنوعة[4] .

وعكس هذا النشاط والحيوية التي عرفتها الصناعات المحلية اليدوية فإن الصناعة المعدنية أو الثقيلة لم تشهد تطورا ملموسا لا من حيث الكمية ولا من حيث الكيفية فإن الصناعة الأساسية مع مرور الزمن لم تتعد استخراج الملح من سباخ وهران ومعالجة الجير المستخرج من المحاجر الواقعة قرب المدن ، أو بناء بعض السفن الخشبية بميناء الجزائر أو تحضير البارود وسبك المدافع بمدينتي قسنطينة والجزائر .

وفي هذا المجال ذكر أحد الرحالة أن هناك مصنعا للبارود تشرف عليه الحكومة بمدينة قسنطينة قرب القصبة يعمل به عشرون عاملا[5] لا تقل أهميته

(1) Sari (Dj.), *Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale*, Thèse de 3ème cycle, Alger, 1969, p. 7.

(2) اختصت كل قبيلة من قبائل جرجرة بإنتاج معين ، فاشتهر بنو عباس وفليسة بصناعة الأسلحة ، وبنو يني بصياغة الفضة ، وبنو منقلات بالمصنوعات الخشبية والأساور ، وبنو يحيى بالأقمشة القطنية ، وبنو سليمان باستخراج الحديد ، وبنو بوهالي بمعالجة حديد بني سليمان وباستخراج الملح ، وبنو عميود بصنع أحجار الرحى .

(3) كانت قسنطينة قبل الاحتلال تضم 33 مجلدة و75 مصنعا للسروج و167 إسكافي ، راجع :
Nouschi (A.), "Constantine a la veille de la conquxte française", in *C.T.*, n° 11, 1955, p. 382.

(4) Riche (R.), "Notes et documents de la corporation des bijoutiers a Constantine avant 1830", in *R.A.*, 1961, n° 466 et 467, p. 181.

(5) Desfontaines, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, T. II, p. 341.

الحربية عن فن تذويب الحديد الذي يقوم بخدمته الأسرى المسيحيون بباب الواد بمحاذاة أسوار مدينة الجزائر .

وبالجملة فإن الصناعة الجزائرية في الفترة التركية بفرعيها التقليدي أو التحويلي امتازت بصفات وخصائص تتلخص في عدة نقاط :

1 ـ اعتمدت الصناعة الجزائرية على المواد الأولية المتوفرة بالبلاد كالصوف والجلد والخشب .

2 ـ اتجهت الصناعة المحلية البسيطة في البوادي إلى تلبية الحاجات الضرورية للعيش ، بينما الصناعة التقليدية في المدن حافظت على طابعها عبر توارثها من جيل إلى آخر ، واعتمدت في إنتاجها على الأشياء الكمالية والترفيهية[1] التي تجد رواجا لدى سكان المدن مثل الحلي والجواهر والأحزمة والمناديل والعطور .

3 ـ خضعت صناعة المدن الكمالية لتحكم ومراقبة النقابات المهنية ، بعد أن تطورت هذه النقابات المهنية حسب تقاليد متوارثة مما أكسبها شكل مجموعات اقتصادية مستقلة بعيدة عن أي صبغة دينية أو سياسية[2] ، بحيث انحصرت صلاحيات أمناء هذه النقابات في الإشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كميتها .

لكن أنظمة هذه النقابات المهنية تحولت مع مرور الزمن إلى عائق في وجه التطور الصناعي ، إذ حالت القيود المفروضة على المصنوعات من حيث الكمية والكيفية ، دون أي توسع أو تجديد أو ابتكار أو اقتباس في المجال الصناعي .

4 ـ اضطرت الصناعة الجزائرية إلى رفع أسعار بضائعها لتغطية الالتزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة عليها ، وبذلك انخفضت قيمة المنتجات الزراعية

(1) يذهب بوتان إلى أن ليس هناك صناعة بالبلاد الجزائرية قبل الاحتلال سوى الصناعة الترفيهية مهملا الصناعات المعيشية بالريف ، راجع :

- Boutin, *Reconnaissance des villes, forts et batteries*, Publié par G. Esquer, Paris, 1927, p. 78.

(2) Riche (R.), op. cit., p. 178.

بالنسبة للمواد المصنعة وارتفع مستوى معيشة الحضر على حساب الفلاحين .

5 ـ أضرت منافسة المصنوعات المستوردة بالمصنوعات الجزائرية ، وقد ساعد على هذه المنافسة غلاء أسعار المصنوعات الجزائرية[1] من جهة ، وعدم انتهاج الحكومة سياسة الحماية الجمركية من جهة أخرى ، بل يستنتج من سلوك بعض الحكام أنهم كانوا يشجعون الاستيراد الخارجي ، حتى أصبحت تلمسان مستودعا لبضائع تجار فاس ومنفذا لتصريف الأحذية والسروج والألجمة والمنسوجات الحريرية المستوردة من المغرب الأقصى ، كما وجدت شاشية تونس الحمراء رواجا جعل الشاشية الجزائرية ينحط نوعها ويقصر استعمالها على الطبقات الشعبية الفقيرة[2] . بينما غدت المصنوعات الأوربية متوفرة في الأسواق وشائعة الاستعمال ، فهي تستورد بكميات كبيرة مقابل تصدير الإنتاج الوطني الفلاحي والحيواني .

ولقد كانت نتيجة هذه المنافسة الأجنبية وفتح باب الاستيراد الخارجي والإكثار من الضرائب وتحكم النقابات المهنية في الصناع أهم العوامل التي حالت دون قيام صناعات حقيقية في الجزائر العثمانية حتى في مجال المنسوجات والمواد الغذائية وبناء السفن رغم توفر المادة الأولية والخبرة الضرورية لهذه المصنوعات .

وقد كان لحركة التبادل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي ، تأثير مباشر على الأوضاع المالية والاقتصادية للإيالة الجزائرية . فالتجارة الداخلية كانت تتم داخل المدن أو بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف . وقد عزز هذا التبادل التجاري الداخلي عاملان هما : أولا تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الأرياف عندما يختلفون إلى هذه الأسواق . وثانيا مرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق العربي أو بلاد السودان .

فالطرق ذات الاتجاه الأفقي الرابطة بين شرق البلاد وغربها ، أهمها طريقان : طريق

(1) Emerit (M.), "La situation…", op. cit., p. 170.

(2) Venture de Paradis, op. cit., p. 16.

التل الواصلة بين تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس ، وطريق الواحات الصحراوية المنطلقة من تافلالت والرابطة بين عين صالح ومتليلي وورقلة وغات[1] . وبفضل الطريق الأول تدعمت المدن الداخلية كتلمسان وقسنطينة[2] ، بينما حافظت الواحات الصحراوية على مكانتها التجارية ومركزها العمراني بفضل الطريق الثاني .

كما أن لطرق التبادل التجاري الداخلي اتجاهًا آخر رأسي يصل بين التل والصحراء باعتبار أن كلا الإقليمين مكمل للآخر اقتصاديا وبشريا . ونتج عن هذا التبادل بين الشمال والجنوب ازدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل والصحراء كبوسعادة والبرواقية وبوغار وبسكرة ، وازدياد أهمية أسواق التبادل الموسمي كسوق اللوحة قرب تيارت والربايع جنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة[3] .

أما التجارة الخارجية فإنها كانت تتم مع بقية بلدان المغرب العربي والأقطار العثمانية بالمشرق بالإضافة إلى الدول الأوربية التي ما فتئت أهمية التبادل التجاري تتزايد معها شيئا فشيئا .

فالتجارة مع تونس والمغرب الأقصى وبقية الأقطار العثمانية بالمشرق كانت تعتمد على المواد الكمالية والترفيهية[4] ، وكانت هذه التجارة لاسيما المتصلة بموسم الحج ، تدر أرباحا وافرة على المساهمين فيها ، مما جعل رأس المال

(1) لمزيد من التفاصيل حول الطريقين ، راجع :

Aucapitaine (B. H.), *Étude sur la caravane de la Mecque et du commerce de l'intérieur de l'Afrique*, Paris, p. 4.

(2) Julien (Ch. - A.), *Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquxte et les débuts de la colonisation (1827 - 1871)*, Paris, P.U.F., 1964, P. 18.

(3) لمزيد من الإيضاح حول هذه الأسواق الأسبوعية ، راجع :

- Mauroy, *Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale*, Paris, 1845, pp. 174 - 175.
- Carette (E.), *Du Commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les États barbaresques*, Paris, Guyot, 1844, p. 21.

(4) المصدر نفسه ، ص ص . 22 - 24 .

المستثمر عن طريق القوافل الذاهبة إلى الشرق يبلغ مليوني فرنك في أوائل عهد الاحتلال[1].

وتؤكد العديد من الروايات التاريخية أهمية التجارة مع البقاع المقدسة، فقد جاء في إحداها أن تاجرا من ميزاب يسمى الحاج ناصر ذهب إلى الحج برأسمال لا يتجاوز تسعة آلاف فرنك وعاد بأرباح بلغت 5250 فرنك، أي بفائدة تزيد على 50٪[2].

أما التجارة مع بلاد السودان فكانت تعتمد على الحاجات الضرورية للعيش إلى جانب بعض المواد الكمالية، مقابل استيراد العبيد والتبر وريش النعام وبعض المنتجات المدارية الإفريقية. لكن هذه التجارة مع بلاد السودان أصابها الضعف والانكماش في مستهل القرن التاسع عشر، بعد انفتاح بلاد السودان على المحيط الأطلسي وإلغاء النخاسة وانعدام الأمن بالطرق الصحراوية نتيجة التنافس بين أهل البدو من جهة والتوازن من أخرى[3].

ومع هذا فإن التجارة مع الأقطار الإفريقية والإسلامية لا تمثل سوى جزءًا ضئيلاً بالنسبة للتبادل التجاري مع الدول الأوربية رغم جو العداوة والاضطراب الذي كان يسود العلاقة بين هذه الدول الأوربية وإيالة الجزائر.

فقد كانت الدول الأوربية وبالخصوص فرنسا تستورد المواد الأولية المتوفرة بالبلاد الجزائرية بكميات تجارية كالأصواف والجلود والشمع والزيوت والحبوب، مقابل تصدير الأشياء الكمالية والترفيهية كالعطور والمصبرات من فرنسا، والزليج من إيطاليا، والعتاد الحربي من اسكندنافيا، والرصاص والأقمشة القطنية من إسبانيا، والسكر والقهوة والأقمشة من إنكلترا عن طريق جبل طارق[4].

(1) Prax (M.), *Algérie, commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan*, Paris, Just. Ronvier, 1849, p. 29.

(2) المصدر نفسه، ص. 4، حسب ما يفهم من هذه الرواية أنها تعود إلى سنة 1811م.

(3) Emerit (M.), "Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIème siècle et au début du XIXème siècle", in *T.I.R.S.*, 1.9. 1954, P. 29.

(4) Emerit (M.), "La situation…", op. cit., p. 171.

جـ. الأوضاع الاجتماعية:

أول ما يلفت الانتباه من الناحية الاجتماعية هو اختلاف الروايات المتعلقة بإحصاء سكان البلاد الجزائرية في أواخر الفترة العثمانية، إذ أن بعض التقديرات تشير إلى أن مجموع السكان لا يتجاوز مليون نسمة[1]، بينما هناك روايات تضخم هذا العدد فترفعه إلى عشرة ملايين نسمة[2]. وعملا بأكثر الاحتمالات تواردا نعتبر أن عدد السكان يتراوح بين ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة[3]. ويعيش غالبية هؤلاء السكان في الأرياف بينما المدن لا يؤلف سكانها سوى أقلية ضئيلة لا تتعدى حسب المعلومات المتوفرة 5٪ من مجموع السكان[4]. وهذه النسبة المتواضعة من سكان المدن تختلف كثافتها من جهة إلى أخرى، فهي في الناحية الغربية تبلغ 7٪ أو 8٪، وفي الناحية الوسطى تنخفض إلى 6٪، بينما في الناحية الشرقية لا تتجاوز 3٪ من مجموع سكان الحواضر[5].

ذلك أن مدينة الجزائر، مقر الحكم التركي بالبلاد، تناقص عدد سكانها كثيرا بسبب الأوبئة التي اجتاحت المدينة بين سنتي 1787 و1791 م، ولم يعد مجموع السكان

(1) Shaler (W.), *Esquisse de l'État d'Alger*, Tra. de l'anglais et enrichi de notes par X. Bianchi, Paris, Ladvocat, 1830, p. 22.
- *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'État d'Alger*, Paris, 1830, p. 222.
- Berteuil (A.), *Algérie française*, T. I, 1856, p. 22.

(2) Hamdane Ben Othman Khodja (Sidy), op. cit., p. 1.

(3) كثير من الكتاب الأوربيين قدروا عدد السكان بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، أمثال :
- Boutin, op. cit., p. 72.
- De la Pinsonnière, *Procès - verbaux et rapports de la commission nommée par le roi le 7 juillet* 1833, p. 352.

و قد وافقهم على ذلك بعض المعاصرين، أمثال :

Gallissot (R.), Julien (Ch. - A.), Ageron (Ch. - R.).

(4) Gallissot (R.), "Essai sur le définition du mode de production de l'Algérie précoloniale", in *R.A. S.E.P.*, n° 2, 1968, pp. 386 - 387.

(5) المصدر نفسه.

يتجاوز الأربعين ألف نسمة، بعد أن كان عددهم يناهز في القرن السابع عشر 130 ألف نسمة، منهم حوالي 30 ألف أسير نتيجة نشاط القرصنة[1]. وزاد الطين بلة الاحتلال الفرنسي الذي دفع بكثير من سكان مدينة الجزائر إلى الهجرة، وبذلك انخفض عدد سكان المدينة إلى حوالي 25 ألف نسمة فقط. أما المدن الأخرى فلم تكن أحوالها أحسن من مدينة الجزائر. فمدينة قسنطينة كان عدد سكانها يناهز 25 ألف نسمة، ومدينة تلمسان لا يتجاوز سكانها 14 ألف نسمة، بينما مدينتا وهران ومعسكر كان عدد سكان كل واحدة منهما يقدر بحوالي عشرة آلاف نسمة.

أما التنظيم الاجتماعي لسكان المدن في العهد التركي فقد اتخذ شكلا هرميا تحتل قمته الطائفة التركية التي لم يتجاوز عددها ـ حسب المعلومات المتوفرة ـ عشرين ألف نسمة[2]، والتي كانت منعزلة عن بقية السكان.

وكان الدافع إلى هذه العزلة على ما يظهر هو رغبة الجماعة التركية في إبقاء هيمنتها على المناصب الحكومية، وصيانة تقاليدها الخاصة في نظم العيش والسلوك، فالتركي فخور بعمله العسكري، متمسك بلغته الأصلية، لا يميل إلى استغلال الأرض، ويقنع بالعيش من مرتبه الإداري أو من مدخول دكانه الخاص أو بستانه الواقع بالفحوص المجاورة للمدينة التي يقطنها[3].

وحرصا منهم على المحافظة على وضعهم الاجتماعي الخاص كان الأتراك يستقدمون بين فترة وأخرى جماعات من أتراك الأناضول للعمل في فرق الأوجاق.

ونظرا لهذه الأوضاع الخاصة التي تعيشها الأقلية التركية الحاكمة أصبحت علاقاتها مع بقية السكان تتصف بالروح العدائية والنفور المتبادل، حتى أن هايدو كتب يقول: "بأنه لا

(1) Julien (Ch. - A.), *Histoire de l'Afrique du Nord*, T. II, 2ème Éd., Paris, Payot, 1964, p. 277.

(2) لمزيد من المعلومات حول عدد الجالية التركية، أنظر الفصل الثالث، فقرة: جرايات الجند التركي.

(3) لمزيد من المعلومات حول حياة الأتراك، راجع:

- Rozet (M. P.), *Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique*, T. II, Paris, A. Bertrand, 1833, pp. 276 - 277.

يوجد في الإمبراطورية العثمانية علاقة أسوأ من علاقة الترك بالعرب في مملكة الجزائر"[1].

وقد نتج عن هذه العلاقة السيئة إبقاء الأهالي بعيدين عن أي مساهمة جدية في أمور الدولة، والحيلولة دون إمكانية اندماج الأتراك بالأوساط المحلية عكس ما حدث في عهد الأسرة الحسينية بتونس، أو حكم محمد علي بمصر[2]، وإن كانت بعض الأحداث التي جرت بالإيالة الجزائرية منذ مطلع القرن التاسع عشر، تفيد بأن تقاربا بدأ يحدث بين الطائفة التركية الحاكمة وأوساط الأهالي، مثل مشاركة الكراغلة وفرق زواوة في القضاء على عصيان الإنكشاريين في عهد علي خوجة (1817م)، إلا أن نتائج هذه الأحداث لم تتبلور نتيجة الاحتلال الفرنسي.

أما المجموعة السكانية التي تحتل المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي فهي جماعة الكراغلة التي تكونت نتيجة التزاوج بين الجند الإنكشاري ونساء البلاد.

وقد تكاثر عدد هذه الجماعة مع مر السنين بالمدن الكبرى حتى بلغوا في نهاية القرن الثامن عشر في مدينة الجزائر حوالي 6.000 نسمة[3]، كما كانوا يكونون غالبية سكان مدينة تلمسان وكانوا يُعتبرون أصحاب الشأن والرأي فيها[4].

ورغم اشتراك الكراغلة مع الأتراك في الأصل إلا أنهم أبعدوا عن المهام الكبرى خوفا من سيطرتهم على شؤون البلاد، لاسيما أن الكراغلة بحكم قرابتهم من الأهالي وارتباطهم بالبلاد كانوا قادرين على تكوين حلف وطني يهدد امتيازات الطائفة التركية.

وقد برهنت الأحداث على فاعلية هذا التحالف الوطني عندما استعان علي خوجة بجموع الكراغلة وفرق زواوة (1817 م) لقمع ثورة الإنكشارية.

(1) Haëdo (Fray Diego de), *Histoire des rois d'Alger, Epitiome de los reyes de Argel*, vu et annoté par H. D. de Grammont, Alger, A. Jourdan, 1881, p. 219.

(2) Nettement (A.), *Histoire de la conquxte d'Alger*, Paris, J. Le Coffre, 1856, pp. 97 - 98.

(3) Albertini (E.) et Marçais (G.), *L'Afrique du Nord française dans l'histoire*, Paris, Ed. Archat, 1937, p. 222.

(4) Boyer (P.), "Le problème kouloughli dans la régence d'Alger", in *R.O.M.M.*, numéro special, 1970, p. 87.

ولم يستطع الأتراك الحد من شوكة الكراغلة إلا بعد أن سمح لهم الداي شعبان آغا (1661 ـ 1665) بحق الانتساب للأوجاق[1] ، وإن كان هذا الانتساب لم يصل إلى حد المشاركة الفعالة في الجيش والإدارة .

وكانت نتيجة سياسة الترضية التي انتهجها الداي شعبان آغا ارتقاء بعض الكراغلة إلى مناصب سامية ، إذ تولى بايليك الغرب الكرغلي مصطفى العمر (1636 ـ 1648) ، وبايليك التيطري الكرغلي محمد الذباح (1668 ـ 1671) ، وبايليك الشرق الباي أحمد (1826 ـ 1837) .

وقد كان لسياسة التقارب هذه أثر سيء على العلاقة بين الكراغلة والأهالي ، إذ أصبح الجزائري العادي ينظر إلى الكرغلي نظرة لا تختلف عن نظرته للسادة الأتراك الحاكمين .

وربما كان موقف الأمير عبد القادر من كراغلة تلمسان وزواتنة القبائل ذوي الأصل الكرغلي ، تعبيرا صادقا عن تلك العاطفة التي يحملها الأهالي نحو هذه الجماعة المتعاملة مع الأتراك[2] .

أما باقي سكان المدن فيمكن تصنيفهم حسب أوضاعهم الاجتماعية إلى ثلاث طبقات ، طبقة الحضر وطبقة البراني وطبقة الدخلاء .

فطبقة الحضر كانت تتكون من العائلات الحضرية المتأصلة بالبلاد ، ومن مهاجري الأندلس بعد أن تكاثر عددهم نتيجة قرارات الطرد الإجباري التي تعرضوا لها بإسبانيا سنة 1610م .

وقد كان العنصر الأندلسي عاملا إيجابيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تحد من نشاطه مضايقة الأتراك واستبدادهم .

فبفضل نشاط الأندلسيين وثرواتهم التي حملوها معهم أو تحصلوا عليها من ممارسة التجارة والقرصنة ، نهضت كثير من المدن من خرابها بعد أن كادت تنقرض كشرشال والبليدة والقليعة .

(1) المصدر نفسه ، ص . 84 .

(2) المصدر نفسه ، ص . 93 .

وازدهرت زراعة البساتين ، وأدخلت مزروعات جديدة كقطن مستغانم وعنابة ، كما أصبحت القليعة مشهورة بإنتاج الحرير الطبيعي[1] .

وعلى كل فطبقة الحضر عموما كانت قانعة بما تملكه من دكاكين وبساتين ، ولم تطمح إلى ارتقاء المناصب السياسية ، وإن كان بعض أفرادها قد تولوا مناصب القضاء والإفتاء والكتابة ، وبعضهم الآخر كان محل ثقة واحترام الحكام مثل السيد حمدان خوجة ، عكس طبقة البرانية التي بقي أفرادها ينتسبون إلى مواطنهم الأصلية التي قدموا منها قبل أن يستقروا في المدن الرئيسية .

وأغلب أفراد طائفة البرانية كانوا يشتغلون في مهن متواضعة ، ففي مدينة الجزائر كانت تختص كل جماعة بمهنة متواضعة تشتهر بها ، فالأغواطيون اشتهروا بالقيام بأعمال النظافة ، والبساكرة بالحمالة ونقل الأغراض والحراسة ، والقبائل بأعمال البناء ، والزنوج بخدمة المنازل ، إلخ .

ولا تستكمل صورة البناء الاجتماعي لسكان المدن إلا بالتعرض للطبقة الثالثة ، وهي طبقة الدخلاء المتميزة عن مجموع السكان لأسباب دينية وحضارية ، فهي لهذه الأسباب تعتبر دخيلة على مجتمع المدن وإن كانت أحسن حالا من طبقة البرانية من حيث الأوضاع الاقتصادية ومستوى المعيشة .

وتضم طبقة الدخلاء جماعات الأسرى المسيحيين المستخدمين في الحانات أو السجون أو المسخرين للخدمة في قصر الداي أو رعاية بعض البساتين .

وقد بدأت أهمية الأسرى تتناقص في بداية القرن التاسع عشر ، وكاد عددهم يتلاشى بعد هجوم اللورد إكسموث (1816م) ، ولهذا أصبحت طبقة الدخلاء تتكون غالبيتها من الجالية اليهودية سواء من كان منها مستقراً بالبلاد منذ القديم أو من أتى إليها من إسبانيا في أوائل القرن السابع عشر ، وهذه الطائفة الأخيرة من اليهود الأندلسيين تنتمي إليها أغلب العائلات اليهودية الموسرة .

(1) Devoulx (A.), *Notice sur les corporations religieuses d'Alger*, Alger, 1912, pp. 71 _ 72.

ورغم الاحتقار الذي يكنه السكان لليهود، فإن أغلب هؤلاء قد تحصلوا على ثروات ضخمة[1]، نتيجة ممارسة السمسرة والربا والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية مهما كان بسيطة أو تافهة، حتى أصبح العربي في مدينة الجزائر على حد تعبير روزي: "لا يستطيع أن يبيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود"[2].

فاليهودي بعمله هذا كان أشبه شيء بالبنك المتنقل، فهو يعرض خدماته ويقدم القروض بفوائد مرتفعة، وإن اضطرته الظروف لأن يذهب إلى تخوم الصحراء يبادل بدوها، بما تحمله بغاله الثلاث من حبوب مقابل ريش النعام والجلود وقليل من مسحوق التبر[3].

وقد جرّت هذه الأعمال والأساليب التي اشتهر بها اليهود للحصول على الأموال على حساب الدولة الجزائرية وسكانها، غضب الأهالي وسخطهم، وتحول سخط الأهالي في بعض الأحيان إلى ثورات انتقامية، كما حدث في سنوات 1801 و1804 و1805 و1815[4].

وتميزت الثورة التي تعرض لها اليهود في سنة 1805 بحدتها وخطورتها، لما خلفته من ضحايا وما نتج عنها من تدمير وهجرة إلى الخارج، فقد ابتدأت هذه الثورة يوم 28 جوان 1805 عندما قُتِلَ كبير اليهود نفتالي بوشناق عند خروجه من قصر الجنينة، من طرف أحد الإنكشاريين، وقد عبر هذا الإنكشاري عن الفكرة التي كانت تراود

(1) من أشهر أغنياء اليهود في أواخر الفترة التركية: ناردوخي دارمون (Nardochée Darmon) الذي مكنته ثرواته الطائلة من بناء بيعة وهران على نفقته الخاصة، راجع:

- Lespès (R.), *Oran, étude de géographie et d'histoire urbaines*, Paris, F. Alcan, 1938.
- و كذلك عائلتا بكري وبوشناق المشهورين لتورط شركتهما في المضاعفات التي اتصفت بها قضية الديون بين الجزائر وفرنسا.

(2) Rozet, *Voyage*, T. II, pp. 226 - 227.

(3) Emerit (M.), "Les liaisons...", op. cit., p. 37.

(4) كان من جملة ضحايا انتفاضة سنة 1815 الحبر اليهودي الكبير إيسا بلوك (Issa Bloch)، لمزيد من الإيضاحات راجع:

- Eisenbeth (M.), "Les juifs en Algérie et en Tunisie a l'époque turque (1516 - 1830), in *R.A.*, n° 96, 1952, pp. 134 - 146.

الأهالي عندما صاح في كبير اليهود وهو يجهز عليه: "السلام عليك يا ملك الجزائر!"، وتبع ذلك نهب الحي اليهودي وقتل الداي مصطفى (1798 - 1805) المتعامل مع كبار التجار اليهود رغم شعبيته ومجاراته للرأي العام في 30 أوت من نفس السنة[1].

وكان لهذه الحادثة تأثير سيء في الأوساط اليهودية بالجزائر، إذ التجأ منهم حوالي 200 شخص إلى مركب القنصل الفرنسي ديبوا ثانفيل (Dubois - Thainville)، كما هاجرت نهائيا من مدينة الجزائر 100 عائلة يهودية إلى تونس و200 عائلة أخرى إلى ليفورن بإيطاليا في 10 جويلية سنة 1805م[2].

ومع أن هذه الانتفاضات تبين الجانب السلبي من حياة الجالية اليهودية بالجزائر، إلا أنها في نفس الوقت تعبر بصدق عن بقاء هذه الجالية دخيلة على المجتمع الجزائري المسلم، إذ لا يربطها ببقية السكان سوى مصالحها المادية التي كانت تحصل عليها من الأعمال التجارية والصفقات الاقتصادية المربحة.

ولا تكتمل صورة الأوضاع الاجتماعية بالجزائر إلا بإلقاء نظرة على وضعية سكان الأرياف، لاسيما وأنهم الغالبية الساحقة، وأن الاقتصاد الجزائري اكتسب بفضل ممارستهم الفلاحة وتربية المواشي طابعا فلاحيا رعويا كان من العمق والشمول بحيث أصبحت معه الحياة الحضرية - رغم تأثيرها الملموس في بعض أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد - هامشية منغلقة على نفسها داخل أسوار المدن لا يربطها بالأرياف وساكنيها سوى رابطة المصلحة المتبادلة، فالريف كان يقدم منتجاته مقابل اقتناء الأدوات المصنوعة محليا أو المستوردة من أوربا عن طريق المدن الساحلية[3].

(1) Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger...*, op. cit., p. 361.

(2) Chouraqui (A.), *Marche vers l'Occident, les juifs d'Afrique du Nord*, Paris, P.U.F., 1952, p. 84.

- Féraud (L. Ch.), "Éphémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque a Alger de 1775 a 1805", in *R.A.*, n° 18, 1874, p. 308.

حسب هذا المصدر الأخير، يكون تاريخ هذه الانتفاضة يوم الجمعة 7 ربيع الثاني 1220 هـ/1805 م، وذلك عندما قتل أحد الإنكشاريين وكان يدعى يحيى كبير اليهود برجناح، وفي الغد عمت الاضطرابات والهياج، وكانت حصيلة هذه الانتفاضة قتل 107 من اليهود وجرح أكثر من 80 شخصا.

(3) Valensi (L.), *Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790 - 1830)*, Paris, 1969, p. 49.

ويمكن أن نصنف سكان الأرياف والبوادي بحسب موقفهم من الحكومة التركية وتعاملهم معها، إذ نجد قسما منهم متعاملا مع الحكام الأتراك، وقسما آخر خاضعا مباشرة للسلطة التركية، وقسما ثالثا يعيش مستقلا عن النفوذ التركي بعيدا عن سلطة وتحكم رجال البايليك.

فالقسم المتعامل مع السلطة التركية كانت تربطه بها روابط مادية ومعنوية، ويُعرف عادة بقبائل المخزن التي اتخذت مع مرور الزمن، رغم تباين أصولها، شكل قبائل مستقلة بذاتها كقبائل الدوائر والزمالة، أو تكونت نتيجة ظروف تاريخية في مجموعات عرقية مغلقة كمخزن الكراغلة أو العبيد[1].

أما القسم الخاضع مباشرة للأتراك، فيعرف بقبائل الرعية المعرضة لصنوف الضغط والاستغلال، الأمر الذي دفعها في بعض الأحيان إلى شق عصا الطاعة ضد الحكام الأتراك وحلفائهم قبائل المخزن، أملا في تحسين ظروفها المعيشية أو تحت تأثير التحريضات الخارجية.

وعلى النقيض من قبائل الرعية الخاضعة، هناك صنف آخر من السكان بقي بعيدا عن السلطة التركية متحصنا في المناطق الجبلية كالأوراس والونشريس والبابور والقبائل أو متنقلا عبر أراضي الجنوب الملائمة لحياة الرعي والترحل بمنأى عن سلطة الحكام وتعسفاتهم ومضايقاتهم.

وتنتمي غالبية السكان المستقلين عن السلطة التركية إلى مجموعات قبلية على رأسها عائلات تعتمد في فرض نفوذها على السلطة الروحية أو الكفاءة الحربية.

وإذا أخذنا بتصنيف بعض الكتاب الفرنسيين المهتمين بالتجمعات السكانية[2]، نجد أن العائلات ذات الطابع الثيوقراطي المعتمدة في سلطتها على النفوذ الروحي تسود الجزائر الغربية، والعائلات الأرستقراطية المستمدة نفوذها من استعمال السيف تتركز في

(1) Boyer (P.), "La conquxte de l'Algérie", in *Initiation a l'Algérie*, Paris, 1957, p. 126.
(2) Carette et Warnier, *Description et division de l'Algérie*, Paris, 1847, pp. 17 _ 19.
• Berque (Au.), "Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne", in *I.R.M.*, p. 19.

الشرق الجزائري وجنوب التيطري بينما الحياة الديمقراطية القبلية قد انحصرت في المناطق الجبلية الحصينة في شمال وشرق الجزائر الوسطى.

ومما يلاحظ أن بعض العائلات الإقطاعية الكبرى كانت تتحكم بشكل كبير في توجيه الجماهير الريفية لاسيما بايليك الشرق، مما دفع السلطات التركية إلى التعامل معها حتى يستتب لهم الأمر، فصالح باي (1771 ـ 1791) بقسنطينة، رغم المدة الطويلة التي قضاها في بايليك الشرق، لم يتحكم في كثير من المناطق إلا بالتعامل مع رؤساء الأسر الكبرى كأولاد مقران بمجانة، وأولاد بوعكاز بالصحراء، وأولاد عاشور بفرجيوة، والأحرار وأولاد قاسم في جنوب وجنوب شرق قسنطينة[1].

ولا تكتمل هذه الخطوط العامة للأوضاع الاجتماعية إلا بالتعرض للسلطة القضائية، لأنها ترتبط بالنظام الاجتماعي وتؤثر عليه، وقد كانت هذه السلطة تعتمد على الشريعة الإسلامية، ويمثلها لدى الداي مفتي وقاض لكل من المذهب الحنفي الذي ينتهجه الأتراك، والمذهب المالكي الذي يتبعه الأهالي، على أن تكون الرئاسة الدينية والقضائية للمفتي الحنفي أو المفتي الأكبر الذي يرشحه الباب العالي نظرا لأن المذهب الحنفي كان يعتبر مذهب السلطة الحاكمة.

وتمتاز السلطة القضائية لإيالة الجزائر بعدة صفات تطبعها بطابع خاص، فكانت تميز بين الطبقات الاجتماعية من أتراك وغيرهم من الأهالي. فالأتراك كانوا يعاقبون سرا في دار آغا الإنكشارية، حتى لا تهان كرامتهم، بينما الحضر والنصارى واليهود يشهر البراح بجرائمهم، وفي حالة تطبيق حكم الإعدام عليهم يعلقون عند باب عزون حتى يكونوا عبرة لمن يعتبر.

كما كان لقناصل النصارى ومحاكم اليهود الحق في تطبيق أحكامها الخاصة في حالة المخالفات التي لا تمس أمن الدولة ولا تتصل بالأهالي المسلمين مما زاد في انعزالهم عن بقية الشعب.

(1) Picquet (V.), *Les civilisations de l'Afrique du Nord*, Paris, A. Colin, 1909, p. 257.

كما تتصف السلطة القضائية لإيالة الجزائر بقسوة أحكامها وشدة عقوباتها، وبساطة مرافعاتها ومحاكماتها، فهي تتم بدون أجر ولا استدعاء، ودون تأخير، وتعتمد على رأي الداي والقاضي وأقوال الشهود، وفي حالة عدم توفر الحجج تبرؤ ساحة المتهم، أو تؤجل محاكمته شهرا وهي أقصى مدة.

لكن عدم تقاضي موظفي العدالة أجورا محددة عن عملهم ساهم في شيوع الرشوة وانحراف القضاة في بعض الأحيان.

ومما يلاحظ على هذا الجهاز القضائي، كون أجهزته مركزة في المدن والمناطق الواقعة تحت النفوذ التركي المباشر، بينما البوادي والأرياف كانت تخضع قضائيا لشيوخها ومرابطيها وأهل الرأي فيها.

الفصل الأول
العوامل المؤثرة في النظام المالي للجزائر

العوامل المؤثرة في النظام المالي

من أجل تحديد معالم السياسة المالية للإيالة الجزائرية وإبراز مميزات نظامها المالي، يجب التعرض أولا إلى العوامل المتحكمة في الأوضاع المالية، ثم ربطها ثانيا بالأنظمة المالية من ضرائب مختلفة ومصاريف متعددة. وتنقسم هذه العوامل إلى داخلية وخارجية، فأما العوامل الداخلية فتتمثل في الأحوال الصحية والظروف المعيشية وأنظمة الحكم المتبعة. فقد كانت الأحوال الصحية عائقا أمام تحسن الأحوال المالية، ومرد ذلك أن البلاد كانت عرضةً للأوبئة والكوارث الطبيعية لاسيما في أوائل القرن التاسع عشر. فرغم أن الجزائر كانت تُعتبر بيئة صحية كما تشير إليه تقارير بعض الرحالة والأطباء الأوربيين[1]، الذين تعرفوا في تلك الفترة عن أحوال البلاد، إلا أن علاقة الجزائر بأقطار المشرق العربي[2] وبلاد السودان وجنوب المغرب الأقصى وبعض المناطق بأوروبا، كانت تتسبب في انتقال الأوبئة والأمراض المعدية وانتشارها[3]. ومن الراجح أن طريق الحج كان من أهم الطرق التي انتقلت عبرها تلك الطواعين والأوبئة، خاصة بواسطة السفن التي كانت تنقل الحجاج من الإسكندرية إلى مدن الإيالة الساحلية[4].

ومما زاد في حدة الأمراض وساعد على انتشارها جهل أغلبية الأهالي بأبسط قواعد

---

(1) أمثال الطبيب شاو (Dr. Shaw) الذي أقام بالجزائر مدة تقارب أربعة عشر سنة، والقنصل الهولندي فريسينال (Fraissinel) الذي مكث في الجزائر أكثر من أربعة وعشرين سنة مع كل أفراد عائلته، ولم يصب بمرض معد، وكذلك القنصل الفرنسي ديبوا ثانفيل (Dubois - Thainville)، راجع :

- Boutin, op. cit., p. 68.

(2) المصدر نفسه.

- Kehl (C.), "Oran et l'Oranie avant l'occupation française", in *B.S.G.A.O.*, T. 63, 1942, p. 52.

(3) المصدر نفسه، ص. 67.

(4) Guyon, "Sur la peste d'Alger (1817 - 1818)", in *M.A.*, 3ème année, n° 108 et 109.

الصحة وعدم انتهاج سياسة صحية وقائية من قبل القائمين على شؤون البلاد، من خلال المحافظة على النظافة واستصلاح المستنقعات المنتشرة في سهول متيجة ووهران وعنابة، رغم أنها كانت تتسبب في زيادة انتشار حمى المستنقعات وبالخصوص في فصلي الربيع والخريف.

كما أن قلة الأدوية زادت الحالة الصحية سوءا، فالبلاد تكاد تخلو من صيدليات أو حوانيت بيع الأدوية، فحسب المعلومات المتوفرة لم تكن توجد بالبلاد سوى صيدلية واحدة بمدينة الجزائر، لم يكن لها أثر يذكر في الحد من هذه الآفات[1]. ومما يلاحظ أن هذه الأمراض التي كانت تفتك بالسكان طيلة الحكم العثماني للبلاد[2]، زادت حدتها واشتدت وطأتها في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، الأمر الذي ترك أثرا سلبيا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وكان له انعكاسات خطيرة على الأوضاع المالية للبلاد.

فالأرياف كادت أن تقفر، والمدن تناقص عدد سكانها كثيرا، وربما تكون مدينة الجزائر مثالا حيا لذلك إذ تراجع عدد سكانها إلى خمسين ألف نسمة بعد أن أودى وباء عام 1787 م بحوالي 821 .16 نسمة من أهاليها[3].

وأهم هذه الأوبئة وباء سنة 1817[4]، الذي ظهر مع قدوم سفينة عثمانية حاملة

(1) فهي حسب أحد الرحالة الألمان، عبارة عن دكان به مجموعة من القناني والكؤوس المملوءة بمجموعة من العقاقير والتوابل، يشرف عليها أحد الأتراك، ومع أن هذا التركي يجهل استعمال أغلب التوابل المعروضة في صيدليته، إلا أنه يمتهن مهن الصيدلي والطبيب والجراح، راجع:

- Marisol (E.), "La régence d'Alger, vue par un Allemand a la fin XVIIIème siècle, 2ème O.N.S.C.H.A., 1930, P. 310.

(2) لأخذ فكرة عن الأمراض التي عرفتها البلاد الجزائرية قبل 1830، راجع:

- Berbrugger (A.), *D'un mémoire sur la peste en Algérie, depuis* 1552 *jusqu'en* 1819, in *Exploration scientifique de l'Algérie*, T. II, Paris, Imp. Royale, 1847, pp. 205 - 228.

(3) Raynal (l'Abbé), *Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des Européens dans l'Afrique septentrionale*, Paris, P. Maurus et Cie., 1826, T. II, p. 112.

(4) هناك وباء لا تقل خطورته عن وباء 1817، وقع سنة 1799، وانتشر في جهات واسعة من الإيالة، راجع:

-

الحجاج من الإسكندرية[1]، ودام ثلاث سنوات، وعم جميع أنحاء البلاد، وكان من الشدة والانتشار بحيث كان الناس في مدينة وهران مثلا يموتون في الشوارع، حسب شهادة القنصل البريطاني[2].

أما في مدينة الجزائر فقد هلك ما يناهز 330 .13 شخصا في الفترة من 21 جوان 1817 إلى 6 سبتمبر 1818[3]، وهي الفترة التي بلغ فيها المرض أشده[4].

ولم يقتصر الأمر على المدن، إذ انتقل الوباء إلى سكان المناطق الجبلية، كما حدث في منطقة جبال جرجرة مثلا، التي انتقلت إليها العدوى عن طريق جماعة من الأهالي التجأت إلى هناك، ولم تخف وطأة هذا الطاعون إلا بحلول سنة 1822[5].

وبالإضافة إلى هذه الأمراض التي كانت تنتشر في البلاد، فإن المجاعات التي عرفتها البلاد حدت من النمو الاقتصادي وتسببت في اشتداد الضائقة المالية، بعد أن عجزت مصادر الدخل على تغطية نفقات سنوات القحط والجفاف واجتياح الجراد.

فقد تعرضت البلاد لمجاعات مهلكة لسنوات متلاحقة[6]، ففي سنة 1800 حدثت مجاعة بالبلاد، اختفت فيها الأقوات من الأسواق حتى اضطر الداي مصطفى باشا إلى استيراد القمح من موانئ البحر الأسود، وتشديد حراسة الجنود على مخازن الحبوب[7].

- Marchika (J.), *La peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de* 1363 *a* 1830, Alger, J. Carbonel, 1927, p. 149.

(1) Berbrugger (A.), *D'un mémoire...*, op. cit., pp. 231 - 232.

(2) المصدر نفسه، ص. 232.

(3) Guyon, "Sur la peste...", op. cit.

(4) Marchika (J.), op. cit., p. 149.

(5) المصدر نفسه.

(6) هناك عدة مجاعات حدثت في أواخر القرن الثامن عشر منها مجاعة 1722 التي تسبب فيها الجراد، ومجاعة 1793 التي اشتدت وطأتها على القطاع الوهراني، ومجاعة 1794 التي انحطت بسببها نوعية إنتاج الأشجار المثمرة وارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا فاحشا، لزيادة الإيضاح، راجع:

- Féraud, *Éphémérides...*, op. cit., p. 308.
- Fey (H. L.), *Histoire d'Oran avant, pendant et après la colonisation espagnole*, Oran, A. Berrier, 1858, p. 270.

(7) Hamdan Khodja, op. cit., p. 143.

ثم أعقب هذه المجاعة قحط عم البلاد سنتي 1806 و1807[1]، وكان له أثر سيء على المداخيل المالية للإيالة الجزائرية .

وكادت الضرائب العينية أن تنعدم بعد تضرر المزروعات من الجراد الذي اجتاز الصحراء إلى المناطق التلية عام 1816[2]، وأرغمت هذه الكارثة التي تسبب فيها الجراد الداي على فتح مخازن الحبوب أمام الأهالي الذين أضر بهم الجوع حتى يأمن شر الثورة والشغب .

وبظهور المجاعة من جديد سنة 1819 ، ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا والأوضاع المالية تدهورا ، ولم تجد الحكومة بدا من استيراد 000 .50 صاع من القمح من أوربا لتغطي استهلاك مدينة الجزائر وحدها[3]، ولم تقتصر هذه المجاعة على منطقة الجزائر العاصمة ، بل تضررت منها أيضا أغلب نواحي البلاد ، وبالخصوص الجهات الشرقية ، التي عانت منها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات[4] .

أما انعكاس هذه المجاعات على الأحوال المالية ، فيظهر في ارتفاع الأسعار ارتفاعا لم يكن معهودا ، وبذلك أصبحت المواد الأولية غالية الثمن لا يقدر الكثير من الأهالي على تحملها .

كما أن ندرة المواد الغذائية بالأسواق ، أضر خزينة الدولة التي لجأت إلى إنفاق جزء من مخزونها النقدي لاستيراد كميات من الحبوب ، بعد أن كانت هذه الخزينة تعتمد في جزء من مصادرها على تصدير المنتجات الحيوانية والزراعية للبلاد الأوربية .

ومن جهة أخرى فإن غلاء الأسعار أضر بالقدرة الشرائية للأهالي ، وبالتالي كان عائقا في وجه تحسن الأحوال المالية ونمو المعاملات النقدية .

(1) "Notes chronologiques pour l'histoire de Constantine", in *R.A.*, 1895, p. 294.

(2) Berbrugger (A.), *D'un mémoire...*, op. cit., p. 321.

(3) Shaler (W.), op. cit., p. 103.

(4) العنتري ، محمد الصالح ، سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة ، مخطوط رقم 2330 ، المكتبة الوطنية ، الجزائر ، ص . 3 .

فصاع القمح أصبح سعره في مدينة البليدة سبعة دنانير سنة 1794 م/1209 هـ[1]، وفي مدينة الجزائر بلغ صاع القمح ، في نفس السنة ، 4 سلطاني ، وصاع الشعير 3 سلطاني[2] . وتعتبر هذه الأسعار في حد ذاتها مرتفعة جدا في تلك الفترة[3]، وإن كانت لا تقل عن الأسعار التي تسببت فيها مجاعة عام 1800 . ذلك أنه خلال مجاعة 1800 بلغ سعر الصاع الواحد من القمح المستورد من موانئ البحر الأسود 28 فرنك[4]، وكذلك الحال خلال مجاعة 1219 هـ/1805 م ، إذ بيع أثناءها صاع الحبوب في الجزائر بـ 15 بوجو[5] .

وقد استمر ارتفاع الأسعار نتيجة هذه المجاعة الأخيرة مدة ثلاث سنين بالشرق الجزائري ، حتى بلغ ثمن صاع القمح هناك 15 ريالا ، وصاع الشعير 7 ريالات[6]، ولم تعرف أسعار الحبوب العودة إلى مستوياتها العادية والاستقرار إلا بحلول سنة 1223 هـ/ 1808 م[7] .

ويضاف إلى سوء الأحوال الصحية والاقتصادية[8]، عامل آخر أضر كثيرا بوضع البلاد يتمثل في انعدام الاستقرار والأمن في جهات كثيرة من الجزائر . فعلى المستوى الداخلي أصبح جهاز الحكم غير مستقر نظرا لتعرض كثير من الدايات والبايات إلى الاغتيال والعزل والتغريم والمصادرة .

(1) Féraud, *Éphémérides...*, op. cit., p. 308.

(2) المصدر نفسه .

(3) راجع جدول أسعار المواد الغذائية الملحق بالفصل الخامس .

(4) Hamdan Khodja, op. cit., p. 143.

(5) مذكرات نقيب الأشراف ، عن : المدني ، أحمد توفيق ، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 ـ 1791 ، وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العصر التركي ، الجزائر ، المطبعة العربية بالجزائر ، 1356 هـ ، ص . 112 .

(6) العنتري ، المصدر نفسه ، ص ص . 3 و7 .

(7) المصدر نفسه ، ص . 7 .

(8) يضاف إلى سوء الأحوال الصحية تلك الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل ، ونذكر من الزلازل المدمرة : زلزال مدينة الجزائر في 1716 ، والمدية في 1632 ، وشرشال في 1735 ، والبليدة في 1825 ، راجع :
Delphin (G.), "Histoire des pachas d'Alger de 1515 a 1745", in *J.A.*, série 19, 1922, pp. 217 - 218.

ففي الفترة الممتدة بين سنتي 1798 ـ 1830 ، اغتيل ست دايات من مجموع ثمانية[1] ، كما أن كثيرا من الموظفين السامين لاقوا نفس المصير ، كخزناجي الداي مصطفى سنة 1805 ، ومساعدي الداي أحمد سنة 1808 ، والخزناجي محمد الذي اغتيل في السجن سنة 1815 ، وكذلك الآغا يحيى .

كما أن الإنكشاريين شقوا عصا الطاعة على الحكومة سنة 1816 ، وبذلك حالت هذه الأوضاع المضطربة ، وما صاحبها من تغيرات في سلك الحكام والموظفين ، دون تحسن الأحوال المالية للبلاد[2] .

ولم يقتصر هذا الاضطراب على الجهاز الحاكم للبلاد ، حيث زادت حدة الانتفاضات الداخلية وتكاثرت مع نهاية القرن الثامن عشر في أغلب جهات البلاد ، ونذكر منها ثورات جبال جرجرة في سنوات 1804 و1810 و1823 ، وثورة درقاوة بالغرب الجزائري سنة 1805 و1812 ـ 1817 ، وثورات النمامشة والأوراس وسوف التي استمرت من سنة 1818 إلى سنة 1823 ، وثورة التجانية سنة 1816 ، وثورة الشريف بن الأحرش شمالي قسنطينة سنة 1218 هـ/1804م ، والتي تسببت في مقتل عثمان باي قسنطينة[3] ، وكان لها كبقية الثورات الأخرى[4] تأثير سلبي على الجهاز المالي .

وقد كتب صالح العنتري يصف تأثير ثورة ابن الأحرش على الأوضاع المالية للبلاد ما يلي : "أتلفت فيها خزائن الباي عثمان . وانعدمت الحراثة ، وافتقدت الحبوب ، وقل من يأتي إلى الأسواق ، فحصلت للناس شدة ومجاعة قد أشرف فيها

(1) منهم الداي مصطفى (1805) ، والداي أحمد (1808) ، والداي علي الغسال (1809) ، والداي الحاج علي (1809) ، والداي الحاج محمد (1815) .

(2) Bourbon (Prince de), La dernière conquxte du Roi d'Alger 1830, Paris, C. Lévy, 1930, T. II, p. 16.

(3) المبارك ، الشيخ الحاج أحمد ، تاريخ حاضرة قسنطينة ، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر ، الجزائر ، 1952 ، ص ص . 14 ـ 15 .

(4) لأخذ فكرة عن هذه الثورات العديدة ، راجع :

Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger* ..., op. cit., pp. 364 _ 366, 373 et 383 _ 385.

الضعفاء على الهلاك خصوصا بعض نواحي القبلة فإنهم تشتتوا بسبب الهول في وطنهم"[1] .

ورغم التأثير السلبي لهذه الثورات على الحياة الاقتصادية إلا أنها لم تتمكن من الإطاحة بالحكم المركزي المستقر بمدينة الجزائر ، وذلك لتعدد الطرق الداعية إليها ، واختلاف اتجاهات زعمائها ، وعدم تمكن أي زاوية من بسط نفوذها على كامل البلاد ، فانحصر تأثير كل زاوية في ناحية من نواحي البلاد ، فكانت الرحمانية سائدة ببلاد القبائل ، بينما تركزت التجانية بالصحراء ، والدرقاوية تتحكم بالجهات الغربية ، أما الشاذلية فكان تأثيرها منحصرا في النواحي القريبة من مدينة قسنطينة .

كما أن الهدوء النسبي الذي تميزت به علاقة الجزائر بأوربا نتيجة انشغال الدول الأوربية بحروب نابليون كان له دور في تمكين حكومة الدايات من تجنيد قواها والتفرغ للقضاء على هذه الثورات .

ومع هذا فإن هذه الثورات ، بغض النظر عن بواعثها الدينية ، كانت في واقع الأمر بمثابة رد فعل على التكاليف المالية التي أرهقت كاهل الأهالي من ضرائب وعوائد ورسوم[2] ، لاسيما بعد أن تضاءل دور رجال الدين في التوفيق بين الاستجابة لمتطلبات المالية للجهاز التركي الحاكم ، وبين مجموعات السكان المحليين المتأثرين بنفوذهم الروحي[3] .

وتوجد دلائل على تعاطف رجال الدين مع أتباعهم من الأهالي ، من قبيل ما جاء في كتاب الاستقصا من أن ابن الشريف الدرقاوي ، الذي كان وقتها يحاصر مدينة وهران ، اشتكى لمبعوث السلطان المولى سليمان عندما قدم إليه سنة 1220 هـ/1806 م بهذه العبارة : "ما نال الفقراء والمنتسبين وسائر الرعية من عسف الأتراك وجورهم وإنهائهم في ذلك إلى القتل والطرد من الوطن"[4] .

(1) العنتري ، المصدر نفسه ، ص ص . 3 و6 و7 .

(2) Cour (A.), *L'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leur rivalité avec les Turcs d'Alger* 1509 _ 1830, Paris, Éd. Leroux, 1904, p. 245.

(3) راجع السياسة الدينية لأتراك الجزائر :

- Boyer (P.), "Contribution a l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger (XVI _ XIXème siècles)", in *R.O..M.M.*, n°1, 1966.

(4) الناصري ، الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد ، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق =

وإزاء هذه الحالة أصبح الفلاحون في موقف عداء تقليدي مع السلطة التركية، منذ بداية القرن التاسع عشر[1]، وأصبح الشغل الشاغل لهم ترقب الحملات الانتقامية التي يشنها عليهم البايات لضمان تحصيل المتطلبات المالية المتزايدة، دون أن يتنبهوا إلى أن هذه السياسة تشكل عائقا في وجه تطور الزراعة، وعاملا يزيد في تدعيم حالة الفوضى والحروب الأهلية بين العشائر البدوية[2].

أما العوامل الخارجية التي كان لها تأثير على السياسة المالية للإيالة الجزائرية، فتتمثل أولا في الخطر الذي بات يهدد حدود الإيالة الشرقية والغربية، حيث صار تدخل المغاربة والتونسيين يأخذ شكل مساعدة مادية ومعنوية للزعماء المحليين الناقمين، باعتبارهم حلفاء تقليديين لبايات تونس وملوك المغرب، كالطريقة الدرقاوية ذات الميول المغربية[3]، وعشائر الحنانشة المتأثرة بالدعوة الشاذلية بالجنوب الغربي التونسي.

ومن الواضح أن هذا التدخل من الدولتين المجاورتين كان أمرا متوقعا، لأن الجزائريين أنفسهم كانوا يتدخلون بدورهم في شؤون جيرانهم في الأوقات المناسبة وخاصة في شؤون الإيالة التونسية. ففي سنة 1735 تمكن الجزائريون من تنصيب حليفهم علي باشا بايا على تونس، وقد استغل حسن باي قسنطينة هذه الحادثة فبادر بحمل خزائن علي باشا إلى قسنطينة وعمد إلى جمع الأموال الطائلة بطرق تعسفية غير شريفة، مثل مصادرة حلي النساء[4]. كما أن الجزائريين مدوا يد المعونة إلى أبناء حسين باي سنة 1756، وفرضوا إتاوة مالية على الحكومة التونسية[5].

وتعليق جعفر ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1956، ج. 8، ص. 110.

(1) Emerit (M.), "L'essai d'une marine marchande barbaresque au XVIIIème siècle", in *C.T.*, n° 11, 1955, p. 370.

(2) Bernard (A.) et Lacroix (N.), *L'évolution du nomadisme en Algérie*, Alger, A. Jourdan, Paris, A. Challamel, 1906, pp. 27 _ 28.

(3) Cour (A.), op. cit., pp. 230 _ 236.

(4) المبارك، المصدر نفسه، ص. 24.

(5) Picquet, *Civilisation...*, op. cit., p. 257.

وهكذا كان الجو مهيئا لتجدد النزاع التونسي الجزائري في مستهل القرن التاسع عشر. فقد قام الرايس حميدو بدور رئيسي في هذا النزاع[1]، إذ هاجم البحرية التونسية سنة 1808، ردا على تعرض النواحي الشرقية من الجزائر في عهد باي قسنطينة حسين بن صالح باي لهجوم جيش تونسي مؤلف من عشرين ألف مقاتل مجهزين تجهيزا جيدا بالأسلحة والمدافع تحت قيادة حمودة باشا[2].

ورغم أن الجزائريين رفعوا الحصار عن مدينة الكاف التونسية، وانهزمت جموعهم في معركة وادي سيرت يوم 10 جويلية 1807 (1221 هـ) رغم تصميم وعزم حسين بن صالح باي على تحقيق الانتصار[3]، فإن الصراع بين الإيالتين ظل على حدته طيلة الفترة الممتدة من 1806 إلى 1817[4]، ولم تتوصلا إلى وضع حد لهذه الحالة إلا بعد توسط الباب العالي بينهما سنة 1817.

ولم يقتصر الأمر على تعرض حدود البلاد للهجوم والغارات، بل أن الهجمات الأوربية على المدن الساحلية للإيالة كان لها هي الأخرى انعكاسات خطيرة على النظام المالي للبلاد. ومع أن الجزائريين اعتادوا طيلة الفترة التركية قصف الأساطيل البحرية الأوربية لمدنهم الساحلية، إلا أنهم في الخمس عشرة سنة الأخيرة من الوجود التركي، وجدوا أنفسهم أمام تحالف أوربي قوي، تزامن مع ضعف القوة البحرية الجزائرية وتعرض السلطة لثورات داخلية متكررة ناتجة عن تذمر الأهالي الذين كانوا يعبرون بذلك عن عدائهم لهذه السلطة.

ومن ناحية أخرى استغل الأوربيون مؤتمر فيينا (1814) ومؤتمر إيكس لاشابيل (1818) ليتخذوا قراراتهم المتعلقة بأمن الملاحة البحرية المتوسطية ومحاربة القرصنة

---

(1) Devoulx, *Rais Hamidou...*, pp. 123 _ 129.

(2) العنتري، المصدر نفسه، ص. 10.

(3) Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger...*, op. cit., p. 368.

(4) لزيادة الإيضاح، راجع:
أبي الضياف، أحمد بن، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، 1963، ج. 3، ص ص. 37 _ 51.

وإلغاء الرق ، والتي ألبسوها الصبغة الدولية وجعلوها وكأنها جزءًا من القانون الدولي .

وكان من بين من عملوا بحماس على تطبيق هذه القرارات السير سيدني سميث ، الذي سعى إلى تكوين جمعية محاربة القراصنة وجمعية محرري الرقيق الأبيض في إفريقيا . وترمي هذه القرارات إلى إخلاء المياه البحرية من السفن الإسلامية ، وذلك بتفتيش تلك السفن ومصادرتها وتدميرها بحجة ممارستها لتجارة العبيد[1] .

ولهذا تعتبر التجمعات والمؤتمرات الدولية وما نتج عنها من قرارات ، من العوامل التي ساهمت في تحطيم الاقتصاد الجزائري ، لاسيما بعد أن تعهدت كل من فرنسا وإنكلترا بإبلاغ الداي رغبة الرابطة العامة للدول الكبرى المشتركة في مؤتمر إيكس لاشابيل في المحافظة على أمن الملاحة وما يترتب عليها من إطلاق سراح الأسرى وإلغاء القرصنة وكف عن فرض الإتاوات .

وفي هذه الظروف شن الأسطول الإنكليزي بقيادة اللورد إكسموث حملتين بحريتين على مدينة الجزائر سنتي 1816 و1824 ، ردا على سياسة الجزائر المنافية للتطور التجاري كما تفهمه الدول الأوربية .

وقد قام بالحملة الأولى الأسطول الإنكليزي بقيادة اللورد إكسموث وبمشاركة الهولنديين ، أما الحملة الإنكليزية الثانية ، فقد أشرف عليها السير هنري نيل (Sir Henri Neal)[2] ، ولم يحقق الإنكليز من ورائها ما كانوا يأملونه ، عكس حملة اللورد إكسموث (26 ـ 30 أوت 1816) التي نتج عنها تسريح الأسرى المسيحيين بدون مقابل ، وإرغام الداي على التعهد باحترام ما اعتبره رئيس الحملة بالحقوق الإنسانية والتعهد بقوانين الحرب ومعاملة الأسرى كما تقضي القوانين الأوربية ، مع تعويض كل المبالغ المالية المأخوذة مقابل إطلاق الأسرى المستعبدين منذ بداية سنة 1816 ، فضلا عن دفع مبلغ مالي مقابل الأضرار التي لحقت بالقنصل الإنكليزي . كما

(1) يحيى ، جلال ، المدخل ، ص ص . 132 ـ 133 .

(2) كانت هذه الحملة الإنكليزية الثانية ردا على طرد القنصل الإنكليزي لمخالفته تعليمات الداي ، عندما رفض هذا القنصل تسليم بعض الخدم الجزائريين العاملين في القنصلية للسلطات الجزائرية .

حصلت البلاد المنخفضة (هولندا) على عقد معاهدة سلم مع الجزائر بالشروط المجحفة نفسها .

وإمعانا في إذلال السلطة الجزائرية وحتى يكون لهذه الشروط القاسية المفروضة على الجزائر أثر معنوي في الأوساط الجزائرية ، أجبر اللورد إكسموث داي الجزائر على قراءة اعتذار رسمي أملي عليه من طرف قبطان السفينة المسماة الملكة شارلوت (La Reine Charlotte) ، بحضور رجال الحكومة الجزائرية ووجهاء البلد .

وقد كانت هذه الحملة[1] ، ضربة قاصمة لنشاط البحرية الجزائرية ، وذلك لأنها حدت من قدرة البلاد الدفاعية والاقتصادية ، وتسببت في خسائر مالية باهظة ألحقت بخزينة البلاد ، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية التي تكبدها الطرفان[2] ، أُرغمت الجزائر على إطلاق سراح حوالي 200 .1 أسير مسيحي[3] ، كان من المفروض أن تأخذ الجزائر مقابل إطلاق سراحهم ما يعادل مليوني ريال فرنسي[4] .

(1) وردت تفاصيل هذه الحملة في كثير من الكتب والمجلات التاريخية ، نذكر منها :

- A.O.M. 13 vol. 14 M I 15.
- Temimi (A.), *Recherches et documents d'histoire maghrébine, la Tunisie, l'Algérie et la Tripolitaine de* 1816 *a* 1871, Tunis, 1971, pp. 230 _ 231.
- Playfaire (R. L.), "Épisodes de l'histoire des relation de la Grande _ Bretagne avec les États barbaresques avant la conquxte française", in *R.A.*, T. 23, 1879.

(2) هناك تناقض ومبالغة في تحديد عدد الخسائر ، فهي 600 شخص بين قتيل وجريح من جانب الجزائريين حسب السيد كارتي ، راجع :

- Shaw (Dr.), *Voyage*..., op. cit., p. 298.

بينما في رسالة عمر باشا إلى السلطان العثماني ، يرتفع عدد أموات العدو المهاجم إلى أربعين مرة أكثر من خسائر المسلمين ، راجع :

- Temimi (A.), *Recherches*..., document n° 7, p. 231.

(3) وكذلك الشأن بالنسبة لتحديد عدد الأسرى المسرحين ، فهم حسب القنصل دوفال 038 .1 أسير ، وفي تقرير علي رايس يبلغون 500 .1 شخص ، راجع :

- Temimi (A.), *Recherches*..., p. 216.

(4) Temimi (A.), *Recherches*..., Lettre d'Omar Pacha au Sultan, p. 231.

وحسب بعض المعلومات فإن خسائر الجزائر في هذا الهجوم بلغت حوالي 625 .015 .1 جنيه إسترليني جراء إحراق السفن وتدمير المنازل وهلاك الأشخاص أثناء قنبلة المدينة[1].

فكان من الطبيعي والحالة هذه أن تتأثر الأوضاع المالية للبلاد إلى حد كبير بالسياسة الأوربية المعادية للنشاط البحري للإيالة الجزائرية، الذي كان يشكل موردا مهما في مداخيل الخزينة العامة، حيث كانت "القرصنة"[2] - وهي جهاد بحري التجأ إليه المغاربة للدفاع عن سواحلهم ضد الغزو الأوربي المسيحي ويحصلون بفضلها على غنائم وفيرة - شهدت ازدهارا ملحوظا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بحيث أصبحت تتحكم في الأنظمة المالية ويقوم عليها البناء الاقتصادي للدولة الجزائرية[3]، وبالتالي زاد اهتمام السلطة الحاكمة بالمسائل الخارجية على حساب الأمور الداخلية للبلاد، باعتبار أن الدولة كانت تعتمد إلى حد كبير على ما توفره البحرية من أرباح وأسرى، وما تفرضه هيمنتها البحرية من إتاوات وما تقدمه لها الدول من هدايا وترضيات.

غير أن الأحوال تغيرت بصورة جذرية من نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حتى غدت القرصنة من النشاطات التي لا يعول عليها في سد النفقات المالية للدولة، فالنشاط البحري أصابه الضعف والانهيار بعد أن أصبح الجزائريون غير قادرين على الوقوف في وجه الأساطيل البحرية الأوربية المتفوقة عليهم في العدد والعدة.

ومما يلاحظ في هذا المجال أن الأسطول الجزائري خلال سنوات 1800 - 1830، لم يتعرض دفعة واحدة للانهيار، بل عاش فترات ازدهار قصيرة مستفيدا من خبرة بعض

(1) Salame (Ibrahim), *A Narrative of the Expedition to Algiers in* 1816, *under the Commend of Lord Exmouth*, London, 1819, p. 179.

(2) تعتبر القرصنة التي مارستها البحرية الجزائرية جهادا بحريا وامتدادا للحروب الصليبية، وذلك نظرا لأسبابها الدينية ودوافعها العاطفية، وإن كانت الفوائد المادية هدفا رئيسيا للقرصنة منذ القرن السابع عشر، ومع هذا فالقرصنة الجزائرية بعيدة كل البعد عما يلصقه بها بعض الأوربيين من أنها لصوصية واعتداء وتعدي على القوانين الدولية.

(3) يعتبر إميري أن سكان شمال إفريقيا قراصنة بالضرورة، أكثر مما هم قراصنة بالاستعداد، راجع:

- Emerit (M.), "La situation...", op. cit., p. 172.

الرياس المشهورين أمثال الرايس حميدو، ومستغلا الظروف الدولية الملائمة لانشغال الدول الأوربية آنذاك بالحروب النابليونية.

وبذلك ارتفعت أرباح القرصنة من سنة 1805 إلى 1815 إلى ما يعادل ثمانية ملايين فرنك[1]، وكانت غنائم سنة 1821 مرتفعة بصفة خاصة حيث قدرت أرباحها بـ 675 .136 .2 فرنك ذهبيا[2]، بعد أن كادت أرباح القرصنة تتلاشى في الفترة السابقة، مثل سنة 1810، التي تحصلت فيها الجزائر على أربع غنائم، وسنة 1803 التي كانت حصيلتها غنيمة واحدة فقط[3]، لكن هذا الازدهار المؤقت سرعان ما تلاشى بعد تعرض الأسطول الجزائري لانكسارات حدت من قدرته، مثل حملة اللورد إكسموث (1816) التي سبق ذكرها، ومثل معركة نافارين البحرية (1827)، التي شاركت فيها السفن الجزائرية إلى جانب الباب العالي في حرب اليونان، وتحطمت بعيدة عن قواعدها الأصلية ولم ينج منها سوى فرقاطتين استحال رجوعهما إلى الجزائر بعد أن طاردتهما عمارتان بحريتان فرنسيتان، وفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية، حتى أن بحارة الفرقاطتين اضطروا إلى بيع هاتين الفرقاطتين في مدينة الإسكندرية بالتقسيط لمواجهة متطلبات العيش، بعد أن انقطع كل اتصال بينهم وبين البحارة الجزائريين الآخرين وقواعدهم بالمراسي الجزائرية[4].

ويعتبر الحصار البحري[5] عملا عدائيا ضد البحرية الجزائرية، تسبب في خنق النشاط

(1) Bourbon, T. II, p. 16.

(2) Valensi (L.), *Le Maghreb*..., op. cit., p. 68.

(3) المصدر نفسه.

(4) Clausolles (P.), *L'Algérie pittoresque, histoire de la régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'a nos jours*, 2ème partie, partie moderne, Toulouse, Paya, 1843, p. 215.

(5) لأخذ فكرة عن الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية، راجع:

- Charles - Roux, *France et Afrique du Nord avant* 1830, *les précurseurs de la conquкte*, Paris, Félix - Alcan, 1932, p. 600.
- Clausolles (P.), *Partie moderne*, p. 11.
- كوران، المصدر نفسه، ص. 34.

البحري وشل فاعلية الدفاع الجزائري عن السواحل، وقد تم فرضه على سواحل الإيالة الجزائرية يوم 16 جوان 1827، عقب رفض الداي تقديم ترضية لقائد الأسطول الفرنسي الراسي في مواجهة مدينة الجزائر، عن حادثة المروحة التي وقعت يوم 29 أفريل 1827.

وكان للحصار البحري الفرنسي آثار سلبية على الجزائريين والفرنسيين على حد سواء[1]، فمن الجانب الجزائري، حال هذا الحصار دون التبادل التجاري بين أوربا والجزائر، وتسبب في تحويل الطرق التجارية بالنسبة للقطاع الشرقي من البلاد إلى تونس، ولم تبق سوى مراسي وهران وآرزيو ورشقون على اتصال بإسبانيا مستفيدة من موقعها القريب من جبل طارق.

وبما أن الشرق الجزائري كان يساهم بقسط وافر في تصدير المواد الأولية، فقد كان لهذه الوضعية أثرها السيء على النظام المالي، لأنها حالت بين الجزائر والمتعاملين معها تجاريا كليفورن ومرسيليا ومراسي شرق إسبانيا وأزمير والإسكندرية وإنكلترا، بالإضافة إلى تضاؤل الرسوم التي كانت توفرها الديوانة الجزائرية.

ولسد هذا العجز المالي الناتج عن الحصار البحري[2]، اضطرت الجزائر إلى الاعتماد على مواردها الداخلية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط المالي على الأرياف والمدن بصفة عامة، وبذلك تضعضع اقتصاد البلاد ونقصت الثروة المتبقية بأيدي الأهالي[3]، مما أثر سلبا على حياة الناس بصفة عامة، وأصبحت المتطلبات المالية فوق طاقة السكان لعدم تمكن الدولة الجزائرية من إيجاد موارد دخل أخرى تعوض بها خسائرها المالية[4].

(1) جاء في الخطاب النائب دوبور (Dubourg) يوم 9 جوان 1829، ما يلي: "إن الحصار كلف فرنسا في سنتين خسائر قدرت بأكثر من مليوني فرنك، بينما لم يستول الأسطول الفرنسي على أية سفينة تزيد قيمتها على 20 ألف فرنك"، راجع:

- Julien (Ch. - A.), "La question d'Alger devant les chambres sous la restauration d'après A. dépt., T. 60, 164ème" in *R.A.*, T. 63, 1922, p. 428.

(2) Clausolles (P.), *Partie moderne*, p. 11.

(3) عبد القادر، المصدر نفسه، ص. 288.

(4) Boyer (P.), "Contribution…", op. cit., p. 49.

وفي نطاق المؤثرات الخارجية على السياسة المالية تبرز قضيتان مرتبطتان بأوضاع البحرية الجزائرية[1]، وهما قضية الأسرى، وقضية الإتاوات.

فبالنسبة للأسرى، تناقص عددهم نتيجة انهيار البحرية، وبالتالي انخفضت أرباح الدولة التي تحصل عليها مقابل إطلاق سراحهم[2]، فبعد أن كان عددهم في القرن السابع عشر يقدر بـ 25 ألف أسير حسب هايدو (Haëdo)، و35 ألف أسير حسب غراماي (Gramaye)، أي ما يقارب ربع سكان مدينة الجزائر، انخفض عددهم إلى 2.000 أسير في النصف الأول من القرن الثامن عشر حسب شاو (Shaw)، ثم لم يعد يتجاوز 500 أسير في نهاية القرن الثامن عشر حسب بارادي (V. de Paradis)، ثم ارتفع عددهم إلى حوالي 1.200 أسير في أوائل القرن التاسع عشر، وقد وضعت حملة اللورد إكسموث حدا نهائيا لوجود الأسرى المسيحيين بالجزائر.

وزيادة على تضاؤل عدد الأسرى، فإن المبالغ الناتجة عن فديتهم لم تكن تذهب كلها إلى خزينة الدولة، فالوسطاء المسيحيون واليهود كانوا يتحصلون على نسبة تُقارب 40٪ من هذه الصفقات في غالب الأحيان[3].

وفي بعض الأحيان كان يتم استبدال الأسرى المسيحيين بأسرى جزائريين وقعوا في أيدي الأعداء دون الحصول على مقابل، فقد جاء في مذكرات نقيب الأشراف ما نصه: "فلما كانت سنة 1199 هـ أتى الإصبانيول للصلح، وأتى معه بالأسرى الذين عنده وأبدلهم بالنصارى الأسرى"[4].

كما نتج عن اضمحلال قوة البحرية الجزائرية أن أصبحت الإتاوات قليلة لا تحصل عليها الإيالة الجزائرية إلا باستعمال الضغط والالتجاء إلى التهديد، مع أن الإتاوات في واقع

(1) راجع الخطوط البيانية لتطور النشاط البحري للإيالة الجزائرية الملحقة بالرسالة.

(2) راجع جدول تطور النشاط البحري في آخر الفصل.

(3) حسبما يستنتجه مارسيل إميري، راجع:

- Emerit (M.), "La situation…", op. cit., p. 171.

(4) مذكرات نقيب الأشراف، المصدر نفسه، ص. 125.

الأمر، ما هي إلا مبادلة مادية مقابل احتكار تجاري، وذلك حسبما نستنتجه من طبيعة علاقة الجزائر الخارجية بالدول الأوربية، بينما كانت تعتبرها هذه الدول الأوربية إجراءً يتنافى مع حرية التبادل التجاري، ومجرد عمل عدائي عنصري تمارسه الجزائر ضدها[1]، لاسيما وأن وضع البحرية الجزائرية ساعد الدول الأوربية على التملص من الالتزامات المالية المترتبة على الإتاوات والهدايا الإلزامية. وقد تخلصت بالفعل أغلب الدول الأوربية من طائلة هذه الإتاوات، وطورتها إلى ما يشبه الهدايا الإلزامية والترضيات البروتوكولية بمناسبة اعتماد القناصل، أو تجديد المعاهدات وتأكيد الروابط السلمية، معتمدة على الأساليب السياسية التي كانت في غالب الأحيان[2] أفضل من اللجوء إلى القوة والمجابهة العسكرية، فقد استطاعت فرنسا أن تحصل، عن طريق المفاوضات، على شروط أفضل في علاقتها مع الجزائر سنة 1808، عكس ما حققه الهجوم الإنكليزي على الجزائر سنة 1824، الذي لم يسفر عن النتائج المرجوة رغم لجوئه إلى استعمال القوة[3].

كما توصلت الولايات المتحدة إلى صيغة معاهدة وقعت في الجزائر بتاريخ 5 سبتمبر 1795، أطلق بمقتضاها الجزائريون الأسرى وتخلصت بفضلها الحكومة الأمريكية من دفع العوائد والرسوم، وحصلت على تعويض عادل لأملاك الأمريكيين الذين تركوها بالإيالة، مع التزام الجزائر بدفع تعويض للقنصل الأمريكي قدر بـ 10.000 دولار، وإعادة أكياس القطن التي تركها هذا القنصل بمدينة الجزائر[4]، مقابل دفع مبالغ مالية تعادل نحو مليون دولار، منها واحد وعشرون ألفا وستمائة دولار تدفع في شكل معدات بحرية[5].

(1) وقد نبه إلى هذه الحقيقة الأستاذ العروي، راجع :

- Laroui (A.), *L'histoire du Maghreb, un essai de synthèse* (textes a l'appui), Paris, Maspero, 1970, p. 249.

(2) Plantel (E.), *Les consuls de France a Alger avant la conquкte* 1579 _ 1830, Extrait des études, Paris, 1930, pp. 56 _ 57.

(3) Mac Carthy, *Voyage du Dr. Shaw*, Tra. et augmentation de Mac Carthy, p. 302.

(4) Dupuy (E.), *Américains et Barbaresques* 1776 _ 1824, Paris, R. Roger et E. Chernoviz, 1901, pp. 344 _ 345.

(5) سعد الله، أبو القاسم، "الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر"، مجلة المعرفة الجزائرية، العدد 15، 1964، ص. 13.

ومن العوامل الخارجية المؤثرة على السياسة المالية الجزائرية، تلك المعاهدات غير المتكافئة التي تميزت بها علاقة الجزائر مع الدول الأوربية، كفرنسا وإنكلترا وبعض الدويلات الإيطالية، والتي أثرت سلبا على القدرة والسياسة المالية الجزائرية لأنها كانت مجحفة في حق الجزائر، خاصة منها تلك التي كانت تقضي بتصدير الجزائر موادها الأولية بأثمان بخسة، مقابل استيراد المواد الجاهزة الغالية الثمن. ومما زاد هذه المعاهدات إجحافا تدخل الوسطاء اليهود والتجار الأوربيين في كل صفقة تعقد أو بضاعة تصدر.

ومن الأمثلة على هذه العلاقات غير المتوازنة العلاقة مع فرنسا التي بدأت منذ عهد مبكر باصطياد المرجان بالسواحل الشرقية للجزائر سنة 1520 في عهد فرانسوا الأول[1]، ثم اتخذت شكل امتيازات تجارية سنة 1524 عندما احتكر المرسيليان توماس لنش (Thomas Linch) وكارلن ديدا (Carlin Didas) صيد المرجان وتصدير البضائع بمنطقة عنابة[2]. وتأكدت هذه الامتيازات الفرنسية ببناء حصن بجوار القالة سنة 1561 وتنصيب قنصل فرنسي بمدينة الجزائر سنة 1577[3]. وقد استمر نشاط هذا الحصن التجاري الذي أصبح مركزا ومحطة للمصالح الفرنسية بالشرق الجزائري، رغم تعرضه في بعض الأحيان إلى التضييق والتدمير، إلى غاية قطع العلاقة بين فرنسا والجزائر سنة 1827 حيث وقع هدمه نهائيا.

لكن المنافسة القاسية التي تعرضت لها الامتيازات الفرنسية من بعض الدول الأوربية والبيوتات اليهودية، جعلت التجارة الفرنسية في الجزائر تفقد تلك الأهمية التي كانت لها في منتصف القرن الثامن عشر. وقد ساعدت على الحد من التفوق التجاري الفرنسي تلك الأحداث السياسية والحروب البحرية التي عاشتها فرنسا في عهد نابليون.

فلم تعد الامتيازات الممنوحة لبيت باري (Paret) في أوائل القرن التاسع عشر

(1) Fillias (A.), *Notice sur les produits maritimes du littoral algérien*, Alger, Cursach, 1878, p. 20.

(2) Bouyac (R.), *Histoire de Bфne depuis leur fondation jusqu'en* 1830, Paris, A. Challamel, 1892, p. 85.

(3) Mauroy, op. cit., p. 21.

سوى إجراءً شكليا[1]، فقد كل أهميته التاريخية بعد أن أصبحت صادرات مرسيليا للجزائر لا تتعدى سنويا حمولة باخرة أو باخرتين[2]، وبالتالي صارت الأمور تسير في صالح إنكلترا، التي خلفت فرنسا في الاستفادة من هذه الامتيازات في الشرق الجزائري سنة 1807 مقابل 500 .297 فرنك[3].

لكن الإنكليز لم يستغلوا هذه الامتيازات لصالحهم[4]، حيث تركوا صيد المرجان للإيطاليين والمالطيين والقطلانيين، لجهلهم بطرق صيده الفنية، كما تنازلوا عن امتيازاتهم التجارية بالقل وجيجل لصالح بيت دافيد بكري[5]، ولم يسعوا إلى تجديد العقد وإعادة نشاطهم التجاري بالسواحل الشرقية.

وربما كان من أسباب الانسحاب التجاري للإنكليز تعرضهم لعداوة الأهالي وتكبدهم لخسائر تجارية فادحة[6]، بالإضافة إلى أن عودة السلم إلى أوربا بعد سقوط نابليون سمحت لهم بالحصول على المؤن الضرورية من مصادر أخرى لتزويد حامياتهم بجبل طارق ومالطة[7]، وبالتالي فقدت امتيازاتهم بالقالة أهميتها الاستراتيجية والتجارية[8]. ومن جهة أخرى سارع الجزائريون بعد هجوم اللورد إكسموث (1816) إلى وضع حد لهذه الامتيازات التي فرضتها الأوضاع السياسية، ولم توفر

(1) Devoulx (A.), "Relevé des principaux français qui ont résidé de 1686 a 1830", d'après Jobert Armand le 9 avril 1821, in *R.A.*, 19, 1873, p. 447.

(2) Valensi (L.), *Le Maghreb*..., op. cit., p. 80.

(3) يرى السيد ماسون أن عدد السفن الفرنسية المتعاملة مع الجزائر سنويا لم كن يزيد عددها الكلي عن 21 سفينة، كما أن حمولتها لم تزد عن 754 .2 طنا، استنتاجا من الجدول الذي نشره لسنوات 1806 ـ 1809، راجع:

- Masson (P.), "A la veille d'une conquxte, concessions et compagnies d'Afrique 1800 _ 1830", in *B.G.H.D.*, 1909, p. 78.

(4) Idem, p. 75.

(5) Fillias (A.), *Notice*..., op. cit., p. 22.

(6) Bouyac (R.), op. cit., p. 112.

(7) المصدر نفسه.

(8) Masson (P.), "A la veille...", op. cit., p. 76.

لهم نفس الفوائد المالية التي كانوا يحصلون عليها من تعاملهم مع الفرنسيين سابقا.

وهذا لا يعني أن الإنكليز تخلوا عن كل مصلحة تجارية لهم بالإيالة، لأن المصالح الإنكليزية في الحقيقة كانت تنمو باستمرار بالمراسي الغربية مثل أرزيو، التي شحن من مينائها سنة 1814 أربعين ألف بقرة موجهة للحامية الإنكليزية بإسبانيا مثلا[1]، كما تذكر الوثائق أن تاجرا من نفس المدينة قام بتصدير سبعين ألف قفيز من الحبوب إلى جبل طارق سنة 1822[2].

وتبرز لنا هذه الصفقات المهمة الوضع الممتاز الذي آلت إليه المصالح إنكليزية بالإيالة، والذي خول لإنكلترا أن تكون في طليعة الدول الأوربية المتعاملة مع الجزائر مع حلول سنة 1822[3].

كما كانت لبعض الدول الأوربية الأخرى علاقات تجارية مع الجزائر، فقد نالت إسبانيا بفضل الصلح المبرم مع الجزائر سنة 1791[4]، حقوق امتياز صيد المرجان بالسواحل الغربية، وتحصلت على رخصة شراء 000 .1 حمولة قمح، مع تخفيض الرسوم الجمركية على سفنها بالمرسى الكبير بحيث لا تتجاوز هذه الرسوم 56 ريالا أي 63 فرنك، مقابل إتاوة سنوية تقدر بـ 120 ألف فرنك سنويا[5]. وقد سمحت هذه الامتيازات لدولة إسبانيا بالحصول على جزء من الحبوب المصدرة من أرزيو والتي تقدر كميتها ما بين 250 و300 ألف طن[6]، بالإضافة إلى إعفائها من التكاليف المالية التي كانت مترتبة على الحكومة الإسبانية من جراء احتلالها لوهران والمقدرة بـ 4 ،7 ملايين ريال كل سنة[7].

(1) *Tableau de la situation des établissements français en Algérie*, T. I, 1830 _ 1837, Ministère de la Guerre, Paris, Imp. Royale, 1839, p. 323.

(2) المصدر نفسه.

(3) Julien (Ch. _ A.), *Histoire de l'Afrique*..., T. II, op. cit., p. 290.

(4) لمعرفة تفاصيل الصلح مع إسبانيا، راجع: المدني، أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة عام مع إسبانيا 1492 ـ 1792، وثائق ودراسات، قسنطينة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968.

(5) Pechot (L.), *Histoire de l'Afrique du Nord avant* 1830, T. III, Alger, Gojasso, 1914, p. 112.

(6) *Tableau de la situation*..., 1830 _ 1837, op. cit., p. 323.

(7) Cazenave (J.), "Les présides espagnols d'Afrique, leur organisation au XVIIème -

كما أن الولايات المتحدة اتفقت بعقد معاهدة بشروط مغرية مع الجزائر سنة 1795 ، ثم أكدتها بمعاهدة أخرى سنة 1816 حرصا على ضمان المكاسب التجارية والامتيازات الخاصة[1] .

ولعل أهم الدول المنتفعة تجاريا مع الجزائر هي دول السويد وليفورن والبندقية . فليفورن احتلت مرتبة ممتازة في استيراد المواد الأولية من الجزائر مستفيدة من الطائفة اليهودية المحتكرة لثلثي التجارة الخارجية للجزائر[2] .

أما البندقية فقد نالت حق التجارة مقابل إتاوات سخية قدرت في معاهدة 1747 المعقودة بين الداي بابا علي ومندوب البندقية بـ 2. 200 سكة ذهبية[3] ، ثم ارتفعت هذه الإتاوات إثر معاهدة 1763 إلى ما يقارب 50. 000 سكة جزائرية بالإضافة إلى عتق خمسة عشر مسلما كانوا مستعبدين بأوربا[4] .

بينما كانت سفن السويد تتمتع بامتيازات اتباع سياسة الحياد أثناء حروب نابليون بونابرت ، وتعمل لصالح إنكلترا وفرنسا وهولندا ، وتتعاطى التجارة مع الجزائر مقابل إتاوة سنوية تصل قيمتها إلى 50 مليون فرنك ، كانت تتعهد السويد بتقديمها للداي منذ القرن الثامن عشر .

ثم نالت السويد امتياز حرية التجارة البحرية إثر معاهدة 1729 وذلك مقابل دفع 10. 000 ريال كل عشر سنوات ، وتزويد الجزائر بما قيمته 15. 000 ريال من العتاد الحربي وأخشاب البناء ، وتقديم 6. 000 ريال عند تنصيب قنصل جديد لها بالجزائر[5] .

siècle", d'après B.N.P., in *R.A.*, 1922, P. 483.

(1) Dupuy, op. cit., pp. 344 - 348.

(2) حسب المعلومات التي أوردها جوليان :

- Julien (Ch. - A.), *Histoire de l'Afrique*..., T. II, op. cit., p. 290.

(3) Grammont (H. D. de), "Études algériennes, la course, l'esclavage et la rédemption a Alger", in *R.H.*, T. 25, 1884, P. 46.

(4) Sacerdoti (A.), "Venise et la régence d'Alger", Tra. de Mr. Despois, in *R.A.*, n° 101, 1957, p. 294.

(5) Berenguer (A.), "Documents suédois sur la prise d'Alger 1830", in *R.H.C.*, n° 4,

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الميزان التجاري الجزائري في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، فإننا نجد أن مجموع قيمة المعاملات التجارية بين الجزائر وأوربا بلغت 1. 473. 000 دولار منها 1. 200. 000 دولار للواردات و273. 000 دولار للصادرات ، حسب المعلومات التي أوردها شالر قنصل الولايات المتحدة بالجزائر ، وتعود إلى سنة 1822[1] .

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تقرير اللجنة الإفريقية ، فإننا نجد أن المعاملات التجارية الجزائرية الأوربية كان يبلغ مجموع قيمتها 4. 800. 000 فرنك ، منها 2. 200. 000 فرنك للواردات و2. 600. 000 فرنك للصادرات ، وهي تتوزع في أهميتها كما يلي : 0،125 لإنكلترا ، 0،125 للبندقية ، 0،25 لهولندا ، 0،25 لفرنسا[2] .

هذا وعلى العموم فإن العلاقات الجزائرية الأوربية غير المتكافئة منذ أوائل القرن التاسع عشر ، ألحقت أضرارا بالغة بالاقتصاد الجزائري ، وكان لها انعكاس سلبي على الأجهزة المالية للبلاد ، فهذه العلاقات كانت في أساسها لا تتماشى مع المصلحة المالية للإيالة الجزائرية ، نظرا لأنها كانت نتيجة اتفاقيات غير عادلة .

ورغم هذا فإنها كانت توفر للخزينة العامة الجزائرية موارد هامة . ففرنسا مثلا كانت تدفع مقابل امتيازاتها ما لا يقل عن 37. 000 جنيه ، وحسب المعلومات التي أدلى بها القنصل الفرنسي فاليير (Vallière) فإن هذا المقدار قد ارتفع إلى 27. 000 قرش أي ما يعادل 108. 000 فرنك وذلك إثر معاهدة 1790[3] . وبعد حصول فرنسا على امتيازاتها بالشرق الجزائري من جديد سنة 1816 بلغت قيمة الإتاوات الملتزمة بدفعها للجزائر 200. 000 فرنك[4] . وبقيت بعض هذه الالتزامات سارية حتى قبيل فرض

1968, pp. 35 - 36.

(1) Shaler (W.), op. cit., p. 102.

(2) Yacono (X.), "La régence d'Alger en 1830 d'après l'enquete des commissions de 1833 - 1834", in *R.O.M.M.*, n° 1, 1966, p. 238.

(3) Masson (P.), "A la veille...", op. cit., p. 76.

(4) Fillias (A.), *Notice*..., op. cit., p. 23.

الحصار الفرنسي بقليل، إذ كانت الشركة الفرنسية مثلا تدفع مقابل امتيازاتها بمقاطعة قسنطينة مبالغ تتراوح قيمتها ما بين 9 و8 ملايين فرنك تُدفع بالقروش الإسبانية[1].

أما إنكلترا فكانت تدفع للخزينة الجزائرية، في سنة 1807، مقابل حقوق الامتيازات التي كانت تتمتع بها ما قيمته 500 .267 فرنك[2].

ولا يجب أن نغفل الجانب السلبي لهذه العلاقات الأوربية الجزائرية على النظام المالي للبلاد، حيث أن هذه الامتيازات التجارية كثيرا ما كانت تمنح مقابل أشياء تافهة وترضيات بسيطة، لم يكن لها أي مساهمة إيجابية على ميزانية البلاد، ومن الأمثلة على ذلك أن الغرفة التجارية بمرسيليا قدمت للداي في 8 مارس 1764 كمية من الفواكه والمصبرات وبعض المواد الغذائية الأوربية، مقابل المحافظة على الامتيازات الممنوحة لها وتأكيد امتيازاتها[3]. وبهذا كانت الجزائر تضيع كثيرا من حقوقها التي كان يمكنها أن توفر كثيرا من الأموال للخزينة، لأنه في الواقع أن هذه الأموال التي كانت تقدمها الدول الأوربية للجزائر مقابل منح الامتيازات تتضاءل أهميتها وتفقد قيمتها أمام كرم الجزائر إزاء تلك الدول، فحكومة الإدارة الفرنسية مثلا نالت قرضا بدون فائدة قيمته مليون فرنك مع تسهيلات وتشجيعات لنشاطها التجاري سنة 1793[4].

ويظهر الجانب السلبي لهذه العلاقة أيضا في أن الدول الأوربية بهذه الامتيازات كانت تتصرف وكأنها صاحبة الحق الشرعي في البلاد، فقد كانت تقوم بدور الوساطة بين الجزائر والراغبين في الانتفاع بحق الصيد والتجارة، ففرنسا مثلا كانت تمنح لكثير من المراكب رخصة الصيد مقابل فوائد مالية تحصل عليها لنفسها على حساب الجزائر، وكانت تجني

(1) Yacono (X.), "La régence...", op. cit., p. 237.

(2) Fillias (A.), *Notice...*, op. cit., p. 22.

(3) Pares (A. J.), *Un Toulonnais a Alger au XVIIème siècle, Meifrund (P. Joseph):* 1723 _ 1814, Paris, 1931, p. 12.

(4) مما يلاحظ أن قيمة هذا القرض عند غارو (Garrot) تبلغ 000 .250 فرنك، راجع:

- Esquer (G.), op. cit., p. 18.

من ذلك فائدة قدرها 000 .1 فرنك في الصيف و500 فرنك في الشتاء[1]، مقابل منح الرخص للإيطاليين والمالطيين، متجاهلة بذلك سيادة الجزائر على مياهها الإقليمية.

كما أن الشركة المالية الإفريقية كانت تقوم بتزويد مالطة بالحبوب واللحوم وكل ما تحتاجه من الأقوات بواسطة احتكارها بالشرق والوسط الجزائري، وبالتالي كانت الجزائر تقدم المواد الغذائية إلى ألد أعدائها في الصراع البحري بطريق غير مباشر[2].

وفضلا عن هذا فإن الاحتكارات الأجنبية الناجمة عن العلاقات غير المتكافئة تسببت في خسائر تكبدها الاقتصاد الجزائري، ومن ذلك أن شركة لنش (Linch) كانت عند تعاملها مع الجزائر تتجاهل اتفاقيات تصدير القمح وتخول لنفسها حق السيادة المطلقة على مراكزها التجارية، حتى بلغ بهم الأمر إلى القيام بتصدير الحبوب حتى في سنوات القحط والمجاعة متحدية بذلك أوامر السلطات الجزائرية، وهذا هو السبب في تعرض المصالح الفرنسية بالشرق الجزائري إلى التضيق والعداء في كثير من الأحيان، ومن ذلك تعرض الحصن الذي يُعتبر مركز هذه الامتيازات للهدم عدة مرات في 1568 و1637 و1799 و1827.

ومن النتائج السلبية التي نتجت عن الامتيازات الأوربية في الجزائر ارتباط اقتصاد بعض المناطق الساحلية مثل أرزيو وعنابة والقالة والقل بالشركات الأجنبية. ومن مظاهر التبعية الاقتصادية التي صارت تميز العلاقات الاقتصادية أن صار سكان هذه المدن يتضررون من انقطاع التجارة مع الشركة الفرنسية، كما حدث في مدينة القل التي سعى تجارها لإعادة تنصيب أحد وكلاء هذه الشركة بالمركز التجاري بالقل سنة 1798[3].

كما أن السلطات الجزائرية اضطرت إلى السماح بإعادة بناء حصن فرنسا بعد أن هدمته سنة 1640، وذلك لامتصاص غضب شيوخ العشائر المتعاملين مع الشركة والمنتفعين

(1) Fillias, *Notice...*, op.cit., p. 23.

(2) Mathiex (J.), "Le ravitaillement maghrébin de Malte au XVIIIème siècle", in *C.T.*, 1954, p. 193.

(3) Féraud (L. Ch.), "Causes de l'abandon du comptoir de Collo par la compagnie française en 1795", in *R.A.*, n° 21, 1877, p. 140.

من بيع حبوبهم ومنتجاتهم من أصواف وشموع ومواش لـلمركز التجـاري بـالحصن[1] .

كما أن ارتباط اقتصاد الجزائر بتلك الشركات الأجنبية يظهر في تدخلات موظفي الشركات الأجنبية في المسائل المتعلقة بالاقتصاد المحلي، ففي نواحي القالة كان مسؤولو الشركة الفرنسية يقومون بتوزيع البذور المخصصة للزرع على الأهالي ليستفيدوا من تصديرها، كما ساهم هؤلاء المسؤولون في نواحي عنابة في تكوين شركات مؤسسة على مبدإ مد الأهالي بقطيع من المواشي لرعايته والعناية به على أن يُقسم فائض الإنتاج بنسب متفق عليها مسبقا[2] .

وهكذا أصبحت المراكز التجارية الأوربية ولاسيما الفرنسية منها تعتبر مواطن ضعف في الاقتصاد الجزائري. فهي تساعد على استنزاف المنتجات الجزائرية وتسربها إلى البلاد الأوربية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة. وحسبما يذكره فانتور دي بارادي فإن المواد الأولية المصدرة من الجزائر إلى فرنسا كانت تقدر بـ 300 إلى 400 قنطار من الشمع والعسل؛ وبـ 7 إلى 8 آلاف قنطار من الصوف؛ وبـ 20 إلى 23 ألف قطعة من الجلد، هذا من ميناء الجزائر فقط، أما من ميناء عنابة فكانت كميات العسل والشمع المصدرة لفرنسا تبلغ ما بين 300 و400 قنطار، بالإضافة إلى 1.200.000 قنطار من الصوف[3] . هذا بغض النظر عن المواد المهربة أو التي تصدرها الشركة بدون علم الحكومة الجزائرية، متحدية بذلك القوانين المعمول بها في البلاد[4] ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية بالأسواق الجزائرية بعد أن قلت كميتها وزاد الطلب عليها داخل البلاد.

وعلى العموم فإن الحكومة الجزائرية وهي صاحبة الحق الشرعي في الاستفادة بخيرات أرضها لم تكن تحصل إلا على النزر القليل من الفوائد المترتبة عن التعامل

(1) كوران، المصدر نفسه، ص ص. 30 ـ 31.

(2) Masson, "A la veille…", op. cit., p. 79.

(3) Venture de Paradis, op. cit., pp. 18 - 20.

(4) المصدر نفسه، ص. 20.

التجاري الخارجي، مقابل حصول الشركات الأجنبية والتجار اليهود على فوائد فاحشة مثل الشركة الفرنسية العاملة بالشرق الجزائري التي يوفر لها صيد المرجان وبيعه مداخيل مالية هامة، ففي سنة 1821 مثلا كانت عائدات صيد المرجان تبلغ 363.000 قرش أي: ما يعادل 2.400.000 فرنك[1] .

وفي سنة 1827 كان ثمن ما صيد من المرجان في عين المكان يبلغ 1.812.450 فرنك[2] ، مع العلم بأنه بعد المعالجة ترتفع قيمته كثيرا، حتى أن بعض قطع المرجان الجيدة تباع بـ 10 قطع ذهبية من صنف لويز[3] . ونفس الشركة كانت تحصل على حوالي مليون فرنك مقابل ما تصدره من مواد أولية كالحبوب والشمع والجلود[4] .

ومما يلاحظ أن تلك الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا وإنكلترا كان هدفها الوحيد عند تعاملها مع الجزائر هو الحصول على أكبر فائدة ممكنة عن طريق شراء المواد الأولية وبيع مصنوعاتها، أو بواسطة ممارسة صيد المرجان على سواحل الجزائر، ولبلوغ هذه الأهداف الاقتصادية سعت كل من إنكلترا وفرنسا للتخلص من رسوم الجمارك المرتفعة، بحيث أصبحت سفن الدولتين لا تدفع عن بضائعها الداخلة إلى المرسى سوى 5٪ بعدما كانت هذه الرسوم المفروضة على سفن فرنسا وإنكلترا لا تقل عن 12٪ من قيمة الحمولة قبل منتصف القرن الثامن عشر[5] .

ولم تكتف فرنسا بهذه الامتيازات بل حصلت لشركتها المتمركزة في الحصن المذكور على أمر حكومي يعفيها من دفع رسوم سفينتين كل سنة، ورغم هذه التنازلات من الجزائر فإن الدول الأوربية كانت تنظر إلى قضية الاحتكارات كوسيلة لتسوية علاقاتها مع الحكومة الجزائرية، على حساب الأوضاع المالية ودون اعتبار للمصالح الأساسية للاقتصاد الجزائري.

(1) Raynal (G. T.), op. cit., p. 157.

(2) Dechaud, La marine a la prise d'Alger, Oran, P. Perrier, ?, p. 24.

(3) Desfontaines, *Voyages*..., op. cit., p. 231.

(4) Yacono (X.), "La régence d'Alger...", op. cit., p. 238.

(5) Laugier de Tassy, op. cit., pp. 97 et 298.

o Carette (E.), *Algérie*, Paris, F. Didot, 1862, p. 148.

ورغم هذه الامتيازات فإنّنا كثيرا ما نجد في التقارير التجارية لتلك الفترة تهجما على سياسة الداي إزاء القناصل الأوربيين، فتصفه بالشراهة والتكالب على الأموال وصعوبة المفاوضات معه، مع التأسف البالغ على ضعف وانكماش الحركة التجارية[1]، رغم أن الواقع كان عكس ذلك، فالميزان التجاري كان في غير صالح الجزائر ومضر بمصلحتها[2]، وذلك لغلاء المواد المجهزة المستوردة وبخس أثمان المواد الأولية المصدرة، وهذا الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائرية قد تسبب في خسارة مالية تكبدتها الخزينة، وكان عائقا في وجه كل تطور اقتصادي معتمد على تنمية الموارد الداخلية للبلاد، وتقدر هذه الخسارة المالية حسب المعلومات التي أوردها شالر بـ 000 .937 دولار[3]، وحسب الأرقام التي أثبتها جانتي دوبوسي (Genty de Bussy) تناهز خمسة ملايين فرنك[4].

وهكذا أخذت الحكومة الجزائرية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، تفقد صبغتها البحرية الغالبة عليها، ليزيد ارتباطها بالأرض الجزائرية، لكن هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد كان في غير صالح الأهالي لأنه حمل في طياته مطالب مالية للدولة أرهقت كاهل السكان وزادت في شقائهم، وخصوصا سكان الريف منهم.

كما تسببت هذه العوامل في تضعضع الأنظمة المالية بعد أن أصبحت العلاقات الخارجية لا تحترم المراسيم المعمول بها في الجمارك أو المتبعة في تصدير المنتجات، فضلا عن أن نظاما حساسا كالنظام المالي في الدولة، لا يمكن أن يبقى بمعزل عن تضرر السكان بالمجاعة والأمراض وتزعزع السلطة الحاكمة بموجة من الانتفاضات والاغتيالات، وهذا ما جعل الموارد التي يقوم عليها النظام المالي تتوقف عن النمو

(1) Masson (P.), *Histoire des établissements de commerce français dans l'Afrique barbaresque* 1560 - 1793, Paris, Hachette, 1903, p. 579.

(2) Gallissot (R.), "Les rapports ville - campagne dans l'histoire du Maghreb", Colloque de Géographie maghrébine, Tunis 5 - 10 octobre 1967, in *La Pensée*, n° 142, 1968, p. 87.

(3) Shaler (W.), op. cit., p. 104.

(4) Genty de Bussy (M. P.), *De l'établissement des Français dans la régence d'Alger*, T. II, 2ème Éd., Paris 1839, p. 8.

وتؤدي إلى مزيد من الجمود والتدهور الاقتصادي، الأمر الذي أدى بالإيالة إلى ضائقة مالية خانقة وانهيار اقتصادي لم يتوقف إلى أن كانت الضربة القاضية التي مثلها الحصار البحري الفرنسي ثم نزول الجيوش الفرنسية بسيدي فرج يوم 14 جوان لتحتل العاصمة يوم 5 جويلية ثم البلاد الجزائرية نهائيا لمدة زادت عن 130 عاما.

الفصل الثاني
مصادر الدخل

مصادر الدخل

من الصعوبات التي تواجه الباحث عند التعرض لمصادر دخل الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر ، ما يتصل بكيفية معالجة هذه المصادر المتعددة ، فهل يتناولها باعتبارها رسوما أو ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة[1] ، أو يعالجها كما فعل كثير من المستشرقين مثلا بوصفها ضرائب شرعية وضرائب غير شرعية[2] ، أو يحصرها في ضرائب قارة ثابتة وضرائب غير ثابتة[3] ، كما فعل بعض الكتاب مثل شالر (Shaler) ولوجيي دوتاسي (Laugier de Tassy) ، أم يدرجها ضمن ترتيب حسابي كما فعل كثير من كتاب تلك الفترة أمثال بوتان (Boutin)[4] وديبوا ثانفيل (Dubois ـ Thainville)[5] والكونت دوبيرسار (Comte

(1) الضرائب المباشرة تتعلق بإنتاج الأراضي الفلاحية كالمحاصيل ، أما الضرائب غير المباشرة فهي تمس عائدات الجمارك والاحتكارات وحقوق المكس مثلا .

(2) نعني بالضرائب الشرعية العشور والزكاة والخراج والجزية ، وهناك ضرائب محلية كالحكور واللزمة والغرامة والخطية ، وهي عادة ضرائب مستحدثة لضرورة أو لغرض اجتماعي ، ولزيادة الإيضاح راجع مقال :

- Parfentieff (B. de), "Étude de droit public malikite", in *R.O.M.M.*, n°1, 1966, pp. 161 - 199.

(3) من مصادر الدخل القارة أو الثابتة (fixes) : العشور ، الغرامة ، الحكور ، العوائد ، الدنوش . أما المصادر غير الثابتة أو غير القارة (casuels) فهي تخضع للتغيرات حسب الظروف والأحوال زيادة أو نقصانا ، كأرباح القرصنة والمصادرات والهدايا والمعونات المختلفة .

(4) حصر بوتان مصادر دخل الإيالة في ثمانية أنواع : كراء حقوق الشمع والجلد والزيت ـ الهدايا غير العادية ـ هدايا القناصل ـ إتاوات هولندا والبلاد الإسكندنافية ـ التغريمات ـ شراء العبيد ـ احتكارات الشركة الفرنسية بعنابة ونواحيها ـ حقوق بيع الحبوب استثنائيا .

و لم يهتم بحقوق الديوانة لقلتها ، كما أهمل غنائم القرصنة لإشرافها على الانقراض ، راجع :

- Boutin, op. cit., p. 80.

(5) أجمل السيد ديبوا ثانفيل مصادر الدخل في خمسة فروع : القرصنة ، حقوق الامتيازات والإقطاع كالاحتكارات اليهودية والأجنبية ، حقوق الديوانة ، عتق الأسرى المستعبدين ، مساهمة اليهود المالية =

(d'Haubersart)[1] والسيد بافي (Pavy)[2]، أو يقتدي ببعض الكتاب المعاصرين أمثال بوايي (Boyer)[3] ونوشي (Nouschi)[4] وبرونان (Prenant)[5].

ولكن ما دام الهدف هو إعطاء فكرة صحيحة عن هذه المصادر المتعددة تمكننا من مناقشتها وإبراز مميزاتها وقيمتها الفعلية في التأثير على النظام المالي، فإننا نرى إدراج هذه المصادر تحت تقسيم بسيط شامل يعالجها من حيث مصادرها الأساسية ونوع الاقتصاد الذي يوفرها، فمصادر الدخل لا تعدو، حسب هذا التقسيم، كونها ضرائب تؤخذ على القطاع الريفي ورسوما تمس نشاطات الحياة الاقتصادية في المدن وما يتصل بها من حقوق تتعلق بالتبادل الداخلي والخارجي.

"الجزية"، راجع:

- Dubois - Thain ville, op. cit., p. 141.

(1) أما السيد الكونت دوبيرسار في تقريره للجنة الإفريقية حول مساهمة مالية الإيالة، فقد أدرج مصادر الدخل في خمسة عشر مصدرا، أهمها: ضرائب بايليك الغرب والشرق، ضرائب قياد دار السلطان السبعة، مدخولات الأملاك العامة، عوائد بيت المال، التغريمات والمصادرات ورسوم المرسى والأسواق، فوائد احتكار الصوف والشمع والجلد والملح، رسوم النقابات وجزية اليهود، حقوق الاحتكارات الفرنسية، إتاوات الدول الأوربية، إلخ، راجع:

- Yacono (X.), "La régence d'Alger...", op. cit., p. 240.

(2) يرى السيد بافي أن مصادر الدخل لا تتعدى ثلاثة أنواع، هي: اللزمة والعوائد والتغريمات (Avaries)، راجع:

- Pavy (M. Gr.), "Supplément, la piraterie musulmane", in *R.A.*, n°2, 1857, P. 347.

(3) Boyer (P.), *L'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 a 1956*, Paris, Adrien - Maisonneuve, 1960, pp. 37 - 40.

(4) يميز السيد نوشي بين نوعين من الضرائب: ضرائب كبرى كالعشور والحكور والغرامة واللزمة، وضرائب إضافية متنوعة، راجع:

- Nouschi (A.), *Enquкte sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquкte jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale*, Paris, P.U.F., 1961, p. 101.

(5) حاول السيد برونان أن يتناول مصادر دخل الإيالة ضمن دراسة تحليلية تمثل النشاطات الاقتصادية من فلاحة وصناعة تقليدية وتجارة على نمط الدراسات الاقتصادية الحديثة، متغاضيا عن ظروف تلك الفترة وملابساتها، راجع:

- Prenant (A.), Lacoste (Y.), Nouschi (A.), *L'Algérie, passé et présent*, Paris, Éd. Sociales, 1960, pp. 199 - 217.

أ. ضرائب ورسوم القطاع الريفي:

الصنف الأول من مصادر الدخل يأتي أساسا من الإنتاج الفلاحي للريف، ولهذا أصبح من الممكن معالجة ضرائب ورسوم القطاع الريفي حسب وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة، أو أملاك بايليك، أو أراضي عرش، أو مناطق مستعصية على نفوذ البايليك لصعوبة تضاريسها وبعدها عن مراكز الحكم وطبيعة سكانها الرحل وشبه الرحل.

أما أراضي الملكيات الخاصة تساهم عادة بالعشور والزكاة، وأما أراضي البايليك فهي تستغل مباشرة عن طريق نظام الخماسة أو التويزة، أو تؤخذ عنها رسوم الحكور عند كرائها أو تسلم للأهالي مقابل أعمال وفوائد ومرتبات، بينما أراضي العرش والأراضي المستعصية عن السلطة الحاكمة تطبق عليها الضرائب المعروفة بالغرامة والمعونة واللزمة، وإذا امتنعت عن تقديم هذه الضرائب تتعرض للحملات العسكرية.

وفضلا عن هذا التقسيم المبدئي للضرائب المنبثق من وضعية الأراضي وحيازتها الشرعية[1]، توجد بعض الرسوم المختلفة التي تشترك فيها هذه الأراضي، مما يؤكد أن هذا التقسيم الإجمالي للضرائب المتعلق بالقطاع الريفي لا يتجاوز نطاق الخطوط العامة التي تتداخل ضمنها التفاصيل الثانوية، التي ستبرز عند التعرض لأنواع الضرائب بالتفصيل حسب الترتيب التالي:

(1) ضرائب الملكيات الخاصة: العشور والزكاة[2]:

يعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة

---

(1) هناك كتب ومقالات عديدة عالجت أوضاع الملكيات العقارية وما يترتب عليها، منها:

- Abadi (L. A.), *Essai sur la constitution de la propriété individuelle en Algérie*, Constantine, L. Merle, 1882, pp. 3 - 4.
- Gallissot (R.), "Le mode de la propriété des terres algériennes en 1830", in *B.I.H.F.A.*, n° 1, 1965, pp. 15 - 17.
- Gallissot (R.), "Essai de définition du mode...", op. cit., pp. 385 - 412.

(2) سوف لا نتعرض هنا للزكاة التي تؤخذ عادة على قطيع المواشي، لأنها تندرج ضمن ضرائب إضافية أخرى كالمعونات والعوائد المأخوذة على رؤوس المواشي، راجع لزيادة الإيضاح:

- Prenand (P.), *Les anciens impфts de l'Afrique du Nord*, St - Raphaël, Paris, Éd. Tablettes, 1925, pp. 23 - 38.

الخاضعة لمراقبة البايليك الفعلية، والعشور نظريا حسب ما يفهم من صريح لفظه لا يتجاوز أخذ البايليك لعشر المحاصيل الزراعية، غير أنه في الواقع مخالف لذلك. فهو يطبق حسب الأعراف المعمول بها آنذاك والمعتمدة أساسا في تقديراتها على مبدأ "الزويجة" أو "الجابدة" التي هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران، وهي تُعادل عادة ثماني إلى عشر هكتارات[1].

فبهذا الاعتبار تحدد كمية المحاصيل الزراعية التي تؤخذ كعشور مبدئي على الأراضي الزراعية بعدد الزويجات أو الجابدات المحروثة، بغض النظر عن كمية الحصاد الحقيقية[2]، إلا أن التقديرات النهائية والدقيقة هي من اختصاص قائد العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع[3]، الذي عليه أن يوفر المخازن في المدن أو المراكز المؤقتة في البوادي لإيداع كميات العشور الهامة[4].

وترجع أهمية عائدات العشور إلى المساحة الشاسعة التي كانت تؤخذ منها، فثلث أراضي بايليك الشرق الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع لهذا النظام الجبائي[5]، وتوفر لمخازن الدولة كل سنة: 20. 762 قيسة من القمح والشعير[6]، كما أن مداخيل أراضي العشور سنويا ببايليك التيطري كانت تقدر بـ 1. 330 حمولة جمل[7]، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الطريقة التي كان يتم بها جمع هذه الكميات الضخمة من الحبوب.

(1) A.M.G. H 227, Province de Constantine.

(2) ضريبة العشور هي حملا جمل، أحدهما من القمح والآخر من الشعير، وقد تساهل أحمد باي في أوائل عهد الاحتلال مع رعيته فأصبح يقبض كمية العشور من الحبوب مبلغ خمسة عشر فرنك، راجع:

- Haman Khodja, op. cit., pp. 125 - 127.

(3) Urbain (I.), *Appendice, notice sur l'ancienne province de Titteri (a été rédigé en 1843)*, in Algérie situation 1844 - 1845, p. 402.

(4) أحسن مثال لنظام مخازن العشور نجده ببايليك التيطري حيث توجه كميات العشور إلى مخازن المدية، وإلى مؤسسة البرواقية، وإلى المراكز المخصصة لهذا الغرض بداخل المقاطعة:

- Urbain (I.), op. cit., p. 402.

(5) المصدر نفسه.

(6) A.M.G. H 227, Province de Constantine.

(7) Urbain (I.), op. cit., p. 402.

ولعل التنظيمات الخاصة ببايليك الشرق، والتي ظل العمل جاريا بها منذ حكم صالح باي (1771 - 1791) توفر لنا فكرة تقريبية عن كيفية الحصول على مداخيل العشور، وذلك لدقة نظام هذه التنظيمات وملاءمة إجراءاتها لأوضاع البايليك آنذاك[1]. كما أنها تمثل آخر تطور انتهى إليه نظام العشور بالإيالة الجزائرية.

وبموجب هذه التنظيمات قسم بايليك الشرق إلى: شرقي وغربي يفصلهما وادي الحمام[2]. وكان كل قطاع تحت إشراف قائد جبري[3]، يخضع لقائد الدار، وكان قائد جبري يقوم بجولتين في قطاعه إحداهما في الخريف والأخرى بعد الحصاد لتقدير المحاصيل بحضور قائد القبيلة وشيخ الدوار والفلاح المعني بالأمر.

وكان من حق الفلاح الاعتراض على النتائج المسجلة في مذكرة كاتب قائد جبري، قبل أن ترفع إلى الباي ليعيد تقدير المبالغ المسجلة في هذه المذكرة من جديد، وبعد اتخاذ الإجراءات على ضوء تقرير القائد تسلم القوائم النهائية للقياد ليحصلوا على كميات العشور عند خروجهم مع المحلة، وكان القياد يستعينون بالمحلات العسكرية (فرق الجند المتنقلة) حتى يسهل عليهم الحصول على مداخيل العشور المستحقة[4].

(2) فوائد ورسوم أراضي البايليك:

تشكل الأراضي التابعة للبايليك قطاعا فلاحيا هاما له تأثيره الكبير على الحياة الاقتصادية في الريف. ذلك أن قسما كبيرا من الأهالي سواء منهم القار أو المتنقل[5]،

(1) Vayssettes (E.), "Histoire des derniers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'a la chute d'Hadj - Ahmed", in *R.A.*, n° 3, 1858, p. 116.

(2) من الراجح أن وادي الحمام هو الوادي المعروف بهذا الاسم، وهو ينبع شمالي قالمة ويصب في البحر بالقرب من رأس الحديد، تحت اسم الوادي الكبير الغربي، مارا بالأحجار السود.

- A.N.P. F8° 1822, Rapport Warnier.

(3) يعرف العشور حسب هذا النظام بالجبري، كما أن الأراضي التي كان يؤخذ منها العشور كانت تعرف عند الأهالي بالأراضي "الجوابرية":

- Vayssettes (E.), op. cit., p. 116.

(4) Nouschi (A.), *Enquete...*, op. cit., pp. 97 - 98.

(5) يرتبط معاش قبائل الرحل بهذه الأراضي لأنها تستأجر مساحات من هذا القطاع لرعي مواشيها مدة

ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن طريق كراء الأرض[1] أو العمل بها كأجراء أو خماسين . وكان البايليك قد استولى على هذه الأراضي بطريق المصادرات المتعددة التي يقوم بها البايات بالبايليك أو الآغوات بدار السلطان، مثل مصادرة أحمد باي لأراضي قبائل أولاد عبد النور بالهضاب العليا الشرقية[2] . والراجح أن أغلب أراضي البايليك تعود إلى عمليات المصادرة، لأن شراء الأراضي من طرف الدولة أو حيازتها بسبب غياب الورثة الشرعيين أمر نادر الحدوث، ولعل لفظ العزل الذي أطلق على أراضي هذا القطاع يدل على أصولها الأولى، فلفظ العزل معناه : التنحي أو التخلي[3] .

والواقع أن هذه المصادرات، هي التي جعلت أراضي العزل تختلف من بايليك إلى آخر، فأراضي عزل بايليك التيطري ووهران أو قطاع دار السلطان كانت عبارة عن قطع متناثرة وسط أراضي العرش والملكيات الخاصة، وتقدر مساحتها ببعض مئات من الهكتارات[4] .

أما أراضي عزل بايليك الشرق فقد كانت ضمن دائرة مركزها مدينة قسنطينة ـ لا تكاد تفصلها إلا بعض الملكيات الخاصة التي لا تتجاوز مساحتها عشرة آلاف هكتار[5] ـ على امتداد أودية الرمال وبومرزوق ووادي الزناتي والوادي الكبير، وبعض القطع المنعزلة بضواحي عنابة أو على سفوح الجبال[6] ؛ وهذا ما جعل أراضي عزل بايليك الشرق تكتسب أهمية خاصة ترتكز على جودة الأراضي وسعة المساحة

معينة قد تبلغ الثلاث سنوات، راجع :
- Carette et Warnier, *Description*..., op. cit., p. 68.

(1) يعرف رسم كراء أراضي البايليك بحق الحكور، وهو عادة دورو واحد للجابدة، راجع :
- Féraud (F.), *Notice historique sur la tribu des Oulad - Abd - Nour*, Constantine, 1864, p. 151.

(2) المصدر نفسه، ص ص. 54 و122 .

(3) ابن منظور : لسان العرب، بيروت، ط. دار صادر، 1956، المجلد 11، ص. 440 .

(4) Carette et Warnier, *Description*..., op. cit., p. 69.

(5) Carette et Warnier, *Notice*..., op. cit., p. 396.

(6) Carette et Warnier, *Description*..., op. cit., p. 69.

الإجمالية التي يقدرها السيد وارنيي في تقريره سنة 1841 بـ 112.351 هكتارا[1] . ولعل التقديرات التي تعود إلى سنة 1867 أقرب إلى الحقيقة، وذلك لدقتها وعدم حدوث أي تغيير جذري في هذا النوع من الملكيات العقارية أثناء الفترة الأولى للاحتلال، ومما جاء في هذه التقديرات أن أراضي عزل البايليك تبلغ مساحتها 146.693 هكتارا[2] .

لكن هذه التقديرات لا تكتمل دون التعرض للفوائد التي تحصل عليها الدولة من أراضي البايليك والتي تختلف حسب طرق الإنتاج المتبعة في استغلالها، فقد يتم استغلال هذه الأراضي مباشرة من طرف الدولة التي تتبع في ذلك نظام الخماسة، أو بطريقة غير مباشرة حيث تنتفع الدولة من أراضيها من خلال كرائها :

ـ نظام الخماسة (الاستغلال المباشر):

وهو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج، بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور، وقد دعم العرف السائد في الأرياف الجزائرية آنذاك هذا التعامل الفلاحي، فأصبح يقوم أساسا على إثبات حق إقطاعي في العمل الزراعي مقابل جزء من المحصول بأحواش دار السلطان[3]، أو برتب[4] بايليك قسنطينة[5]، أو مزارع بايليك التيطري وبايليك الغرب .

ويحصل الخماس مقابل عمله في أرض البايليك مدخولا ماليا محترما قُدر بثلاثمائة وثلاثة وأربعين فرنكًا لليوم حسب إحصائيات أجريت في أوائل عهد الاحتلال . وإن كنا نميل إلى أن هذا الدخل المحترم الذي حظي به الخماس راجع في

(1) A.N.P. F8* 1822, Rapport Warnier 1841, Propriété indigène et propriété de l'État dans la province de Constantine.

(2) A.N.P. E8* 1807 Sénatus Consulte du 22 avril 1863, Statistique au 1er janvier 1867, Azels de la province de Constantine.

(3) Isnard (H.), *La réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja*, Alger, Joyeux, ?, pp. 15 - 16.

(4) الرتب : لفظ محلي يطلق على مزارع البايليك بالشرق الجزائري .

(5) Vayssettes (E.), op. cit., p. 115.

أساسه إلى اشتغاله بمهن أخرى مدة ثلاثة أرباع السنة[1]، أو لخصوبة الأراضي ووفرة الإنتاج[2].

وفضلا عن نظام الخماسة فإن الدولة غالبا ما كانت تلجأ إلى تسخير الفلاحين في أعمال السخرة، فترغم قبائل الرعية الخاضعة لخوجة الخيل أو البايات على التطوع للعمل لصالح الدولة بعدة جابدات، ويعرف هذا الإجراء عند الفلاحين باسم "التويزة"[3].

ـ كراء الأراضي الزراعية[4] (الاستغلال غير المباشر):

ويتم مقابل منافع عينية أو نقدية تسلم للجباة آخر السنة بدون اعتبار للخسائر التي تنتج جراء الجوائح التي تتعرض لها المزروعات، بحيث تكون هذه الخسائر على حساب الفلاح[5]، فتأخذ الدولة 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير على الجابدة أي: بنسبة أقل من 50٪ مما زرعه الفلاح، إذا أخذنا بعين الاعتبار تقديرات السيد وارنيي لسنة 1841[6]، أي: ما يساوي بأسعار فترة أوائل الاحتلال حوالي 25 فرنك للجابدة الواحدة[7].

ومما يلاحظ أن هذا الشكل من الاستغلال غير المباشر لأراضي الدولة قد خلق روابط ومصالح متبادلة بين المدينة والبادية، ذلك أن الحضر، ولاسيما الطبقة الموسرة منهم، هم الذين كانوا يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدولة، لأن كراء الأراضي عادة ما

(1) Nouschi (A.), *Enqukte*..., op. cit., p. 81.

(2) *Tableau*, T. I, 1837, p. 82.

(3) Féraud (F.), *Notice historique*..., op. cit., p. 151.

- Venture de Paradis, op. cit., p. 25.

(4) نظام كراء الأراضي الزراعية التابعة للدولة يعرف بالحكور في أغلب الجهات، وتتميز الناحية الشرقية بتسميتها الخاصة، وهي عزل جبزي.

(5) حسب المعلومات التي أوردها فانتور دي بارادي، تأخذ الدولة عن كل جابدة "10 هكتارات" ثلاث أو أربع أو خمس بلغات شبك حسب جودة الأرض، راجع:

- Venture de Paradis, op. cit., p. 25.

(6) A.N.P. F8* 1822, Rapport Warnier 1841.

(7) Vayssettes (E.), op. cit., p. 115.

تحظى به هذه الطبقة الغنية، التي تلجأ بدورها إلى الفلاحين للعمل في الأراضي المكتراة.

ومما يؤكد هذا الترابط في المصالح الاقتصادية بين المدن وأريافها ما شهدته مدينة قسنطينة والمناطق المجاورة لها، حيث خضعت هذه الأخيرة مباشرة إثر سقوط المدينة في أيدي الفرنسيين ووقوع الطبقة الحضرية بها تحت السلطة الفرنسية[1].

وبالإضافة إلى نظامي الخماسة المباشر وكراء الأراضي غير المباشر، هناك شكل ثالث لاستغلال الدولة لأملاكها، وهو تسليم أراضي البايليك مقابل أعمال وخدمات ودفع مرتبات وتقديم مكافآت لبعض الموظفين والمرابطين من ذوي النفوذ[2]، وقد استحدث هذا الشكل لقوة شوكة الرؤساء المحليين وحاجة الدولة إلى استمالة المرابطين وعدم التمكن من فرض السلطة المباشرة عسكريا على بعض المناطق لاسيما الجبلية أو النائية منها، فاستحداثه كان استجابة لظروف محلية وأوضاع تاريخية كان يعيشها قطاع كبير من بايليك الشرق وأراضي الجنوب وقيادة ساباو.

ومن الأمثلة الحية على هذه السياسة ما انتهجه صالح باي من استحداث للحكور والمكافآت والترضيات[3]، فالبايليك لا تتضرر سلطته بهذا الإجراء، بل يوطد به نفوذه ويدعم هيمنته ويحافظ على مصالحه المادية والمعنوية من خلال مثل هذه الإجراءات.

وتلحق بالشكل الأخير من أنواع الاستغلال، الفوائد الناتجة عن تكليف بعض القبائل بتغذية وتربية قطعان الماشية المملوكة للبايليك مقابل الحصول على الأرض والإعفاء من الضرائب، باستثناء العشور المحدد في هذه الحالة بصاع قمح وصاع شعير للجابدة أي: ما قيمته عشرة ريالات قوية[4].

(1) Carette et Warnier, *Description*..., op. cit., p. 69.

(2) مثل قبائل أولاد عبد النور والتلاغمة والسقنية وسلاوة وأولاد كباب وأولاد غمريان.

(3) مثل قبائل جرجرة والبابور والأوراس وشمال قسنطينة، فهؤلاء الأخيرين "لا يحصل الباي على أي شيء منهم إلا بالقوة أو الحيلة أو المفاجأة أو السيف"، النص مأخوذ من:

- A.M.G. H. n° 11.

(4) القبائل الصحراوية في بايليك الشرق وحدها كانت تزود الدولة بما قيمته 80.970 قطعة فضية (قطعة الفضة تساوي 5،20 فرنكا)، عن:

(3) الضرائب المستحقة عن أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ البايليك:

أهم الضرائب التي تؤخذ على هذا النوع من الأراضي[1] ، هي الغرامة واللزمة والمعونة والخطية[2] .

ـ الغرامة[3]:

تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايليك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية ، مثل بلاد القبائل الكبرى والشمال القسنطيني ، عوضا عن العشور ، وهي تسدد نقدا أو عينا وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى السكان .

فالقبائل التي تمارس نوعا بسيطا من الزراعة في الهضاب العليا والواحات تفرض عليها الغرامة عن طريق الزويجة ، أما العشائر التي تعتمد في عيشها على الرعي والإنتاج مثل الحنانشة وأولاد سيدي يحيى بن طالب والنمامشة ببايليك الشرق ، وأولاد مختار ببايليك التيطري ، فتفرض عليها الغرامة مرة واحدة ، اعتمادا على معلومات بسيطة لا تستند إلى أي إحصاء ، لأن القائد بمعونة شيوخ الدواوير يقوم بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام في أوائل الربيع ، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل أو غنم أو جمال أو زبدة أو عسل أو صوف .

فإذا عرفنا مما سبق طبيعة المناطق المستخلصة منها ضريبة الغرامة والظروف التي تتم فيها كان من الطبيعي أن نتساءل عن الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لاستخلاص هذه الضريبة ، ونجد الجواب في اعتماد الدولة على المحلات العسكرية التي تجردها على

---

(1) هذا النوع من الغرامة يعرف لدى الأهالي بحق العسة .

- A.M.G. H. 227.

(2) تقدم القبائل الصحراوية الغربية مقابل حق المرور إلى ميناء وهران لتصريف بضائعها هدية تقدر بـ 30 ألف بوجو ، راجع:

- Emerit (M.), "Liaisons…", op. cit., p. 37.

(3) Vayssettes (E.), op. cit., p. 116.

المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة[1] والمدية ومعسكر ، أو في الاكتفاء بالمراقبة المشددة على الأسواق والمناطق الحيوية التي يتردد عليها سكان المناطق الجبلية[2] أو بدو الصحراء[3] أو رعاة الهضاب العليا لاستبدال منتجاتهم المحلية بما يحتاجونه من بضائع ومصنوعات أو لطلب المراعي الضرورية لقطعانهم في فصل الصيف[4] ، أو للحصول على حق المرور لقوافلهم لتصريف بضاعتهم بالموانئ البحرية[5] ، فعن كل حمل يشترى من الأسواق يدفعون دورو إسباني واحد ، وعن كل قطيع يرعى في المناطق التلية يقدمون خروفا واحدا مقابل الحصول على حق الرعي[6] .

ـ اللزمة والمعونة:

وتستند على مبدإ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية ، لتموين الجند في الأرياف ، فهي بمثابة الخراج الذي تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية ، باعتبارها ضريبة قبائل الرعية المغلوبة على أمرها ، كما أنها تتشابه في بعض وجوه تطبيقها مع إعانات العصور الوسطى[7] باعتبارها رسوما عينية أو نقدية ـ تتباين كميتها حسب المناسبات ـ ويتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة ، وذلك بتكليف شيوخ الدواوير في البوادي بجمعها .

---

(1) Nouschi (A.), *Enquxte*..., op. cit., p. 99.

(2) المصدر نفسه ، ص . 81 .

- يعرف نمط تكليف القبائل بتربية قطعان البايليك في الناحية الشرقية بعزل الغراب .

(3) لا يشمل هذا النوع من الأراضي الملكيات الخاصة ولا أملاك البايليك التي سبق التعرض لها .

(4) من الصعب تحديد تعريفات دقيقة لهذه الأنواع من الضرائب لورودها متداخلة في السجلات الرسمية ، ولاختصاص كل منطقة بتسمية خاصة بها ، مثل أهل البرواقية الذين يطلقون على الغرامة لفظ المعونة رغم الاختلاف الصريح بينهما .

(5) تعتبر الخطية المفروضة على القبائل المتخاصمة أو العاصية لأوامر الباي أو على الأشخاص المرتكبين لجرائم وجنح ضد الشيوخ والقياد نوعا من أنواع الغرامات ، راجع : 403 ؟ .

(6) Urbain (I.), op. cit., p. 403.

(7) لزيادة الإيضاح حول إعانات العصور الوسطى أو الضرائب الإقطاعية ، راجع :

- Clamageran (J. I.), Histoire de l'impφt en France, Paris, Guillaumin et Cie., ?, pp. 222 - 224.

ويجدر بنا أن نثبت قبل التطرق إلى ذكر التفاصيل والأمثلة ، أن اللزمة والمعونة كثيرا ما يرد لفظها مترادفا ، وأن اللزمة غالبا ما تمس قبائل الرعية الخاضعة ، بينما المعونة تُفرض على كل القبائل الداخلة تحت نفوذ القياد أو المتعاملة معهم . وهذا هو السبب في جعل اللزمة والمعونة تتعدد تسمياتها بتعدد المناسبات التي تؤخذ فيها ، وتباين كيفيات تطبيقها[1] . وفي هذا السياق يستحسن أن نشير إلى بعض هذه الأنواع من اللزمة والمعونة .

- معونات بلاد القبائل:

وهي تتكون من كميات محددة من التين والزيتون والأغنام مع بعض الكميات من الحبوب ومقادير من الفضة ، تساهم بها مجموعة قبائل فليسة التي تقدم ما قيمته خمسمائة ريال بوجو ، وقبائل قيادة بوغني التي تتكفل كل قبيلة منها بدفع مائة وخمسة وعشرين ريالا[2] . والقبائل المتعاملة مع قائد برج ساباو التي توفر للدولة ثلاثة آلاف بوجو وخمسمائة وخمسين قلة زيت ثمنها ألفا بوجو ، ومائة حمولة جمل من التين الجاف قيمتها خمسة آلاف بوجو[3] .

فكل هذه المعونات التي تساهم بها بلاد القبائل في خزينة الإيالة تقدر حسب المعلومات التي أدلى بها آخر وكيل تركي ببرج سباو والمدعو الحواسين المعوج بـ : ألفي صاع شعير وألف صاع قمح ومائة حمولة زيت ومائة حمولة تين وأربعة وستين خروفا سمينا ومائة خروف عادي[4] .

- ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي:

بفضلها يشتري الباي جل الهدايا المخصصة لداي الجزائر ، وهي تقدم غالبا كل

(1) امتد تطبيق اللزمة إلى كل القبائل غير المخزنية ، ومع هذا ألغيت عشية الاحتلال ، ربما بأمر من الأمير عبد القادر ، حسبما أشار إلى ذلك برنار ، راجع :

- Bernard, *Les anciens impφts*..., op. cit., p. 41.

(2) Robin (N.), "Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grande Kabylie", in *R.A.*, n° 17, 1873, p. 200.

(3) Genty de Bussy, op. cit., pp. 183 - 194.

(4) Robin (N.), op. cit., p. 200.

ستة شهور ، ويطلق عليها أهالي التيطري اسم غرامة الصيف وغرامة الشتاء ، وتساهم فيها قبيلة غريب على ضفاف الشلف غرب المدية[1] ، وأولاد علان شرق البرواقية ، وأولاد شايب جنوب الشلالة ، مما يوفر لخزينة الدولة من بايليك التيطري وحده 2.480 بوجو[2] سنويا ، فضلا عن ضيفة الدنوش الخاصة بقسنطينة ووهران .

- الفرح أو البشارة:

وهي بمثابة رمز الفرح والابتهاج بتولية الباي أو إقراره في منصبه أو بمناسبة أحداث سعيدة أخرى ، وتكاد تكون سنوية وتوفر للخزينة ثروات مهمة ، فهي ببايليك قسنطينة وحده تبلغ عشرين ألف بوجو أي حوالي ستة وثلاثين ألف فرنك ، اعتمادا على المعلومات التي وردت في تقرير روسو (Rousseau)[3] .

- خيل الرعية:

وتلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية بالخصوص ، وهي عبارة عن مساهمة مادية من طرف هذه القبائل وتشتمل على عدد من الخيل يكفي لركوب هيئة كبيرة من الفرسان ، ومجموعات من دواب النقل لتكون في خدمة البايليك ، وبفضلها تتمكن السلطات من تعويض خيل فرسان المخزن عند موتها أو إيفادها في مهمات ، وقد يباع قسم من هذه الخيل والدواب إذا زاد عن حاجة البايليك[4] .

بالإضافة إلى أنواع أخرى من اللزمة والمعونة[5] ، نذكر منها على سبيل

(1) Urbain (I.), op. cit., p. 411.

(2) Genty de Bussy, op. cit., pp. 183 - 194.

(3) A.M.G. Série H., Algérie, Carton 226.

(4) Domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris, Ch., 1840, p. 206.

(5) لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- A.N.P. F8* 1822, Résumé des recherches sur l'impφt.
- Bernard, *Les anciens impφts*..., op. cit., pp. 59 - 62.

المثال حق البرنوس[1] وحق الزمام[2] ومهر باشا[3] والفرس[4] ، إلخ .

ب. الرسوم المرتبطة بالحياة الاقتصادية في المدن:

الصنف الثاني لمصادر دخل الإيالة الجزائرية توفره الدنوش وعوائد البايليك والرسوم المفروضة على سكان المدن ونقاباتهم المهنية ، وجزية اليهود والنصارى ، وحقوق الالتزام والتصيب ورسوم الجمارك ومكس الأسواق ، وحق احتكار التعامل التجاري مع البيوتات التجارية اليهودية والأوربية ، وإتاوات الدول الأجنبية ، والأملاك والثروات العائدة للدولة عن طريق المصادرات والتغريم .

ولأخذ فكرة واضحة عن هذه الأنواع من مصادر الدخل ، سوف نستعرض كلا منها بشيء من التفصيل .

(1) الدنوش والعوائد:

تساهم فيها بايليكات قسنطينة ووهران والتيطري ، بالإضافة إلى قيادة سباو وأوطان دار السلطان بمقادير معتبرة من الأموال والثروات ، منها ما يذهب إلى خزينة الدولة ومنها ما يحظى به موظفو الإيالة في شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية ، تسلم في مواعيد محددة وحسب طرق متعارف عليها ، فإذا تكفل الباي بتقديمها شخصيا مرة كل ثلاث سنوات عرفت بالدنوش[5] ، وإذا قام خليفة الباي بتبليغها في فصلي الربيع

(1) حق البرنوس : هدية تقدم بمناسبة تسلم الشيوخ الخلعة رمز إسناد المنصب أو تجديده .

(2) حق الزمام : رسم إضافي يتسلمه قائد العشور كتعويض له على خدماته أثناء جمع العشور ، وهو لفائدة متوسطي وصغار الموظفين .

(3) إعانة يساهم بها الأهالي في نقل هدايا الدنوش إلى الجزائر ، تختلف قيمتها من جهة إلى أخرى فهي في بايليك قسنطينة مثلا تتراوح بين 600 و700 حصان .

(4) الفرس مساهمة إضافية تلتزم بها بعض القبائل الخاضعة التي لا تمارس زراعة معتبرة ، وهي تتمثل في تقديم فرس حربي .

(5) الدنوش على ما يظهر لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب شاع استعماله في هذا النوع من الالتزامات المالية ، ومما يلاحظ أن لفظة الدنوش لم ترد في كتاب المرآة الذي تعرض فيه حمدان خوجة =

والخريف أطلق عليها لفظ الدنوش الصغرى أو العوائد أو اعتبرت زكاة أو عشورا يدفعها البايات والقياد عن رعاياهم[1] .

ويمكن أن نجد لمراسيم تقديم هذه الدنوش والعوائد وصفا قريبا من الواقع في مذكرات بعض المعاصرين ، أمثال تيدينا[2] خزندار باي معسكر ، وابن جلول[3] مرافق أحمد باي إلى الجزائر ، ونقيب الأشراف[4] . ويتلخص هذا الوصف في استعداد الباي ورجال حاشيته لحمل الدنوش والعوائد للجزائر يحف به ثلاثة آلاف فارس من القبائل الحليفة[5] ، وهو على رأس قافلة الدنوش المكونة عادة من ثمانين بغلا[6] محملة بأكياس النقود وأنواع المصنوعات المحلية كالحياك الرفيعة والبرانيس البيضاء والسوداء وجلود الفلالي الحمر وأقمشة الصوف وقطع الحرير والأحذية والسروج المطرزة وقناني العنبر والعطور ، فضلا عن عدد من العبيد وقطعان الخيل والبغال والجمال والمواشي ، وكميات من الشمع والعسل والزبدة والأرز والحبوب والزيتون والكسكس[7] .

= لهذا النوع من الضرائب ، راجع :

- Hamdan Khodja, op, cit., p. 16.

(1) مذكرات نقيب الأشراف ، المصدر نفسه ، ص ص . 142 ـ 143 .

ورد في تقرير وكيل الشركة التجارية الفرنسية باري (Paret) أن خليفة باي قسنطينة أحضر في 12 ديسمبر 1825 ما يخص بايليك الشرق من دنوش نصف سنوية ، فكان ثمنها يقدر بـ 543 .9 بوجو ، راجع :

- A.M.G. H. 1825.

(2) Emerit (M.), "Les aventures de Thédenat, esclave et ministre d'un Bey d'Afrique au XVIIIème siècle", in *R.A.*, 1948, pp. 59 - 60.

(3) Ben Djelloul, "La prise d'Alger en 1830 d'après un écrivain musulman", Tra. Féraud (L. Ch.), in *R.P.C.*, 1865, pp. 67 - 79.

(4) مذكرات نقيب الأشراف ، المصدر نفسه ، ص ص . 128 ـ 143 .

(5) Ben Djelloul, op. cit., p. 72.

(6) Rozet, *Voyage*, T. III, p. 396.

(7) لمزيد من المعلومات ، راجع :

- Venture de Paradis, op. cit.
- Pechot, *Histoire de l'Afrique du Nord*, , op. cit.
- Rozet, *Voyage*, T. III.

وعندما تنتهي القافلة إلى ضواحي الجزائر يستقبلها آغا العرب والخزناجي وبعض الموظفين عند عين الربط[1]، ليصحبوا الباي وحاشيته إلى قصر الداي في احتفال بهيج يوزع أثناءه الباي مبالغ مالية كبيرة على مستقبليه، فينال كل موظف نصيبا من الهدايا والترضيات كل حسب رتبته الاجتماعية، فالداي يحظى بعشرين ألف دورو مع بعض المصوغات والهدايا الثمينة، والخزندار ينال ألفي دورو مع بعض الهدايا، وحتى الشواش يصيب كل واحد منهم كمية من النقود.

ولهذه الهدايا والترضيات دور حاسم في اكتساب رضا الداي وعطفه، أو في إثارة غضبه ودفعه إلى الانتقام، ففي حالة الرضى يلبس الداي الخلعة ويكرم ويبقى في ضيافة الداي وحاشيته سبعة أيام يعود بعدها إلى مركز ولايته.

ومما يلاحظ أن الدنوش والعوائد الفصلية، تكثر أو تقل تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة في كل منطقة، ولهذا يأتي بايليك قسنطينة في معظم الأحيان في الطليعة من حيث كمية الدنوش التي يساهم بها، ويكاد يقاربه بايليك الغرب، بينما باليك التيطري وقيادة سباو وأوطان دار السلطان لا تمد الدولة إلا بموارد ضئيلة من الثروة، وهذا ما يؤكده جدول عائدات الدنوش التالي:

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	دنوش بايليك الشرق	دنوش بايليك الغرب	دنوش بايليك التيطري	دنوش أوطان دار السلطان	المجموع
لوجيسي دو تاسي 1725	120.000 ف أو 300.000 ف.	100.000 ف أو 250.000 ف.	50.000 ف. أو 125.000 ف.	50.000 ف. أو 125.000 ف.	
بايصونال 1725/1724	112.000 ف. مع الهدايا والترضيات				
شاو[1] 1720	من 80.000 إلى 100.00 ر.	40.000 أو 50.000 ر.	12.000 ر.	12.000 ر.	
فانتور دو بارادي 1790/1788	228.000 ف.	273.000 ف.	67.000 ف.	50.000 ف.	6.613.000 ف. مع هدايا 750.900 ف.
ديبوا تانفيل 1809					230.000 ف. مع الهدايا
شالير 1822	60.000 د.س.	75.000 د.س.	4.000 د.س.	16.000 د.س.	
جيراردان[2] 1832/1830	294.150 ف.	302.482.50 ف.			
روزي 1833	778.811 ف.	622.402 ف.	1.401.213 ف.	لم يشر إليها	
جدول المؤسسات الفرنسية[3] 1833	1.211.550 ف.				

(1) مكانها يعرف اليوم بساحة أول ماي بالجزائر العاصمة.

(1) Shaw (Dr.), op. cit., Éd. La Haye, p. 109.

(2) السيد جيراردان (Girardin) هو مدير الأملاك والعائدات في أوائل عهد الاحتلال، معلوماته الواردة في هذا الجدول، حققها مراقب المالية السيد فوجرو (Fougeroux)، وأشر عليها مقتصد الممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا السيد فالان (M. le Baron Valland)، راجع:

- Clauzel, *Observation du général Clauzel sur quelques actes de son commandement a Alger*, Paris, 1831, p. 116.

(3) Tableau, 1840, p. 344. – Tableau 1830 - 37, p. 3.

(2) عائدات بيت المال[1]:

تحتل عائدات بيت المال مكانة مرموقة في التنظيم المالي للإيالة، حتى أنه أُفرد لصندوقها الملحق بالخزينة ثلاث سجلات يحتفظ بها كل من السايجي والعامل والخوجة[2]، وقد اكتسبت هذه المكانة لما توفره من أموال وثروات تساعد على سد عجز الخزينة، وتساهم بقسط كبير في مصاريفها الكثيرة. فصندوق بيت المال كان يمد الخزينة ـ عشية الاحتلال ـ بأربعمائة بوجو شهريا (حوالي 700 فرنك آنئذ)[3]. وقد ذكر حمدان خوجة في "المرآة" أن أموال بيت المال تنقل إلى الخزينة كلما بلغت الخمسين ألف فرنك[4]. وتحصل بيت المال على هذه الثروات من عدة مصادر، أهمها:

ـ مردود الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها مباشرة للبايليك، ونرجح الفكرة القائلة بأن قسما كبيرا من ثروات بيت المال يوفره هذا النوع من أملاك البايليك إذا أخذنا بعين الاعتبار الإحصائيات التي تقول بأن أملاك البايليك تناهز خمسة آلاف بناية بالجزائر العاصمة وحدها، يقدر ثمنها بأربعين مليون فرنك آنذاك[5].

ـ التركات والودائع العمومية التي تعود إلى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو فقدانهم، بعد أن تؤدى حقوق الغائبين والورثة، وبعد أن تدفع أيضا المصاريف المترتبة عليها والمتعلقة بتكاليف الدفن والصدقة ونفقات الإدارة مثل أجور

(1) هناك فرق بين العائدات والعوائد، فالعائدات لفظ يدل على الضرائب المالية والعينية التي تؤدى إلى خزينة الدولة وتمول بيت المال والأحباس، بينما العوائد لفظ شاع استعماله محليا وأصبح له دلالة محددة وهو عبارة عن نوع من الضرائب والعطايا كان يساهم بها الأهالي في مواسم معينة وبكميات محددة، ولهذا أصبح لكلا اللفظين ـ العوائد والعائدات ـ استعمال خاص به.

(2) Genty de Bussy, op. cit., p. 89.

يثبت هذا الكاتب بأن هؤلاء الموظفين الثلاثة يعينون مباشرة من طرف الباشا ويتم عزلهم وإقالتهم من مناصبهم بأمر منه، راجع:

- Genty de Bussy, op. cit., p. 90.

(3) Aumerat (J. F.), *La propriété urbaine et le Bureau de bienfaisance musulman d'Alger*, Alger, A. Jourdan, 1900, p. 7.

(4) Hamdan Khodja, op. cit., p. 112.

(5) Aumerat, p. 5.

الموثقين والكتاب ومصاريف البيع العام شريطة أن لا تزيد هذه المصاريف عن 7٪ من قيمة التركات والودائع، وأن لا تتجاوز وصية الهالك المقدار الذي تسمح به الشريعة الإسلامية وهو ثلث التركة[1]. ورغم هذه المصاريف والإجراءات التي تطال قسما من التركات والودائع فإن هذه الأخيرة تساهم بكمية وفيرة من الأموال قدرت في أواخر القرن الثامن عشر بعدة ملايين بالفرنك[2].

ومن الراجح أن ضخامة هذه التركات تعود إلى الوضع الاجتماعي الذي يعيشه جل أفراد الجالية التركية، إذ أن كثيرا من الأتراك كان يفضل حياة العزوبية[3]، كما تعود أيضا إلى الثقة التي يضعها الأهالي في بيت الودائع العمومية[4]، الأمر الذي دفع بكثير من الناس إلى إيداع أموالهم وثرواتهم بها خوفا من المصادرة والتغريم، أو عند عقد النية للسفر أو الحج، وقد نتج عن ذلك انتفاع بيت المال ببعض هذه الودائع عند توفر الحالات الشرعية التي تبيح أخذ هذه الأموال لصالح الدولة كما ذكرنا آنفا.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك مورد آخر يزيد في ثراء بيت المال، يتمثل في عائدات الأحباس والأوقاف[5]، والتي تزود بيت المال بموارد مالية في بعض الأحيان رغم وقفها على الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والثقافية.

(3) عوائد سكان المدن:

من أهم العوائد المفروضة على سكان المدن ما يعرف عند الأهالي بضيفة دار الباي وبضيفة دار السلطان[6]، وتؤخذ الأولى من سكان المدن التي ليس بها نوبة

(1) Hamdan Khodja, op. cit., pp. 111 - 112.

(2) Venture de Paradis, op. cit., p. 165.

(3) Hamdan Khodja, op. cit., p. 112.

(4) هذا ما تؤكده كثرة السجلات المتعلقة بالودائع العمومية بمحفوظات دار ولاية الجزائر سابقا، ومديرية الوثائق الوطنية بقصر الحكومة (حاليا)، راجع: السجلات: 29 ـ 35 ـ 52 ـ 54 ـ 56.

(5) راجع أيضا الفقرة المتعلقة بالأوقاف والأحباس في الفصل الثالث.

(6) تعرف أيضا بضيفة خير الدين بربروسة، واضع أسس الإيالة وتنظيماتها العسكرية.

معسكرة وتتراوح بين 800 و2.000 ريال، يضاف إليها أربعة عشر حصانا[1]، بينما الثانية وهي ضيفة دار السلطان تقدم للآغا عن طريق شيخ البلد بمناسبة استبدال الحامية المعسكرة في المدينة، وهي وإن كانت أهم من الأولى إلا أنها تختلف من مدينة إلى أخرى، فقد تبلغ في المدن الرئيسية مثل المدية ثلاثة آلاف بوجو[2]، بينما في المدن المتوسطة الأهمية كدلس لا تتجاوز 350 بوجو[3].

(4) الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى:

ترجع في أصولها إلى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين البلاد الإسلامية مقابل المحافظة على أمنهم وصيانة معتقداتهم[4]، وهذه الرسوم يتكفل بدفعها أمين جماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد طائفته بمقدار قرش واحد عن كل فرد[5].

وتضيف الترضيات التي يقدمها غالبا أغنياء اليهود ـ سعيا وراء كسب الامتيازات التجارية[6] ـ إلى خزينة الدولة مبالغ ضخمة تجعلها لا تقل في مدينة الجزائر وحدها عن 500 بدقة شيك أسبوعيا[7]، إن لم تصل إلى ألف بدقة شيك[8].

(1) Esterhazy, *De la domination*, p. 279.

(2) المصدر نفسه.

(3) هذه المساهمة التي تتكفل بتقديمها مدينة دلس هي ثمن 250 قطعة قماش، راجع:

- Boyer (P.), *L'évolution*..., op. cit., p. 38.

(4) *Itinéraire de la régence d'Alger*, p. 114.

(5) المصدر نفسه.

(6) نثبت مثالا لذلك ورد في دفتر التشريفات ملخصه: أن يعقوب بن زهوت كبير اليهود قدم في 16 صفر من سنة 1231 هـ (1816) هدايا متنوعة تشمل 8 قطع من قماش الملابس وقطعة واحدة من قماش هولندي و8 قطع من قماش أسود و8 قطع من الحرير الخفيف وقطعة من الموسلين للعمائم و25 رطل قهوة و200 بوجو.

- Tachrifat, p. 23.

(7) Venture de Paradis, op. cit., p. 98.

(8) Dubois - Thainville, op. cit., p. 141.

ورد في كتاب تاريخ البلاد البربرية وقراصنتها للأب دان، أن جزية اليهود السنوية تعادل ستة آلاف قطعة ذهبية، راجع:

- Dan (P.), *Histoire de la Barbarie et de ses corsairs des royaumes et des villes d'Alger, de Tunis, de Salé et de Tripoli*, Seconde Ed., Paris, Rocdet, 1637, p. 83.

(5) رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

يتكفل أمناء النقابات بمد الخزينة بمبالغ مالية، وتقديم بعض الخدمات الاقتصادية، وتزويد موظفي الدولة بمواد مصنوعة من طرف الحرفيين مجانا، ومن الأمثلة على ذلك ما دأب عليه حدادو مليانة من تجهيز البايليك بما يحتاج إليه من الأسلحة والسروج والألجمة.

وعن طريق هذه التنظيمات النقابية أيضا يساهم كل دكان بضريبة شهرية تقدر بثلاثين سنتيما حسب العملة الفرنسية في ذلك الوقت[1]. كما أن بيع الخمر كان يُعتبر نوعا من النشاطات التجارية[2]، وكان صاحب كل حانة ملزما بدفع اثنين دورو إسباني شهريا أي حوالي ثلاثين فرنك عن دكانه وبوجو واحد أي حوالي 6 فرنكات عن كل برميل خمر يبيعه مع كراء شهري إذا كان المحل ملكا للدولة[3].

(6) الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري:

تأتي بالخصوص من حقوق الجمارك، ورسوم المكس على الأسواق وأرباح تصدير المواد الأولية التي تحتكرها الدولة، فحقوق الجمارك التي يتقاضاها لصالح الدولة قائد المرسى والترجمان وبعض القباطنة متنوعة منها حق التوقف بالموانئ الجزائرية المقدرة بعشرين قرشا على السفن المنتمية للإيالة الجزائرية أو الدولة العثمانية، ولو كانت ملكا للتجار اليهود أو النصارى، وأربعين قرشا عن السفن المنتمية للدول المسيحية المسالمة، وثمانين قرشا على سفن الدول المعادية[4].

(1) Julien (Ch. - A.), *Histoire de l'Algérie*..., op. cit., p. 14.

(2) يمكن أن نضيف إلى مصادر الدخل المستخلصة من المحال التجارية ما يتكفل به المزوار من أموال يتقاضاها من بيوت الدعارة، والتي قد تصل في مدينة الجزائر وحدها إلى 24.000 فرنك، عن:

- Shaw (Dr.), op. cit., p. 176.

(3) Boyer (P.), *La vie quotidienne a Alger a la veille de l'intervention française*, Paris, Hachette, 1963, p. 251.

(4) على الدول المعادية أن تحترز من الوقوع في أيدي البحارة الجزائريين عند بلوغها أو مغادرتها لميناء الجزائر، لكن إذا بلغت المرسى تمتعت بالأمن والحماية مقابل رسم تدفعه، راجع:

- Laugier de Tassy, op. cit., p. 296.

بالإضافة إلى ضريبة نسبية كانت تُفرض على البضائع والسلع المستوردة أو المصدرة على ظهر السفن، والمحددة بـ 12، 5،٪ على الواردات و2٪ على الصادرات[1]، وإن كانت هذه النسب المئوية لا تحترم في كل المناسبات، فالواردات التركية لا يتجاوز أداؤها 4٪[2]، كما أن صادرات البلاد فرض عليها أداء نسبي يصل إلى 10٪ بأمر من عمر باشا بتاريخ فيفري 1817[3].

ويضاف إلى هذه الرسوم الجمركية المبالغ فيها التي تدفعها السفن مقابل الاسترشاد بفنار المرسى، وهي 12 فرنك عن كل سفينة، أو تتكفل بمنحها للرياس المستأجرين لمصاحبة السفن العاملة بين المراسي الجزائرية، وهي 10 سكات، أو للتراجمة الملحقين بالسفن الراسية بالميناء وهي 3 سكات محبوب[4]، وكذلك الهدايا التي يحصل عليها قائد المرسى مثل الهدية الإلزامية المعروفة بحق البشماق والمقدرة بـ 4 ريالات التي ينالها عند زيارته للسفن الأجنبية واستقباله لقباطنتها[5].

وتشبه رسوم الجمارك في تنوعها واختلاف مقاديرها رسوم المكس على الأسواق والمدن والبوادي، فلكل سوق قائد يقوم باستخلاص رسومها وتنظيم جبايتها[6]، ولكل

- Roy (J. J. E.), *Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'a nos jours*, Tours, A. Mame et fils, 1864, p. 144.
- Carette, *Algérie*, op. cit., p. 148.

(1) Dapper (D'O. M. D.), Description de l'Afrique, Amsterdam, Wolfgang, 1686, p. 178.
- Laugier de Tassy, op. cit., p. 297.
- Carette, *Algérie*, op. cit., p. 148.
- Pechot, op. cit., p. 33.

(2) B.A.H.H. 22 559 d'après Temimi.
- مقدمة للدفاتر العربية التركية (مضروبة على الآلة الكاتبة).

(3) A.O.M. 15 M. 13, Vol. 14, d'après Temimi.
- مقدمة للدفاتر العربية التركية.

(4) Tachrifat, op. cit., p. 45.

(5) Boyer (P.), *La vie quotidienne...*, op. cit., p. 39.

(6) مثل سوق علي خوجة المهمة الواقعة ببلاد القبائل عند ملتقى وادي الكلاب ووادي عمراوة، وترجع فائدة هذه السوق فضلا عن تحكمها في طرق المواصلات ومساعدتها على مراقبة القبائل الممتعة ببلاد

سلعة موظف مكلف بمراقبة دخولها وخروجها من أسواق المدن ليأخذ ما يترتب عليها من رسوم المكس، فقنطار الكتان الصغير مثلا رسمه خمسة وعشرون درهما، وحمل التمر يتوجب على صاحبه خمسون درهما، أما حمل الزيتون فيؤخذ عليه خمسون درهما، ويُستخلص على قنطار الأرز عشرون درهما[1]. كما تساهم في هذه الرسوم القوافل القادمة إلى مدينة الجزائر من مختلف جهات الإيالة، كقافلة تلمسان التي كانت تدفع على كل حمل فيها دينارا واحدا[2].

لكن سرد هذه الأرقام المتعلقة بمكس الأسواق أو بجمرك المرسى لا تكتمل فائدته إلا إذا استخدمناه للوصول إلى استنتاجات تعطينا بدورها فكرة عامة عن إجراءات الجمرك وقوانين المكس، ومنها أن نظام الجمرك الجزائري بسيط في قوانينه لا يهتم بمقدار الحمولة[3]، بل يعطي الأولوية والأهمية للحماية الجمركية بما يسبغه من امتيازات على السفن المتمتعة بالحماية الجزائرية، إلا أن هذا النظام كان عرضة للتغيرات والتعديلات بضغط من الدول الأجنبية التي كانت تعمل جاهدة للتملص من دفع الرسوم المفروضة على وارداتها أو تخفيضها حتى يسهل عليها غزو الأسواق الجزائرية.

وقد استطاعت إنكلترا بالفعل بعد استرجاع الجزائر لوهران (1792) أن تحصل على تخفيض ملموس لرسوم التوريد، فأصبحت لا تدفع عن بضائعها الداخلة للمراسي الجزائرية سوى 5٪[4]، بعد أن نالت فرنسا هذا الامتياز إثر معاهدة الكونت دوكين

جرجرة، إلى الأرباح التي تعود من رسومها المقدرة بـ 10٪ من ثمن البضاعة الداخلة إليها، راجع :
- Aucapitaine (B. H.), *Confins militaires de la Grande Kabylie sous la domination turque, province d'Alger*, Paris, Moquet, 1857, p. 29.

(1) مجموعة أوامر تركية، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1378، ص ص. 7 و68.

(2) المصدر نفسه. مما يلاحظ أن في هذه المجموعة من الأوامر معلومات قيمة تتعلق برسوم الأسواق والجمرك وأسعار المواد الاستهلاكية.

(3) فكل سفينة محملة مهما كان حجمها يترتب عليها، مقابل نشاطها التجاري مع الجزائر، 23 بوجو، كما أن كل سفينة فارغة ملزمة بدفع 16 ريالا :
- Boyer (P.), *La vie quotidienne...*, op. cit., pp. 38 - 39.

(4) يرى حمدان خوجة أن هذا الامتياز وهو أداء 5٪ على الواردات تمتعت به السفن الأوربية والجزائرية على حد سواء، راجع :
- Hamdan Khodja, op. cit., p. 90.

(Comte Dusquene)[1]، كما حصلت شركتها المتمركزة بحصن فرنسا "شركة إفريقيا" على الإعفاء من دفع رسوم سفينتين كل سنة[2].

وفي مقابل النتائج السلبية التي نتجت عن التطورات المتعلقة بنظام الجمرك ، نجد أن إجراءات رسوم الأسواق قد أدت خدمات لا تنكر للنظام المالي الجزائري ، فهي الوسيلة العملية لاستخلاص الضرائب من المناطق المستعصية على نفوذ البايليك ، وهي الوسيلة المثلى في نظر أصحابها لتشديد المراقبة على الأقاليم النائية ، وهي العامل الأساسي في إشعار السكان بوجود السلطة المركزية ذات التأثير القوي في الحياة الاقتصادية .

بعد أن تعرضنا لحقوق الجمارك ورسوم المكس بقي علينا أن نتطرق إلى نوع آخر من مصادر دخل الإيالة يرتبط أيضا بالتعامل التجاري ، ويتمثل تحديدا في الفوائد التي يجنيها البايليك من تصدير بعض المواد الأولية المحتكرة من طرف الدولة كالحبوب والزيتون والصوف والجلد والشمع والملح .

فقد كان البايليك يشتري هذه المواد الأولية من الأهالي بأثمان بخسة ، أو يأخذها في شكل ضرائب عينية ، ليعيد بيع جزء كبير منها للبيوتات التجارية اليهودية أو للوكالات الأجنبية ، بفائدة قد تصل إلى 50 أو 60٪ من ثمنها الأصلي[3] ، فكانت أرباح الحبوب وحدها تصل إلى بـ 80. 000 فرنك[4] .

= أما شالر فإنه يفيدنا بأن الأداء المفروض على الواردات هو 5٪ ، لكن إذا كانت الواردات تخص اليهود والأجانب فإن الأداء يبلغ 10٪ :

- Shaler, op. cit.
- بينما بعض الكتاب يثبتون الامتيازات الإنكليزية ، مثل :
- Laugier de Tassy, op. cit., p. 297.
- Roy, op. cit., p. 145.

(1) Carette, *Algérie*, op. cit., p. 148.

(2) ربما هذا الإعفاء هو الذي دفع الداي حسين سنة 1825 إلى تأسيس رسم 10٪ ليضمن مراقبة المبالغ المالية التي كانت تقدمها فرنسا مقابل امتيازاتها التجارية بالشرق الجزائري والتي بلغت حسب تقرير قنصلي 214. 000 ف . ، راجع :

- A.Ch.C.M., Algérie concession d'Afrique, rapport du consul général.

(3) Lespès (R.), *Alger, esquisse de géographie urbaine*, 2ème Éd., Paris, 1930, p. 145.

(4) Procès - verbaux et rapports de la Commission d'Afrique (12 - 12 - 1833).

ورغم هذه الفوائد الضخمة ، فإن البايليك لم يكتف باحتكار الوساطة التجارية ، بل وسع نطاق احتكاره إلى تصريف بعض هذه المواد بالتقسيط للأهالي ، ليزيد من أرباحه ، فمادة الملح[1] الموضوعة بمخازن الدولة تباع القيسة منها بـ 9 صايمة للاستهلاك المحلي[2] .

(7) المصادرات:

كثيرا ما كانت سلطات الإيالة تلجأ إلى عمليات المصادرة والتغريم والعزل من المناصب للحصول على الثروات والأموال[3] ، عند اشتداد الضائقة المالية ، أو تحت ضغط الرأي العام المعادي للاحتكارات اليهودية[4] ، أو للحد من نفوذ بعض الموظفين ، أو لمعاقبة البايات الطموحين ، أو في سياق تعرض الدايات لعمليات الاغتيال عند حدوث أعمال الشغب .

ولأخذ فكرة تقريبية عن ضخامة الثروات المصادرة وكثرة إجراءات التغريم ، نثبت بعض عمليات المصادرة والتغريم الواردة في حوليات أحد الخوجات الأتراك ، وهو كاتب باي التيطري إبراهيم بورصالي ، فقد جاء فيها أنه تمت مصادرة ثروات عصمان باي وهران المكونة من سفينة تقل الأثاث والتحف وقافلة تضم 39 جملا محملا بالهدايا والأموال والسلاح و30 حصانا و26 عبدا ؛ وفيها أيضا تغريم محمد شاوش صهر الوزناجي باي قسنطينة بـ 3. 000 ريال و4. 000 دينار و500 محبوب سنة 1797 ، والحاج

---

(1) أصبحت تجارة مادة الملح لمدة قصيرة حرة خلاف العادة بأمر من عثمان باشا مؤرخ في عشرين رمضان 1203 هـ (1788) ، إلا أن هذه المادة الأولية ما فتئت أن دخلت من جديد ضمن قوانين الاحتكار ، عن :

- Tachrifat, op. cit., p. 47.

(2) المصدر نفسه ، ص . 50 .

(3) Hamdan Khodja, op. cit., p. 120.

- Pananti, op. cit., pp. 459 - 460.
- Raynal, T. I., op. cit., p. 137.
- *Algérie en* 1830, *vue a travers des témoignages de l'époque, documents algériens*, Alger, 1957, p. 22.

(4) الذي تسبب في الانتفاضة الشعبية ضد اليهود في 28 جوان 1805 من طرف الإنكشاريين والأهالي ، وقتل فيها كبير اليهود نفتالي بوشناق ، راجع :

- Grammont (H. D. de), Histoire d'Alger…, op. cit., pp. 361.

حميدة بـ 4.000 محبوب و3.000 ريال وأشياء أخرى تقدر بـ 14.200 ريال ؛ وكذلك تغريم الباش سايس ولد عمار بـ 1000 ريال و6 بغال و4 أسلحة نارية و20 ثورا و70 تليسا من القمح و600 صاع من الشعير ؛ كما أن إطلاق سراح سي حسن باي التيطري من سجنه تم مقابل 102.000 سلطاني وبعض الجواهر والملابس والعبيد سنة 1801[1] .

(8) أرباح أو غنائم الجهاد البحري:

ظل الجهاد البحري لمدة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا مهما في تنشيط الاقتصاد الجزائري وخاصة اقتصاد مدينة الجزائر ، وقد كان مهنة مربحة في نظر كثير من المؤرخين المحدثين ، تنال الدولة من غنائمه حصة تتراوح بين السبع[2] والعشر[3] ، وتحظى بـ 12٪ من أسعار السفن المحتجزة[4] ، وتضع تحت تصرفها كل الأسلحة المصادرة في عمليات الجهاد البحري باعتبارها غنائم حرب مشروعة ، كما أنها تنال قسطا وافرا من المبالغ التي تدفع لافتداء الأسرى الأوربيين[5] .

لكن الجهاد البحري لم يعد في الفترة المحددة لهذه الدراسة مصدر معتبراً للثروة ، إذ بدأ نشاطه يقل وعوائده تتقلص منذ القرن الثامن عشر الميلادي ، رغم فترة الازدهار القصيرة التي عرفها نشاط البحارة الجزائريين في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، بفضل جهود رياس مشهورين كالرايس حميدو[6] ، وملاءمة الظروف الدولية[1] ، مما

(1) Féraud, "Éphémérides...", op. cit., pp. 307 - 315.

(2) Dapper (D'O. M. D.), op. cit., p. 178.

(3) Dan, op. cit., p. 83.

حسب ما أفادنا به لوجيي دو تاسي تقدر حصة الدولة من غنائم القرصنة بثمن الغنائم .

(4) Tachrifat, op. cit., p. 48.

(5) مما يدل على أهمية المبالغ المالية لافتداء الأسرى المسيحيين أن إسبانيا وحدها كانت تدفع سنويا ما قيمته 60 ألف قرش لافتداء مجموعة من الأسرى بين 200 و300 أسير ، عن :

- Turbet Delof (G.), "Un état present du royaume d'Alger en 1684", in *R.H. C.H.*, n° 6 - 7, p. 249.

(6) من أشهر غزوات الرايس حميدو البحرية ، الاستيلاء على السفينة البرتغالية لوسين (Le Cygne) في 8 ماي 1802 ، مما وفر للجزائر أرباحا بلغت 166.246 ريالا أي 19.423.125 فرنكا ، راجع :

- Devoulx (A.), "Registres des prises…", p. 70.

ساهم بقسط وافر في تغطية العجز المالي للإيالة بين سنتي 1805 و1815 بأرباح الجهاد البحري التي بلغت ثمانية ملايين فرنك .

وقد وضعت حملة اللورد إكسموث (1816)حدا لهذا الانتعاش الاقتصادي ، حيث نتج عنها تحطيم أغلب السفن وإطلاق سراح ما تبقى من الأسرى بدون مقابل وهم 1.606 أسرى[2] .

وفي الأخير أدى تدمير السفن الجزائرية المشاركة في معركة نافارين البحرية ، ثم فرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل سنة 1827 إلى القضاء على نشاط الجهاد البحري وتدهور أرباحه ثم انقراضه[3] .

(9) الإتاوات والهدايا:

تزخر مراسلات القناصل[4] وكتب الرحالة الأوربيين[5] وسجلات الدولة الجزائرية[6] ، بقوائم طويلة للإتاوات والهدايا القنصلية .

ومما يلاحظ أن هذه الإتاوات والهدايا لم تعد في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية التزامات مالية بالمعنى الصحيح تساهم بدخل محترم للخزينة ، وأصبحت

- Devoulx (A.), "Un exploit…", pp. 126 - 127.

(1) اشتغال الدول الدول الأوربية بالحروب النابليونية .

(2) Tachrifat, op. cit., p. 86.

- Temimi, *Recherches*…, op. cit., pp. 207 - 237.

(3) Dechaud, p. 70.

- حسب شالر فإن الأسطول الجزائري كان يتكون في 1822 من 12 وحلة بحرية بين كبيرة وصغيرة ، عن :
- Shaler (W.), op. cit., p. 61.

(4) Plantet, *Les consuls*.

- Grammont (H. D. de), *Correspondance des consuls d'Alger (*1690 - 1742*), d'après les archives de la chambre de commerce de Marseille*, A. A. 490, Alger, 1890.

(5) مثل شاو وفانتور دو بارادي وبوتان وديبوا تانفيل وشالر .

(6) دفتر تشريفات ، مذكرات نقيب الأشراف ، أرشيف دار ولاية الجزائر ، مجموعة أوامر تركية .

تتلخص في ترضيات مالية يقدمها الدبلوماسيون مقابل إطلاق حرية الملاحة ونيل الاحتكارات والامتيازات التجارية[1].

وقد أدى إلى هذا الوضع الجديد الذي آلت إليه قضية الإتاوات، انكماش الأسطول الجزائري وعدم الاستقرار الداخلي الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة، فضلا عن أن نمو الفكرة القائلة بضرورة التبادل التجاري الحر[2]، وتبدل الوضع الدولي بعد سقوط نابليون بالخصوص، دفع بكثير من الدول الأوربية إلى العمل على محو ما تعتبره اعتداء واغتصابا وإهانة تلحقها الإيالة بالشرف المسيحي والحق الأوربي، الأمر الذي حدا بدول أوربية إلى استعمال القوة أو التظاهر بها، مثل فرنسا سنة 1690 وإنكلترا وهولندا سنة 1816 والولايات المتحدة سنة 1825[3]، بينما فضل بعضها الآخر الالتجاء إلى حماية الدول القوية[4] ووساطة الدول الصديقة[5]. وبذلك تضاءل مورد الإتاوات، فلم يعد متوسط ما تقدمه الدول للإيالة من الترضيات والهدايا يتجاوز 125 ألف فرنك سنويا[6]، أغلبها مواد استهلاكية[7]، يحصل عليها أغلب الموظفين الذين لا يتوانون في استعمال التهديد والعنف لأجل ذلك، حسبما أورده من بعض الكتاب[8].

---

(1) مما يؤكد هذا الرأي تصريح كونتمين في مذكرته، وإشارة القنصل فيليب جان دوران في مراسلاته، راجع:

- Emerit (M.), "Voyage...", op. cit., p. 378.
- Grammont (H. D. de), *Correspondance*..., op. cit., p. 60.

(2) Laroui, op. cit., p. 249.

(3) Plantet, *Les consuls*..., op. cit., p. 56.

(4) توسطت إنكلترا لدول سردانيا وهانوفر وبريمن، وتوسطت فرنسا لدولة الكنيسة.

(5) كما توسطت الدولة العثمانية لدول النمسا والسويد وبروسيا، لزيادة الإيضاح حول هذه الوساطات، راجع:

- Venture de Paradis, op. cit., p. 141.
- Plantet, *Les consuls*..., op. cit., pp. 56 - 57.
- Dubois - Thainville, op. cit., p. 156.

(6) Plantet, *Les consuls*..., op. cit., p. 56.

(7) تتراوح كمية هدايا الفواكه التي تساهم بها فرنسا من 6 إلى 7 آلاف جنيه توزع على 60 شخصية، كل موظف ينال هدية حسب مرتبته الاجتماعية، عن:

- Venture de Paradis, op. cit., pp. 141 - 142.

(8) من هؤلاء الكتاب:

-

جـ. مميزات مصادر دخل الإيالة الجزائرية:

لا تكتمل الفائدة من هذه الدراسة عن مصادر دخل الإيالة الجزائرية إلا بعد إبراز مميزاتها ومناقشة تأثيراتها الإيجابية والسلبية على النظام المالي، وذلك بتناول أصول هذه المميزات وأسسها العامة، وعلاقتها الشاملة بالنشاط الاقتصادي.

(1) الأسس والأصول التي ترتكز عليها مصادر الدخل:

تخضع تنظيمات مصادر الدخل في جوهرها لأحكام الشريعة الإسلامية فهي تقر حق العشور والزكاة والجزية والخراج، كما أنها تأخذ بالتنظيمات العثمانية وتتأقلم مع ظروف البلاد ووضعيتها.

فالتنظيمات العثمانية المنبثقة أساسا عن النظم الفارسية والسلجوقية والبيزنطية والمتصلة بأوضاع البلقان والبحر المتوسط، كان لها تأثير قوي في قوانين غنائم البحر والإتاوات والهدايا الإلزامية وحكور المكافآت وحقوق الديوانة واحتكار بعض المواد الأولية، كما أن قوة العرف القبلي وشيوع الحياة البدوية وطبيعة الحياة في الريف والمدن تساعد على الإبقاء على الأنظمة المالية التي كان العمل جاريا بها في الفترة التي سبقت مجيء العثمانيين، كالمعونة واللزمة ورسوم الحرف ومكس الأسواق[1].

ولهذا لا نؤيد التصنيفات التي ترجع موارد الدخل إلى ضرائب شرعية وغير شرعية، قرآنية وغير قرآنية، لأننا نرى أن هذا التقسيم يعتمد على نظرة سطحية تتجاهل الأحكام الشرعية ومرونتها[2].

-

- Plantet, *Les consuls*..., op. cit., p. 65.
- Grammont (H. D. de), *Correspondance*..., op. cit., p. 164.
- Dubois - Thainville, op. cit., p. 149.

(1) لزيادة الإيضاح حول طبيعة نظام الضرائب في الإمبراطورية العثمانية، راجع:

- أنيس محمد: الدولة العثمانية والمشرق العربي (1514 - 1914)، القاهرة، بدون تاريخ، ص ص. 95 - 97.

(2) لزيادة الإيضاح حول الإيرادات العامة في الشريعة الإسلامية، راجع: -

(2) تعدد مصادر الدخل وتأثيرها على النشاطات الاقتصادية المنتجة:

يمتاز نظام ضرائب الإيالة بتعدد مصادره وتأثيره على النشاطات الاقتصادية المنتجة ، فلم يفلت من هذا النظام الجبائي أي فرع من فروع الإنتاج فلاحيا كان أم صناعيا أم تجاريا ، ولم يستثن أي مادة قابلة للدفع[1] .

وقد أدى هذا التوسع في جلب الضرائب إلى جعل الدولة أداة استهلاك تعيش على موارد البلاد دون أن تسعى لتنميتها أو تطويرها ، فكل ما تنتجه البلاد يذهب إلى دفع رواتب الموظفين والجند[2] ، أو يودع في خزائن الدولة دون التفكير في تطوير وسائل الإنتاج التي عرفت آنذاك نموا ملحوظا بالبلاد الأوربية .

كما كان من نتائج هذا التوسع في استخلاص الأموال والثروات عن كل نشاط اقتصادي بالبلاد أن أصبحت غالبية أنواع الضرائب والرسوم تمس المهن والوظائف التي يباشرها الشخص الداخل ضمن النقابة المهنية أو المجموعة العرقية ، أو تطبق على الملكيات العقارية والجماعات الريفية لا على الأشخاص أنفسهم ، وربما هذا هو السبب في حكم بعض الكتاب على ضرائب الإيالة على أنها ضرائب غير مباشرة في مجملها باستثناء ضريبة الرأس المفروضة على أفراد الطائفة اليهودية وبعض النصارى والحضر بالمدن .

(3) النظرة الواقعية لنظام الضرائب:

يتصف نظام ضرائب الإيالة بالنظرة الواقعية[3] ، فهو رغم النتائج المتواضعة التي انتهى إليها ، يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد ونفسية الأهالي ، وربما كان هذا هو السبب في عدم تعرض أجهزة النظام المالي للتغييرات والتعديلات الجذرية ، كما أن هذه النظرة الواقعية لأوضاع البلاد هي التي ساعدت على نمو المصالح المتبادلة بين البايليك

• عبد الرسول ، علي : المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي في الدولة الإسلامية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1968 ، ص ص . 241 ـ 262 .

(1) Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger*..., op. cit., p. 410.

(2) Roy, op. cit., p. 141.

(3) تتمثل النظرة الواقعية لنظام الضرائب في أنها تأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي .

والفلاحين ، فبفضل واقعية نظام الضرائب وتوفر العامل الزمني أصبح حق العمل في المزارع واستغلال الأرض له صفة الملكية الخاصة وقوة القانون[1] .

ولعل أهم مظاهر النظرة الواقعية لنظام الضرائب يتمثل في سعي الحكام إلى استمالة المرابطين لاستخدام نفوذهم الروحي في الأوساط الشعبية عند استخلاص الضرائب ، والعمل على كسب ولاء رؤساء وشيوخ القبائل وتجنيد قبائل المخزن للاعتماد عليها في فرض الطاعة على القبائل الملتزمة بمساهمات مالية[2] ، والتي قد تتهرب من الإيفاء بها .

كما تتمثل هذه الواقعية في اختصاص كل منطقة بضريبة تتلاءم وطبيعة تضاريسها الجغرافية وأحوالها المناخية ، فالصحراء تؤخذ منها المعونة والعسة ، والهضاب العليا تفرض عليها الغرامة والمعونة ، والتل يدفع ضريبة العشور . وبفعل هذه الواقعية أيضا كانت الضرائب بالإيالة الجزائرية أخف وطأة من الضرائب التي كان يفرضها مثلا البايات الحسينيون وحكامهم على الإيالة التونسية[3] ، لأنها تتماشى مع ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

(4) عدم التمكن من تقييم وتقدير مصادر دخل الإيالة:

وذلك لأسباب عدة أهمها :

أولا : أن المعلومات التي توجد في السجلات الرسمية نادرة وغير كاملة ، تتداخل فيها الأرقام والمعلومات الجزئية ، مما يجعل استخراج نتائج عامة ودقيقة منها ضربا من المستحيل .

ثانيا : اختلاف مقادير الكيل والوزن الواردة في السجلات الرسمية ، من منطقة إلى أخرى ، فالصاع في مدينة الجزائر يساوي 60 لترا ، وفي التيطري قد يصل إلى 140

(1) هذا ما سلم به السيد نوشي ، راجع :

• Nouschi, *Enquкte*..., op. cit., p. 91.

(2) كوران ، المصدر نفسه ، ص . 27 .

(3) التميمي ، عبد الجليل : فهرس موجز للوثائق العربية والتركية ، عمل مطبوع على الآلة الكاتبة .

لترا[1]، والزويجة نفسها في دار السلطان تتراوح بين 5 هكتارات و12 هكتارا حسب تضاريس الأراضي الفلاحية وجودتها[2].

ولهذا أصبح تحديد مقدار الضرائب لاسيما إذا كانت من المواد العينية شيئا صعب المنال. ولم يبتعد التاجر البروفانسي ـ الذي مكث في الجزائر ثلاثين سنة ـ عن الحقيقة عندما كتب: بأن أرباح القرصنة غير مستقرة كأسوام القمح والشعير والمواشي والدواب[3].

ثالثا: بقاء قسم هام من الضرائب العينية أو النقدية خارج مراقبة الدولة وحساباتها الرسمية وبالتالي بعيدا عن متناول الكتاب والمؤرخين، وذلك لأن استخلاص الضرائب كان يتم إما عن طريق الوسطاء أو أسلوب الالتزام، مما يعطي للموظف الحق في أن يأخذ مرتبه من الضريبة التي يجمعها، أو يحتفظ بجزء من الضرائب التي عمل على تحصيلها[4].

رابعا: خضوع مصادر الدخل للمواسم الفلاحية التي يتحكم فيها تقلب الأحوال الطبيعية، وسوء الحالة الصحية خصوصا في الأرياف، فكثرة الأوبئة والمجاعات كانت في كثير من الأحيان سببا في التأثير على بعض النشاطات الاقتصادية أو توقفها.

خامسا: عدم تمكن السلطة التركية من بسط نفوذها على مساحات شاسعة من الإيالة الجزائرية، فحتى ثلاثة أرباع الجزائر الشمالية التي كانت تمارس فيها السلطة سيادتها كانت تضم مناطق تمتنع عن دفع ما يتوجب عليها من التزامات جبائية[5].

(1) Federmann et Aucapitaine, "Baylik de Tetteri", in *R.A.*, T. XI, 1876, p. 118.

(2) Urbain (I.), op. cit., p. 402.

- Vayssettes, p. 115.

حسب التقرير الذي سمحت به تحقيقات السلطة الملكية الفرنسية: أن الزويجة بالجزائر الوسطى تقدر بـ 12 هكتارا في السهل، و7 هكتارات في الساحل، و5 هكتارات في الجبل، كما أن الجابدة في الناحية الشرقية تقدر بـ 15 هكتار حسب تقديرات السيد فايسات.

(3) D'Estry, p. 141.

(4) المصدر نفسه.

- Hamdan Khodja, op. cit., p. 127.

(5) هناك دراسة حول المناطق الخاضعة للسلطة التركية الجزائر للسيد رين، راجع:

- Rinn, pp. 121 - 124.

ولهذا فإن الضرائب المستخلصة ليست معيارا صحيحا لقدرة الجزائر المالية، ما دامت هناك مناطق عديدة خارجة عن نظام الضرائب.

(5) تأثير الالتزام على مصادر الدخل:

لقد أدى حرص سلطات الإيالة على تأمين موارد دخل مضمونة للخزينة إلى إقرار نظام الالتزام[1]، الذي خول للموظفين جمع الضرائب والرسوم مقابل مبالغ مالية محددة تقدم مسبقا، مما كان له فيما بعد آثار سلبية على النظام المالي بالخصوص، لأن الجباة كانوا يعملون على تعويض الأموال التي اشتروا بها مناصبهم[2] ويحرصون في الوقت نفسه على الحصول على المبالغ اللازمة للاحتفاظ بوظائفهم وتأمين مستقبلهم إذا تعرضوا لغضب السلطات أو مسهم العزل والتغريم.

وقد تنبه حكام الإيالة إلى مفاسد وعيوب هذا الأسلوب في الحصول على الضرائب والرسوم[3]، فعملوا على الحد من أخطائه ونتائجه السلبية، وذلك بتحديد نسبة من الضرائب يتقاضاها الجابي عن عمله وهو عشر المحصول في أغلب الحالات أو ربع الضريبة في بعض الحالات الخاصة مثل ما كان العمل جاريا به عند جمع عائدات العشور بالمدية[4].

(1) استحدثت الدولة العثمانية منذ عهد محمد الفاتح نظام الالتزام، لعجز الدولة عن جمع الضرائب مباشرة ولضمان الحصول على موارد دخل محددة، وعند ضعف الدولة زادت عيوبه وعوض بنظام الأمانات سنة 1839، لكن انخفاض المردود اضطر الدولة العثمانية إلى إعادة العمل بنظام الالتزام وظل متبعا حتى انقراض السلطنة العثمانية، راجع:

- *Encyclopédie de l'Islam*, nouvelle édition, E. J. Brill, Paris, 1954 - 1960, pp. 151 - 152.

(2) من النصوص التاريخية المتعلقة باشتراء المناصب، الذي اقتبسه بودان من "طلعة سعد السعود" للمزاري، والذي جاء فيه: "ليعلم الحاضرون... أن القائد المزاري بن إسماعيل قد دفع لنا ما قيمته 7.500 ريال بوجو في شكل رسم التزام يوم إلباسه الخلعة وتوليته هذا المنصب بتاريخ 15 من شهر ربيع الأول سنة 1241 هـ (29 أكتوبر 1825)، راجع:

- Boudin (M.), "La prève chronique de Bey Hassan", extrait et tra. de Tal'at...

(3) Tachrifat, op. cit., p. 53.

(4) Hamdan Khodja, op. cit., pp. 126 - 127.

- جاء في دفتر التشريفات ما نصه: "على كل زويجة من مدينة المدية 2 ريال وربع، ويترك ربع ريال للمكلف بإحصاء الزويجة".

ولكن هذا الأسلوب الأخير المتمثل في إعطاء نصيب من الضرائب للموظفين المكلفين بجمعها، لم تكن نتائجه أفضل من نظام الالتزام السابق، فكلا الأسلوبين لم يعمل على نمو الأجهزة المالية للبلاد وتسبب في حرمان الدولة من فوائد وأرباح وفيرة، ذهب قسم كبير منها إلى جيوب الجباة، وأدى إلى إنهاك موارد السكان المتواضعة، فالفلاح الذي أثقلت كاهله الضرائب وثبطت همته في العمل والإنتاج بسبب هذه الإجراءات المالية الجائرة لم يعرف الاستقرار والاطمئنان ولا سعة العيش فاضطر إلى ترك ما يقرب من ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بدون استغلال، مما شجع حياة البداوة والترحل وساعد على اجتياحها لمناطق كانت سابقا موطنا للأهالي المستقرين.

(6) الحملات العسكرية كوسيلة للحصول على موارد الدخل:

لم تكن جباية الضرائب في الأرياف تجري بصورة اعتيادية بل كانت تتم تحت الضغط والإكراه في كثير من النواحي، حيث كان الحكام يعمدون إلى شن الحملات التأديبية لإرغام الأهالي المتمردين والرافضين لدفع الضرائب المتوجبة عليهم مثل الغرامة أو الخطية أو المعونة.

وتعتمد هذه الحملات العسكرية على قبائل المخزن ذات الامتيازات الاقتصادية الخاصة[1]، فبفضل هذه القبائل الحليفة تدعم الفرقة التركية (محلة اليولداش) التي لا يتجاوز عدد أفرادها في أغلب الأحيان 270 جنديا، بأعداد وفيرة من الفرسان، وقد أدى ذلك إلى تكوين قوة ضاربة يتراوح عدد رجالها بين 500 و1.000 رجل على رأسهم الباي وآغا المحلة، ومقسمة حسب تنظيماتها الداخلية إلى مجموعة خيام كل خيمة منها تضم فصيلة يشرف عليها شاوش.

(1) نظرا للمهام التي كانت تكلف بها قبائل المخزن يمكن وصفها بأنها قبائل إدارية لها صبغة فلاحية وعسكرية. ومن الجدير بالذكر أن قبائل المخزن هذه تتعدد ألقابها بتعدد المناطق التي تستقر فيها، فهي زمول أو دوائر أو عبيد أو مكاحلية أو عزارة أو مخازنية. وهناك دراسات عن قبائل المخزن نجدها في:

- Hamdan Khodja, op. cit., pp. 117 - 118.
- Carette et Warnier, *Description*..., op. cit.
- Urbain (I.), *Notice*..., op. cit.
- Esterhazy, *Notice historique sur le maghzen d'Oran*, Oran, 1849.

ويمكن استنتاج خط سير محلات جمع الضرائب الموجهة لشرق البلاد وغربها في أوقات الحصاد، من استقصاء المعلومات التي كان يوفرها الشواف[1] العارفون بمضارب خيام القبائل، ومن تتبع خط سير المحلة وتنقلها بين الدواوير والمداشر.

فمحلة التيطري مثلا تنطلق من عين الربط بأعلى ضاحية مصطفى متوجهة إلى سهول عريب عن طريق الأخضرية ووادي يسر ومنها إلى سور الغزلان لتجتاح قبائل ديرة المتماطلة في دفع ما عليها من الضرائب، ثم تمر المحلة بعد ذلك على قبائل الثلاثة وعذاورة والمشارف وأولاد علان والفراش بمناطق التيطري الجنوبية حتى تبلغ البرواقية حيث تتم مهمة المحلة ويعود الباي إلى المدية ويلتحق الآغا ببقية فرسانه بالعاصمة[2].

ولكن فائدة هذه الحملات لا تكمن في تجوالها وتنقلها في أرجاء البلاد ولا ترجع إلى استعراض قوتها وجبروتها أمام الأهالي العزل، بل تأتي من النتائج المترتبة على عملياتها الحربية وتأثيراتها على الأنظمة المالية للإيالة. فهذه الحملات تعتبر وسيلة عملية في تحصيل الضرائب من المناطق المستعصية على الحكام، كأراضي الجنوب حيث يسود اقتصاد رعوي يسهل معه استعمال تكتيك الخيالة في تتبع العصاة والممتنعين.

كما أن هذه الحملات أيضا أداة فعالة لتنفيذ أحكام المصادرة واكتساب الغنائم، التي ينال كل مشارك في الحملة نصيبا محددا منها، فلقائد المحلة أو الباي ثلثا الغنائم، ولفرسان المخزن الثلث الباقي، علاوة على التشجيعات التي يتلقونها مقابل النتائج التي يحصلون عليها[3]، فضلا على أن هذه الحملات تعتبر فرصة سانحة لأفراد الفرقة التركية (اليولداش) المشاركين في المحلة، لجمع الزاد

(1) Esterhazy, *De la domination*..., op. cit., p. 251.

(2) Federmann et Aucapitaine, op. cit., p. 292 et sq.

(3) أهم هذه التشجيعات ينالها الفارس عندما يستظهر برأس قتيل من الأعداء، أو يغنم مكحلة أثناء المعركة، ففي الحالة الأولى ينال منحة تقدر بـ 30 ريالا (60 فرنكا)، وفي الحالة الثانية يتلقى مكافأة بـ 10 ريالات (20 فرنكا)، بينما الخيل تعود للدولة، وملابس وأمتعة القتلى يحتفظ بها فرسان القبائل الحليفة. وهناك وصف لهذه التشجيعات نجده عند:

- Féraud, *Notice sur les Oulad - Abd - En - Nour*, op. cit., p. 151.

الضروري لبقية أيام السنة والحصول على كميات من ريش النعام الغالي الثمن[1].

ولعل أسوء ما في هذه النتائج كلها تلك الخسائر الفادحة التي تتكبدها المناطق التي تتوجه إليها الحملات، وذلك الركود الاقتصادي الخانق الذي تتركه وراءها[2]، وربما يكون في حكمنا هذا نوع من المبالغة إذا لم نثبت بعض الأمثلة عن هذه الحملات وغنائمها الضخمة. من ذلك أن باي قسنطينة أحمد المملوك قام بحملة على سلاطين بني جلاب بتوقرت بتحريض من فرحات بن السعيد الراغب في بسط نفوذه على تلك المنطقة مقابل 50 ألف بسيطة، فاسترضاه محمد بن جلاب بعد أن قطع 200 نخلة انتقاما، بإعطائه مبلغ 10.000 ريال بسيطة وذلك سنة 1818[3].

ومن ذلك أيضا أن مصطفى بومزراق باي التيطري قام بحملة ضد قبيلة الأربعاء سنة 1825 حجز أثناءها 120 من أعيانها واستولى على 10.700 جمل بيعت في مكانها لقبائل القوم[4]. كما قام نفس الباي في السنة التالية بحملة ضد أولاد مختار الشراقة عادت عليه بغنائم قُدرت بـ 500 جمل و4.000 خروف[5].

وفي هذا السياق أيضا تندرج حملة محمد الكبير باي معسكر المكونة من: 15.000 رجل منهم 2.000 تركي، والتي جرت وقائعها جنوب معسكر على بعد 20 كلم، وقد تم فيها معاقبة 14 أو 15 دوارا، وكانت نتائجها كما يلي: الحصول على غنائم تقدر بـ 67.000 رأس من الأغنام والماعز و5.000 جمل و633 بغلا و720 بقرة وثورا، ووقوع 60 شخصا في الأسر أغلبهم من النساء. وقد تم بيع هذه الغنائم وتوزيعها على قبائل المخزن وفرق اليولداش[6].

وسعيا منا للخروج بحكم عام وأخذ فكرة واضحة عن هذه الغنائم العديدة

(1) Dapper, op. cit., pp. 177 - 178.

(2) Tableau, T. I, 1830 - 1837, p. 78.

(3) Féraud (L. Ch.), *Le Sahara de Constantine, notes et souvenirs*, Alger, A. Jourdan, 1887, p. 80.

(4) Federmann et Aucapitaine, op. cit., p. 301.

(5) المصدر نفسه.

(6) Emerit (M.), "Thedchat", p. 40.

والإحصائيات الجزئية والمقادير المحصلة التي تكرر ذكرها في تعرضنا لمصادر دخل الإيالة، ارتأينا أن نثبتها ضمن جدول عام معتمد على كتب عديدة عالجت موضوع الموارد المالية:

جدول عام لموارد دخل الإيالة الجزائرية

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	مقدار موارد الدخل	ملاحظات
هايدو (1581)	450.000 دكا	دكا = بندقية
دابير[1]	450.000 دكا	دكا = بندقية
دان[2] (1634)	بين 100.000 و 450.000 دكا	دكا = بندقية
كاتب مجهول في القرن 17[3]	3.000.000 جـ	موارد غير قارة 40.000 ف. موارد غير قارة 660.000 ق.
لوجيي دوتاسي (1725)	1.100.000 ق - 2.750.000 ف.	لا تتجاوز 33.000.000 د[4]
شاو[5] (1720 - 1732)	4.000.000 ف.	أي ريال مستعمل
فانتور دو بارادي[6] (1788 - 1790)	6.756.100 ق	
بوتان[7] (1808)	بين 3.000.000 و4.000.000	كل د.س. = ف. فرنسي

(1) Dapper, op. cit., p. 178.

(2) Dan, op. cit., p. 83.

(3) Emerit (M.), "Un document inédit sur Alger au XVIIème siècle", in *A.I.E.O.*, T. XVII, 1959, p. 242.

(4) La Haye, p. 408.

(5) Shaw, tra. Mac Carthy, op. cit., p. 209.

(6) Venture de Paradis, op. cit., pp. 146 - 150.

(7) Boutin, op. cit., p. 81.

شالر[1] (1822)	434.800 د.س.	
جدول المؤسسات الفرنسية[2]	تصل إلى 3.000.000 ف.	
ونودو[3] (1830)	1.000.000 ف.	
روزي[4] (1833)	تصل إلى 3.000.000، لا تتجاوز 5.000.000 ف.	
ديستري[5] (1845)	671.400 ق	
روا[6] (1864)	870.400 ق	
يلسيي[7] (1936)	لا تتجاوز 3.000.000 ف.	منها 1.800.000 ف. مداخيل نقدية.

(1) Shaler (W.), op. cit., p. 49.
(2) *Tableau* 1840, p. 355.
(3) D'après *Tableau* 1830 - *1837*, p. 369.
(4) Rozet, T. III, op. cit., p. 399.
(5) D'Estry, op. cit., p. 142.
(6) Roy, op. cit., pp. 139 - 140.
(7) Péllissier (E.), *Annales algériennes*, lère .Éd., Anselin.

الفصل الثالث

وجوه الانفاق

وجوه الإنفاق

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى مصادر دخل الإيالة ، نركز اهتمامنا فيما يلي على وجوه الإنفاق التي كانت تتحملها خزينة الدولة باعتبارها الجانب الآخر من المعاملات المالية للخزينة . وتجدر الإشارة إلى أن الباحث في هذا الجانب الحيوي في اقتصاد الإيالة الجزائرية يعاني من محدودية وتواضع الإمكانيات والمعلومات المتوفرة ، لأن أغلب المصادر المعاصرة والوثائق التاريخية الخاصة بتلك الفترة لم تول اهتماما كبيرا بنفقات الخزينة رغم أهميتها وتنوعها .

على أن هذا لا يمنع من الوقوف على وجوه الإنفاق المختلفة لخزينة الإيالة من خلال نظرة شاملة ومحاولة استخلاص فكرة عامة عن هذا النشاط المالي من الناحية التاريخية ، بالتركيز على الأغراض التي تنفق فيها أموال الخزينة والأبواب التي تخصص لها ، وهي تتمثل أساسا في : جرايات الجند ، ورواتب الموظفين ، والهدايا التي تقدم للحرمين الشريفين ، والترضيات والهدايا التي ترسل إلى إستانبول ، كما يُنفق جزءٌ من أموال الخزينة في الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية أو في إقامة المنشآت العمرانية .

أ. جرايات الجند:

تؤلف المبالغ التي تنفق على الجند جانبا هاما من الأموال التي تتطلبها نفقات الدولة ، وهي إما أجور شهرية أو منح ومكافآت طارئة ، فالأجور الشهرية تنفق على الجند كل شهرين قمريين ، وهذه تعرف بالجرايات الصغرى لأنها تخص قسما من الجند فقط ، بينما بقية أفراد الجيش الموزع على الحاميات في

أنحاء الإيالة يعين له موعد سنوي يقبض فيه جرايته وهذه المناسبة السنوية تعرف بالجرايات الكبرى[1].

وقد جاء في مخطوط لمحمد الصالح العنتري فقرة تتعلق بالراتب السنوي للجندي، حيث نصت على أن: "الرجل العسكري في ذلك الزمان له راتب سنوي يأخذه من دار باشة الجزائر كل سنة أعني من خزينتها، قدره مائة ريال جزائري سكة ذلك الوقت، فيعول عليه وأولاده منها"[2].

وللأجور الشهرية التي تسدد في نهاية كل شهرين أو عند حلول الموعد السنوي المتعارف عليه، حد أدنى لا تنقص عنه، وحد أقصى لا تتجاوزه، إذ أن هذه الجرايات تبدأ متواضعة جدا في بداية الخدمة، لا تتجاوز في أغلب الأحيان ثماني صائمات ثم تبدأ في الزيادة بتعاقب السنين، فتزيد صائمة واحدة بعد انقضاء كل سنة أو تتضاعف عند توفر المناسبات السانحة والظروف الملائمة[3]، حتى تصل إلى الحد الأقصى بعد مدة أقصاها خمسة عشر سنة، يقضيها الإنكشاري في الخدمة العسكرية[4]. فلا تتجاوز جرايته بعد ذلك ثمانين صائمة، ويشذ عن هذه القاعدة مرتب آغا الهلاليين الذي يبلغ ألفي بدقة شيك[5]، والذي يتمتع به كل آغا يتقلد هذا المنصب مدة شهرين قمريين ليصبح بعدهما معزول آغا ويُخصص له هذا المرتب السامي.

وتصرف أجور الجند طيلة أشهر: محرم، وجمادى الأولى، ورجب، ورمضان، وذو القعدة[6]، في كل أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة[7]. ويترأس حفل توزيع

(1) Venture de Paradis, op. cit., pp. 58 et 65.

(2) العنتري، المصدر نفسه، ص. 9.

(3) Roy, op. cit., p. 84.

(4) Laugier de Tassy, op. cit., p. 249.

• Weissman, op. cit., p. 68.

(5) Laugier de Tassy, op. cit., p. 251.

(6) المصدر نفسه، الطبعة القديمة، ص. 381.

• Roy, op. cit., p. 85.

(7) Emerit (M.), "Un document inédit...", op. cit., p. 242.

الجرايات آغا الهلاليين الذي يحق له بهذه المناسبة تبوأ مقام الداي في حضور مجلس الديوان العام[1]، وتصرف الجرايات بعد المناداة على الفرق حسب نظام دقيق، فإن كان أصحاب الأجور ضباطا تدفع لهم الأجرة في قاعة الديوان وإن كانوا جنودا توزع عليهم الجرايات في ساحة القصر[2]، أما إذا كانوا من فرق الرياس وجنود البحر، فتسلم لهم الجرايات في ثكناتهم بالمرسى حتى يؤمن جانبهم ويكون الداي في منأى عن غضبهم وربما انتقامهم، وهذا مرده العداء المستحكم بين فرق الأوجاق التي يختار منها الداي، وطائفة الرياس المكونة في أغلبها من رجال الأرناؤوط.

وتُضاف إلى الأجور مكافآت ومنح مؤقتة، منها ما هو قار متعارف عليه بمناسبة تولي الداي أو تلقيه الخلعة من إستانبول، ومنها ما يرتبط بمناسبات أو أحداث مستجدة كالتي تُدفع للجنود لرفع معنوياتهم وتحفيزهم عند تعرض البلاد للغارات البحرية أو الثورات الداخلية، وفي هذه الحالة تقدر مكافأة كل جندي بخمس موزونات[3]. ومن هذه المنح ما يُدفع عند حلول المواسم والأعياد الدينية كالمولد النبوي الشريف الذي تنال فيه حامية بسكرة، على سبيل المثال، اثنين وعشرين بدقة شيك من قائدها[4]، أو شهر رمضان الذي تتسلم بحلوله حامية القصبة منحا مالية تصل إلى مائة بوجو، ليتمكن جنودها من شراء بعض المواد الغذائية الضرورية كالأرز[5].

وتُقدم بعض المكافآت والمنح في ظروف طارئة عندما يضطر الحكام إلى تهدئة الثائرين بسبب حدوث الثورات والمجاعات، أو عند إعلان الحروب على القبائل المتمردة، أو تعرض البلاد للاعتداءات الخارجية، أو قصد تشجيع الجند على الالتحاق بالخدمة العسكرية في أقاليم الإيالة، مثل تكفل باي قسنطينة بتقديم قنطار دقيق لكل خيمة من خيام الجند المشارك في محلة الشرق[6].

(1) Venture de Paradis, op. cit., p. 118.

(2) Laugier de Tassy, op. cit., p.p. 250-252.

(3) Venture de Paradis, op. cit., p. 58.

(4) Tachrifat, op. cit., p. 71.

(5) المصدر نفسه، ص. 32.

(6) المصدر السابق.

وزيادة على هذه الامتيازات هناك مساعدات اقتصادية خاصة تتمتع بها طائفة الجند، فتحصل بمقتضاها على المواد الغذائية بثمن منخفض[1]، كاللحم الذي يباع للجنود بثلث السعر العادي في السوق، والخبز الذي يوزع عليهم بمعدل أربع خبزات صغيرة يوميا للجندي الأعزب وثماني أرغفة صغيرة يوميا للضباط من صف البلوك باشي[2].

كما تمكن هذه المساعدات الجنود من الحصول على المواد التي تصنعها النقابات المهنية بثمن رمزي زهيد، وتُعطي لهم حق التمتع بضيافة أهل المدينة التي تقيم بها الحامية مدة معينة، قد تبلغ ثلاثة أيام مثل ما كان متعارفا عليه في حامية بسكرة[3]. ويضاف إلى كل ذلك المكانة الأدبية التي كان يحظى بها الجندي وهو الأمر الذي يجعل الحكام يغضون الطرف عن تجاوزاته أثناء حدوث الفوضى وأعمال النهب في المدن.

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الأجور الشهرية والمكافآت المؤقتة كانت تخضع لعدة اعتبارات تؤثر عليها مثل عدد الجنود والأقدمية في الخدمة.

فإذا نظرنا إلى عدد الجنود نجده قليلا مقارنة بضخامة الجرايات المخصصة لهم، ذلك أن مجموع القوة التركية المستقرة بالإيالة لم تكن تتجاوز في يوم من الأيام اثني عشر ألف جندي[4]، فالوثائق المعاصرة تشير إلى أن العدد الإجمالي لهؤلاء الجنود هو في الحقيقة 897 .11 جنديا موزعين على 424 وجاقا، منهم 545 .2 جنديا في حالة لا تسمح لهم بأداء مهمتهم الحربية بسبب تقدمهم في السن أو إصابتهم بعاهات جسمية أو أمراض مزمنة، أو كانوا منصرفين إلى ممارسة التجارة والعمل في السفن، أو محالين على التقاعد[5].

ومن الراجح أن عدد الجند التركي بالإيالة ما فتئ يتناقص مع مرور الزمن بسبب

(1) Delphin, p. 170.

(2) Shaw (Dr.), op. cit., Éd. La Haye, p. 409.

(3) Tachrifat, op. cit., p. 74.

(4) يثبت لوجي دو تاسي هذا التقدير الإجمالي لعدد الجنود :

- Laugier de Tassy, op. cit., p. 387.

(5) Deny (J.), "Les registres de solde des janissaries", conserves a la B.N.A., in *R.A.*, n° 21, 1920, pp. 36-37.

تراجع نشاط الجهاد البحري، وامتناع كثير من أتراك الأناضول عن التطوع في أوجاق الإيالة[1]، بالإضافة إلى كثرة الأمراض والثورات وحالات العصيان وسعي بعض الدايات إلى التخلص من مضايقة الإنكشاريين كالداي علي خوجة (1817 ـ 1818) الذي حاول القضاء على عصيانهم بإعلان الحرب عليهم، والاستعاضة عنهم بتجنيد فرق زواوة والكراغلة لكسر شوكتهم سنة 1817[2].

وبعد أن كان عدد الجنود الأتراك سنة 1765، حسب معلومات القنصل النمساوي بالجزائر ستانداري (Standari)، يبلغ سبعة آلاف رجل[3]، أصبحت فرق الأوجاق في الفترة الممتدة بين سنتي 1810 و1825 لا تتجاوز 661 .3 رجلا موزعين على 819 سفرة، منهم 96 جنديا فقط ملحقين بحصون القصبة وقصر الداي اعتمادا على إحصائيات مستمدة من دفتر التشريفات[4]، ومما يؤكد لنا هذا، تلك المعلومات التي أوردها قنصل الولايات المتحدة الأمريكية شالر، والتي مفادها أن القوة التركية تناقصت في الجزائر إلى أقل من أربعة آلاف جندي في حدود سنة 1822[5].

أما الاعتبار الثاني الذي يؤثر على أجور الجند، فهو الأخذ بمبدإ الأقدمية عند صرف الجرايات، فمدة الخدمة هي التي تحدد نظام الترقيات وتؤهل الجندي للرتبة العسكرية التي يستحقها، وبالتالي الأجر الذي يتقاضاه.

وهذا الاعتبار ربما كان نتيجة طبيعية لوضعية الجند التركي المستقر بالجزائر الذي يعزز وجوده ويعمل على تجديد عناصره وصول جماعات جديدة من أتراك

(1) بعد القضاء على فرق الإنكشارية في إستانبول على يد السلطان محمود الثاني سنة 1826 أصبح في حكم المستحيل جلب الجنود الإنكشاريين إلى الجزائر، راجع :

- Rozet-Paret, "Quand l'Algérie ne savait qu'elle était algérienne", in *Preuves*, octobre 1966, p. 69.

(2) Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger*..., op. cit., pp. 382 et sq.

(3) سلفاتور بونو، ص. 117.

(4) هذا ما يؤيده إحصاء محمد الخزناجي الرسمي، الذي يفيدنا بأن عدد الإنكشاريين لم يتجاوز أربعة آلاف منهم 300 .3 في حالة عجز، راجع :

- Grammont (H. D. de), "La course...", op. cit., p. 41.

(5) Shaler (W.), op. cit., p. 39.

الأناضول[1]، لا يميزهم عن زملائهم السابقين سوى الأقدمية في الخدمة. وهذا ما نلمسه في اختلاف أجور الجند رغم كونهم في رتبة واحدة، ففي هذا الصدد ورد في دفتر أجور الجند أن ثلاثة من الضباط برتبة البلوك باشي كانوا ملحقين بحامية تلمسان، ورغم كونهم في حامية واحدة ولهم رتبة واحدة، إلا أن أجورهم الشهرية اختلفت عن بعضها، فالمدعو حسين كان يقبض ثلاثة عشر ريالا، بينما المدعو يوسف لا يحظى إلا بستة ريالات، والمدعو علي لا ينال سوى خمسة ريالات. فمن المؤكد أن هذا الاختلاف راجع في أساسه إلى مدة الخدمة التي قضاها كل واحد من هؤلاء الضباط الثلاثة[2].

لكن الأجور لم تكن محددة دائما بمدة الخدمة، فكثيرا ما رفعت أجور الجند فجأة ولدوافع سياسية[3] قصد كسب التأييد والتعاطف، كما يدل على ذلك الإجراء الذي اتخذه أحمد باشا[4]، برفع الجرايات والذي بفضله بلغت الأجور السنوية العليا خمسة وعشرين بدقة شيك[5].

كما توجد أمثلة ونماذج عن عدم التقيد بمبدإ الأقدمية، نجدها ضمن دفتر أجور الإنكشاريين، إذ نجد بعض الجنود أصبحوا ضباطا عن طريق القرعة مثل الشخص المدعو محمد بن محمد الملحق بالأوجاق رقم 28، والذي أصبح في فترة قصيرة وكيل وجاق رقم 115، والمدعو محمد بن سليمان التابع للوجاق رقم 21، الذي أصبح أودا باشي بالأوجاق رقم 347[6].

(1) تهتم بعض الدفاتر الرسمية بتسجيل وصول الإنكشاريين الجدد، مثل دفتر 13 من سجلات البايليك، بمحفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة.

(2) Deny (J.), "Les registres...", op. cit., p. 44.

(3) من الأمثلة على ذلك توزيع أموال خزينة بايليك الشرق على الجنود من طرف الثائر أحمد شاوش ليقفوا بجانبه ضد الباي أحمد بن طوبال، عن :

- Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger*..., op. cit., p. 368.

(4) Temimi, *Recherches*..., op. cit., p. 222. D'aprıs archives Istanbul 49515.

(5) Boutin, op. cit., p. 142.

(6) Deny (J.), "Les registres...", op. cit., p. 43.

ويفيدنا أيضا دفتر أجور الإنكشاريين بأن بعض الجنود كانوا يحالون فجأة على التقاعد أو يوضعون في حالة احتياط عندما يقتضي الأمر[1].

وتنتهي مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للإنكشاري عندما يحصل على حق التقاعد ويتمتع بمعاش محترم، في أي مكان يختاره من ربوع الإيالة[2]، وفقا لما يتناسب مع خدماته ورتبته العسكرية[3].

وقبل هذا الأجل لا يحق لأي جندي أن يتخلص من مهامه العسكرية بدون عذر شرعي وإلا تعرض للعقاب وذلك بحرمانه من جرايته أو تخفيض مرتبه، لكن هذا نادرا ما يحدث لأن تخفيض المرتب أو إيقافه لا يطبق إلا إذا تعرض الجندي لعقاب صارم[4].

أما الحالات التي تخول للجندي حق التقاعد أو الإحالة على المعاش فهي الإصابة بعطب جسدي أو مرض مزمن أو عند إتمام مدة الخدمة المقررة عند بلوغ سن الشيخوخة[5]، لكن في حالة ما إذا توفي الإنكشاري في سن مبكرة قبل بلوغه سن التقاعد تُحفظ جرايته وأرزاقه في بيت المال لتُسلم إلى ورثته في حالة وجودهم عملا بالأحكام الشرعية الإسلامية القائلة بأنه: "إذا مات أحدهم أو قتل كان ما يستحق من عطاء موروثا عنه على فرائض الله وهو دين لورثته في بيت المال"[6].

ومما تقدم نرى أن هذه الاعتبارات العديدة كانت ذات تأثير مباشر على كمية الأموال المخصصة لجرايات الجند والداخلة ضمن وجوه إنفاق الخزينة، فكثيرا ما تضخمت الجرايات بسبب الترقيات السريعة أو الإحالة على المعاش لدوافع مختلفة أو الإكثار من الترقيات والامتيازات والتشجيعات على حساب خزينة الدولة والنشاط الاقتصادي للبلاد.

(1) المصدر نفسه.

(2) Laugier de Tassy, op. cit., p. 251.

(3) Hamdan Khodja, op. cit., p. 107.

(4) Shaw (Dr.), op. cit., p. 188.

(5) Pananti, op. cit., p. 468.

(6) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب: الأحكام السلطانية، القاهرة، مطبعة بولاق، 1268 هـ، ص. 196.

ويمكن أن نستنتج من جدول الجرايات التالي، الفرق الكبير بين الحد الأدنى والحد الأقصى للجرايات، وتواضع الزيادة السنوية للجرايات. ويمكن تفسير المبالغ المالية الكبيرة التي يتطلبها هذا النوع من النفقات مقارنة بالنفقات الأخرى، بإحالة قسم كبير من الجند على التقاعد واستمرار صرف أجورهم.

جدول جرايات جند الإيالة الجزائرية

المصادر المعتمدة	الحد الأدنى للجرايات	الحد الأقصى للجرايات	الزيادة السنوية	المبالغ المالية المخصصة للجرايات
لومركور[1]				900. 000 ق
لوجيي دو تاسي[2]	8 صائمات	80 صائمة	صائمة واحدة	
شاو[3]	410 أسبر	5. 800 أسبر	116 أسبر	200 ألف دولار
فانتور دو بارادي[4]	14 موزونة	400 موزونة		150. 000 سكة أو 1،5 مليون جنيه
بانانتي[5]	4 صائمات أو ما بين 400 و500 أسبر	مقدار من الأسبر - 4 سكات فرنسية		
شالر[6]				775. 000 دولار إسباني
روا[1]	8 صائمات	80 صائمة	صائمة واحدة	

(1) Turbet-Delof (G.), "Un état du royaume d'Alger en 1864", in *R.H.C.M.*, n° 7-6, 1969, p. 61. D'aprııs Mercure, juillet 1684, pp. 197-261.

(2) Laugier de Tassy, op. cit., p. 249.

(3) Shaw (Dr.), Éd. La Haye, op. cit., p. 408.

(4) Venture de Paradis, op. cit., p. 60.

(5) Pananti, op. cit., p. 467.

(6) Shaler (W.), op. cit., p. 50.

ب. رواتب الموظفين والعمال:

سبق لنا عند الحديث على خصائص مصادر الدخل[2] الإشارة إلى نظام الالتزام والتفويض الذي يسمح للموظف بأخذ مرتبه من عائدات مهنته أو نيل الهدايا والتشجيعات مقابل خدماته، الأمر الذي أدى إلى حصر المرتبات التي تتكفل بها خزينة الدولة في جزء ضئيل من الأشخاص أغلبهم كانوا جماعة من الموظفين القائمين على الخدمات بالمؤسسات الدينية والثقافية والقضائية، والعمال المشتغلين في الورشات البحرية والأعمال العمرانية والخدم الملحقين بقصر الداي ودواوين الحكومة.

فموظفو الخدمات القضائية والدينية تصرف لهم جرايات شهرية ومكافآت موسمية، حسب درجات السلم الإداري المعمول به آنذاك، باعتبار أن الجراية الشهرية هي في الواقع مقياس عملي لترتيب هؤلاء الموظفين، من حيث النفوذ والمكانة الأدبية والاجتماعية وسعة العيش.

ففي إحدى الفقرات الواردة في دفتر التشريفات، نجد أن المفتي الحنفي كان يتقاضى شهريا ثمانين صائمة، والمفتي والقاضي المالكيين يتسلم كل واحد منهما خمسين صائمة، بينما رئيس الشرفاء لا ينال سوى ثلاثين صائمة[3]، وهو مع ذلك أحسن حظا من العدول الاثني عشر الذين كانوا يعملون في تحرير الوثائق وتقديمها للقاضيين المالكي والحنفي لختمها والمصادقة عليها، فهؤلاء العدول لا تتعدى أجرة كل واحد منهم سكة جزائرية واحدة[4].

كما أننا نستنتج من تقاييد سجلات البايليك أن المرتبات الشهرية للقائمين بالوظائف الدينية كانت متفاوتة، فالخطيب له 15،5 ريالا، والمدرس يتسلم 7،25 ريالا، والإمام يتقاضى 1، 5 ريالا، والحزاب لا يتعدى أجره نصف ريال[5].

(1) Roy, op. cit., p. 84.

(2) الفصل الثاني، مميزات مصادر الدخل.

(3) Tachrifat, op. cit., p. 51.

(4) Venture de Paradis, op. cit., pp. 122-163.

(5) محفوظات دار ولاية الجزائر (سابقا) وقصر الحكومة (حاليا)، سجلات البايليك دفتر رقم 240، ص

وإذا قارنا هذه الأجور التي كان يتقاضاها الموظفون والعاملون في المجال القضائي أو الديني بالأجور التي كان يحظى بها الضباط وعلية القوم، نجدها غير كافية لضمان حياة محترمة[1]، الأمر الذي دفعهم إلى أخذ رسوم إضافية عن أعمالهم القضائية، فالقاضي كان ينال مقابل مصادقته على كل حيثية موزونة واحدة، والعدل يتقاضى بمقابل تحريره لها بدقة شيك أو نصفها.

وقد يحصل كل من القاضي والعدل على دخل محترم فيما إذا كانت الأمور تتعلق ببيع الأملاك العقارية حيث تتعقد الإجراءات ويتوجب التحري ومراجعة وثائق الملكية[2].

أما في ميدان الثقافة فإن حالة المدرسين والمعلمين كانت لا تختلف كثيرا عن زملائهم السابقين، فهم يتقاضون تشجيعات وهدايا بمناسبة الأعياد[3] ومنحا من أولياء الطلبة تكفل لهم عيشا محترما لاسيما إذا عرفنا أن هؤلاء المدرسين غالبا ما كانوا يشتغلون في أعمال ثقافية أخرى في المساجد والزوايا. فحسب تقديرات السيد إميري التي تعود إلى أوائل عهد الاحتلال، أن كل معلم كان يأخذ عن كل طفل سنويا أربعة عشر فرنكاً وينال في الأعياد والمواسم البالغة أحد عشر عيدا خمسة وخمسين فرنكاً، ويحظى بأحد عشر فرنكاً على كل مرحلة تعليمية يجتازها التلميذ، مما يوفر له دخلا يفوق 2 فرنكين في اليوم الواحد[4].

ولهذا نجد أن جرايات القائمين بالأعمال القضائية والدينية والثقافية كانت لا تكلف خزينة الدولة إلا مصاريف وأعباء مالية متواضعة وضئيلة بالنسبة لأجور الجند غير أنها مع ذلك كانت تؤلف أحد وجوه الإنفاق الأساسية التي يتحملها الجهاز المالي للدولة،

ص. 6 و7 و17.

(1) *Tableau* 1840, p. 385.

(2) Venture de Paradis, op. cit., pp. 162-163.

(3) مثل تقديم باي قسنطينة بمناسبة حلول عيد الأضحى ملابس وهدايا عينية لموظفي الخدمات الثقافية.
- *Tableau* 1840, p. 358.

(4) Emerit (M)., "L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830", in *R.H.M.C.*, T. I, 1954, p. 202.

وذلك لكثرة المساجد وتعدد الزوايا والمدارس، ففي مدينة قسنطينة وحدها نجد 86 مدرسة ابتدائية و35 مسجدا و7 مدارس عليا و16 زاوية، وفي مدينة تلمسان يصل عدد المدارس الابتدائية إلى 50 مدرسة[1]، وفي مدينة الجزائر يبلغ عدد المساجد وحدها 106 مساجد[2].

أما الطائفة الثانية من الموظفين ذوي الأجور القارة، فهي تتكون من عمال الورشات البحرية والمساهمين في المنشآت العمرانية وبعض الخدم الملحقين بقصر الداي، حيث يتسلم جل هؤلاء الموظفين أجورا من الخزينة مقابل أداء أعمال متعارف عليها. فمعلم السفن ينال عن كل سفينة جديدة يتم صنعها بوجو واحد عن كل مجداف بها، ويأخذ عن كل سفينة تنزل لأول مرة البحر مائة ريال، ويأخذ قبطان تلك السفينة أيضا مائة ريال أخرى[3]. أما العامل الأجير فيتقاضى عن عمله اليومي في بناء المنازل خمسة فلوس وأربعة أرغفة من الخبز الأسود[4]، وقد ورد في سجلات البايليك بأن أجرة العامل الأسبوعية بناحية سيدي رمضان تصل إلى 23، 25 ريالا[5]. بينما الخدم الملحقون بقصر الداي كانوا يستلمون هدايا تعتبر بمثابة أجور عن خدماتهم التقليدية، فالخادم الذي يحمل القفطان للداي يتلقى مقابل هذه الخدمة مائة سكة جزائرية، والمكلف بتحضير القهوة يتسلم في كل مرة ترضية من سيده تصل إلى عشرين سكة[6].

والمثير للانتباه أن مثل هذه الخدمات الثانوية التي يقوم بها هؤلاء الخدم كانت تدر عليهم أرباحا وفيرة، عكس أجور عمال الورشات البحرية ورجال الثقافة والقضاء،

(1) المصدر نفسه، ص ص. 202-203.

(2) *Tableau* 1830-1837, p. 223.

حسب السيد دوفو، يبلغ عدد الأماكن المخصصة للعبادة في مدينة الجزائر 176، راجع :
- Devoulx (A.), *Les édifices religieux de l'ancien Alger*, Alger, 1870, p. 3.

(3) مذكرات نقيب الأشراف، المصدر نفسه، ص. 175.

(4) Rozet, T. II, op. cit., p. 3.

(5) محفوظات دار ولاية الجزائر، سجلات البايليك، دفتر 240، ص. 27.

(6) Martin (M), *La vie et la condition des esclaves chrétiens dans la régence d'Alger*, Alger, A. Jourdan, 1900, p. 5.

ولعل هذا راجع إلى العمل بالتقاليد السائدة عندئذ والتي لا تأخذ بالفكرة الاقتصادية القائلة بضرورة تحديد أجر الموظف بمردود عمله .

ج. نفقات بيت المال:

بيت المال مؤسسة خيرية ، تعود أصولها إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة عمر بن الخطاب وأعطاها صلاحيات واسعة[1] ، ثم ظلت تتدعم وتنمو طيلة الفترة الإسلامية بالمغرب الأوسط حتى وضع الاحتلال الفرنسي حدا لها ، بإلحاق ممتلكاتها بإدارة الأملاك العمومية بقرار رسمي صادر بتاريخ 7 ديسمبر 1830[2] .

وينحصر نشاط بيت المال في الاعتناء بتسيير الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين ، وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية ، ومن هنا اكتسبت بيت المال نوعا من الاستقلال عن مؤسسة الأوقاف التي ترمي تشريعاتها إلى الحيلولة دون استيلاء الدولة عن طريق بيت المال على أملاك الأوقاف والأحباس . ومن هذا الجانب أصبحت بيت المال ذات صبغة حكومية[3] أهلتها لأن تشارك في مصادر الدخل بما تمده من عون للخزينة[4] ، وأن تساهم في وجوه الإنفاق بما تتكفل به نيابة عن خزينة الدولة من نفقات ومصروفات تتوزع على الشكل التالي :

- تقديم هدايا في المواسم والأعياد إلى الداي وكبار الضباط وخدم القصر[5] .
- إخراج الصدقات وتوزيعها على الفقراء بحيث يستفيد منها كل يوم خميس حوالي مائتي فقير ، مما يكلف صندوق بيت المال أسبوعيا ما بين 15 و20 بوجو[6] .

(1) عبد الرسول ، المصدر نفسه ، ص. 268 .

(2) *Tableau* 1830-1837, p. 224.

(3) Devoulx (A.), *Notice*..., op. cit., p. 78.

(4) قد سبق لنا التعرض لهذا في الفصل الثاني .

(5) *Tableau* 1830-1837, p. 224.

(6) وحسب المعلومات الواردة في جدول المؤسسات الفرنسية فإن هذه الصدقات تقدر بـ 720 فرنكا للأسبوع ، راجع :

- التكفل بنفقات دفن الفقراء ، فكل ميت يكلف بيت المال ما بين 6 إلى 8 بوجو ، مع دفع أجور أسبوعية تقدر بـ 2،5 بوجو للمكلف بحفر القبور ، و2 بوجو للمرأة المكلفة بغسل الأموات من النساء[1] .
- المساهمة في النفقات المتعلقة بالتركات كإعطاء 7٪ من التركة للموثق والكاتب ، وتحمل مصاريف البيع بالمزايدة العلنية[2] .
- تخصيص جزء من أموال صندوق بيت المال لعتق بعض المسلمين المأسورين بالبلاد المسيحية[3] ، وإن كان هذا العمل الإنساني قد أهمل على ما يظهر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني ، بدليل سكوت المصادر المعاصرة عن الإشارة إلى عمليات افتداء الأسرى المسلمين .

كل هذه النفقات المتعددة الوجوه عملت على إلحاق بيت المال بوجوه الإنفاق المختلفة للإيالة الجزائرية ، وإن كانت الخزينة في الحقيقة تتحمل نفقاتها بطريقة غير مباشرة .

د. مساهمة الأوقاف في نفقات الأعمال الخيرية:

دفع وازع التقوى وطلب الأجر والثواب في الآخرة بالكثير من الحكام والأثرياء للتقرب إلى الله تعالى عن طريق وضع جزء من أملاكهم وثرواتهم وقفا على الأعمال الخيرية ، لاسيما بعد تشجيع بعض السلاطين على ذلك ، مثل السلطان بايزيد المعروف بالتقي ، فهو الذي أقر حق الأوقاف في الدولة العثمانية[4] ، وأسبغ عليها مناعة وحصانة أبعدت عنها أنظار الطامعين وجعلتها في مأمن من الضرائب والمصادرات ، الأمر الذي

- Aumerat, op. cit., p. 7.

(1) Genty de Bussy, op. cit., pp. 89-90.

(2) Hamdan Khodja, op. cit., p. 111.

(3) Aumerat, op. cit., p. 7.

(4) Lutfi (O.), "Problmes fonciers dans l'empire ottoman", in *A.H.S.*, T. XI, n° 3, juin 1939, p. 235.

أكسب الأملاك العقارية والأراضي الفلاحية والمراعي والغابات التابعة للأوقاف شكل مؤسسة رعاية اجتماعية، ومركز تعليمي وديني كان له اليد الطولى في رعاية الأعمال الخيرية والمحافظة على الحياة الدينية والثقافية[1]. ومن هذه الوظائف الخيرية والإنسانية، استمدت مؤسسة الأوقاف شرعيتها ودعمت كيانها.

ويمكن أن نميز بين عدة أنواع من الهيئات الإسلامية المنبثقة عن مؤسسات الأوقاف[2]، منها:

- مؤسسة سبل الخيرات: وهي التي كان يشرف عليها موظف يعرف بالشيخ الناظر ويسهر على رعاية أملاكها الوكلاء[3]، وتنفق أموالها في بناء المساجد والزوايا أو ترميمها، أو في إنشاء بعض العيون وتعهد الثكنات ومساعدة أشراف المدينة، كما تتكفل بدفع أجور الطلبة المكلفين بتلاوة القرآن الكريم بالمساجد، وتوزيع بعض الصدقات[4].

وينسب بعض الكتاب إنشاء مؤسسة سبل الخيرات إلى شعبان خوجة التركي سنة 999 هـ (1584 م)[5]، ولهذا اهتمت في غالب الأحيان بالمساجد الحنفية مثل الجامع الجديد وجامع سفير وجامع دار القاضي وجامع القصبة وجامع كتشاوة وجامع الشارلية[6].

وبالإضافة إلى أوقاف سبل الخيرات، هناك أوقاف الأولياء والمرابطين، ويتولى الإشراف

(1) لزيادة الإيضاح حول صلاحيات أملاك الأوقاف، راجع:

- Mercier (E.), "Hobos ou Oukaf, ses rngles et ses jurisprudences", in *R.A.M.T.L.J.*, n°11, 1895, pp. 219-222.
- Gallissot, "Essai de définition…", op. cit., pp. 391-392.
- Valensi (L.), "Archansme de la société maghrébine", in *La Pensée*, n° 142, 1968, p. 81.

(2) أرجعها السيد إيفير إلى ستة فروع من جملتها أوقاف الحرمين الشريفين وبيت المال، راجع:

- Yver (G.), "Mémoire de Bouderbah", in *R.A.*, n° 57, 1913, pp. 240-241.

(3) Vayssettes, op. cit., p. 116.

(4) ورد في سجلات البايليك بأن مصاريف جامع بابا عبدي المنصور سنة 1143 هـ بلغت 208 دنانير ذهبية منها 96 دينارا ذهبيا مخصصة للصدقة، راجع:

- محفوظات دار ولاية الجزائر، سجلات البايليك، دفتر 231، ص. 4.

(5) Yver (G.), op. cit., p. 240.

- *Tableau* 1830-1837, p. 223.

(6) Devoulx (A.), *Notice*…, op. cit., p. 68.

عليها وكيل المرابطين وتخصص مداخيلها لرعاية وصيانة أضرحة هؤلاء الأولياء الذين تكاثر عددهم وتضخمت عائدات أوقافهم، لاسيما في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، حيث أصبحت مدينة الجزائر وحدها تضم أملاكا موقوفة على أضرحة تسعة عشر وليا[1]، يأتي في طليعتهم سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي تقدر مداخيل أوقافه بستة آلاف فرنك فرنك توزع على فقراء المدينة بنسبة تتراوح بين فرنك واحد و3 فرنك للفقير الواحد[2].

وكان هذا النمو والتكاثر في أوقاف الأولياء ناتجا عن تشجيع الحكام ورعايتهم بدافع الورع والتقوى والتقرب إلى الله كما أسلفنا[3]، أو سعيا للحصول على تأييد ومعاضدة السكان المحليين حتى لا تؤثر عليهم دعاية الطريقة التجانية والدرقاوية المعادية، أو وفاء بنذر يتعهد به الحكام على أنفسهم حتى يرفعوا من معنويات الجنود والفرسان المشاركين في الحملات العسكرية، كالنذر الذي تعهد به حسين بن صالح باي قسنطينة سنة 1222 هـ (1807م)، والذي جاء في الوثيقة المتعلقة به ما يلي: "ليعلم من يقف على أمرنا هذا، أننا شهدنا على أنفسنا، وهو وإن قدمنا تونس مع محالنا وعسكرنا وسهل الله أمرها علينا وأخذناها، فللشيخ سيدي العريان والسيد محمد بن سي السعيد ما يحتاجونه منا من بناء دار تكون بقربه وإصلاح مسجده، وتجعلوا له أوقافا معلومة يستعينون بها على الطلبة وضيافة الغرباء والواردين عليهم من أبناء السبيل"[4].

ويتصل بأوقاف الأولياء والمرابطين نوع آخر من الأملاك الدينية خاص بأهل الأندلس ظهر بعد بناء جامع الأندلسيين بالعاصمة عام 1033 هـ (1633م)[5]، واتخذ

(1) تقع أضرحة هؤلاء الأولياء داخل مدينة الجزائر باستثناء واحد يقع ضريحه ببلاد القبائل الكبرى، وهو سيدي بن علال أقمون، عن:

- Aumerat, op. cit., p. 11.

(2) Emerit (M)., "L'état intellectuel…", op. cit., p. 200.

(3) من الأمثلة على ذلك تكفل الباي حسن آخر بايات وهران ببناء قبة على ضريح سيدي علي بلعوفة سنة 1243 هـ (1827-1828)، عن:

- Bodin, "Prnve chronique", op. cit., p. 33.

(4) Féraud (L. Ch.), "Un voeu d'Hussein Bey de Constantine 1807", in *R.A.*, n° 7, 1863, p. 92.

(5) Yver (G.), op. cit., p. 241.

بمرور الزمن شكل مؤسسة خيرية ما فتئت تنمو حتى أصبحت تشكل مردودا ماليا محترما يقدر حسب إحصائيات أجريت عشية الاحتلال بخمسة آلاف فرنك سنويا، توزع على بعض العائلات المنتسبة إلى أهل الأندلس[1].

كل هذه المؤسسات الخيرية كسبل الخيرات وأوقاف الأولياء وأوقاف الأندلسيين كانت تشترك في نفقات مالية تعطي لها مكانة مرموقة ضمن وجوه الإنفاق غير المباشرة، وتكسبها تأثيرا ملموسا على المعاملات المالية للبلاد، شأنها في ذلك شأن بيت المال. ويمكن القول بأن هذه المؤسسات كانت تضمن تغطية خدمات اجتماعية تفوق القدرة المالية للخزينة، وبفضلها خُصص جزء من ثروة البلاد للوفاء بالنذر أو لتشييد أضرحة الأولياء والصالحين أو لمساعدة المعوزين أو لتقديم العون لأبناء السبيل[2].

وربما يقدم لنا الجدول التالي[3] الذي ضمناه بعض المعلومات المتعلقة بأملاك الحرمين الشريفين نظرا لارتباطهما بالمؤسسات الخيرية الأخرى، فكرة عن مدى الدور الحيوي الذي لعبته هذه الأملاك الخيرية في النظام المالي، تحت الرعاية المادية والأدبية للخزينة العامة، رغم اختصاره وتواضع معلوماته وتركيزه على مدينة الجزائر دون سواها من أقاليم الإيالة.

(1) عشية الاحتلال كان عدد الحضر المنتسبين إلى الطائفة الأندلسية يقدر بواحد وسبعين رجلا، عن:
- Emerit (M)., "L'état intellectuel…", op. cit., p. 22.

(2) ورد في الترجمانة الكبرى على لسان مؤلفها أبي القاسم الزياني: "و أقمت بالجزائر أربعة وعشرين يوما إلى أن تهيأنا للسفر فجاء الكاتب والحاجب والصهر والقاضي لوداعنا معهم صلة من حسن باشا (1788-1791) وقالوا أن مولانا الباشا يقرؤك السلام ويطلب منك الدعاء في الحرمين الشريفين فاستعن على سفرك بهذا الزاد القليل الذي هو ستمائة سلطاني"، عن:
- الزياني، أبو القاسم: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تحقيق وتعليق عبد الكريم الفلالي، فضالة المحمدية، 1967، ص. 151.

(3) المصادر المعتمدة في الجدول هي:
- Emerit (M)., "L'état intellectuel…", op. cit., p. 22.
- Devoulx (A.), *Notice*…, op. cit., pp. 68-69.
- *Tableau* 1830-1837, p. 225.

جدول المؤسسات الخيرية

المؤسسات الخيرية	عدد الأملاك الموقوفة عليها	عدد المساجد والزوايا والأضرحة التابعة لها	مدخولها السنوي	نفقاتها السنوية
سبل الخيرات	119 بناية		16.000 ف.	14.583 ف.
أوقاف الأولياء والمرابطين		19 ضريحا		
أوقاف أهل الأندلس	40 بناية	61 مكانا دينيا	5.000 ف.	
أملاك الحرمين الشريفين			05،703 ف.	

هـ. هدايا الحرمين الشريفين:

إن هدايا الحرمين الشريفين تقليد أملته الروابط الروحية والتقاليد الإسلامية التي تربط بلاد الإسلام ومن ضمنها الجزائر بالبقاع المقدسة. ذلك أن الحكام الأتراك بالإيالة الجزائرية كانوا يولون هذه الهدايا عناية خاصة، يدفعهم إلى ذلك شعورهم الديني وسعيهم لكسب تعاطف الأهالي.

وتمثل هدايا الحرمين، من المنظور المالي، أحد وجوه الإنفاق باعتبارها مساهمات مالية تُرسل إلى الحرمين الشريفين بمكة والمدينة لتصرف في خدمة العلم والثقافة، أو توزع على الأعيان والأشراف، أو ينتفع بها بعض الحكام، كما أنها تخفف من بؤس بعض الفقراء والمجاورين بتلك الربوع، وتُساهم في الخدمات التي يكفلها المسجد النبوي[1]، فضلا عن أن جزءًا من هذه الهدايا يُوجه إلى القاطنين داخل حدود الإيالة من المنتسبين إلى الحرمين ولو برابطة الولاء فقط، من خلال توفير الطعام وإيجاد المأوى لهم[2].

(1) Devoulx (A.), *Notice*..., op. cit., p. 34.

(2) Emerit (M)., "L'état intellectuel…", op. cit., p. 200.

وتخضع هدايا الحرمين الشريفين إلى أنظمة وأحكام خاصة بها، وتؤطرها مؤسسات الأحباس الخاصة بها والتي تتوزع على المدن التي توجد فيها أملاك الحرمين، ويشرف عليها وكلاء مكلفون باستلام وتسجيل الأموال العائدة للحرمين، وإن كان بعض هؤلاء الوكلاء يرجعون في أمورهم إلى وكيل الحرمين بمدينة الجزائر، كما هو حال وكلاء مدن المدية ومليانة والقليعة والبليدة.

فوكيل مؤسسة أحباس الحرمين الشريفين بالجزائر هو الذي كان يتولى إرسال هدايا الحرمين باسم داي الجزائر إلى حكام البقاع المقدسة، وحتى يتأكد من وصول هذه الهدايا تامة وسالمة كان يرفقها بقوائم تحتوي على كل مكوناتها بالتفصيل ليعود بها الحجاج بعد توقيعها من طرف هؤلاء الحكام، ومرد هذا الحرص الخوف على الهدايا ذات الطابع الديني من مخاطر الطريق، رغم تجهيز القوافل وكراء السفن لحملها[1]، ومصاحبة وفود الحجيج لها.

وتشارك في هدايا الحرمين كل أقاليم الإيالة ومدنها الرئيسية كالبليدة التي ساهمت سنة 1240 هـ (1824م) بـ 866 ريال بوجو، ووهران التي قدمت سنة 1245 هـ (1829م) 500 .1 بوجو، وقسنطينة التي أرسلت سنة 1239 هـ (1823م) هدايا قيمتها 355 ريال بوجو[2]. كما أن وكيل الحرمين بمدينة الجزائر كان يساهم كل سنة بألفي محبوب يرسلها إلى البقاع المقدسة[3].

---

(1) أغلب هذه السفن أوربية، كسفينة القبطان ماسان (Massin) وسفينة القبطان جوني (Djounit) الفرنسيين، وسفينة القبطان بير (Bir) الإنكليزية، ونادرا ما تكون ملكا للجزائريين أو تابعة للدولة العثمانية مثل سفينة الحاج أحمد بن غانم، عن:

- Devoulx (A.), *Notice*..., op. cit., pp. 38-40.

(2) Devoulx (A.), *Notice*..., op. cit., pp. 22-23.

نظرا لموقع مدينة قسنطينة القريب من تونس وصلاتها الوثيقة بها فإن قسما من هدايا الحرمين الخاصة بقسنطينة كان يرسل إلى المدن المقدسة رأسا عن طريق تونس، بينما القسم المتبقي يبعث به كل ستة أشهر إلى الوكيل العام للحرمين بالجزائر، وقد حول هذا الجزء من الهدايا بعد وقوع العاصمة بأيدي الفرنسيين إلى تصرف قائد الدار ليضعه في خزينة البايليك، عن:

- *Tableau* 1838, p. 86.

(3) Devoulx (A.), *Notice*..., op. cit., p. 34.

=

وترجع ضخامة هدايا وكيل الجزائر[1]، إلى الأموال التي يحصل عليها من وكلاء المدن المجاورة كالبليدة والقليعة والمدية ومليانة، وإلى كثرة الأملاك الموقوفة على الحرمين داخل مدينة الجزائر والمكونة في أغلبها من بنايات سكنية وأراضي زراعية وبساتين وضيعات ودكاكين تجارية ومقاهي وفنادق ومطاحن ومخازن، كما تشمل أيضا الأملاك المحبوسة على بعض دور العبادة.

وقد قدرت سلطات الاحتلال عدد هذه الأملاك التابعة للحرمين سنة 1830 بـ 1558 ذات مصادر دخل محددة مردودها السنوي يناهز 70 .222 .43 فرنكا[2]، كانت تنفق على هدايا الحرمين، ونحن لا نرى في هذا الرقم مبالغة كبيرة إذا عرفنا أن الأحباس المسجلة في الجزائر باسم الحرمين الشريفين تبلغ ثلاثة أرباع الأحباس حسب ما يستنتجه السيد جانسانس (Jenssens) في دراسته المتعلقة بالأحباس الجزائرية[3].

لكن هذه الأموال المخصصة لهدايا الحرمين تتحكم في كميتها وتنقص من قيمتها نفقات الصيانة وأجور العاملين بها مثل الخطباء والأئمة وقارئي القرآن الملحقين بالمساجد التابعة للحرمين الشريفين[4]، بالإضافة إلى رواتب الوكلاء

=

حسب جدول المؤسسات الفرنسية تقدر عشية الاحتلال بأربعة عشر ألفا وخمسة عشر ألف فرنك، راجع:

- *Tableau* 1830-1837, p. 221.

(1) قد تصل قيمة بعض الهدايا إلى 000 .24 محبوب مثل الهدية المبعوثة إلى مكة من طرف سيرازلي محمد شاوش بتاريخ 25 جمادى الثانية 1230 هـ، الموافق لـ 4 جوان 1815، عن:

- Temimi, *Recherches*..., op. cit., d'aprus A.O.M. 15 M. 1 14, Vol. 13, p. 44.

(2) Devoulx (A.), *Notice*..., op. cit., p. 15

(3) Jenssens (Gérard Busson de), *Contribution a l'étude des habous algériens*, p. 27, in A.O.M. 8 X 80, travail dactylographié.

نقلا عن:

- التميمي، عبد الجليل: فهرس موجز للوثائق العربية والتركية، عمل على الآلة الكاتبة.

(4) ورد في محفوظات دار ولاية الجزائر أن أملاك الحرمين التابعة لجامع باب عزون تصرف للخطيب 15 ريالا وللإمام 8، 5 ريالات، راجع:

- سجلات البايليك، ملف رقم 244، ص. 22.
- كما أن قارئ القرآن الكريم "الحزاب" بالجامع الأعظم أو جامع كشاوة غالبا ما تصرف له جراية سنوية تساوي 52 ريالا سنويا، راجع:

=

ومساعديهم ، فجل هؤلاء الموظفين يأخذون معاشاتهم من موارد أملاك الحرمين .

كل هذه النفقات المتعددة كانت على حساب المبالغ التي تتألف منها الهدايا ، مما يجعلها تتناقص إلى النصف وقد تنكمش إلى الثلث ، ففي مدينة البليدة مثلا تقدر عائدات كراء أملاك الحرمين بـ 6. 366 ريالا ، ينفق منها على الخدمات المتعلقة بها 5. 500 ريال ، وبذلك لم تعد قيمة الهدايا تتجاوز 866 ريالا[1] .

وبغض النظر عن هذه النفقات الكثيرة التي تتطلبها أملاك الحرمين فإن هدايا مكة والمدينة كلفت خزينة الإيالة مصاريف مالية تتعلق بالاشتراك في تحضير هذه الهدايا وتسخير الموظفين لجمعها والعمل على حماية أملاكها ، وفي مساعدة الحجيج لمصاحبتها وكراء السفن لنقلها ، ولهذا أدخلنا هذه الهدايا ضمن وجوه الإنفاق الخاصة بالخزينة ، واعتبرت إحدى العوامل المؤثرة على النظام المالي للدولة الجزائرية .

و. الهدايا المتبادلة بين الجزائر وإستانبول:

تمثل الهدايا التي ترسلها الجزائر إلى إستانبول إحدى مظاهر ارتباط الإيالة الجزائرية بالدولة العثمانية ، ولهذا أخذت في غالب الأحيان طابعا دبلوماسيا بمساهمتها في تجديد وإحياء الصلات العريقة بين البلدين روحيا وحضاريا ، رغم كون أهميتها الحقيقية ترجع في الواقع إلى منافع اقتصادية ترضي السلاطين العثمانيين وتمكن الجزائر من الحصول على فوائد عديدة مثل تسهيل الحصول على خلعة التولية التي يكتسب بها الدايات وضعا شرعيا في أعين الأهالي ويؤكدون سيطرتهم على الطائفة التركية الحاكمة .

كما يترتب على هذه الهدايا مساهمة الدولة العثمانية في تعزيز جهاز الإيالة الحربي والاقتصادي ، بما تمدها به من أسلحة وسفن[2] وجنود ، لاسيما في الفترة

=

• سجلات البايليك ، ملف رقم 240 ، ص . 17 .

(1) Devoulx (A.), *Notice*..., op. cit., p. 21.

(2) حسب السيد بوايي أن السلطان العثماني بعث سنة 1817 ، كهدية لداي الجزائر ، ثلاث سفن ، ليتمكن =

الأخيرة من الوجود التركي حيث أصبح الخطر الأجنبي ماثلا للعيان ، خصوصا مع تزايد حدة ووطأة الهجمات الأوربية[1] .

وكانت هدايا السلطنة العثمانية في تلك الظروف الصعبة ذات أثر إيجابي على الجهاز الدفاعي للجزائر ، فكانت خير مساعد على الصمود في وجه هذه الهجمات والمحافظة على كيان الجزائر الدولي ، وقد أمدتنا الرسائل المصاحبة للهدايا والسجلات الرسمية المتبقية[2] ، بمعلومات عن محتوى تلك الهدايا من عتاد حربي كالمدافع والبارود والمراكب والسفن الحربية وغيرها[3] .

ففي تقرير مؤرخ في 2 شوال 1199 هـ (1785م) ، نجد أن سليم آغا قد تسلم هدية أرسلها السلطان العثماني إلى أوجاق الجزائر ، تشتمل على 450 قنطارا من البارود و300 قنطارا من الرجينة و200 بندقية و17 عودا مثلثا صواري المؤخرة و50 مجدافا و50 قنطارا من النحاس و20 ألف فتيلة و10 مدافع[4] .

وقد كانت الإيالة الجزائرية تلتزم بين الحين والآخر بتقديم هدايا عينية حتى تحصل على هذه الإعانات الحربية وتحوز على الدعم الدبلوماسي ، وهذا ما دفعنا إلى اعتبارها أحد وجوه الإنفاق المدرجة ضمن المعاملات المترتبة على النظام المالي ، لما تستلزمه هذه الهدايا من مصاريف ونفقات تتكفل خزينة الدولة بقسط وافر منها .

ونظرا للاهتمام الذي تحظى به هذه الهدايا ، كان على آغا الهدية المكلف بمصاحبتها إلى إستانبول أن يتمتع بثقة أعضاء الديوان وأن تسند إليه المهمة رسميا من

=

هذا الأخير من تجديد أسطوله الذي حطمته حملة اللورد إكسموث ، عن :

• Boyer (P.), *La vie quotidienne*..., op. cit., p. 86.

(1) لاسيما هجوم الإسبان على مدينة الجزائر سنة 1783-1784 ، وهجوم اللورد إكسموث على ميناء الجزائر وتحطيمه السفن الجزائرية سنة 1816 .

(2) بالإضافة إلى دفتر التشريفات ومذكرات نقيب الأشراف ومجموعة أوامر تركية ، توجد بمحفوظات ولاية الجزائر بعض السجلات التي تتعلق بالهدايا المرسلة إلى إستانبول مثل دفتر 90 من سجلات البايليك .

(3) Hamdan Khodja, op. cit., p. 109.

(4) Tachrifat, op. cit., p. 41.

طرف أعيان مدينة الجزائر ووجهائها، مثل المفتي والقاضي ونقيب الأشراف[1] بعد تحرير الخطاب الرسمي الموجه للباب العالي.

وقد أصبحت أهمية هذه الهدايا في الفترة الأخيرة من الحكم التركي ترجع إلى الاحترام والهيبة التي اكتسبتها مع مرور الزمن، أكثر مما تعود إلى ضخامة كميتها وكثرة أصنافها، لأن الظروف الاقتصادية السائدة في الإيالة هي التي كانت تتحكم في مقدار تلك الهدايا، فبعد أن كانت في فترة سابقة تقدر بآلاف الريالات، حيث نجد في مجموعة أوامر تركية أن زمام الهدايا الذي كان مكلفا به الحاج سليمان ينص على أنه تم إنفاق ثمانية آلاف وثلاثمائة واثنين وخمسين ريالا، كما ورد في زمام الهدايا أيضا هدية أخرى قُدرت بسبعة آلاف وسبعمائة وسبعة وعشرين ريالا[2]. بدأت هذه الهدايا في التناقص مع مرور الزمن وتكاثر الغارات الأوربية وازدياد الاضطرابات في جهاز الحكم التركي، وهذا ما نستنتجه من الوثائق والسجلات الرسمية[3]، بحيث أصبحت بشهادة حمدان خوجة نفسه لا تتجاوز ستة آلاف فرنك ولا تتعدى كونها نماذج من الإنتاج الصناعي المحلي الجزائري، تقدم لقصد كسب رضا السلطان العثماني وأعضاء حاشيته[4]، مثل الزرابي والأغطية والحياك الصوفية والبنادق والسيوف والأحذية والسبح، يقوم بصناعتها عمال محليون تحدد لهم الدولة أجرا معينا وتزودهم بالمواد الأولية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى جماعات من العبيد السود أو بعض الأسرى المسيحيين، وإن أصبح إرسال الأسرى المسيحيين مع الهدايا نادرا، لما يسببونه من مشاكل وحساسيات دبلوماسية لاسيما وأن السفن الأوربية هي التي كانت غالبا ما تُكلف بحمل الهدايا إلى إستانبول.

وتعطينا هدية محمد داي إلى السلطان العثماني المؤرخة في 18 شوال 1180 هـ (1767م)، صورة عن الأصناف والأنواع التي تتكون منها جل الهدايا التي كانت تبعث بها الجزائر إلى إستانبول، فقد تضمنت: 40 زربية صحراوية و15 غطاء صوفيا و50 حزاما من

(1) Hamdan Khodja, op. cit., p. 108.

(2) مجموعة أوامر تركية، ص ص. 19-20.

(3) السجلات الرسمية المعتمدة هي: دفتر التشريفات، مذكرات نقيب الأشراف، مجموعة أوامر تركية.

(4) Hamdan Khodja, op. cit., p. 108.

الحرير و126 حايكا مختلفة الألوان والأنواع و77 سبحة من المرجان منها واحدة من العاج وأخرى من العنبر للسلطان وساعة مرصعة وخاتم من الماس و52 عبدا و20 دزينة من الشواشي التونسية و10 بنادق و10 غبارات و10 أكياس لوضع الرصاص و150 كيسا موشى بالذهب و10 أغمدة للسيوف مع كمية من الأموال قيمتها 140 .7 سلطاني[1].

ولا شك أن مثل هذه الهدايا تتطلب أموالا ونفقات تقع على كاهل الخزينة، مما يعطي لهذا الوجه من وجوه الإنفاق دوره وتأثيره في النظام المالي للإيالة.

ز. نفقات المرافق العامة:

وهي ليست من وجوه الإنفاق التي تكلف خزينة الدولة الأموال الطائلة إذا ما قورنت بوجوه الإنفاق الأخرى، رغم تنوع مجالاتها وتعدد فروعها، التي تتسع لتشمل جميع المنشآت الثقافية والدينية والعمرانية والاقتصادية ووسائل الدفاع وشبكة المواصلات، ولعل مرفق الدفاع أهم هذه المرافق، لما يتطلبه من نفقات وما يناله من اهتمام الحكام، وذلك أن نشاط الإيالة البحري وتعرضها للغارات الأوربية وتعدد المناوشات على الحدود وكثرة الثورات والفتن الداخلية التي تخل بالأمن وتضر بالمواصلات لاسيما في المناطق الجبلية، دفع رجال الإيالة إلى تعزيز مرافق الدفاع والمحافظة على القوة الحربية للبلاد.

وإن كان لمرافق الدفاع الأثر الإيجابي في عمارة البلاد والإبقاء على كيانها الدولي[2]، فذلك يعود إلى الأموال التي كانت تصرف في إشادة الحصون في الأماكن المهمة، وإقامة الأسوار حول المدن، وتعهد الثكنات والسجون العديدة، وتجديد التجهيزات الحربية. وفي هذا السياق، جاء في "الثغر الجماني" أن الدفاع عن وهران استلزم إقامة المتاريس، التي كلف الواحد منها خزينة البايليك أربعة آلاف ريال[3]،

(1) Tachrifat, op. cit., pp. 39-40.

(2) العربي، محمد عبد الله: المبادئ المالية العامة والتشريع الإسلامي، القاهرة، 1938، ج. 1، ص. 34.

(3) ابن سحنون الراشدي، أحمد بن محمد بن علي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، قسنطينة، منشورات وزارة التعليم الأصلي، سلسلة التراث، 1973، ص. 297.

وورد في نفس المصدر أن شراء 250 قنطارا من البارود والآلات من السفن النصرانية بجبل طارق كلف الباي محمد بن عثمان الفاتح[1] أموالاً كثيرة[2]. ومن الأمثلة على النفقات العسكرية شراء الإيالة الجزائرية، على نفقة الخزينة، 1.000 مدفع من الإسكندرية عن طريق الوكيل حاج محمد آغا[3].

وحتى لا تؤثر المتطلبات الدفاعية على الاحتياطي المالي للخزينة، لجأ أولو الأمر لسد النقص في مرافق الدفاع حسب ما يفهم من الوثائق الرسمية للإيالة إلى تبرعات الموسرين وتجنيد الأهالي القادرين على العمل في أعمال تطوعية مثل استعانة الدولة بالسكان المحليين لإصلاح المدافع لرد العدو عن وهران[4]، وتجنيد الأهالي لحفر الخنادق حول العاصمة الجزائرية انطلاقا من باب عزون حتى وادي الحراش عند تعرض المدينة لغارات الأساطيل الإسبانية والدنماركية[5]، أو تشغيل عمال وصناع عند تنفيذ بعض الأغراض الدفاعية، بأسعار زهيدة بالنسبة لما تتطلبه أجور عمال الورشات البحرية، أو اللجوء إلى استعمال الإعانات التي تبعث بها إستانبول إلى الجزائر أو الإتاوات التي تتعهد بها بعض الدول الأوربية، أو الاعتماد على مجهودات قبائل المخزن في إنشاء بعض التحصينات والمرافق الدفاعية بالأماكن الحصينة.

كل هذه الإجراءات التي اعتمدها الحكام وفرت على الخزينة مبالغ مالية معتبرة، مما قلص نفقات مرافق الدفاع حتى أصبحت لا تتجاوز، حسب شالر ما قيمته 60.000 دولار إسباني (قرش مستعمل)[6]، مما يجعلها في مستويات متدنية بالنظر إلى كثرة

(1) هو الباي محمد بن عثمان المعروف بمحمد الكبير باي الغرب (1193-1213 هـ)، في عهده استرجعت وهران للمرة الثانية 1206 هـ (1792 م).

(2) ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص. 247.

(3) محفوظات دار ولاية الجزائر (سابقا) قصر الحكومة (حاليا): سجلات البايليك، ملف رقم 4.

(4) ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص ص. 248-249.

(5) Venture de Paradis, op. cit., p. 88.

(6) Shaler (W.), op. cit., p. 50.

التحصينات الحربية وتعدد المراكز والثكنات العسكرية[1]. كما أن نفقات المرافق الدفاعية تظل أقل كلفة مما كان يتطلبه شراء العتاد الحربي من الأوربيين عن طريق صفقات مثل تلك التي عقدها عثمان باشا مع الإنكليز ليزودوه بمدافع وزنها الإجمالي 1.074 قنطارا و75 رطلا مقابل كميات من الحبوب تقدر بـ 5.373 كيلة[2].

أما الصنف الثاني من النفقات العامة فهو إقامة المنشآت الثقافية والدينية التي نالت اهتمام الحكام لأسباب روحية وثقافية، ولما كان لها من الأثر الحسن في توطيد نفوذ الدولة وكسب التأييد والمساندة لها في أوساط الأهالي.

وقد تطلب إنشاء هذه المرافق الثقافية والدينية من مساجد وزوايا ومدارس أموالا ومصاريف، نفترض أن الخزينة شاركت فيها ولو بقسط ضئيل بجانب عائدات الأحباس وثروات بعض الحكام[3] والأثرياء، معتمدين في افتراضنا هذا على سياسة الدولة المالية التي تدفعها للقيام بواجبها في هذا المضمار، فضلا عن أن دور العلم وأماكن العبادة الكثيرة والمنتشرة عبر أنحاء الإيالة[4] لم تكن كلها وليدة نشاط المؤسسات الخيرية أو المبادرات الفردية وحدها؛ لأن إمكانياتها المالية تعجز عن الانفراد بتشييد مثل هذه المنشآت الدينية والثقافية المرتفعة التكاليف دون معاضدة الخزينة لها ماديا ومعنويا.

(1) مدينة الجزائر وحدها كانت تضم سبع ثكنات، عن:
- Berbrugger (A.), "Les casernes des janissaires", in R.A., n° 3, 1868, pp. 132-136.

(2) مذكرات نقيب الأشراف، المصدر نفسه، ص. 173.

(3) من الأمثلة على ذلك الأعمال الخيرية التي قام بها محمد بن عثمان الفاتح باي معسكر مثل إصلاحه مساجد الجمعة وبناء مشاهد الأولياء كمشهد الولي محمد بن عودة ومشهد الولي أحمد بن يوسف، وزيادته في أحباس الجامع الأكبر وترتيب المدرسين في الجوامع، راجع:
ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص ص. 127 و132-135.

(4) كان يوجد في مدينة قسنطينة وحدها حوالي 100 مسجد وزاوية، راجع:
- *Tableau* 1840, p. 358.

كما أن مدينة الجزائر كانت تضم 106 مكانا للعبادة، منها 14 مسجدا حنفيا و92 مسجدا مالكيا، راجع:
- *Tableau* 1830-1837, p. 223.

ورغم كثرة هذه المنشآت الثقافية والدينية، فإننا نفتقر إلى إحصاءات للنفقات المتعلقة بها، وذلك لندرة المعلومات، لاسيما بالنسبة لما أنشئ في الفترة المتأخرة، أو لتبعثر المعلومات في سجلات الدولة واستحالة استخلاص نتائج ملموسة منها.

أما الفرع الآخر من المرافق العامة فيتمثل في المنشآت العمرانية التي كانت وليدة الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية للطائفة التركية الحاكمة والمتمتعة بحياة رغدة . وقد لفتت قصور ومنازل وحدائق السادة الأتراك انتباه بعض الرحالة[1] بجمال هندستها وروعة أعمدتها ونقوشها ، وإن كان لا يهمنا سوى ما شيد بأموال الخزينة كقصور القصبة حيث أودعت الخزينة عند نقلها من قصور الجنينة ، أو كالقصر الذي شيده أحمد باي بمدينة قسنطينة على مساحة تقدر بـ 5. 609 أمتار ، وأحضر كل مستلزماته من مرمر وزليج ورخام من إيطاليا بواسطة التاجر الجنوي شيافينو (Schiaffino) مقابل شحنات كبيرة من القمح ، واستخدم في بنائه بنائين مقابل أجرة يومية تحدد بخمسة قروش للصانع الماهر وقرش واحد للعامل البسيط ، وهذا ما دفع الحاج محمد زموري الخزناجي السابق للباي أحمد ، أن يُفصح في رسالة للسيد فيرو (Féraud) بأن هذا القصر كلف خزينة البايليك ثمنا باهظا "ربما لا يقل عن مليون ونصف مليون قرش مستعمل"[2] .

لكن إقامة هذه المنشآت العمرانية من قصور ومنازل ، والتي تُعد أحد وجوه الإنفاق لما تستلزمه من مصاريف ، كان على حساب منشآت عمومية أخرى كالساحات العمومية والحدائق التي أهملت ولم تلق العناية اللائقة بها ، وهذا بشهادة بعض الكتاب الذين لاحظوا عدم وجود ساحات أو حدائق بمدن الإيالة[3] .

ولعل السبب في هذا الإهمال هو أن حكام الجزائر كانوا يعتبرون هذا الصنف من المنشآت العمرانية إسرافا وعملا مضرا بالخزينة ، وهذا ما نستنتجه من رسالة بعث بها داي الجزائر علي خوجة إلى السلطان محمد الثاني يشتكي فيها من إسراف سلفه عمر باشا ، "فهو قد بدد - حسب زعمه - خزينة المسلمين لإشادة البناءات والساحات غير النافعة والأعمال المضرة"[4] .

(1) منهم الإنكليزي الدكتور شاو ، راجع :

• Shaw (Dr.), op. cit., p. 295.

(2) Féraud (L. Ch.), *Monographie du palais de Constantine*, Constantine, L. Arnolet, 1867, pp. 10-17.

(3) مثل الدكتور شاو .

(4) Temimi (A.), *Recherches...*, op. cit., d'aprrts archives de la présidence du conseil a

=

وعلى كل فإن مساهمة الخزينة في نفقات المنشآت العمرانية كانت متواضعة لمزاحمة القطاع الخاص لها ، وتجنب الحكام صرف الأموال العامة في منشآت لا يرون فيها فائدة .

وقد تتصل بالأعمال العمرانية الأخرى مرافق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ، وإن كان أهم قطاع منها نال اهتمام السلطات وتطلب نفقات معتبرة من خزينة الدولة هو توفير ماء الشرب في المدن الرئيسية كالجزائر وقسنطينة والمدية ووهران وتلمسان والبليدة ، ففي مدينة الجزائر نجد أن مياه عيون الحامة وزبوجة وبرج مولاي حسن كانت تجلب ، رغم بعدها عن المدينة ، في حنايا وسواقي لتزود العيون العمومية الكثيرة وسط المدينة[1] ، ولم تكتف السلطات بهذا بل عملت على تجميع المياه المتبقية في خزان كبير بالمرسى لتلبية حاجة أصحاب السفن من الماء . وقد تطلبت إقامة هذه العيون والسواقي مد شبكة واسعة من المجاري لتصريف المياه المستعملة وإيداعها في حفير كبير غرب إمارة البحر[2] .

ومع أن جزءًا كبيرا من هذه الشبكة المائية شيد في فترة سابقة قد ترجع إلى أوائل القرن السابع عشر إلا أن توسيعها والمحافظة عليها تطلب دائما نفقات تتراوح بين 162 و174 ريالا حسب السجلات الرسمية[3] ، مما يكلف الخزينة أموالا نستدل على أهميتها من عجز الجيش الفرنسي عقب الاحتلال على المحافظة عليها في كل من الجزائر والمدية مع حاجته الملحة إليها[4] ، بغض النظر عن العناية الخاصة التي تحظى بها هذه العيون ومستلزماتها من طرف مصالح سبل الخيرات .

=

Istanbul – Hatti Humayyun 22474.

(1) ذكر الدكتور شاو أن عدد العيون العمومية بمدينة الجزائر يناهز 150 عينا عمومية ، عن :

• Shaw (Dr.), op. cit., p. 294.

(2) لمزيد من الإيضاحات ، راجع :

• *La régence d'Alger et le monde Turc*, Alger, S.N.I., 1954, pp. 83-88.

(3) محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ، ملف رقم 240 ، ص . 26 .

(4) Boyer (P.), *L'évolution...*, op. cit., p. 69.

والملاحظ أن هذا النوع من المرافق الاقتصادية قد نال ما يستحقه من العناية ، بينما بقيت قطاعات أخرى ضرورية لازدهار اقتصاد البلاد في طي الإهمال أو أوكل أمر القيام بها إلى مبادرات الأهالي مثل السدود التي تتطلبها طبيعة البلاد الفلاحية ويفرضها المناخ المتقلب، مع الإشارة إلى أن هذه المشروعات الاقتصادية لم تتعد ، نظرا لإمكانيات الأهالي المحدودة ، إنشاء بعض السدود الترابية أو الخشبية البسيطة المعرضة للانهيار في أوقات الفيضانات ، وقد وجدت بقايا بعضها بالسرسو وأعالي الشلف والجهات الشرقية من التيطري مثل السدود الأربعة المقامة على نهر واصل وعين فقوسة[1] .

ولهذا لم تكلف مثل هذه المشاريع المتواضعة الخزينة إلا القليل من المصاريف ؛ لأن دور البايليك في هذا المجال وحتى في أحسن الظروف كان يقتصر على توفير العمال مثل جلبه بنائين من بني واصيف بجرجرة لتشييد سد على وادي اللحم[2] . ولعل الحاكم الوحيد الذي أبدى اهتماما جديا بهذه المشاريع هو يحيى آغا ، وربما كان ذلك بدافع تحسين مردود ملكياته الخاصة بأحواش موزاية والرغاية وبني عمار بيسر[3] .

ويتضح لنا مما تقدم أن نفقات المنشآت الاقتصادية اقتصرت في واقع الأمر على تلبية حاجات ومطالب الطائفة التركية المقيمة بالمدن الرئيسية مثل توفير المياه وإقامة المنشآت الاقتصادية التي تدر أرباحا كبيرة ومردودا سريعا ، كالأفران والمطاحن والمخازن[4] والإسطبلات .

وبناء على إحصاء أجراه الفرنسيون إثر احتلالهم لمدينة قسنطينة فإن عدد الأفران فيها كان ثمانية عشر فرنا ، كل واحد منها ينتج يوميا مائة خبزة ، كما كان خارج المدينة اثنتان وعشرون رحى مائية ، وقد وضعوا أيديهم على إسطبلات الباي المقامة عند مدخل وادي

(1) Yacono (X.), *Les Bureaux arabes et l'évolution du genre de vie des Indigunes dans l'ouest du Tell algérien*, Alger, 1953, p. 56.

(2) Guin (L.), "Notes historiques sur les Adaoura", in *R.A.*, n° 17, 1873, p. 105.

(3) Robin (N.), "Note sur Yahia Agha", in *R.A.*, n° 18, 1874, p. 60.

(4) من الأمثلة على ذلك : أن حسن باي آخر بايات وهران أعطى الأمر ببناء مخزن للحبوب بمعسكر سنة 1240 هـ (1824-1825) ، عن :

- Robin (N.), "La prıve chronique...", op. cit., p. 32.

الرمال بجوار كدية عاتي ، والتي كانت تتسع لعدد من الخيل يناهز ثمانمائة حصان[1] .

ولا تكتمل قائمة المرافق العامة إلا بإلقاء نظرة على النفقات المتعلقة بالمواصلات البرية والبحرية لأنها استلزمت نفقات مالية نظرا للخدمات العامة التي كانت تؤديها ، فقد كانت تدعم جهاز الدفاع وتعزز نفوذ الدولة عبر أنحاء البلاد وتسهل مهمة الحملات العسكرية ، فضلا عن كونها الشريان الحيوي الذي يضمن إيصال الأوامر والقرارات الرسمية إلى مراكز البايليك ، وتلقي التقارير والعوائد والدنوش من مختلف جهات الإيالة ، هذه الخدمات جعلت طرق المواصلات تتجاوب مع وضع البلاد الإداري والمالي والعسكري ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأهالي وحاجيات البلاد الحقيقية التي تجعل من إيالة الجزائر حلقة وصل بين تونس والمغرب الأقصى ، ومنفذا طبيعيا للطرق الآتية من بلاد السودان عبر الصحراء . ولهذا بقيت طرق الإيالة منحصرة في شبكة بسيطة تعرف بطرق السلطان ، مركزها الجزائر العاصمة ونهايتها وهران والمدية وقسنطينة[2] .

ورغم بقاء جزء كبير من هذه الطرق على حالته الطبيعية حسبما تفيدنا به التقارير الفرنسية عقب الاحتلال[3] ، فإن ضرورة إبقائها صالحة لاستعمال القوافل والعربات البسيطة دفع حكام الإيالة إلى تبليط بعض المعابر الجبلية حتى تقاوم السيول وتحد من نمو الغابات ، وإلى إقامة بعض القناطر على الأودية المهمة كقناطر وادي الحراش ووادي الكرمة ووادي يسر ووادي الشلف[4] .

كما أن الخوف من انقطاع هذه الطرق بسبب الثورات جعل حكام الإيالة يعملون على توطين قبائل المخزن الحليفة بالمناطق المنيعة والنقاط الحصينة ، فطريق الشرق

(1) *Tableau* 1830-1837, pp. 81-82.

ورد في كتاب السيد دي فونتان أن عدد الأفران بقسنطينة يبلغ 18 فرنا ، عن :

- Desfontaines, op. cit., p. 342.

(2) راجع خريطة طرق المواصلات الملحقة بالرسالة .

(3) *Tableau* 1846-1849.

(4) المصدر نفسه ، ص . 331 .

نحو قسنطينة[1]، تحف بها في بعض جهاتها الوعرة قبائل المخزن كالزواتنة وعبيد آقبو وابن هارون. أما طريق الغرب نحو وهران[2] فتحرسها قبائل مخزن بوحلوان وعبيد وبني عبدي والبغدادي ووادي سلي، كما تُقام في النقاط الحيوية من هذه الطرق بعض الحصون المنيعة والأسواق الرئيسية، ترابط بها حاميات عسكرية كبرج منايل وبرج حمزة وبرج بوحلوان وحصن سور الغزلان.

ومن البديهي أن هذه الإجراءات الضرورية للمحافظة على صلاحية المواصلات البرية، تطلبت نفقات مالية تحملتها الخزينة العامة بجانب المساهمات المالية لكل بايليك، ورغم أن بعض الحكام كانوا يعمدون إلى تسخير قبائل الرعية والأسرى للقيام ببعض الأعمال كبناء جسر الشلف قرب جبل دوي، الذي سُخر لإنجازه أكثر من 300 عامل جزائري و167 أسيرا إغريقيا عملوا ليلا نهارا لمدة شهرين تحت إشراف علي باشا حتى إتمام الجسر يوم 30 رجب 1229 هـ (1814 م)[3].

أما المواصلات البحرية فقد كانت ترتبط بنشاط الموانئ التي لم تعرف إصلاحات جذرية طيلة العهد العثماني، حسبما يفهم من تقارير قياد الحملة الفرنسية[4]، ولهذا لا نعتقد أنها قد كلفت السلطات نفقات صيانة وترميم. وربما كان الميناء الوحيد الذي ظل محتفظا بنشاطه البحري هو ميناء الجزائر العاصمة الذي أدخلت عليه إصلاحات في عهد خير الدين، جعلت مساحته ثلاثة هكتارات تتسع لخمس وعشرين سفينة حمولتها تتراوح بين مائة وخمسين وثلاثمائة طن، وكان ذلك بمساهمة دار صناعة السفن الواقعة في الجانب الشرقي منه[5].

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذا الطريق، راجع :
- Robin (N.), "Notice sur l'administration des Turcs", in *R.A.*, 1873, pp134-135.

(2) هناك وصف مفصل لهذا الطريق بقلم سانت هيبوليت (Saint-Hyppolite, Chef d'escadron) :
- *Tableau* 1839, p. 315.

(3) Tachrifat, op. cit., p. 79.

(4) *Tableau* 1830-1843, T. I, II, III.

(5) ذكر شالر أن ثلاث سفن كانت تصنع بها سنة 1822، راجع :
- Shaler, op. cit., p. 61.

بينما بقيت المراسي الأخرى كعنابة وآرزيو ووهران والقالة مهملة، ولم تحظ باهتمام الدولة أو رعايتها، مع أنها توفر للخزينة أرباحا وفوائد جمة عن طريق تصدير كميات كبيرة من منتجات البلاد.

وإذا كان وضع هذه المراسي الرئيسية يشكو تلك الحالة من الإهمال، فإن الموانئ الصغيرة كالقل ودلس وتنس وشرشال قد غمرها النسيان وأصبحت أماكن غير ملائمة لرسو السفن تترسب فيها الرمال كما هو الحال بشرشال التي كانت تضم الورشة الثانية لبناء السفن بالإيالة[1]، وأصبحت في الفترة الأخيرة تملأ مرساها الرمال وأنقاض الزلازل[2].

وما دامت وضعية المواصلات البرية منها والبحرية كما رأينا، فإنه من السهل أن نستنتج أنها لم تلق العناية اللائقة بها وأن الدولة لم تخصص لها الأموال اللازمة للإنفاق عليها لجعلها في وضع يساعدها على الازدهار والنمو، ويمكن القول أنها لم تكلف خزينة الدولة نفقات مالية ذات بال إلا بالقدر الذي تؤديه من المنافع العاجلة للحكام[3]، وإن كنا لا نمتلك في هذا المجال إحصائيات ذات قيمة تاريخية.

ح. جدول عام لوجوه الإنفاق

من المناسب بعد استعراض وجوه الإنفاق المختلفة أن نثبت فيما يلي الجدول العام لنفقات الخزينة. وإن كنا لا نسلم بدقة تقديراته لأنها تعتمد أساسا على إحصائيات أجنبية تقريبية تتراوح بين خمسة ملايين ومليوني فرنك، وتعود لفترات زمنية متباعدة، فإن الفائدة من هذا الجدول تنحصر في أخذ فكرة عامة عن قيمة المصاريف المالية للخزينة التي تمثل جانبا رئيسيا في النظام المالي للإيالة الجزائرية.

بينما لم يجد بها الجيش الفرنسي عند استيلائه على المدينة إلا سفينة واحدة في طور البناء، راجع :
- Lespиs (R.), *Alger*..., op. cit., p. 136.

(1) Lacoste, *La marine algérienne sous les Turcs*, Paris, 1931, p. 15.

(2) *Tableau* 1837, p. 105.

(3) قد يكون السبب الرئيسي في اهتمام الحكام بميناء الجزائر العاصمة، هو تركز نشاط القرصنة به دون غيره من الموانئ الجزائرية.

المصادر المعتمدة	مقدار النفقات التي تتحملها الخزينة	ملاحظات عامة
شاو[1]	2.300.000 ف.	حسب ريناندير (Rehbinder)
شالر[2]	859.000 دولار إسباني أو قرش مستعمل	اعتمده ديستري وكذلك النشرة الفرنسية (Apereu historique)
روزي[3]	5.000.000 ف.	يتضمن هذا الرقم كل المصروفات بجميع أنواعها
روا[4]	520.000 ق.	يعود لفترة متأخرة
أكثر الاحتمالات تواترا	5.000.000 ف.	نظرا لأن إحصاء شاو يعود لفترة متقدمة، كان يعتبر فيها الفرنك ذا قيمة مرتفعة.

ط. مميزات وجوه الإنفاق:

يتضح لنا مما سبق أن المصاريف التي تتحملها الخزينة كان أغلبها مخصص لتسديد مرتبات الجند وإرضاء موظفي الدولة وتجهيز المرافق الدفاعية والمحافظة على تبعية وخضوع الأهالي بتقديم الترضيات للأعيان والأشراف والمرابطين ذوي الكلمة المسموعة لدى مواطنيهم، أي: أن هذه النفقات تتطلبها في الحقيقة ضرورة المحافظة على الاستقرار الداخلي وضمان مصالح الفئة الحاكمة المهددة بالعصيان[5].

(1) Shaw (Dr.), op. cit., p. 209.

(2) Shaler (W.), op. cit., p. 50.

(3) Rozet, T. III, op. cit., p. 400.

(4) Roy, op. cit., p. 142.

(5) Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger*..., op. cit., pp. 369-370.

والثورة في حالة عجز الخزينة أو تقاعسها عن تسديد الأجور[1]، ففرق الجيش لا تقيم وزنا لأي اعتبار إذا كان الأمر يتعلق بجراياتها على حد تعبير الأب دان[2].

وما دامت متطلبات أمن الإيالة تستوجب هذه النفقات، فليس من المستغرب أن يكون ذلك على حساب المشاريع العمرانية وشؤون الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، التي لا تمس الجند ولا تخدم مصالح الطائفة التركية، حيث تركت للمبادرات الفردية أو لرعاية المؤسسات الخيرية الوقفية أو أعمال السخرة، وحتى في الحالات الملحة لم تساهم الخزينة فيها إلا بجزء ضئيل من النفقات.

وقد انعكس هذا الوضع في قلة الأعمال والمنشآت الاقتصادية التي حققتها الإيالة بالنظر إلى مداخيل البلاد وقدرتها المالية، مما يحمل الباحث على القول بأن فكرة استعمال مداخيل الضرائب في خدمة المصالح العامة ظلت بعيدة عن سياسة حكام الإيالة.

كما أن هذا الوضع الذي تحكم في نفقات الخزينة يجعل من المنطقي تقسيم وجوه الإنفاق المختلفة إلى نوعين: نوع يتعلق بالنفقات الضرورية التي يتطلبها أمن الدولة ويستجيب لأوضاع جهاز الحكم الخاصة. وهذا النوع من المصاريف تتحمله الخزينة مباشرة، وهو كما رأينا ينحصر في دفع أجور الجند والموظفين وتلبية متطلبات التجهيزات الدفاعية. ونوع آخر تساهم فيه الخزينة بصورة غير مباشرة عن طريق صندوق بيت المال أو المؤسسات الخيرية أو تساعد عليه بتنظيم أعمال السخرة[3]، وتجنيد قبائل المخزن والرعية، أو تخصص له أحد مصادر الدخل للإنفاق عليه[4].

(1) كالنهب الذي قامت به فرق اليولداش بالعاصمة عندما لم تدفع لها الأجور الشهرية أثناء مقتل الداي أحمد (1808) وتولية الداي علي الغسال (1808-1809)، عن:

- Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger*..., op. cit., pp. 369-370.

(2) Dan, op. cit., p. 83.

(3) ذهب فانتور دو بارادي إلى حد القول بأن سائر الأعمال التي تقوم بها المصالح الحكومية تنفذ بواسطة أعمال السخرة المجانية، راجع:

- Venture de Paradis, op. cit., p. 88.

(4) مثل تخصيص جزية اليهود البالغة 538 صائمة للإنفاق على رجال الثقافة والدين، راجع:

لكن ندرة السجلات الرسمية المتعلقة بمصاريف الخزينة وتبعثر المعلومات الواردة ضمن الوثائق القليلة المتبقية[1]، تجعل من الصعب على الباحث إجراء إحصاء شامل ودقيق لأي نوع من أنواع المصاريف، وإن أمكن له ملاحظة مدى التنوع في النفقات، وخاصة فيما يتعلق بالهدايا والترضيات التي كانت من العوامل الرئيسية التي حالت دون إقرار سياسة مالية قارة ومحددة تخدم مصالح البايليك فيما يتعلق بقدرته المالية.

كما أن المعلومات المستخلصة من الكتب الأوروبية التي تعرضت للموضوع[2]، مع أنها كانت حريصة جدا على ذكر المداخيل دون المصروفات، إلا أنها تتصف بالتناقض والتضارب؛ إذ أن بعضها يشير إلى أن هناك عجزا ماليا تعانيه الخزينة من جراء نفقاتها الكثيرة، فشالر مثلا يشير إلى أن هذا العجز بلغ 424.200 دولار إسباني[3]، ويفهم من كلام حمدان خوجة أن الخزينة تلجأ إلى تغطية عجزها المالي بأخذ أموال صندوق بيت المال[4]. بينما بعض الكتاب كالسيد بانانتي يرى أن أجور الجند وهي أهم مصاريف الخزينة لا تضر بموارد الدخل، بل ذهب إلى القول بأن في استطاعة الجزائر تجنيد قوة عسكرية يصل عدد أفرادها إلى مائتي ألف رجل[5].

---

o Tachrifat, op. cit., p. 51. =

(1) أهم دفاتر سجلات البايليك بمحفوظات دار ولاية الجزائر (سابقا) وقصر الحكومة (حاليا) التي تعرضت لمصاريف الخزينة هي: دفتر 3: مرتبات رؤساء البحر المدفعيين، شراء بارود للبلاد. دفتر 4: شراء البلاد للسفن والمدافع، مرتبات المدفعيين. دفتر 10: شراء الزيت والصابون، المصاريف السنوية لحفظ القلاع الأربعة، مصاريف عامة للدولة. دفتر 11: شراء منتجات مختلفة من الخارج. دفتر 18: مصاريف السفن الحربية للدولة الجزائرية. دفتر 24: صدقات للفقراء، مصاريف. دفتر 67: مصاريف الدولة في مختلف شؤونها. دفتر 68: مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية. دفتر 70: مصاريف تتعلق بمصلحة المياه (السواقي). دفتر 240: تقاييد وحسابات تتعلق بمرتبات الأئمة والمعلمين والخطباء. دفتر 385: تقاييد وحسابات تتعلق بمصاريف المياه والعيون والسواقي.

(2) راجع الجدول العام لوجوه الإنفاق ضمن هذا الفصل.

(3) Shaler (W.), op. cit., p. 50.

(4) Hamdan Khodja, op. cit., p. 112.

(5) Pananti, op. cit., p. 467.

وهذا التناقض بالذات هو الذي دفع بعض المؤرخين المحدثين إلى التساؤل عن هذا العجز الذي يتنافى مع وجود خزينة تضم عشرات الملايين وتتوفر على مداخيل عديدة وغنية[1] وإن كنا نعتبر أن هذا التناقض في الروايات والاختلاف في الآراء سطحي لا يعتمد على أدلة منطقية وإحصائيات دقيقة، بل هو في أساسه ناتج عن التأثر بسياسة الإيالة التقشفية التي اعتبرت كل إنفاق من الخزينة هو نوع من الإسراف وإضعاف لقدرة البلاد المالية والحربية، الأمر الذي حمل بعض الكتاب آنذاك على القول بأنه: "لا توجد في الدنيا دولة تقتصد في الإنفاق من خزينتها كدولة الجزائر"[2].

أما الخاصية الأخرى لوجوه الإنفاق فهي تتصل بنظام الأجور الذي لم يطرأ عليه أي تغيير رغم تطور هذا النظام في أقاليم أخرى من الدولة العثمانية كالأقطار العربية بالمشرق حيث طبق نظام ساليانة، الذي يكفل لرؤساء الألوية والإيالات رواتب محددة من الخزينة[3]، بينما ظلت الإيالة الجزائرية تعتمد على أساليب عتيقة كالسماح للحكام والموظفين بأخذ ما يلزمهم من عائدات أقاليمهم وفوائد مهنهم وتشجيع الهدايا الإلزامية والترضيات الطارئة.

ولعل بقاء هذا الوضع الخاص في دفع الأجور يرجع إلى تذبذب مصادر الدخل بين فترة وأخرى، وإلى متطلبات تطبيق مبدإ المساواة في الأجور الأساسية عملا بالتقاليد الإسلامية[4] وبأخوة السلاح. فالمساواة في الأجور استلزمت تخصيص هدايا مختلفة القيمة تتناسب مع المنصب الحكومي والمقام الاجتماعي الذي يحظى به الموظف أو الجندي[5]، وهي بالتالي

---

(1) Esquer (G.), op. cit., p. 14.

(2) Venture de Paradis, op. cit., p. 88.

(3) الحصري، ساطع: البلاد العربية والدولة العثمانية، ط. 2، بيروت، دار العلم للملايين، 1960، ص. 31.

(4) "كانت أعطيات الجند أيام الرسول ﷺ وأبي بكر ﷺ فرض مقرر أو عطاء ثابت... ولم يكن ثم تفضيل في توزيع الفيء، ولم تبدأ المفاضلة في الأرزاق على أساس توزيع الطبقات الاجتماعية إلا في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، راجع:

- عبد الرسول، المصدر نفسه، ص ص. 273-274.

(5) نور الدين، عبد القادر، المصدر نفسه، ص. 77.

تعكس الترتيب الإداري لمختلف موظفي الدولة وإطاراتها العسكرية ، وإن كانت هذه المساواة التي تطلبت التنوع في الهدايا لا تتجاوز نطاق الطائفة التركية[1] .

(1) هذا ما نلمسه في تفاوت الأجور بين الجنود والأهالي وزملائهم الإنكشاريين ، إذ رغم إشتراكهم في الحملات العسكرية جنبا إلى جنب ، ينال التركي 2 زياني بينما رفيقه من فرق زواوة لا يتسلم سوى زيانيا واحدا ، راجع :

- Tachrifat, op. cit., p. 32.

الفصل الرابع

خزينة الجزائر

الخزينة

وحتى يكتمل الإطار الذي رسمناه لمصادر الدخل ووجوه الإنفاق، يجدر بنا أن نتعرف على خزينة الإيالة الجزائرية من حيث أهميتها وموقعها ونظامها وودائعها.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن أغلب موظفي الدولة الجزائرية تتصل أعمالهم من قريب أو بعيد بنشاط الخزينة(1)، إلا أن الإشراف الحقيقي والتصرف العملي في شؤون الخزينة كان يتكفل به كل من الداي والخزناجي. غير أن إشراف الداي على الخزينة إشراف إجرائي معنوي يتمثل في الحرص على ضمان المصادر المالية التي تزود الخزينة ومراقبة النشاط المالي كدفع أجور الجند في مواعيدها، أو إقرار تحديد أسعار المنتجات ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار، والنظر في تقييم عملة الخزينة والعملات الأجنبية الأخرى(2). ولهذا كان على الداي حضور جلسات ديوان موظفيه في الصباح والانفراد بكتابه في المساء(3)، حتى يحيط بنشاطات الخزينة ويسوي الأمور المتعلقة بها.

أما الخزناجي فهو المتصرف الفعلي في نشاطات الخزينة وحارسها المكلف بإيداع

---

(1) أهم هؤلاء الموظفين: بيت المالجي، خوجة الخيل، وكيل الحرج، آغا العرب، بعض القياد والخوجات كخوجات الغنائم، وخوجة الرحبة والزرع والعيون، الباي، أعضاء ديوان البايليك المحلي، شيخ البلد، المحتسب، المزوار، إلخ.

ولزيادة الإيضاح، راجع المدخل إلى هذه الرسالة أو:

- Tachrifat, op. cit., pp. 20-23.
- Boyer (P.), "Des pachas triennaux…", op. cit., pp. 114-119.
- Rozet, T. III, op. cit., pp. 113-116.
- Vayssettes, op. cit., pp. 116-117.

(2) Peyssonnel et Desfontaines, *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger*, publiés par M. Dureau de la Malle, Paris, Gide, 1838, p. 412.

(3) Venture de Paradis, op. cit., p. 9.

مصادر دخل الدولة من نقود ومقتنيات ثمينة ، والإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الأوجاق[1] ، ولهذا نستبعد حدوث التباس بين هذا الموظف السامي الذي جرت العادة على أن يكون تركيا ، والذي يعرف غالبا بالخزناجي وفي بعض الأحيان يرد ذكره تحت اسم الخزندار[2] ، وبين المشرف على تصريف أموال البايليك من نفقات ومصاريف محلية والمدعو أيضا بالخزناجي أو باش خزناجي[3] .

يباشر الخزناجي مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان[4] ، فيتسلم موارد دخل الإيالة الجزائرية ليودعها في خزينة الدولة أو يسحب المبالغ المستحقة لسد نفقات الدولة ، وكانت العادة تقتضي عند إجراء هذه العمليات المالية المتعلقة بالخزينة الإعلان على المبالغ التي يتسلمها أو يدفعها كأجور بصوت عال في حضرة الداي والديوان[5] .

ويساعد الخزناجي في هذا العمل عادة بعض الكتاب كالمكتباجي أو كاتب الدولة الأول ، الذي بيده سجل حسابات الدولة الرئيسي المشتمل على ما تحتويه بقية السجلات التي يُشرف عليها كتاب آخرون والتي تخص المبالغ المالية[6] والقوانين العسكرية ، وأسماء ورتب وأجور الفرق الإنكشارية من وجاق ومحلة ونوبة ، ولهذا يعتبر هذا الكاتب أهم مساعدي الخزناجي والملقب أيضا بـ"الأفندي"[7] .

ومن بين مساعدي الخزناجي أيضا الدفتر دار أو وكيل الحرج الكبير[8] المكلف بتسجيل مصادر دخل الإيالة الجزائرية كالضرائب ومراقبة مخازن الدولة ، وقد أزاحه المكتباجي عن

(1) Tachrifat, op. cit., p. 20.

(2) Ben Cheneb, *Mots turcs et persans conserves dans le parler algérien*, Alger, Batide Joudan, 1922, pp. 38-39.

(3) Dubois-Thainville, op. cit., p. 128.

(4) Laugier de Tassy, op. cit., p. 228.

(5) Shaw (Dr.), op. cit., p. 167.

(6) Morgan (J.), *Histoire des états barbaresques*, Tra. De l'anglais par M. Boyer de Prebandie, T. 1, *Royaume d'Alger*, Paris, 1757.

(7) Hamdan Khodja, op. cit., p. 104.

(8) Weissman, op. cit., p. 70.

مكان الصدارة في الإشراف على السجلات المالية نظرا للتطور الذي عرفه نظام الحكم بالإيالة الجزائرية ، فأصبح يعتبر موظفا ثانويا منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي[1] ، وكذلك الشأن بالنسبة لوكيل الحرج الصغير[2] المهتم بسجلات الديوانة وغنائم البحر .

ومن الراجح أن الحاجة لهؤلاء الكتاب ذوي النفوذ الأدبي والكلمة المسموعة والمكانة المرموقة[3] ، واتباع أسلوب الاتصال المباشر بالخزناجي ، ترجع إلى عدم ثقة نظام الحكم في الموظفين الآخرين من ذوي الصلاحيات المالية خشية حدوث تلاعبات في ودائع الخزينة بالزيادة أو النقصان أو النسيان في حسابات الدولة المالية .

أما بقية مساعدي الخزناجي فيأتي في طليعتهم أمين السكة الذي يتكفل برعاية ومراقبة صك النقود المختلفة وتقدير قيمة المجوهرات بعد وزنها وفحصها[4] ، ويستعين أمين السكة في عمله هذا بأجيرين من اليهود أحدهما مكلف بالتحقق من النقود المشكوك فيها ويدعى "العيار" ، والآخر يقوم بوزن ما يرد إلى الخزينة[5] ويدعى الوزان .

ويرشح الخزناجي لمنصبه الداي وأعضاء الديوان ، وغالبا ما يرشح هؤلاء لمنصب الخزناجي من يتوسمون فيهم الإخلاص بغض النظر عن مقدرتهم وكفاءتهم[6] ، فالشرط الأساسي في نظرهم أن يكون الخزناجي تركيا[7] ، ملما بثقافة تسمح لصاحبها بالقيام بهذه الوظيفة السامية ، ولكن هذا الشرط الأخير لم يكن يحترم في كل المناسبات ، ولهذا تقلد هذا المنصب في بعض الأحيان من لا يعرف الكتابة والقراءة إن

(1) حسب ما يفهم من كتابات فانتور دو بارادي أن تاريخ هذا التطور في منصب الدفتر دار هو سنة 1788 ، راجع :

- Venture de Paradis, op. cit., pp. 115-116.

(2) Weissman, op. cit., p. 70.

(3) المصدر نفسه .

(4) جاء في دفتر التشريفات أن هذا الموظف يشرف أيضا على تحضير وبيع الروائح العطرية ، راجع :

- Tachrifat, op. cit., p. 20.

(5) Shaw (Dr.), op. cit., p. 167.

(6) Dubois-Thainville, op. cit., p. 128.

(7) Morgan (J.), op. cit., p. 352.

صحت روايات بعض الرحالة[1]، ولعل هذه الظاهرة راجعة في أساسها إلى الفوضى التي تحدث إثر اغتيال الدايات أو إلى كون غالبية أعضاء الديوان من غير المتعلمين .

وهذا الاختيار ضروري لأهمية دور الخزناجي الذي يشرف على أمور الخزينة ، وهي المؤسسة التي تمثل العصب الحيوي للدولة وإن كانت هذه الأهمية التي يحظى بها الخزناجي تعود في واقع الأمر إلى التطور التاريخي والظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الإيالة .

فالخزناجي الذي كان إبان الفترة الأولى مجرد موظف بسيط مكلف بمهمة الإشراف على الصندوق المالي ويخضع لأوامر الكتاب الكبار[2]، أخذ يكتسب بالتدريج صلاحيات الكاهية أي : المساعد الرئيسي للدايات[3]، حتى إن نفوذ الكاهية لم يعد يتجاوز ، عشية الاحتلال الفرنسي ، الإشراف على الحرس المدني .

ولعل تدرج الخزناجي في اكتساب مزيد من النفوذ والسلطة يعود إلى طبيعة نظام الحكم بالإيالة، الذي يعتمد أساسا على جمع الأموال وإرضاء الأوجاق بالهدايا والمرتبات العالية التي يوفرها المكلف بالخزينة أو الخزناجي .

وقد ارتقى الخزناجي في مهامه إلى أن أصبح الشخصية الثانية المؤهلة في الإيالة لتولي منصب الداي حال شغوره ، وهذا الاختيار المتعارف عليه بقي معمولا به منذ موت الداي علي شاوش في 5 أفريل 1718 حتى سنة 1805 ، مما سمح بإجراء نوع من الترقية التدريجية في السلم الإداري مثل ترشيح خوجة الخيل لمنصب الخزناجي الذي أصبح يرتقي بدوره إلى رتبة الداي[4] .

ونظرا لهذا التوسع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي فقط ، بل

(1) مثل الدكتور شاو :
• Shaw (Dr.), op. cit., p. 167.
(2) Boyer (P.), "Des pachas triennaux...", op. cit., p. 112.
(3) المصدر نفسه ، ص . 113 .
(4) المصدر نفسه ، ص . 112 .

أصبح له صبغة عسكرية ، فهو يقود الحملات العسكرية عند الضرورة ، كما كان الأمر مع الخزناجي إبراهيم خوجة الذي جرد الحملات على الناحية الوهرانية لإخضاع الثائرين سنتي 1734 و1736[1] .

وتؤكد كتابات المؤرخين والرحالة المعاصرين لتلك الفترة مدى سلطة ونفوذ الخزناجي ، فنجد فانتور دو بارادي يذكره بصفته الوزير الأول[2] ، وتيدينا (Thédenat) يعتبره كبير البلاد بعد الداي ، يخضع لأوامره باي معسكر ويتقرب إليه بتقبيل يديه ورجليه[3] . كما تشير الوثائق الرسمية إلى الخزناجي بالاحترام والتقدير ، ففي رسالة موجهة من طرف الخزناجي إلى موظف سام بالباب العالي تعود إلى سنة 1237 هـ ، الموافقة 1821 ـ 1822 ، ورد ما نصه : "أمير إيالة جزائر الغرب . . . من طرف المخلص سيدي أحمد خزناجي مدينة جزائر الغرب المحمية"[4] .

ويمكن أن نتعرف على الأشخاص الذين شغلوا منصب الخزناجي وكان لهم تأثير بالغ على النظام المالي للإيالة واليد المطلقة في شؤون الخزينة ، اعتمادا على بعض الوثائق والكتابات التاريخية[5] ، والذين وردت أسماؤهم مرتبة على الشكل التالي :

ـ الخزناجي سي مصطفى : في عهد الداي حسن باشا 1791 ـ 1798 .

ـ الخزناجي سي مصطفى آغا : في عهد الداي مصطفى باشا 1798 ـ 1805 .

(1) Grammont (H. D. de), "Relation entre la France et la régence d'Alger au XVIIнme sincle", in *R.A.*, n° 23, 1879, pp. 127 et 149.
(2) Venture de Paradis, op. cit., p. 115.
(3) في مذكراته التي سجل فيها قصة مغامراته التي انتهت به إلى أن يصبح خزناجي باي معسكر ، راجع :
• Emerit (M.), "Mémoires de Thédenat", p. 351.
(4) Devoulx (A.), "Recherches sur la coopération de la régence d'Alger a la guerre d'indépendance grecque aprиs des documents inédits", in *R.A.*, n° 1, 1856, p. 134.
(5) من الممكن أن هناك بعض الأشخاص الذين تولوا منصب الخزناجي لم تتمكن من إثبات أسمائهم لتعذر التعرف عليهم من خلال المصادر التي أمكن الرجوع إليها ، وهذه المصادر المعتمدة في إثبات هذه القائمة :
• Féraud, "Ephémérides...", op. cit.
• Devoulx (A.), "Recherches...", op. cit.
• Robin, "Notes...", op. cit.
• Temimi (A.), *Recherches...*, document n° 7, p. 232, d'aprиs B.A.H.H. 22 486.

ـ الخزناجي محمد باشا : في عهد الداي حاجي علي 1809 ـ 1815 .

ـ الخزناجي حسين الجزائري : في عهد الداي عمر باشا 1815 ـ 1817 .

ـ الخزناجي يحيى آغا : في عهد الداي عمر باشا 1815 ـ 1817 .

ـ الخزناجي إبراهيم بن سليمان : في عهد الداي علي خوجة 1817 ـ 1818 .

ـ الخزناجي أحمد بن محمد : في عهد الداي علي خوجة 1817 ـ 1818 .

ـ الخزناجي أحمد : في عهد الداي حسين باشا 1818 ـ 1830 .

ـ الخزناجي إبراهيم آغا بن سليمان : في عهد الداي حسين باشا 1818 ـ 1820 .

وقد كان لهؤلاء الأشخاص الذين تولوا منصب الخزناجي دور رئيسي في تنفيذ سياسة مالية خاصة بالإيالة الجزائرية تتميز بجمع الأموال من مصادرها المختلفة مع الاقتصاد في النفقات العمومية والشح في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي تتعلق خاصة بمصلحة الأهالي[1] ، مما سمح لبعض الرحالة الأوربيين أن يلاحظوا بأن مسؤولي الخزينة لم يفكروا في سحب أي مبلغ منها ولو كانوا في أشد الحاجة إليه[2] ، رغم ما تكدس في هذه الخزينة من غنائم البحر وأسلاب الحملات الداخلية وغنائم الحروب الخارجية ، كما حدث مثلا عندما استولى الجزائريون على مدينة تونس سنة 1755 ، ووضعوا أيديهم على مجوهرات نادرة وسلاح ثمين وأموال طائلة تتراوح قيمتها حسب رواية فانتور دو بارادي من أربعة إلى خمسة ملايين فرنك ذهبي أودعت كلها الخزينة[3] .

ونحن وإن كنا نعطي أهمية لهذه الغنائم والأسلاب في إغناء الخزينة إلا أننا لا نطمئن إلى كتابات بعض الأوربيين[4] ، التي ذهبت إلى حد القول بأن هذه الغنائم هي

(1) راجع : الفصل الثالث : "وجوه الإنفاق" المرافق العامة .

(2) Aperçu historique, statistique…, op. cit., p. 163.

(3) Venture de Paradis, op. cit., p. 61.

بالإضافة إلى غنيمة تحصل عليها الجيش الجزائري من التونسيين في معركة وادي بومرزوق سنة 1807 ، راجع :

- Grammont (H. D. de), Histoire d'Alger…, op. cit., p. 368.

(4) مثل الكاتب بيرو ، راجع :

=

الأساس في تكوين أموال الخزينة الجزائرية كما هو الشأن عند السيد غوراي صاحب المذكرة المتعلقة بالخزينة الجزائرية في سنة 1791[1] ، بل لا بد أن نضع في اعتبارنا مصادر الدخل الأخرى المتنوعة وعلى رأسها عوائد الضرائب والرسوم الداخلية ، فكل ما نستفيده من روايات الكتاب الأوربيين هو أخذ فكرة عامة عن ضخامة الثروات المجمعة في الخزينة والتي دفعت حكام الإيالة وعلى رأسهم الداي وموظفو الديوان إلى سن قوانين خاصة واتخاذ إجراءات احتياطية كفيلة بضمان سلامة الخزينة وحفظ أموالها من الأيدي العابثة ، ونستطيع أن نذكر من هذه الإجراءات مثلا مرابطة ستة عشر نوبتجيا لحراستها[2] ، وتكليف الخزناجي وحده بالاهتمام بشؤونها لحصر مسؤولية الإشراف عليها في شخص واحد ، وعملا بهذه الإجراءات والقوانين أصبح الخزناجي هو الموظف الوحيد المسموح له بدخول الخزينة لملء أكياس النقود أو إفراغها ، عندما يحضرها له وكيل حرج الصوف والصائنجي[3] ، بينما يقوم أحد خوجات القصر الكبار المساعدين له بإثبات قيمتها في سجل خاص[4] .

كما أن الخزناجي هو الشخص الوحيد الذي له الحق في فتح الخزينة[5] إذ يتسلم مفتاحها من الداي بحضور رجال الديوان في سقيفة القصر كل صباح ثم يعيده إليه عند الزوال بعد صلاة الظهر ، وهكذا تظل الخزينة مغلقة فيما تبقى من اليوم بالإضافة إلى يومي الجمعة والثلاثاء[6] .

وزيادة في هذه الاحتياطات ، اختير موقع الخزينة بقصر الداي بجوار القاعة التي يجتمع

- Perrot (A. M.), *Alger, esquisse topographique et historique du royaume et de la ville d'Alger*, Paris, 1830, p. 50.

(1) Klein (H.), "Le trésor d'Alger en 1791 d'aprıs un mémoire de M. Guerey", in *Feuillets d'El-Djazanr*, T. VI, 1913, P. 90.

(2) عبد القادر ، نور الدين ، المصدر نفسه ، ص . 73 .

- Venture de Paradis, op. cit., p. 106.

(3) الصائنجي موظف يخضع لأوامر الخزناجي مكلف بعد النقود الداخلة والخارجة من الخزينة .

(4) Boyer (P.), *La vie...*, op. cit., p. 115.

(5) للخزينة مفتاح واحد يستعمل لفتح ثلاثة أبواب ، واحد بمدخلها واثنين بداخلها .

(6) Venture de Paradis, op. cit., p. 107.

فيها الديوان نفسه[1] ضمن مستودعات ثلاث لا نعرف عنها إلا القليل من التفاصيل لندرة المصادر واندثار قصر الجنينة لتعرضه للتخريب من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي .

وهذا ما يضطرنا إلى أن نركز اهتمامنا على موقع الخزينة الجديد بحصون القصبة ، الذي اختاره لها الداي علي خوجة ، عملا بوصية مستشاره وخليفته حسين في شهر ديسمبر سنة 1817[2] .

وبذلك استقرت الخزينة في مكان حصين هو عبارة عن أقبية ودهاليز مقوسة سيئة الإنارة دون مستوى الطبقة الأرضية لقاعة الديوان ، ويؤدي إلى هذه الدهاليز باب منخفض في نهاية الرواق في وضع منحرف بالنسبة للباب الرئيسي للقصر ، كتب في أعلاه هذه العبارة : "نصر من الله وفتح قريب ، يا فاتح الأبواب افتح لنا أفضلها"[3] .

ويؤدي هذا الباب إلى غرفة واحدة مكونة من جناحين يفصلهما حاجز علوه ثلاثة أقدام[4] ، ويتصل هذان الجناحان بغرفة ملحقة بها احتياطي مالي مخصص للمصاريف الجارية والقضايا المستعجلة[5] ، ومن هذه الغرفة الأخيرة نصل عن طريق باب داخلي إلى غرفة فسيحة طولها يتراوح ما بين عشرين إلى أربعة وعشرين قدما وعرضها حوالي ثمانية أقدام ، ذات نافذة محمية بشبابيك حديدية متينة تشرف مباشرة على الرواق ، ومما يلاحظ على هذه الغرفة أنها مقسمة بحواجز خشبية إلى ثلاث غرف صغيرة[6] ، ليسهل استعمالها . وقد أطلق بعض كتاب الحملة الفرنسية على الغرف الثلاث الأولى من الخزينة اسم الخزينة الصغرى[7] ، بينما أشاروا إلى القاعة الأخيرة ذات الحواجز الخشبية بالخزينة الكبرى[1] .

(1) Shaw (Dr.), op. cit., p. 169.

(2) Merle (J. T.), *La prise d'Alger racontée par un témoin*, préface et notes par M. H. d'Almeras, Paris, H. Jonquières, 1930.

(3) *Feuillets d'El-Djazanr*, 1914, p. 53.

(4) Denniée (B.), *Précis historique et administration de la campagne d'Afrique*, Paris, Delannay, 1830.

(5) *Un officier de l'armée d'Afrique favorable a Bourmont quelques notes sur le trésor d'Alger*, ?, pp. 5-6.

(6) Denniée (B.), op. cit., p. 51.

(7) Flandin (J. B.), *Notice sur la prise d'Alger de possession des trésors de la régence*

أما تحديد مقدار ما تحتويه الخزينتان الكبرى والصغرى ، من الأموال والودائع فصعب التحقيق لأن التقديرات التقريبية لهذه الأموال لا نعتمد على حساباتها ولا نطمئن إليها ، وذلك لاختلاف الروايات وغموضها وتضاربها واعتمادها على الإحصاءات الاحتمالية ، فضلا عن أن السجلات الرسمية للخزينة قد اختفت أو ضاعت إثر الاحتلال وأثناء الفوضى والنهب[2] المنظم من طرف اليهود وبعض الأهالي[3] ، في جو من الغموض والمناورات التي تسبب فيها ضباط فرنسيون متورطون في اختلاس كميات كبيرة من ثروات الخزينة[4] ، مثل المقادير المالية غير المحددة التي اختفت من صندوق يحتوي على ثلاثين ألف فرنك[5] ، بشهادة السيد فيرينو (Firino) المكلف بدفع رواتب جيش الاحتلال .

ولهذا لا نثق بما كتبه كتاب الحملة الفرنسية مثل فلاندان (Flandin) ودوني (Denniée) اللذين أوردا ما قيل عنها : إنها معلومات أدلى بها الخزناجي للسلطات الفرنسية عند تسليمه لمفاتيح الخزينة ، والتي مفادها أن لا وجود لسجلات مصادر دخل الخزينة ونفقاتها[6] ، بل أننا نشك في صحة هذه الروايات وتلك التقديرات لثروات الخزينة لعدة اعتبارات ، أهمها أن سلطات الإيالة قد اشتهرت بحرصها على ثروات الخزينة وتدقيقها في الحسابات المالية وإثبات كل ذلك في سجلات رسمية حتى ولو كانت المبالغ تافهة لا قيمة لها . ومما يؤكد أن هذه السجلات كانت موجودة بالفعل ، أن أحدها تحصل عليه السيد دوفو (Devoulx) وقام بنشره تحت عنوان "الغنائم البحرية"[7] .

d'Alger, Paris, 1848, p. 7.

(1) المصدر نفسه .

(2) Denniée (B.), op. cit., p. 5.

(3) Esquer (G.), op. cit., p. 365.

o Denniée (B.), op. cit., pp. 56-57.

(4) Flandin (J. B.), op. cit., pp. 22-40.

o Emerit (M.), "Une cause de l'expédition d'Alger, le trésor de la Casbah", in *B.S.H.M.C.*, 1954, p. 187.

(5) Esquer (G.), op. cit., p. 362.

(6) Denniée (B.), op. cit., p. 51.

(7) Devoulx (A.), "Le registre des prises…", op. cit.

كما أن السيد بيشون (Pichon) مستشار الدولة والمقتصد المدني للجزائر بعد الاحتلال أشار في كتابه عن الجزائر الذي ذكره السيد فلاندان (Flandin)[1]، إلى وجود مدونة (Nomenclature) ضخمة لسجلات المحاسبات المالية للإيالة الجزائرية مودعة في وثائق أملاك الدولة، تتضمن دفتر المصاريف العامة للإيالة الجزائرية، رغم إشارته إلى فقدان سجلات وحسابات الخزينة[2]، بالإضافة إلى الدفاتر الرسمية التي تضمها محفوظات دار ولاية الجزائر اليوم[3].

هنا وبعد تسجيلنا هذه التحفظات والشكوك وأخذها بعين الاعتبار، نورد فيما يلي تقديرات تقريبية لثروات الخزينة أساسها معلومات الرحالة ورجال الجيش الفرنسي، مما يوجب الحيطة في التعامل معها :

أول هذه التقديرات نستنتجه من حمولة البغال التي استعملت في نقل ثروات الخزينة من قصر الجنينة إلى حصون القصبة سنة 1817، باعتبار أن كل حمولة تزن ثلاثة قناطير، وبذلك تكون قيمة ستة وسبعين حمولة ذهبا : 469 .492 .34 فرنك، وقيمة مائة وأربعين حمولة فضة : 000 .544 .30 فرنك، زيادة على ثمن الجواهر والحلي والأشياء الثمينة المقدر بـ : 000 .500 .3 فرنك، فبذلك يكون مجموع ثروات الخزينة حسب هذا التقدير الاحتمالي : 269 .537 .68 فرنك[4].

ومما يؤخذ على هذا الإحصاء المتصف بالغموض والبعد عن الدقة أن حمولة

(1) Flandin, op. cit., p. 21.

(2) المصدر نفسه.

(3) أهم الدفاتر التي تتعرض لحسابات الدولة المالية بمحفوظات دار ولاية الجزائر : دفاتر 3 : ضرائب الدولة على اليهود، ضرائب أودعت خزائن الدولة. دفتر 4 : واردات وصادرات البلاد. دفتر 10 : المصاريف السنوية لحفظ القلاع الأربع، ضرائب يدفعها شيوخ البلد، مصاريف عامة للدولة. دفتر 11 : الضرائب. دفتر 12 : ضرائب تدفعها القبائل. دفتر 67 : مصاريف الدولة على مختلف شؤونها. دفتر 68 : مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية. دفتر 385 : تقاييد وحسابات تتعلق بمصاريف المياه والعيون والسواقي. دفتر 387 : تقاييد تتعلق بمصاريف الأوقاف، رواتب بعض الموظفين. هناك قائمة إجمالية لهذه الدفاتر في المراجع الملحقة بالرسالة.

(4) Merle (J. T.), *Anecdotes historiques et politiques pour servir a l'histoire de la conquкte d'Alger en* 1830, Paris, 1831, pp. 292-294.

البغال لا يمكن تحديدها بثلاثة قناطير دون زيادة أو نقصان، كما لا يمكن الجزم بصحة عدد هذه الحمولات، فضلا عن أن ملايين الفرنكات التي قومت بها الخزينة سنة 1817، اعتمد فيها على السعر المعمول به سنة 1830، دون أن تؤخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على أسواق الذهب والفضة في مدة لا تقل عن ثلاث عشرة سنة.

أما بقية التقديرات الإجمالية الأخرى للخزينة فهي تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية، ولهذا جاءت متفاوتة يلمس فيها شيء من المبالغة المغرضة ويلاحظ فيها تعمد مقصود للحط من قيمة ثروات الخزينة، والمرجح أن هذه المبالغة مردها رغبة قناصل الدول الأوربية في حث دولهم على الإسراع في وضع يدها على الخزينة، كما أن مصدر الحط من شأن الخزينة قد يرجع محاولة إخفاء حقيقة ربما تكون ضد مصلحة بعض رجالات الجيش الفرنسي المتسببين في اختفاء بعض الأموال والثروات.

فمن التقديرات التي فيها شيء من المبالغة ما كتبه شاو[1]، من أن ثروات الخزينة تبلغ أربعين مليونا من القروش أي ما يساوي مليون فرنك ذهبا[2]، وكذلك مذكرة السيد غوراي (Guerey) المؤرخة سنة 1791[3]، التي تقدر احتياطي الخزينة بأكثر من مائة مليون تورنو[4].

ومن هذه التقديرات أيضا ما أورده السيد شالر (Shaler) قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر من أن مجموع الخزينة يساوي مائة وثلاثين مليونا من القروش القوية المعروفة بالدولار الإسباني، أي : ما يعادل مائة وستين مليون فرنك ذهبي[5].

وقد جارى شالر في تقديراته هذه كل من قنصل فرنسا السيد دوفال عندما قدم

(1) مما ينقص من قيمة هذه المعلومات أنها تعود إلى فترة متقدمة، لأن السيد شاو مكث في الجزائر بين سنتي 1720 و1732، وإن كانت هذه تعديلات أدخلها على كتابه ماك كارثي عندما قام بترجمة كتابه إلى الفرنسية سنة 1830.

(2) Shaw (Dr.), op. cit., p. 210.

(3) Klein (H.), op. cit., p. 90.

(4) نوع من العملة الأجنبية كان استعمالها شائعا في الجزائر في القرن الثامن عشر، وهي إحدى عملات المدن الإيطالية التي يستعملها الإسبان في تعاملهم.

(5) Flandin, op. cit., p. 7.

مذكرة للحكومة الفرنسية سنة 1828[1]، والسيد كليمان طونير وزير الحربية الفرنسي الذي أثبت في تقريره للملك عن الوضع في الجزائر سنة 1827 ما يقارب ذلك أي : مائة وخمسين مليون فرنك[2] .

وإذا رجعنا إلى الإحصاءات التي تصف بالتقليل من أهمية الخزينة، فإننا نجدها صادرة في أغلبها عن رجال كان سلوكهم مبعث أقاويل واتهامات كما أشرنا إلى ذلك، وكان مصير الخزينة بين أيديهم بعد الاحتلال مباشرة، ومن أبرز هؤلاء المسؤولين بلا شك هم أعضاء اللجنة التي كونها قائد الحملة الفرنسية[3]، مثل السيد فيرينو (Firino) المدير العام للصندوق والسيد دوني (Denniée) المقتصد العام، والجنرال طولوزي الذين حددوا أموال الخزينة بمقدار الكميات التي تم إرسالها إلى فرنسا عن طريق البواخر، وهي 48. 684. 527، 94 فرنك[4]، وهذا ما يتعارض مع معلومات الملازم الأول فلاندان القائلة بأن الخزينة لا تتعدى أربعة عشر مليون فرنك[5]، والمستنبطة من القياس الجيومتري الذي أجراه السيد غاي(Guy) غاي(Guy) بطريقة طرح الفراغات المحتملة من حجم الخزينة الكلي المقدر بالأمتار المكعبة[6] .

ومما يلاحظ أن تقدير اللجنة الخاصة (48. 684. 527، 94 ف) اعتمد عليه أغلب كتاب الفترة الأولى من الاحتلال دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التدقيق والتمحيص، وأظهروه في شكل عملية حسابية دقيقة ناتجة عن جمع قيمة الذهب إلى قيمة الفضة، وبذلك سلموا

(1) المصدر نفسه .

(2) A.M.G. H. Fonds de l'Algérie, Rapport au Roi sur Alger, Paris, 14 octobre 1827.

(3) حسب المعلومات الواردة في ملف السيد دوبورمون قائد الحملة، أن اللجنة الخاصة المكلفة بأمن الخزينة أفادت بأن أرباح الخزينة تقدر بأكثر من 80 مليونا من الفرنكات، رغم ما ورد بعد ذلك في تقرير نفس اللجنة الرسمي بأن أموال الخزينة لا تتعدى 50 مليونا، راجع :

- A.M.G. H. 235, Papiers De Bourmont.

(4) Denniée, op. cit., p. 53.

(5) رغم أن أحد الضباط قدر الخزينة الصغرى فقط بأربعة عشر مليونا، راجع :

- Un officier de l'Armée d'Afrique, *Quelques mots sur le trésor d'Alger*, Paris, 1830, pp. 5-6.

(6) Flandin, op. cit., p. 7.

بأن مجموع ثروات الخزينة يساوي 48. 684. 527[1]، ومن هؤلاء الكتاب الذين أثبتوا هذه الأرقام نذكر : السيد كاريت (Carette)[2] والسيد جانتي دوبوسي (Genty de Bussy)[3]، والسيد فياس (Fillas)[4]، والسيد روا (Roy)[5]، والسيد هاتان (Hatin)[6]، والسيد غارو (Garrot)[7]، والسيد دوبوربون (De Bourbon)[8] .

وهكذا تضيع قيمة الخزينة الحقيقية بين هذه الاحتمالات المتضاربة والأرقام المتفاوتة التي تتراوح بين مائتي مليون وأربعة عشر مليون فرنك، وتكاد تنحصر أغلبيتها في مائة وستين مليونا و خمسين مليون فرنك .

وكل ما نستفيده من هذه التقديرات هو إعطاء فكرة مجملة عن خزينة الإيالة الجزائرية مدة ثلاثين سنة قبل الاحتلال، عندما كانت تضم ثروات ضخمة من الأموال والمقتنيات الثمينة[9]، قد لا تقل عن مائة مليون فرنك عملا بترجيح أكثر الاحتمالات ورودا[10]، رغم أن التقدير الدقيق والمسلم به شيء صعب المنال لظروف تلك الفترة الغامضة ولضياع الوثائق الرسمية وانعدام الشواهد المادية .

(1) A.M.G. Rapport de la commission.

(2) Carette, *Algérie*, op. cit., p. 225.

(3) Genty de Bussy, op. cit., p. 448.

(4) Fillias (A.), *Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie* 1830-1860, Paris, A. de Vresse, 1830, p. 85.

(5) Roy, op. cit., p. 185.

(6) Hatin (E.), *Histoire pittoresque de l'Algérie*, Paris, Imp. Guiraudet, 1840, p. 187.

(7) Garrot, op. cit., p. 681.

(8) De Bourbon, T. II, op. cit., p. 176.

(9) Hamdan Khodja, op. cit., p. 113.

10 هذا ما تؤكده الورقة المرسلة للحكومة الفرنسية سنة 1830 التي ورد ذكرها في كتاب "نظرة تاريخية وإحصائية وطوبوغرافية على دولة الجزائر" :

- Picquet, *Aperçu historique, statistique et topographique.*

الذي سبق ذكره، رغم أن السيد إسكير (Esquer) يستنتج أن الخزينة من المرجع تقيمها بخمسة وخمسين مليون فرنك، كما أن السيد إميري يعتبر رقم 150 مليون فرنك هو أكثر الاحتمالات تواردا، راجع :

- Esquer (G.), op. cit., p. 364.
- Emerit (M.), "Une cause...", op. cit., p. 181.

ولعل من المفيد أن نلخص هذه التقديرات والأرقام التي سجلت ثروات وأموال الخزينة في الجدول التالي :

جدول عام بتقديرات ثروات الخزينة

المصادر المعتمدة	مقدار ثروات الخزينة	ملاحظات
شاو (Dr. Shaw)	40.000.000 ق .	حسب ماك كارثي تقدر بـ 200 مليون فرنك
راينال (Raynal G. T.)	100.000.000 جـ .	أغلبها من ذهب وفضة وحجارة كريمة ، التقدير يعود إلى سنة 1790
قرسي (Guercy)	أكثر من 100.000.000 تورنوا	يعود هذا التقدير إلى سنة 1791
ميرل (Merle J. T.)	68.537.269 ف .	رغم أنه غير معاصر إلا أن تقديره يعود إلى سنة 1817
شالر (Shaler) دوفال (Duval)	130.000.000 ق . مستعمل 160.000.000 فرنك ذهبي	يعود هذا التقدير لثروات الخزينة إلى سنة 1822
كليمون طونير (Clément Tonnerre)	تقارب 150.000.000 ف .	
دوبورمون (De Bourmont)	أكثر من 80.000.000 ف .	بالإضافة إلى الغنائم الأخرى تبلغ أرباح الحملة الفرنسية أكثر من 100 مليون فرنك
وثائق سويدية (Documents suédois)	حوالي 40.000.000 ق. إسباني مستعمل	
لابي أورس (L'abbé Orse)	تقارب 50.000.000 ف .	
فلاندان (Flandin)	لا تتعدى 14.000.000 ف .	

اللجنة الخاصة لمراقبة ثروات الخزينة	48.684.527.94 ف .	
القبطان ماتيري (Matterer)[1]	43.396.598 ف .	بدون تقييم الودائع والسبائك

ونستنتج من هذه التقديرات الواردة في الجدول أن الخزينة كانت تحتوي على ثروات من الأموال والودائع لا يمكن التقليل من أهميتها وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والمالية والإدارية للبلاد . كما أن هذه الثروات لا يمكن أن تبلغ هذا الحد من الضخامة إلا بفضل اتباع سياسة مالية تتصف بالاقتصاد في النفقات والتقليل من المصاريف وتطبيق نظام دقيق في المحاسبات المالية .

وكان هذا الأسلوب المتبع في السياسة المالية الدرع الواقي لثروات الخزينة من الأيدي العابثة أثناء تمردات الجند وما يتبعها من فوضى واضطراب نظام الحكم واشتداد غارات الأساطيل الأجنبية .

وقد ساعد على هذه السياسة المالية التقشفية تلك المجاعات والأوبئة[2] ، وذلك الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر في أوائل القرن التاسع عشر مما جعل المحافظة على أموال الخزينة شيئا ضروريا لبقاء كيان الإيالة الجزائرية ، وأدى إلى عدم الانتباه لفوائد توظيف أموال الدولة ورعاياها[3] ، والتي كان من شأنها أن تشكل منطلقا لخلق نهضة اقتصادية ربما تكون مماثلة لما كان يجري آنذاك على يد محمد علي بمصر ، أو في الضفة المقابلة للبحر المتوسط بأوروبا الغربية .

---

(1) Matterer (The), *Journal de la prise d'Alger par le capitaine de frégate Matterer 1830*, Éd. De Paris, 1960, p. 134.

(2) تعرضت الجزائر في السنوات التي سبقت الاحتلال إلى القحط والمجاعات ، على سبيل المثال : القحط الكبير سنة 1800 ، ومجاعة سنة 1809 ، وطاعون سنتي 1817 و1819 ، راجع :

- Hamdan Khodja, op. cit., p. 143.
- Guyon, M. A., n° 106.
- Marchika, op. cit., p. 178.

انظر عوامل التأثير في السياسة المالية : الأحوال الصحية والاقتصادية ، الفصل الأول من الرسالة .

(3) انظر : نفقات المرافق العامة في فصل : وجوه الإنفاق .

وفضلا عن هذا فإن جدول ثروات الخزينة يؤكد لنا بأن مصادر الدخل تغطي وجوه الإنفاق. فميزان العمليات المالية من مصاريف ومداخيل تكون والحالة هذه في صالح خزينة الدولة، ولهذا السبب نأخذ بعين الاعتبار التقديرات القائلة بأن مداخيل الدولة أكثر من نفقاتها مثل تقدير السيد شاو، الذي ذهب فيه إلى أن هناك فائضا في مداخيل الدولة يناهز 000 .700 .1 فرنك[1].

ولنفس السبب نستبعد صحة التقارير التي تقول بأن خزينة الدولة الجزائرية كانت تعاني عجزا ماليا، والتي أوردها السيد شالر وبعض الكتاب الذين اعتمدوا على معلوماته، مثل ديستري (D'Estry) ومحرري "النشرة الإعلامية" التي وزعت على الجيش الفرنسي عشية الاحتلال[2].

فقد أورد السيد شالر أن ميزان الصادرات والواردات كان يسجل عجزا سنويا يبلغ 000 .937 دولار إسباني[3]، مما يضطر الخزينة حسب قوله إلى سد نفقاتها الباهظة بسحب 000 .500 دولار إسباني كل سنة من الأموال المودعة فيها[4].

وهذا ما لا نسلم به لأنه ليس من المعقول أن تتوفر الخزينة على كميات مالية ضخمة، وقع جزء كبير منها في أيدي الجيش الفرنسي، في وقت يعاني فيه الميزان التجاري عجزا مزمنا، وتتضاءل فيه مصادر الدخل بجانب وجوه الإنفاق، وإن كنا لا ننفي وجود بعض الروايات والتقارير، التي تفيد بأن السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي مباشرة قد عرفت فيها الجزائر أزمة اقتصادية انعكست آثارها السلبية على

(1) باعتبار أن المداخيل 000 .000 .4، والمصاريف 000 .300 .2 ف، فالفائض إذا 000 .700 .1 ف حسب تقدير ريباندر (Rebinder)، راجع:

- Shaw (Dr.), op. cit., p. 209.

(2) D'Estry, op. cit., pp. 142-143.

- Aperçu historique, statistique…, op. cit., pp. 161-163.

(3) باعتبار أن الواردات سنة 1822 بلغت 000 .200 .1 دولار إسباني، والصادرات لم تتجاوز 000 .273 دولار، وبالتالي بلغ العجز المالي في الميزان التجاري 000 .937 دولار سنويا، راجع:

- Shaler (W.), op. cit., p. 104.

(4) Shaler (W.), op. cit., p. 106.

الخزينة، إلا أنها لم تبلغ حد العجز والانهيار، بل كانت هذه الأزمة انعكاسا طبيعيا للأوضاع التي كانت تعيشها الإيالة آنذاك.

ولا يفوتنا قبل الانتهاء من الحديث عن الخزينة أن نسجل بأن ثروات الخزينة الجزائرية، التي دار حولها الجدل والنقاش كانت دافعا ومحركا لأطماع ودسائس الدول الأوربية المتأثرة بالتقارير المغرضة لقناصلها مما جعلها تؤثر بدورها ولو بصفة غير مباشرة في تقرير مصير الإيالة الجزائرية. وربما كان ذلك هو الذي دفع السيد إميري إلى إجراء دراسة ربط فيها قضية الخزينة بالاحتلال الفرنسي في مقال وضع له عنوان: "سبب للحملة على الجزائر: خزينة القصبة"[1]، مما يضع الخزينة في مكانتها اللائق بها ضمن إطار النظام المالي للإيالة، فهي العصب الحساس لهذا الجهاز وهي المؤثر المباشر على سياسة الحكام فيما يتخذونه من قرارات تخص الحياة المالية والاقتصادية، كما أنها تمثل رمز السياسة المركزية المالية للإيالة الجزائرية قبل الاحتلال.

(1) Emerit (M.), "Une cause…", op. cit., pp. 171-188.

الفصل الخامس

عملة الجزائر

العملة

بما أن النظام المالي للإيالة الجزائرية كان يخضع لقوانين التعامل النقدي، فقد أصبح من الضروري التعرض لأوضاع العملة وأنظمتها المختلفة . وتكون العملة حجر الزاوية لكل تعامل مالي على المستوى المحلي أو الخارجي، كما أن لها مدلولا حضاريا لا يمكن إهماله، فهي تعطي صورة صادقة للتطور الحرفي بالبلاد، وتعكس الذوق الجمالي للحكام والمجتمع على حد سواء، بما يوحي به شكلها وطريقة صنعها .

غير أن النقود التي كانت تستعمل بالإيالة الجزائرية في آخر الفترة العثمانية ليست محلية الصنع كلها، فهي على صنفين : عملة محلية وعملة مستوردة ذات أصل أجنبي .

فالعملة المحلية كانت تضرب بدار النقود، التي تعرف عادة بدار السكة، الواقعة بالقرب من قصر الداي، غير بعيدة عن جامع كتشاوة، قبل أن يختار لها الداي علي خوجة سنة 1817 مقرا جديدا بالقصبة ملحقا بالخزينة العامة، وذلك بعد أن أتم نقل ودائع الخزينة إلى حصن القصبة .

وحتى لا يقع هناك تسرب للعملة أو تهاون في صنعها، اختير بعض الصناع المهرة من اليهود للعمل بدار السكة تحت مراقبة أمين السكة، وحددت لهم مرتبات كانت تتناسب طردا مع الكميات التي يقومون بصبها من العملة . فكانوا ينالون 400 صائمة عن القنطار، كما يتسلمون مقابل صب رطل من قطع السلطاني خمسة ريالات وعن صب رطل ربع سلطاني ثلاثة ريالات[1] .

أما السلم الإداري المعمول به في صرف هذه الأجور، فإنه كان يخضع للرتبة

(1) Tachrifat, op. cit., p. 80.

الإدارية لكل موظف، ونستنتج من إحدى الفقرات الواردة في "دفتر التشريفات": أن الفوارق المادية بين مختلف موظفي دار السكة كبيرة، فقد جاء في هذه الفقرة التي يعود تاريخها إلى سنة 1785، ما يلي: "و في عهد علي باشا أعطيت الأوامر إلى أمين السكة ووكيل الحرج والعمال اليهود وصاحب الطابع، لضرب أرباع بوجو وأثمان بوجو فضة. فعلى كل كيس يزن عشرة أرطال للأمين عشر ريالات ولوكيل الحرج ريال، وللعمال اليهود عشرون ريالا، ولصاحب الطابع على القنطار واحد وعشرون ريالا، ولراقم الطابع على القنطار سبع وسبعون ريالا"[1].

أما عملية معالجة النقود بالنار لتنظيفها وطلائها من جديد، فإن أجور العمال فيها حُددت بخمس ريالات مقابل معالجة ألف ريال عند صدور الأوامر بذلك من قصر الداي[2].

وتبرز مهارة عمال دار السكة في المحافظة على شكل النقود ومعيارها رغم أن دار السكة لم تكن تتوفر إلا على آلات بسيطة كبعض الموازين وأحجار الرحى وقوالب صب العملة وسبكها.

أما من ناحية الشكل فإن عملة الجزائر كباقي عملات البلاد الإسلامية آنذاك لم تخل من طرافة الشكل وجمال النقوش، وإذا كانت تنعدم منها صور الحكام والشعارات والرموز الشكلية، فهي مزينة بحروف عربية على الوجهين، فعلى سبيل المثال نجد على وجه ريال بوجو هذه العبارة: "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان محمود[3] خان عز نصره". وعلى الوجه الآخر عبارة: "ضرب في الجزائر 1241"[4].

وتمتاز عملة الجزائر في هذه الفترة عن غيرها من الفترات التي سبقت الوجود العثماني بالبلاد، بأنها كانت ذات شكل مستدير، مع أن نقود أقطار المغرب العربي كان

(1) Tachrifat, op. cit., p. 81.

(2) المصدر نفسه.

(3) السلطان محمود(1808 ـ 1839): كانت وحدة الذهب المستعملة في الجزائر أثناء حكمه تساوي 5،12 قرشا.

(4) معرض النقود الجزائرية في مختلف العصور، متحف قسنطينة. انظر كذلك: مجموعة الصور الخاصة بالعملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني الملحقة بآخر الرسالة.

يغلب عليها الشكل المربع، لاسيما في عهد الدولة الموحدية، والدول التي انبثقت عنها من حفصيين وزيانيين ومرينيين[1].

ولعل اختيار الحكام للشكل المستدير كان تماشيا مع طراز المسكوكات التركية بإستانبول قاعدة السلطنة[2]. غير أن الجانب الذي حظي بالاهتمام الأكبر لصناع العملة ليس الشكل وإنما هو المحافظة على نوع ومعيار النقود.

فمن حيث النوع نجد العملة الجزائرية تدخل في تكوينها علة معادن ثمينة، فاستنادا إلى بعض نماذج هذه العملة المحفوظة في المتاحف الآن وإلى أقوال بعض المؤرخين، فإن العملة الجزائرية كانت إما ذهبية أو فضية أو برونزية أو نحاسية[3].

أما معيار مزج المعادن الثمينة فإنه قد خضع لقوانين تحدد نسبة المزج وعدد القطع المضروبة للقنطار، وكيفية استعمال بقايا المعدن أو إضافة بعض المعادن الثمينة كالفضة والذهب والعملات الأجنبية التي بليت من كثرة الاستعمال.

والقصد من هذه القوانين هو المحافظة على قيمة ورواج العملة الجزائرية، وهذا شيء طبيعي ما دام البايليك قد احتكر صك النقود وأوكل أمر الإشراف عليها لموظفي دار السكة، فهم وحدهم الذين كان لهم حق مراقبة عمليات صنع العملة عن قريب[4].

لكن هذه القوانين المتعلقة بتحديد مقدار المعادن الثمينة الداخلة في تكوين العملة

(1) مما يلاحظ أن بعض النقود المكتشفة حديثا بقلعة بني حماد، ذات شكل مستدير وبداخلها شكل مربع، وهي تعود إلى عهد المهدي إمام الأمة القائم بأمر الله، متحف سطيف.

(2) حسن حسني عبد الوهاب: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا التونسية، تونس، المنار، 1956، المجلد الأول، ص ص. 465 ـ 466.

(3) مما يجعلنا لا نثق برواية السيد ديبوا تانفيل التي تقول بأن الجزائر التركية لم تعرف سك النقود النحاسية:
- Dubois-Thainville, op. cit., p. 143.

ودليلنا على ذلك أن النص الوارد في دفتر التشريفات والذي يعود تاريخه إلى تاريخه إلى سنة 1686، فهو يثبت بأن الباشا ضرب دراهم صغيرة من النحاس، وأوكل هذا العمل إلى الحاج عمر أمين السكة والحاج محمد التونسي والصناع المهرة من اليهود، راجع:
- Tachrifat, op. cit., p. 81.

(4) Venture de Paradis, op. cit., p. 164.

أثرت عليها سياسة الحكام الذين تدخلوا في تحديد نسبة المزج بسبب الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك . ففي بعض الأحيان نجد أن مائة رطل من النقود قد صنعت من مزج 60 رطلا من الفضة الخالصة و40 رطلا من النحاس[1] ، وفي بعض الأوقات نجد أن العملة الفضية صنعت من مزج 56 رطلا من الفضة بـ 35 رطلا من النحاس[2] . وقد يمزج رطل من الفضة بثلاثة أرطال من النحاس ، إذا كانت النقود مخصصة للبدو المتعاملين مع الباي ، وتعتبر النقود الفضية جيدة إذا صنعت من 60 رطلا من الفضة و40 رطلا من الفضة الممزوجة[3] . لكن أحسن مزج للنقود الفضية هو بلا شك ما ينتج عن خلط 60 رطلا من الفضة الصافية بـ 40 رطلا من النقود الفضية القديمة[4] .

أما النقود النحاسية فإنها كانت تخضع لعملية التصفية قبل صبها ، مما جعل كميتها تنقص بحوالي 50٪ ، إذ يستخلص من عشرة قناطير من معدن النحاس ، خمسة قناطير من النحاس الصافي لعمل الدراهم الصغيرة ، بينما يمزج ما تبقى من خليط النحاس لضرب النقود الفضية[5] .

ولتوفير هذه المعادن النفيسة التي تتطلبها عملية مزج المعادن وصبها اضطرت دار السكة إلى شراء السبائك الذهبية والفضية من الصاغة وبعض الأهالي الذين كانوا يملكون كميات كبيرة منها والذين كانوا قد تحصلوا عليها بفضل غنائم البحر وممارسة التجارة . كما كانت دار السكة تستورد كميات من المعادن الثمينة من البلاد الأوربية ومن أقطار السودان الغربي ، لأن المناجم المحلية لم تكن تغطي إلا جزءا ضئيلا مما تحتاجه دار السكة .

فالفضة وهي أكثر المعادن الثمينة طلبا لا تعرف لها البلاد الجزائرية حسب المعلومات المتوفرة ـ إلا منجمين ، أحدهما ببلاد القبائل الكبرى بجبل قرب مصيبح[6] ،

(1) مذكرات نقيب الأشراف ، المصدر نفسه ، ص . 174 .

(2) Tachrifat, op. cit., p. 80.

(3) المصدر نفسه ، ص . 81 .

(4) المصدر نفسه .

(5) Tachrifat, op. cit., p. 81.

(6) Note parue au *Moniteur universel* du 6 juin 1845, n°157.

كان يستغله بعض الجزائريين المشهورين بتزوير العملة ، والآخر ببلاد الحراكتة ، وقد حاول أحمد باي آخر بايات قسنطينة استغلال هذا المنجم الأخير رغم رداءة نوعيته وقلة مردوده ، ليغطي نقص العملة في إقليم قسنطينة أثناء حكمه[1] . ورغم إنتاج الفضة محليا واستيراد المعادن الثمينة من الخارج ، فإن حكام الإيالة كثيرا ما كانوا يضطرون إلى سحب كميات من الذهب والفضة من الخزينة لسد حاجة دار السكة[2] ، أو لتسديد قيمة بعض المواد المستوردة من طرف إحدى البايليكات[3] . على أن توفر العملات الأجنبية بأسواق الإيالة كان عاملا مساعدا على توفير النقود الضرورية للتبادل المالي والتجاري وتغطية النقص في العملة المحلية . والملاحظ أن العملات الأجنبية قد امتازت بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها حتى يبدو للباحث أن كل العملات المعروفة آنذاك كانت مستعملة في إيالة الجزائر[4] .

ومن الأسباب التي جعلت الجزائر العثمانية تحصل على هذه النقود الأجنبية تعاملها مع الشركات الأجنبية ، وحصولها على حصتها من الإتاوات والهدايا الدولية . ومن جهة أخرى نتج عن إجراءات عتق الأسرى المسيحيين توفر كميات من النقود الأجنبية بالجزائر .

ومن أهم العملات الأجنبية الرائجة في الجزائر آنذاك ، عملات إسبانيا وتونس والمغرب الأقصى والأقطار العثمانية بالمشرق ، والدويلات الإيطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا ، إلا أن العملات التي احتلت مكانة خاصة في أسواق الجزائر هي : الإسبانية والتونسية والمغربية والتركية .

أما العملة الإسبانية فقد ساعدها على غزو أسواق المغرب العربي وتدعيم قيمتها

(1) Nouschi (A.), *Enquete*..., op. cit., p. 586.

(2) محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ، دفتر رقم 10 . ورد في هذا الدفتر ما نصه : "استخراج كميات من الذهب والفضة من الخزينة لتحويلها إلى عملة يومية في عهد أمين السكة الحاج محمد" .

(3) محفوظات دار ولاية الجزائر ، سجلات البايليك ، دفتر رقم 24 . ورد في هذا الدفتر أوامر تتعلق بإرسال كمية من الذهب والفضة إلى باي الغرب لقضاء بعض المشتريات .

(4) Garrot, op. cit., p. 586.

النقدية ولاسيما في الجزائر ، تهاطل المعادن الثمينة على شبه جزيرة إيبيريا من العالم الجديد طيلة سنوات 1493 ـ 1660[1] ، إذ بلغت كمية إنتاج مناجم أمريكا المصدرة إلى أسواق إسبانيا من الذهب والفضة سنة 1605 وحدها ما قيمته 000 .500 .14 دوقة[2] ، مما أبرز العملة الإسبانية في شكل ظاهرة عالمية لم يقتصر انتشارها على المغرب العربي ، بل امتد مجال تداولها من المحيط الأطلسي إلى بحر البلطيق ومنه إلى الصين ، لاسيما خلال 1570 ـ 1630[3] .

كما ساعد على شيوع العملة الإسبانية وتبنيها من طرف السكان واكتسابها ثقتهم التجاء كثير من الأندلسيين واليهود المطرودين من إسبانيا إلى المدن الساحلية للإيالة الجزائرية ، واستقرارهم حاملين معهم ما يملكونه من نقود إسبانية . ولعل النشاط الاقتصادي للجالية الأندلسية وحيويتها في مجال الأعمال المالية هو الذي جعل الحكام يميلون إلى تفضيل العملة الإسبانية على غيرها من العملات الأجنبية الأخرى ، عند تعاملهم مع الدول الأوربية ، إذا كان الأمر يتعلق بتسديد القروض ودفع الإتاوات .

لكن أهم أسباب انتشار العملة الإسبانية بالإيالة الجزائرية حسبما نستنتجه من الأحداث التاريخية كان ينبثق من العلاقة القديمة التي كانت تربط الجزائر بإسبانيا منذ مطلع العصور الحديثة ، خاصة وأن إسبانيا كانت قد استولت على أغلب المراسي الجزائرية وبسطت سيطرتها لمدة طويلة على وهران والمرسى الكبير (1509 ـ 1792) .

وقد عززت هذه العلاقة حاجة إسبانيا للمواد الأولية الجزائرية ، لتزويد حاميتها بوهران ، كما أن رغبة الحكام الإسبان في افتداء أسرى القرصنة والمحافظة على الاتفاقيات السلمية مع الجزائر خدمة لمصالحهم الاقتصادية ، جعلت هؤلاء الحكام الإسبان لا يمانعون في تقديم الإتاوات والهدايا ويعقدون الاتفاقيات مع الجزائر ، مثل

(1) Shaw (W. A.), *Histoire de la monnaie* 1252-1894, tra. de l'anglais par M. Raffalovich-Guillammin et Cie, Paris, 1896, p. 45.

(2) المصدر نفسه ، ص . 48 .

(3) Cherif, "Introduction de la piastre espagnole (Ryal) dans la régence de Tunis au début du XVIIиme siиcle", in *C.T.*, 1968, P. 50.

اتفاقية 1785 ، التي كان سببا في ازدياد رواج النقود الإسبانية بالأسواق الجزائرية[1] .

وساهمت في هذه الظاهرة أيضا الغنائم البحرية التي كانت أكياس النقود جزءاً مهما منها ، وكان من دوافع ازدياد نشاط بحارة المغرب العربي في منطقة غرب المتوسط تزود إسبانيا بالنقود عن طريق محور برشلونة-جنوة نتيجة لتعاظم قوة هولندا وإنكلترا في المحيط الأطلسي[2] .

كل هذه الأسباب جعلت النقود الإسبانية تسيطر على ميدان التبادل النقدي بالجزائر ، منذ أواخر القرن السادس عشر ، رغم ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية سياسيا وروحيا[3] .

وأهم أنواع العملات الإسبانية التي كانت مستعملة بالجزائر هي :

1 ـ الدبلون (El Doublon) الذي أصبح يعرف عند الأهالي بالضبلون والدبلون والدبنوني ، وهو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب[4] .

2 ـ الدوكة (Ducat) التي كانت تعادل قيمتها الدينار الذهبي .

3 ـ الكرونة (La Corana) التي كان لها رواج كبير في كافة بلدان البحر المتوسط الغربي ، لأنها مصنوعة من الفضة الخالصة ، والدليل على رواجها ، ذكرها في كثير من العقود والرسوم في أوائل الفترة العثمانية[5] .

4 ـ الدورو الإسباني (Douro) أصبحت قيمته مع مرور الوقت أقل من المحبوب الذهبي وهو عملة عثمانية مستعملة في الجزائر .

(1) Boutin, op. cit., p. 81.

(2) Sayous (A. E.), *Le commerce des Européens a Tunis du XIIume siucle jusqu'a la fin du XVIume siucle*, p. 3. D'après Ferrugia de Candia (J.), "Monnaies hafsides du musée du Bardo", in *R.T.*, nouvelle série, n° 35-36, 1938, p. 234.

(3) Sayous (A. E.), op. cit., p. 63. D'après Ferrugia, p. 234.

(4) عبد القادر ، نور الدين ، المصدر نفسه ، ص . 234 .

(5) حسن حسني عبد الوهاب : ورقات . . . ، المجلد الأول ، ص . 464 . حسب المصدر ورد الجمع فيها على صيغة كراين .

5 ـ الدرهم أو الريال الإسباني (Rial) الذي انتشر وسيطر على الأسواق منذ أوائل العهد العثماني بسبب وجود معامل مختصة في صنعه بمرسيليا وجنوة وبيزة ومونبلييه (Montpellier) وملقاي (Melgueil) تزود به أسواق التعامل النقدي بالمدن الرئيسية للمغرب العربي كبجاية ووهران وتلمسان وتونس وسبتة، عن طريق التجار اليهود الذين يقومون بنقله وبيعه في مدن المغرب العربي الرئيسية[1] .

وتأتي النقود التونسية[2] في المرتبة الثانية من حيث انتشار النقود الأجنبية بالإيالة الجزائرية، وذلك بحكم روابط الجوار[3] ، وتشابه نظام الحكم التركي بالبلدين، كما يعود ذلك أيضا إلى أهمية التبادل التجاري بين البلدين. فقد كانت هناك قوافل تجارية هامة تربط بين مدينتي قسنطينة وتونس ومن أهمها القافلة التي تنطلق شهريا من مدينة قسنطينة متكونة من 200 إلى 300 بغل، محملة ببضائع تبلغ قيمتها مليون فرنك، لتباع بمدينة تونس بمليون ونصف مليون فرنك[4] . ومن جهة أخرى كان استيلاء الجيش الجزائري على ودائع الخزينة التونسية سنة 1755، وفرضه ضريبة سنوية على إيالة تونس إحدى عوامل توفر النقود التونسية بالبلاد الجزائرية.

أما أهم العملات التونسية المستعملة بالإيالة الجزائرية فهي :

ـ الدرهم الناصري[5] ثم النصري الحيدري الذي عرف بهذا الاسم نسبة إلى حيدر باشا الحاكم العثماني الأول للقيروان سنة 1574، فقد أمر هذا الحاكم بضرب الدراهم باسم السلطان العثماني، لتخلف الدرهم الناصري الذي ضربه السلطان الحفصي أبو عمر

(1) Sayous (A. E.), op. cit., p. 63. D'aprııs Ferrugia, p. 234.

(2) هناك دراسة قيمة عن النقود الإسبانية بتونس العثمانية ربما تصلح لأن تكون مجال مقارنة مفيدة لانتشار العملة الإسبانية بالجزائر العثمانية، راجع :

- Cherif, "Introduction…", op. cit., pp. 50-53.

(3) Dugaste (P.), *Notice sur les poids, mesures et monnaies de Tunis et sur leur rapport avec ceux de France et d'Angleterre*, Paris, Barrois l'aoné, 1832, p. 21.

(4) *Tableau* 1830, p. 364.

(5) نسبة إلى الخليفة الموحدي الرابع محمد الناصر (454-481 هـ/1062-1089 م)، وقد ضرب هذا الريال المنسوب إليه لأول مرة بتونس سنة 1212 بمناسبة زيارته لمدينة تونس.

عثمان (839 ـ 893 هـ/1435 ـ 1488م) من الفضة على شكل مربع تقليدا للموحدين، لكن الريال التونسي الفضي أزاح الدراهم الناصرية والحيدرية من أسواق التبادل النقدي، وأصبح هو العملة التونسية الرائجة بالجزائر الشرقية.

وقد ظهر الريال التونسي في أسواق العملة منذ الربع الأول من القرن السابع عشر، وظل مقتبسا من الريال الإسباني أكثر من قرن، ولم يتخلص من تبعية الريال الإسباني إلا بعدما تمكنت تونس من سك ربع ريال سنة 1725 بنسبة 65٪ من وزنه فضة[1] وقد كانت هذه النسبة المرتفعة من معدن الفضة ذات أثر واضح في تدعيم مكانته في أسواق النقد بالجزائر. كما أن المعاهدات التجارية المبرمة بين الجزائر وتونس (1730 ـ 1735) كانت من العوامل المساعدة على توفر الريال التونسي بالنواحي الشرقية من الجزائر، لأن مفعول هذه المعاهدات انعكس على قيمة هذا الريال، فانخفضت قيمته إلى خمس قيمة السلطاني الجزائري[2] .

لكن هذا الوضع النقدي الذي كان في صالح الجزائر لم يدم طويلا، بعد أن أصبحت قيمة العملة التونسية في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر، مرتفعة بالنسبة للعملات المستعملة ببايليك الشرق، إذ بلغت قوتها الشرائية بقسنطينة في أوائل عهد الاحتلال 85٪، بينما قيمتها الحقيقية لم تكن تتجاوز 60٪[3] ، وربما كان هو السبب الحقيقي في تهريب العملة الجزائرية نحو تونس من طرف تجار قسنطينة في عهد أحمد باي بعد أن تعرضت الجهات الشرقية من الجزائر لأزمة نقدية حادة.

وبالإضافة إلى عملتي إسبانيا وتونس نجد من بين العملات المستعملة بالجزائر، بقايا النقود الزيانية المعروفة بالزياني الذهبي المقدر بحوالي 100 أسبر[4] ، بالإضافة إلى مختلف النقود المغربية، التي كان لها رواج بنواحي تلمسان وندرومة على يد تجار فاس وتلمسان.

(1) Cherif, "Introduction…", op. cit., p. 54.

(2) Hugon (H.), *Les emblumes des Beys de Tunis*, Paris, E. Leroux, 1913, p. 20.

(3) Nouschi (A.), *Enquête…*, op. cit., p. 121.

(4) Dapper, op. cit., p. 178.

وقد اشتهر من هذه النقود المغربية المستعملة بالغرب الجزائري : البندقي أو العشراوي، ونصف البندقي أو نصف العشراوي ، والمثقال ، والموزونة ، والفلس ، والريال ، والدرهم[1] .

هذا وقد كانت بعض العملات العثمانية رائجة في أسواق الجزائر وأشهرها : المحبوب أو الزر محبوب الذهبي ، ونصف المحبوب[2] .

جدول النقود الأوربية المستعملة في الجزائر

أ. النقود الإسبانية

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها	المصادر والملاحظات
البلون الفضي	5.40 ف	Shaler, p. 209.
الدوكة[3]	24 أس أو 9 ص	La Primaudie, p. 192.
الكرونة[4]		
الدورو الإسباني	5.25 ف	Prax, p. 4.
أو القرش الإسباني	5.43ف	Shaler, p. 307.
أو الدولار الإسباني	3.40 ف	D'Estry, p. 138.
قرش إشبيلية		
القرش المكسيكي[5]	3.7 ب . ش	Morgan, p. 374.
الريال الإسباني	15 أس	La Primaudie, p. 192.

(1) René Le Clerc (R.), *Le commerce et l'industrie a Fez*, Paris, 1905, pp. 128-129.

(2) نصف المحبوب كان نادرا جدا بالإيالة الجزائرية حسب معلومات :

- Dubois-Thainville, op. cit., p. 142.

(3) نقود قديمة تعود إلى أوائل العهد العثماني بالجزائر ، من النادر العثور عليها .

(4) نقود قديمة ونادرة .

(5) كان يعرف لدى الأهالي بالجزائر بقرش بومدفع ، تحولت عنه إسبانيا عند مطلع القرن السابع عشر . أما نظام البسيطة (Las Pesetas) فلم يظهر رسميا إلا سنة 1876 .

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها	المصادر والملاحظات
الإسبر الفضي المربع	15 ر . إسباني	Dapper, p. 178.
البـتول الإسباني[1]	4.4 ب .ش	Morgan, p. 374.
الكاتربيل الإسباني[2]	86 ف	Nouschi, *Enqukte*, p. 120.
الكاتريل المكسيكي المضاعف[3]	1.68 ف	Denniée, *Précis*, p. 52.

ب. بقية النقود الأوربية

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها	المصادر والملاحظات
دويلات المدن الإيطالية قرش ليفورن، سكة البندقية، نقود تسكانية "لاروز"[4]	3.6 ب . ش 2.6 ب . ش 4.96 ف	- Morgan, p. 374. - المصدر نفسه - Morgan, p. 374.
النمسا التالاري[5]	5.58 أو 5.25 ف	- المصدر نفسه
البرتغال الغروزاد البرتغالي[6]	7 ب . ش	- Nouschi, *Enqukte*, 1
فرنسا الجنيه الفرنسي[7]		

(1) من النقود القديمة النادرة (La Pistole) .

(2) Le Quatruple d'Espagne.

(3) Le Double Quatruple du Mexique.

(4) La Rose.

(5) Thalari, Le Thalon.

(6) La Grozada.

(7) كان الجنيه الفرنسي هو الوحدة الأساسية للعملة الفرنسية ، قبل أن يُستبدل بالفرنك عند قيام الثورة الفرنسية .

الريال الفرنسي	5 ف	
لويز فرنسا[1]	5 ف	
الفرنك الفرنسي[2]	20 ف	
	1 ف	

جدول النقود الإسلامية المستعملة في الجزائر

1. النقود التونسية

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها	المصادر والملاحظات
السلطاني التونسي[3]	3.5 غ ذهب	ينقسم إلى نصف سلطاني
الريال التونسي[4]	16 خ 3.4 ب.ش 0.75 نصري	سلطاني وربع - Morgan, p. 374. - Prax, p. 4.
الخروبة		
الدرهم الناصري	2 فل	
الفلس أو الأسير القفصي	نصف نصري	- Hugon, p. 17.
فلس رقيق (Bourbine)	0.12 قفصي	
فلس (Bourbe)	0.5 قفصي	

(1) Le Louis de France de 2 Fr.

(2) يقدر بـ 32،290 ميلغ من الذهب الخالص.

(3) أهم الأنواع المستعملة منه ضربت في عهد السلطان مصطفى 1222 هـ/1807 م، والسلطان سليم 1218 هـ/1803م.

(4) رفع قيمته مصطفى باشا إلى 7 ب.ش في سنة 1801، وكانت قيمته قبل ذلك لا تزيد عن 15،6 ب.ش، راجع:

○ Dubois-Thainville, op. cit., p. 14.

2. بقية البلاد الإسلامية

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها	المصادر والملاحظات
المغرب الأقصى		
السلطاني المغربي	2.4 ب.ش أو 10.5 ف	ذهب
البندقي أو العشراوي	65 أوقية	ذهب - Morgan, p. 374.
نصف البندقي أو نصف العشراوي	32.5 أوقية	ذهب - D'Estry, p. 138.
مثقال درهم	4 أوقيات	فضة
الموزونة[1]	؟	نحاس Leclerc, pp. 128-129.
الفلوس: زوج فلوس	؟	
الثمينة	؟	
أربعة ريال فلوس	؟	
الدولة العثمانية وأقطار المشرق العربي		
سلطاني أو محبوب[2] أو زر محبوب	9 ب.ش، وفي بعض الأحيان 10 ب.ش أو 6 ب.ش أو 35.24 ف	ذهب - D'Estry, p. 138.
نصف محبوب	4.5 ب.ش	ذهب - Aperçu, p. 165.

لكن هذه العملات الأجنبية رغم شيوعها وتنوعها، تعتبر ثانوية بالنسبة للعملات المحلية التي تدعمت مكانتها في ميدان التعامل النقدي، ونالت ثقة التجار وإقبال الأهالي، نتيجة عاملين، أولهما: قوة الاستعمال اليومي، وثانيهما: محافظتها على نسبة

(1) لها شكل إهليجي، ليس به نقوش وعلامات، راجع:

- Aperçu, 3ème Éd., p. 97.

(2) حسب براكس أن المحبوب كان في سنة 1812 لا تزيد قيمته عن 75،6 ف، راجع:

- Prax, op. cit., p. 4.

مرتفعة من المعادن الثمينة كالذهب والفضة . فبفضل هذين العاملين فرضت العملة الجزائرية وجودها وحافظت على مكانتها ، رغم أنها لم تكن تستند إلى تشريع خاص ولا قانون حكومي يحفظ لها امتيازات خاصة في المعاملات المالية . ومن الراجح أن هذا الوضع المتمثل في ترك النقود الجزائرية تحت رحمة الاستعمال اليومي ، هو السبب في تعدد الوحدات الأساسية للنقود الجزائرية حسب نوعية المعادن وأسلوب الاستعمال . فالنقود الفضية كانت وحدتها الأساسية هي ريال بوجو ، والنقود الذهبية أساسها السكة والسلطاني ، بينما النقود النحاسية برزت على رأسها الخروبة .

أما من حيث القيمة النقدية فقد كانت البدقة شيك[1] أو ريال درهم الوحدة الحسابية[2] في كل تعامل مالي في الجزائر . لكن الوحدة الحسابية للنقود الجزائرية كانت لا تتعدى المجال النظري لإجراء العمليات الحسابية ، ولعل هذا هو الذي حد من صلاحياتها حتى غدت بعض المواد الأولية أصلح لأن تكون وحدة أساسية لقياس العملة ، ومن المحتمل أن هذا الوضع هو الذي دفع السيد جانتي دوبوسي (Genty de Bussy)[3] ، أن يحدد قيمة النقود الجزائرية بمقارنتها بسعر قيمة الزيت ، باعتبار مادة الزيت ذات استعمال يومي ولا يمكن الاستغناء عنها .

أما من حيث المعدن المصنوعة منه فإن مختلف النقود الجزائرية تُصنف ، كما سبقت الإشارة ، إلى ذهبية أو فضية أو نحاسية برونزية . فالعملات الذهبية كانت تتكون من : السكة أو السلطاني ، ونصف السلطاني وربع السلطاني . والعملات الفضية كانت تشمل : ريال بوجو أو بدقة قوردة ، وزوج بوجو أو دورو الجزائر ، والصائمة ، وربع بوجو ، وثمن بوجو ،

(1) بدقة شيك (Pataque-Chique) تعني باللغة التركية الدرهم الأبيض ، ويطلق عليها الإغريق في لغتهم الحديثة لفظ الأسبروس (Aspros) ، وهو تعريف لكل عملة فضية بيضاء ، وقد شاع استعمالها بالإيالة الجزائرية ، وأصبحت ترد أحيانا على اللسان الدارج بالبدقة شيك ، حتى إن المثل العامي يحتفظ بهذا اللفظ ، فيطلق مثلا على الشيء التافه : بأنه لا يساوي ولو بدقة ، ونجد لهذه العملة تعريفا مقتضبا في كتاب السيد شاو :

- Shaw (Dr.), (Éd. La Haye, 1743, T. I), op. cit., p. 408.

(2) Aperçu, 3ème Éd., p. 97.

(3) Genty de Bussy, op. cit., p. 135.

وموزونة ، وزوج موزونة ، والأسبر الفضي . وأخير ، تتفرع العملات النحاسية البرونزية إلى الخروبة ، وريال درهم الصغير ، وزوج دراهم صغار ، والأسبر النحاسي ، والفلس .

ونتعرف في الجداول التالية على هذه العملات المختلفة ونحاول تحديد قيمتها بالنسبة للبدقة شيك والفرنك الفرنسي والدينار الجزائري الحالي ، إن أمكن ذلك .

أ. جدول النقود الذهبية الجزائرية

أنواع النقود الذهبية	قيمة النقود الذهبية	المصادر والملاحظات
السكة الجزائرية أو السلطاني	8.5 ب.ش 13.5 ب.ش 10 ب.ش أو 11 ف 9 إلى 10 ب.ش 8.5 ف 28.56 ف	- Emerit, "Le voyage", p. 377. - A.N.P., Tarif comparatif[1]. - Boutin, p. 82. - Dubois-Thainville, p. 142. - D'Estry, p. 138. - المصدر نفسه
نصف سكة أو نصف سلطاني	6.75 ب.ش أو 14.28 ف 4.449 ف	- A.N.P., Tarif comparatif. - D'Estry, p. 138. - المصدر نفسه ، ص . 140 .
ربع سكة أو ربع سلطاني	3.60 ب.ش 3.80 ف 7.14 ف	- A.N.P., Tarif comparatif. - Shaler, p. 307. - D'Estry, p. 138.
السلطاني الجديد	8.89 ف	ضرب في عهد محمود الثاني (1807-1829 م)

(1) A.N.P. F. 80, 970 Procés-verbal de l'établissement d'un tarif des monnaies en usage en Afrique.

جدول النقود الفضية الجزائرية

أنواع النقود الفضية	قيمة النقود الفضية	المصادر والملاحظات
ريال بوجو [1]	3 ب.ش أو 1. 86 ف	المصادر المعتمدة هي : - A.N.P., Tarif comparatif. - Dubois-Thainville, p. 143. - Genty de Bussy, p. 136. - Baudicour, p. 34. - Tachrifat, p. 81. - D'Estry, p. 140. - Aperçu, 3ème Éd., p. 97. - Bencheneb, p. 24.
أو بدقة قوردة أو	1.80 ف [2]	
قرش الجزائر أو	1.60 ف	
قرش صغير	0.75 ف	
ربع بوجو	0.471 ف	
	0.45 ف	
ثمن بوجو	0.375 ب.ش	
	0.225	
	0.229	
زوج بوجو أو دورو الجزائر	6 ب.ش	
	3.723 ف	
الموزونة	0.125ب.ش	
	0.75 ف	
زوج موزونة	0.25 ب.ش	
	3.155 ف	

(1) البوجو القديم يساوي 1.883ف والبوجو الجديد المضروب في سنة 1829 يساوي 1.805 ف ، راجع :
- D'Estry, p. 140.

(2) يقوم الآن بحوالي 5، 5 د.ج . أو 5، 5 ف.ف. ، ومتوسط وزنه 10 غ .

بدقة شيك أو ريال درهم [1]	0.45 ف	- Genty de Bussy, p. 136. - D'Estry, p. 140. - A.N.P., Tarif comparatif. - Aperçu, 3ème Éd., p. 97. - Dictionnaire général[3].
	0.578 ف	
	0.33 ف	
	8 م	
	0.62 ف	
	1.38 ف	
نصف بدقة شيك	0.31 ف	
	0.17 ف	
	4 م	
	0.2890 ف	
الصائمة [2]	50 أ س	

(1) ظلت حتى سنة 1822 تعتبر العملة الحسابية فقط .

(2) عملة تستعمل لإجراء المعاملات الحسابية وتسديد أجور موظفي الدولة ، كثيرا ما تختلف قيمتها من وقت لآخر .

(3) *Dictionnaire général de la Biographie de l'Histoire de Mythologie, de géographie ancienne et moderne*, Paris, Fd. Tandou, 1803, p. 2051.

ج. جدول النقود النحاسية

أنواع النقود النحاسية	قيمة النقود النحاسية	المصادر والملاحظات
خروبة	0.16 ب.ش 0.03875 ف	- A.N.P., Tarif comparatif. - Dubois-Thainville. - D'Estry, p. 140. - Aperçu, 3ème Éd., p. 97. - Rozet, T. III, p. 105.
غرامس دراهم صغار	0.0134 ف	
زوج غرامس صغار	0.0053 ف	
أسبر شيك[1] أو دراهم صغار	0.0026 ف	

ويتضح من الجداول السابقة أن النقود المعدنية هي أساس كل تعامل مالي، لأن العملات الورقية حسب المعلومات المتوفرة لدينا لم تكن موجودة بالمعنى الصحيح، وإن كانت هناك بعض المعاملات المالية كانت تتم عن طريق تسديد السندات والحوالات المالية، وكان هذا النوع من التعامل المالي يتم في نطاق التجارة الخارجية لبعض التجار الجزائريين من حضر ويهود[2]، أو إذا كان الأمر يتعلق بتسديد الديون وتصفية الحسابات المتبقية في ذمة بعض القناصل والشركات الأجنبية. وكانت هذه السندات المالية تدفع على شكل حوالات وكمبيالات ورقية[3]، لا زالت

(1) ذكر روا بأن هناك عملة ذهبية تعرف بالأسبر، راجع :
كما ذكر شاو أن الأسبر عملة فضية صغيرة تساوي 1، 66 سنم، راجع :
- Shaw (Dr.), op. cit., pp. 188 et 209.

(2) جاء في كتاب "كيف دخل الفرنسيون الجزائر" ما يؤكد ذلك : "أن هناك سفنا صغيرة للجزائريين كانت تخترق الحصار الفرنسي المضروب على السواحل الجزائرية منذ سنة 1827، وتنهب السفن التجارية الفرنسية وتذهب إلى تونس وبعض أراضي مملكة فاس وإسبانيا لتبيع ما تنهبه هناك، فإذا باعوه أخذوا بثمنه أوراق حوالات ليقبضوها من بلاد الجزائر"، عن :
- الجزائري، أحمد : كيف دخل الفرنسيون الجزائر، وصف شاهد عيان، نشر وتقديم صلاح الدين المنجد، بيروت، دار الكتاب الجديد، 1969، ص. 23.

(3) يقصد بها Mandats أو Traites أو Lettres de change.

بعض النماذج منها محفوظة في دفتر الشركة الفرنسية التي كان لها نشاط تجاري بمدينة القالة[1].

ولعل أهم عقبة حالت دون استعمال العملة الورقية، وكانت حجر عثرة أمام التوسع في الأخذ بمثل هذه السندات، هو تحايل الشركات الأجنبية في رفع نسبة أرباحها، وامتناع الأهالي عن قبولها لأنها عملات غير مأمونة العاقبة، فضلا عن أنها تكلفهم في كثير من الأحيان خسارة مالية، تنتج عن الفوائد التي تتقاضاها الشركات مقابل منح سندات مالية.

ومع ذلك حرصت الشركة الإفريقية التي كانت تتعامل مع بايليك الشرق على إصدار السندات المالية، لأنها وجدت فيها خير مخرج لها من الأزمات التي تعرضت لها نتيجة الصعوبات المالية في تسديد ما تستورده من البضائع والسلع، وهذا ما يفهم من مذكرة سنة 1768[2]. كما أن مسؤولي هذه الشركة كانوا يستعينون في بعض الأحيان بضباط الداي لإرغام العرب على قبول أوراقهم المالية ذات الفوائد المرتفعة، رغم أنها كانت غير مضمونة التسديد[3].

ومن الأمثلة على هذه السندات المالية، سند يعود تاريخه إلى سنة 1820، وجد ضمن أحد المخطوطات العربية بالمكتبة الوطنية الجزائرية[4]، وقد جاء في هذا السند على لسان أحد تجار مدينة الجزائر يعرف بابن المرابط يتعهد بخط يده على ورقة بأن يسدد باي قسنطينة للشركة الفرنسية المذكورة ما كان عليه من ديون بمرسيليا ترتبت على استيراده لبضائع فرنسية.

وهذا نص السند المالي : "الحمد لله، أشهد على نفسي باستلام ثلاث كمبيالات مجموع قيمتها 40.000 فرنك من ديوان القنصلية الفرنسية المختصة محسوبة على

(1) A.Ch.C.M., Compagnie Royale d'Afrique, Journal de la Calle.
(2) A.Ch.C.M., Compagnie Royale d'Afrique, Dossier "Piastre".
(3) Ernest-Picard (P.), *La monnaie et le crédit en Algérie depuis* 1830, Paris, Plon, 1930, p. 40.
(4) B.N.A., Manuscrit arabe, n°45, d'aprus Ernest-Picard, p. 41.

مرسيليا بفائدة 13 صوردي ونصف للريال الدرهم الواحد، مما يجعل مجموع قيمتها 59. 360 ريال درهم، في 27 جمادى الثانية سنة 1237 هـ".

أما إذا رجعنا إلى النقود المعدنية المستعملة في الجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية، فإننا نلاحظ أنها كانت تواجه أوضاعا صعبة، نظرا لاستحالة تحديد قيمتها تحديدا دقيقا وثابتا، وهذه الصعوبة راجعة إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي بالبلاد وما انجر عنه من تذبذب في أسعار التبادل التجاري مما جعل قيمة النقود تتغير من وقت لآخر.

لكن الأحوال الاقتصادية وحدها لا تفسر اهتزاز قيمة العملة لأن الحكام الأتراك كان يحق لهم بحكم صلاحياتهم أن يقروا قيمة العملة[1] ويحددوا كمية المعادن الداخلة في تكوينها[2]، كما كانوا يصدرون الأوامر لإضافة بعض المعادن الثمينة للقطع النقدية، التي أضر بها الاستعمال، بواسطة الطلاء أو المزج[3]. كما كان من صلاحياتهم أيضا إصدار الأوامر بتخفيض قيمة العملة، مثل الأمر الذي أصدره الحاج علي باشا في 1 رجب 1226هـ (23 جويلية 1811م)، والقاضي بتخفيض قيمة العملة الجزائرية المستعملة[4]، وكذلك الأمر الصادر عن الداي حسين باشا بتاريخ 1 ذي القعدة 1238 هـ، الموافق لـ 9 أوت 1823 م والذي ينص على تخفيض قيمة النقود الجزائرية[5].

كما جاء في إحدى رسائل القنصل الفرنسي بالجزائر السيد دوفال (Duval) المؤرخة في 21 أكتوبر 1817، إلى أن الداي علي باشا وافق على تخفيض قيمة البدقة شيك من 8 إلى 6 موزونات، وأقر قيمة القرش المستعمل (La piastre forte) بما يعادل 5 بدقة شيك عوض 7، 5 بدقة شيك[6].

(1) Roy, op. cit., pp. 80-81.

(2) Aperçu, op. cit., p. 164.

(3) Hatin, op. cit., p. 96.

(4) محفوظات دار ولاية الجزائر، سجلات البايليك، الدفتر رقم 13.

(5) المصدر نفسه، الملف رقم 10.

من الراجح أن تخفيض العملة يعود سببه إلى عجز ميزانية الدولة عن تسديد المصاريف التي تواجهها.

(6) A.D.B.RM. 14 169, d'apruis Ernest-Picard, p. 44.

وهذا ما ساهم في عدم استقرار وزن بعض النقود[1]. فالسكة الذهبية كانت في أول عهدها تزن 3، 400 غ وتبلغ قيمتها 9، 60 فرنك، أصبحت بعد إعادة سكها تزن 3، 187 غ، ثم انخفضت قيمتها إلى 8، 90 فرنك، والبوجو الفضي كان يزن 10 غ قبل أن ينخفض وزنه تباعا[2].

ولا يمكن إغفال دور اليهود في التحكم في القيمة الحقيقية للعملة، فالتعامل التجاري وما يتطلبه من معاملات نقدية، كان خاضعا لنفوذ اليهود، إما بطريقة غير مباشرة وذلك في مجال المبادلات المالية المترتبة عن النشاط التجاري، أو بطريقة مباشرة عندما يتحتم الرجوع إلى الصرافين اليهود المنتشرين عند كل زاوية شارع[3]، وكان الالتجاء إلى السماسرة اليهود أمرا ضروريا عند كل عملية مالية مهما كانت بسيطة.

كل هذه الأوضاع عملت على الحد من استقرار أسعار العملة، وجعلت تلك التقديرات والأرقام العديدة المثبتة في كتب كثير من المؤرخين والكتاب مجرد إحصاءات وأرقام واردة على سبيل التقريب.

ومع هذا فإن العملة الجزائرية، لها بعض الصفات التي حافظت بفضلها على نوع من الاستقرار والثبات، مثل استقلاليتها وبقائها مرتبطة بما كان متعارفا عليه وجاريا به العمل في البلاد منذ القديم، فلم تصبح تابعة للمسكوكات التركية في قيمتها ومكانتها

(1) ليس هذا الوضع خاصا بالنقود الجزائرية فقط بل هناك نقود تروجها الوكالات الأجنبية ويختلف وزنها من مركز تجاري إلى آخر، مثل القرش الذي تصدره شركة إفريقيا الفرنسية، فهو يزن في القالة 16، 18 حبة، وفي عنابة 19، 16 حبة، وفي القل 4، 16 حبات، راجع:

- Ernest-Picard, op. cit., p. 46.

(2) Tocchi (E.), *Notice sur les poids et mesures et sur les monnaies d'Alger*, Marseille, 1830. Procus-verbal de la Commission de 1830.

حسب تقرير هذه اللجنة المكلفة بتحديد أسعار النقود الجزائرية: أن السكة القديمة تزن 64 حبة، ووزن السكة الجديدة 60 حبة، كما أن قيمة السلطاني 8، 37 فرنك، لكن إذا توفرت فيه الشروط المطلوبة أصبحت قيمته 8، 80 فرنكات.

(3) Laugier de Tassy, op. cit., p. 248.

وأسمائها، شأنها في ذلك شأن بقية عملات أقطار المغرب العربي كتونس[1].

وهذا ما يدفعنا إلى أن نطرح جانبا آراء بعض الكتاب القائلة بأن عملة الجزائر لها نفس قيمة العملات المماثلة لها بإستانبول[2]. فمن المعقول أن تكون بعض العملات العثمانية المستعملة في الجزائر هي التي ينطبق عليها هذا الرأي[3] دون غيرها من العملات المحلية الصادرة عن دار السكة الجزائرية.

أما الصفة الثانية التي اكتسبتها العملة الجزائرية في مجال التقييم، فهي: كون الأجانب لم يأخذوا بعين الاعتبار واقع النقود الجزائرية، بل كانوا يحددون سعر عملاتهم وكذلك العملات الجزائرية حسب قيمة نقودهم الخاصة[4].

وقد نتج عن هذا الإجراء تحكم المعاملات التجارية وتقلبات الأحوال الاقتصادية في العملات الأجنبية، حتى أصبحت تختلف باختلاف أسعار البضائع[5]، رغم أن الواقع يفرض على هذه العملات الأجنبية مهما كانت مكانتها أن تتخذ من العملة المحلية أساسا لتقييمها.

ومن الراجح أن التجاء الأجانب إلى هذا الإجراء المنافي للقوانين النقدية، ناتج عن وضعية النظام النقدي الجزائري. فهذا النظام كان يجعل قيمة العملات المحلية لا تتعدى النطاق النظري لكثرة تغيره وعدم خضوعه لأي تشريع.

فالبوجو مثلا وهو يكاد يكون الوحدة الأساسية الشائعة بالنسبة للنقود الفضية، لا يمكن أن نتخذه أساسا لتقييم النقود الفضية الأخرى، لأن النظام المالي جعله يتعرض

(1) حسني عبد الوهاب، ورقات، م. 1، ص. 466.

(2) Hatin, op. cit., p. 96.

(3) هذا ما تؤكده رواية السيد بوتان، راجع:

- Boutin, op. cit., p. 82.

(4) Morgan, op. cit., p. 373.

- Roy, op. cit., p. 80.

(5) Garrot, op. cit., p. 586.

لألف تعديل وتغيير على حد قول السيد جانتي دوبوسي (Genty de Bussy)[1].

أما الوضع الآخر الذي كان له تأثير مباشر على العملة الجزائرية، فيكمن في ضيق نطاق استعمال النقود في التبادل التجاري، فالنقود بصورة عامة ظل استعمالها محدودا لا يتعدى الحواضر الكبرى كالجزائر ووهران وقسنطينة وتلمسان وعنابة ومعسكر. ولولا المصالح الحكومية والروابط التجارية بين هذه المدن والبلاد الأوربية مع نشاط الشركات التجارية الأجنبية، لكان وضع العملة بهذه المدن الرئيسية لا يختلف كثيرا عن الأرياف، التي بقيت بعيدة في مجملها عن التعامل التجاري النقدي. ولعل ندرة استعمال العملة بالأرياف راجع إلى طبيعة الجبايات التي كانت غالبا ما تتم بالمواد العينية، وهذا ما دعم مبدأ المقايضة بالأسواق الريفية الجزائرية.

إضافة إلى ذلك فإن وجود ثروات نقدية مجمدة بالخزينة ساعد، ولو بطريقة غير مباشرة، على نقص العملة المتداولة، وبالتالي زاد الضغط على دار السكة حتى أصبحت غير قادرة على تزويد البلاد بما تحتاجه من نقود منذ أواخر القرن الثامن عشر، الأمر الذي زاد من صعوبة حركة التبادل التجاري داخليا وخارجيا[2].

وهناك سبب آخر لقلة النقود يعود إلى ندرة المعادن الثمينة بالإيالة الجزائرية، وتناقص ذهب السودان بعد أن استطاع البرتغال منذ السنوات الأولى للقرن السادس عشر تحويل التجارة القائمة على ذهب السودان وغانة عن طريقها المباشر نحو البحر المتوسط عبر الصحراء وبلاد المغرب العربي، إلى المحيط الأطلسي نتيجة الاكتشافات البحرية وما صاحبها من تحول جذري في طريق التجارة العالمية[3]. وهكذا أصبحت بلاد المغرب العربي تعاني طيلة الفترة العثمانية أزمة تتمثل في ندرة معدن الذهب، بعد أن كانت غنية بذهب السودان من القرن الثالث عشر إلى العقد الأخير من القرن الخامس عشر.

(1) Genty de Bussy, op. cit., pp. 134-135.

(2) A.B.D.R.M. 14 178.

(3) Braudel (F.), "Monnaies et civilisation, de l'or du Soudan a l'argent d'Amérique, un drame méditerranéen", in *A.E.S.C.*, n° 2, 1946, pp. 11-15 et 22.

وقد نتج عن قلة العملة بالإيالة الجزائرية ضعف القدرة الشرائية لغالبية السكان، كما يُستنتج من إحدى العبارات الواردة في أحد المخطوطات تنص على أن "باقي الغلل من مأكولات ومشروبات كلها رخيصة السعر إلا أن الدراهم قليلة بأيدي الناس في ذلك الزمان جدا وعزيزة للغاية"[1]. فرغم انخفاض أسعار المواد الأولية[2]، كالحبوب والزيوت والجلود والصوف[3]، ظلت مستويات الأسعار مرتفعة بالنسبة إلى الطاقة الشرائية لمجموع السكان، وبالتالي زادت نفقات كلفة المعيشة، وتضخمت حدة الفوارق الاجتماعية بين الأرياف والمدن، لاسيما وأن إنتاج الفلاحين إما يحتكره البايليك مقابل أسعار زهيدة، وإما يستحوذ عليه التجار الوسطاء ويتحكمون في تصريفه.

أما في الفترات التي تتوفر فيها النقود بالأسواق - وهي قصيرة ونادرة - فإن الاستهلاك كان يزداد والأسعار ترتفع، فأسعار المواد الأولية حسب السيد بوتان (Boutin)[4]، قد تضاعفت ثلاث مرات بين سنتي 1790 و1808، عندما أدى الصلح مع إسبانيا سنة 1785 إلى وفرة في النقود بالبلاد، مع أن الإنتاج المحلي بقي على ما هو عليه بسبب الافتقار إلى سياسة حكيمة تدعم النمو الاقتصادي وتشجعه.

ومن المشاكل التي عانتها العملة الجزائرية أيضا في أواخر العهد العثماني تعرضها لمنافسة النقود المزيفة، لاسيما بعد أن انتشرت هذه النقود المزيفة وتضخمت كميتها[5] في أسواق التبادل التجاري وأصبحت تشكل خطرا على العملة الجزائرية والأجنبية على حد سواء، رغم أن البايليك سعى إلى المحافظة على احتكار سك النقود بدار السكة[6]،

(1) العنتري، المصدر نفسه، ص. 7.

(2) أسعار القمح كانت منخفضة في الجزائر في أواخر الفترة العثمانية بنسبة الثلث عما كانت عليه بفرنسا، راجع:
- Clauzel, op. cit., p. 143.

(3) راجع جدول أسعار المواد الغذائية.

(4) Boutin, op. cit., p. 81.

(5) Rozet, T. II, op. cit., p. 118.

(6) من الراجح أن احتكار البايليك لسك العملات لم يتجاوز النقود الفضية، فالنقود الذهبية على ما يظهر ترك سكها حرا شريطة أن تتوفر فيها الشروط الضرورية المتعلقة بالوزن والمزج والشكل، راجع:
- Ernest-Picard, op. cit., p. 44.

وعمل جاهدا على الحد من انتشار النقود المزورة بإنزال عقوبة الإعدام بالمزورين[1]، فكان كل من يقبض عليه متلبسا بجريمة تزوير النقود يُحكم عليه بالموت حرقا ليكون عبرة لغيره[2]. كما عمل البايليك على الحد من تسرب النقود المغشوشة من منطقة القبائل، بإعطاء قائد ساباو صلاحيات تخول له مراقبة الأشخاص المتعاملين مع مزوري العملة، وحتى يبعد خطر تسرب النقود المزورة إلى المدن الكبرى كان في بعض الأحيان يمتنع عن منح رخصة السفر للسكان الذين يتعاطون هذا النشاط ويعمد إلى مصادرة أملاكهم إن هم خالفوا أوامره.

وفي السنوات الثلاث التي سبقت الاحتلال الفرنسي للعاصمة الجزائرية، عمد قائد الجيش الآغا يحيى الذي كان يتمتع بالاحترام والهيبة لدى الأهالي، إلى إجراء فريد بعد أن أحس بتكاثر النقود المزورة في الأسواق بصورة مفزعة. ويتلخص هذا الإجراء في إلقاء القبض في يوم واحد على كل رجل ينتسب إلى القبائل المعروفة بترويجها للنقود المزورة في أسواق الجزائر وقسنطينة وعنابة وسطيف، واستطاع أن يلقي القبض على حوالي مائة شخص، وهددهم بالقتل إذا لم يسلموا له أحجار الرحى وقوالب صب النقود المستعملة في صناعة العملة المزورة، وبقي هؤلاء الأشخاص في السجن ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن دفعوا غرامة مالية كبيرة[3]. ورغم ما يبدو في هذه الرواية من المبالغة والتحريف إلا أنها تدل مع ذلك على جهود الحكام في سبيل القضاء على خطر النقود المزيفة.

ولكن لسوء الحظ أن المحاولات الجادة وإن كانت قد حدت من نشاط المزورين فإنها لم تمكن البايليك من السيطرة نهائيا على مصادر تسرب النقود المزورة وتطهير الأسواق منها، وذلك لأن التجار الأوربيين من إسبان وإيطاليين وفرنسيين كانوا بدورهم

(1) "Ahd-Aman ou rıglement politique et militaire", texte tra. en arabe par M. Ben Mustapha et reproduit en français par Devoulx, in *R.A.*, 1859, p. 215.
حسب بعض المؤرخين أن عقوبة الإعدام لا تلحق إلا بمزوري النقود المحلية فقط، راجع:
- Ernest-Picard, op. cit., p. 44.

(2) Laugier de Tassy, op. cit., p. 248.

(3) Moniteur universel, 6 juin 1845, n° 157.

يمارسون تهريب النقود المغشوشة إلى داخل البلاد والتي كانت تدر عليهم أرباحا وفيرة، وكانوا يحققون ذلك بالتحايل على موظفي الجمارك الجزائرية[1].

فضلا عن أن قسما من هذه النقود المزيفة كان يصنع محليا بجبال جرجرة، وقد اشتهر بذلك سكان قريتي آيت الأربعاء وعلي أوخروبة اللتين كانتا تصدران إنتاجهما من النقود المزورة عن طريق سكان القرى المجاورة كبني يني وبني مغيلة وبني بودرار وبني واصيف[2]. وبطول الزمن وحكم التجربة اكتسب صناع العملة المزورة بجرجرة مهارة وكفاءة يشهد لها، مما ساعدهم على تصريف عملتهم المغشوشة إلى المدن بسهولة، فلم يعد يقف في وجهها سوى مهارة وحنكة الصرافين عند قيامهم بتصريف النقود[3]. ومن الطبيعي أن يكون لانتشار هذه النقود المزورة نتائج سلبية على التبادل المالي، إذ انعدمت الثقة في العملات المطروحة للتعامل، حتى ذهب بعض الكتاب إلى أن أغلب النقود الجزائرية مزيفة أو مغشوشة ولا تتعدى نسبة المعدن الثمين المطلوب فيها الخمس[4]. لكن مثل هذه الأقوال على ما يظهر مبالغ فيها بدليل أن السلطات الفرنسية بعد احتلالها للعاصمة حاولت تقدير نسبة النقود المزورة في مدينة الجزائر سنة 1830 وتوصلت إلى نتائج مفادها أن النقود المزورة بالنسبة لبدقة شيك بلغت 3٪ وبالنسبة لربع بوجو 4٪[5] من مجموع صنف ربع بوجو المتداول.

وعلى كل فإن هذا الوضع جعل النقود المحلية لا تلقى قبول التجار ولا تحظى بثقة الأهالي، بينما غدت النقود الأجنبية ذات رواج[6]، فسكان المدن لم يعودوا يقبلون

(1) Laugier de Tassy, op. cit., p. 298.
(2) Moniteur universel, 6 juin 1845, n° 157.
o Laugier de Tassy, op. cit., p. 248.
(3) Morgan, op. cit., p. 379.
• Audel (P.), L'orfuvrerie algérienne et tunisienne, Alger, 1902, p. 73.
(4) Ernest-Picard, op. cit., p. 47.
(5) Tocchi, d'aprus Ernest-Picard, p. 48.
(6) جاء في مذكرة السيد ديبوا ثانفيل: أن النقود الذهبية والفضية لإسبانيا والبرتغال والبندقية مطلوبة جدا في الجزائر، عن:
• Dubois-Thainville, op. cit., p. 142.

إلا على النقود الفضية الأجنبية مثل الدوكة والبسطول الإسباني[1]، ويستبعدون النقود النحاسية والذهبية[2] لمزاحمة النقود المغشوشة لها، مما جعل وضع العملة الجزائرية في أواخر العهد التركي ينطبق عليه قانون جريشام الذي ينص: "على أن النقود الرديئة إذا ظهرت بالأسواق تطرد النقود الجيدة من التداول حيث يقبل الأغنياء على اقتناء العملات الجيدة واكتنازها وبذلك تختفي من التداول"[3].

هذا وختاما لدراستنا لأوضاع العملة في الجزائر العثمانية، نسجل الاستنتاجات التالية:

أولا: أن نظام النقد الجزائري في أواخر الفترة العثمانية لم يكن يخضع لقوانين تنظمه وتوجهه لخدمة الاقتصاد المحلي، وقد انعكست هذه الوضعية في اختلاف أسعار العملة حسب الأمكنة والأوقات ونوع البضائع. فالإيالة الجزائرية عرفت بسبب هذا الوضع انخفاضا محسوسا في قيمة النقود الفضية، فلم تعد القطع الجيدة تساوي ثلاثة أرباع قيمة القطع القديمة[4]، كما أن العملة في القطاع القسنطيني تعرضت إلى انخفاض في قدرتها الشرائية طيلة الفترة الممتدة من 1823 إلى 1837[5] لتأثر الناحية الشرقية باحتلال العاصمة، وبمجاورتها لإيالة تونس، وباعتماد اقتصادها على تصدير المواد الأولية الخام عن طريق شركة حصن فرنسا.

ثانيا: أدى شيوع مبدإ المقايضة إلى الحد من تطور الاقتصاد الجزائري، وبقائه بعيدا عن الأنظمة النقدية السائدة آنذاك بأوروبا الغربية، وبالتالي لم يعد استعمال النقود يتجاوز نطاق الحواضر الكبرى، بينما لم تجد المعادن الثمينة الإقبال على اقتنائها والتعامل بها[6].

(1) Dapper, op. cit., p. 178.
(2) Genty de Bussy, op. cit., p. 137.
(3) عجمية، محمد عبد العزيز، وإسماعيل، محمد محروس: التطور الاقتصادي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1968، ص. 229.
(4) Ernest-Picard, op. cit., p. 44.
(5) Nouschi (A.), *Enquкte*..., op. cit., p. 121.
(6) لاحظت اللجنة المكلفة بتحديد قيمة العملات الجزائرية أن المعادن الثمينة غير ممكن تقييمها لأنها لم

ثالثا : تمتعت الجزائر باستقلال مالي عن الدولة العثمانية ، ومن مظاهر السيادة الجزائرية في الميدان المالي ، وجود دار السكة المكلفة بضرب النقود ، كما أن العملة المضروبة في الجزائر كانت تختلف من حيث القيمة والنظام عن غيرها من العملات العثمانية أو الأوربية .

رابعا : كانت العملة النقدية هي المعمول بها في التعامل المالي ، بينما ظلت العملات الورقية مجهولة ، رغم أنه في هذه الفترة عرفت العملات الورقية في أوربا رواجا وإقبالا ملحوظا . هذا إذا استثنينا بعض السندات والحوالات المالية التي كانت تسدد بها بعض القروض وتصفى بفضلها بعض الحسابات المالية للوكالات الأجنبية العاملة بالبلاد وللتجار الأثرياء من اليهود والحضر ، لأن التجارة الخارجية والمبادلات الداخلية تضطرهم إلى هذا النوع من التبادل المالي الورقي .

خامسا : كانت الإيالة الجزائرية سوقا حرة للتعامل النقدي ، فالعملات المحلية والأجنبية كانتا مطروحتين للتداول بدون تمييز ، كل منها تحاول السيطرة على السوق المالية معتمدة على مبدإ التنافس الحر .

وقد استغل قناصل الدول الأوربية ومديرو الشركات التجارية الأجنبية هذا الوضع فأصبحوا يصدرون للإيالة الجزائرية النقود المعدنية مقابل استيراد السلع والبضائع ، لاسيما بعد أن وجدت هذه النقود الأجنبية إقبالا متزايدا من الأهالي[1] .

سادسا : العملة الجزائرية لم يكن لها وحدة أساسية بالمعنى الصحيح ، لأن كل نوع من أنواعها كان يعتمد في تقييمه على نسبة المعدن الثمين المتكون منه ، وعلى وزنه وحجمه ، وعلى مدى مقدرته على الصمود أمام بقية النقود المحلية والأجنبية .

= تكن موضع عناية وتقدير من طرف الأهالي ، راجع :

- Ernest-Picard, op. cit., p. 59.

(1) Genty de Bussy, op. cit., p. 137.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المزايا التي لا تتوفر إلا في النقود الأساسية نجد أن بدقة شيك ، تعتبر العملة المفضلة في مجال الحسابات المالية ، وإن لم تستطع اكتساب مكانة تخول لها صفة العملة الأساسية لباقي العملات ، لشدة منافسة البوجو الفضي والسلطاني الذهبي .

سابعا : لم تساهم العملة الجزائرية والأجنبية في خدمة التطور الاقتصادي كما يجب ، ويرجع ذلك إلى تهرب سكان الأرياف من التعامل النقدي ، وشيوع النقود المزورة والمغشوشة وانخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة[1] .

كما أن انعدام روح المبادرة الاقتصادية واتباع أسلوب الادخار جعل النقود تقل في الأسواق وتتركز في أيدي الطبقة الموسرة المتكونة من أغنياء اليهود والحضر ، أو تتراكم في الخزينة العامة .

ثامنا : ظل استعمال النقود النحاسية والذهبية ضئيلا جدا ، لاسيما النوع المعروف بالبوجو بالنسبة للنقود المحلية ، والصنف المعروف بالقرش الإسباني أو قرش بومدفع بالنسبة للنقود الأجنبية .

وسبب الإقبال على النقود الفضية يكمن في سهولة استعمالها في قضاء الحاجات اليومية بخلاف النقود النحاسية أو الذهبية ، فالنقود النحاسية أهملت لبخس أثمانها ، والنقود الذهبية لم تلق الرواج لصعوبة التعامل بها نظرا لارتفاع قيمتها ، ولأنها تحت مراقبة المسؤولين[2] ، بحيث يتعرض أصحابها أحيانا للمصادرة والتغريم والحجز فضلا عن أن كثيرا من السكان كانوا يجهلون قيمة الذهب الحقيقية[3] ، ومنهم من كان لا يعرفه مطلقا ، بدليل أن أحد شيوخ الأهالي المتعاملين مع شركة إفريقيا بحصن فرنسا

(1) راجع قائمة أسعار الحاجات المتداولة الملحقة بالرسالة .

(2) وقد استغل بعض الكتاب الغربيين هذا الاهتمام ، فاتهموا الأتراك بحبهم المفرط للذهب وتهالكهم على جمعه ، مثل الوصف المبالغ فيه للسيد دارندا ، راجع :

- D'Aranda (E.), *Relation de la captivité et liberté de sieur Emanuel d'Aranda, jadis esclave a Alger*, Bruxelles, J. Mommart, 1662, p. 394.

3 هذا ما يؤكده أيضا تقرير اللجنة المكلفة بتحديد أسعار العملات الجزائرية ، راجع :

- Procus-verbal de la commission du 29 avril 1830.

صرح لموظفي هذه الشركة، بأن مواطنيه لا يعرفون إلا القليل عن الذهب، ولا يفضلون سوى القرش الإسباني في معاملاتهم[1].

(1) A. Ch. C. M. Compagnie Royale d'Afrique, mémoire 1768, "Piastre".

الفصل السادس

السياسة المالية

السياسة المالية
"نقد واستنتاج"

إن دراسة تأثير النظام المالي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد الجزائرية ، تمكننا من إعطاء صورة واضحة عن طبيعة السياسة المالية للإيالة ، كما تمكننا من تقرير أهم النتائج المترتبة عن هذه السياسة ، اعتمادا على ما سبق التعرض إليه في الفصول السابقة .

فتأثير النظام المالي على الحياة الاجتماعية لسكان الإيالة الجزائرية لا يمكن إهماله ، لأن الرغبة في المحافظة على الامتيازات المادية والتحكم في المناصب الحيوية للدولة من مصادر دخل ووجوه إنفاق كان لها مفعول كبير في بلورة الأوضاع الاجتماعية الخاصة لكل طائفة من طوائف المجتمع .

ومع عدم إهمالنا للعوامل الروحية والجغرافية والتاريخية المتحكمة في البنية الاجتماعية ، فإننا نرى أن الأوضاع المالية ساهمت إلى حد كبير في فرض تنظيم اجتماعي خاص بالمدن الجزائرية ، فالأتراك كانوا طبقة عسكرية حاكمة منتفعة ماديا بنظام الحكم السائد ، والكراغلة كانوا يقومون بدور الوساطة بين بقية السكان من حضر وبرانية وجماعة الأتراك ، بواسطة المناصب المسندة إليهم والتابعة للحكام الأتراك ، والجالية اليهودية تعيش في عزلة عن بقية المجتمع لا يهمها سوى مكاسبها المادية وأرباحها التجارية .

وانطلاقا من هذه الفكرة نرى أن جماعة الكراغلة ظلوا مبعدين عن المهام الحيوية

للدولة من طرف جماعة الأتراك[1]، وذلك حتى لا يتمكنوا من التحكم في الموارد المالية والاقتصادية[2]، رغم قرابتهم للعنصر التركي الحاكم. كما أنهم، أي: الكراغلة، بقوا بعيدين أيضا عن الأهالي، رغم تأصلهم بالبلاد، نتيجة سياسة الترضية والتسامح التي انتهجتها الدولة معهم، وذلك للحد من ثوراتهم والمحافظة على هدوئهم. ولعل السر في بقاء الكراغلة ملتصقين بالحكم التركي يكمن في حرصهم على الامتيازات الممنوحة لهم، أو في طلبهم المزيد منها.

أما العنصر الأندلسي المستقر بالإيالة الجزائرية فقد كانت الدوافع المادية أيضا هي القوة التي يستمد منها تلاحمه الاجتماعي، والتي تزيد في شدة تآزره وارتباطه، وربما يرجع السبب في تراجع دور العنصر الأندلسي بالمدن الجزائرية إلى ضعف نشاط أفراده في الميدان المالي، نتيجة مضايقة واستبداد الحكام الأتراك.

أما جماعة الحضر فقد كانت الأعمال الاقتصادية خير حافز لهم على البقاء في حالة هدوء، إذ لم يطمحوا لارتقاء مناصب سامية تؤهلهم لقيادة البلاد، بل بقوا قانعين بما يملكونه من دكاكين وبساتين وثروات.

وكانت جماعة البرانية تقوم بخدمات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالوضع المالي والاقتصادي بالحواضر الجزائرية، وفرضتها عليها الحاجة الاقتصادية أكثر مما هي تعبير عن مؤهلات طبيعية اختص بها أهالي كل جهة[3].

وكذلك الأمر بالنسبة لطبقة الدخلاء المتكونة من الأسرى المسيحيين وأفراد الجالية اليهودية. فالأسرى رغم اختفائهم من الحياة الاجتماعية في السنوات الأخيرة لحياة الإيالة، إلا أنهم كانوا طبقة مميزة في المجتمع الجزائري، فقد تحددت وضعيتهم

(1) Grammont (H. D. de), "Les relations…", op. cit., p. 414.

(2) عبد القادر، نور الدين، المصدر نفسه، ص. 228.

(3) اشتهر أهالي بعض الجهات بالمهن التي يقومون بها في مدينة الجزائر، إذ اشتهر الأغواطيون بالتنظيف، والبساكرة بحمل الأثقال والحراسة، والقبائل بأعمال البناء، والزنوج بخدمة المنازل، راجع:

- Devoulx (A.), *Notice sur les corporations*, pp. 71 _ 72.

الاجتماعية بفضل الخدمات الاقتصادية والأعمال التي يؤدونها، مثل الاستخدام في قصر الداي ودور الحكومة، أو العمل بالبساتين والسجون والإشراف على الحانات[1]. ولعل السبب في إقبالهم على المهن المذكورة، يرجع إلى الأرباح المالية التي كانت توفرها لهم تلك الخدمات.

أما الجالية اليهودية فكانت أوضاعها الاجتماعية تتأثر بالدور الذي كانت تلعبه في الميدان المالي. فكثير من أفرادها كانوا يقومون بدور الوساطة التجارية، وتقديم القروض المالية بفوائد مرتفعة عند الحاجة، كما أنهم كانوا لا يتورعون في عرض خدماتهم على رجال الدولة الجزائرية في المهام الاقتصادية والقضايا المالية. وقد تعرضوا للاحتقار من الأهالي كرد فعل على الأموال التي جمعوها، والنفوذ الذي كان لهم على الأجهزة المالية للبلاد[2]، الأمر الذي دفع أغنياء اليهود إلى التقرب من الحكام، بتوفير الحاجات المادية لهم، حتى لا يتعرضوا للتضييق والقمع، ويتمكنوا من اكتساب الامتيازات التجارية والتهرب من الضرائب.

أما سكان الأرياف فمنهم من كان متعاملا مع السلطة التركية مقابل فوائد مادية ومعنوية، وتمثل هذا الصنف من السكان قبائل المخزن الحليفة. أما الصنف الثاني فقد كان خاضعا مباشرة للأتراك، ومعرضا للاستغلال، ونعني به قبائل الرعية التي اضطرتها ظروف المعيشة أن تقيم في المناطق الخاضعة للأتراك، وهناك صنف آخر بقي بعيدا عن النفوذ التركي، تتزعمه بعض العائلات الشريفة، وهذا الصنف فرضت عليه الظروف الاقتصادية أن يكون على اتصال دائم بالمناطق الخاضعة للسلطة المركزية بالجزائر، فهو لا يستطيع أن يكتفي بإنتاجه المحلي بالمناطق الجبلية أو الصحراوية بل هو مضطر إلى التبادل التجاري في الأسواق الريفية الواقعة تحت رحمة الحكام الأتراك، أو انتجاع الكلأ والرعي في الأراضي الواقعة تحت نفوذ الحكومة الجزائرية.

(1) Vialar (M. le Baron), *Alger, appendice au rapport de M. Passy, Ministére de la Guerre*, Paris, Herhan, 1835, p. 7.

(2) Féraud, "Éphémérides…", op. cit., p. 308.

وهكذا نلاحظ أن الظروف الاقتصادية، ولاسيما الجانب المالي منها من ضرائب ورسوم وعوائد، قد تدخلت في تصنيف سكان الأرياف باعتبار أن قسما منهم نال الامتيازات مقابل العمل لصالح النظام المالي، ومنهم من اضطرته ظروف المعيشة أن يبقى على اتصال دائم بالسلطة الحاكمة، وإن كان هذا الاتصال الذي حد من استقلالهم تفرضه المصلحة المتبادلة ويساهم فيه الرؤساء المحليون.

ومن هؤلاء السكان الريفيين من بقي يعاني أنواع الاستغلال ويعيش حياة التعاسة والشقاء، وهم الأغلبية الذين يقع على كاهلهم تدعيم النظام المالي بأكبر قسط من المداخيل المالية ومد الدولة بما تحتاجه من مواد أولية، رغم أنهم لم يلقوا رعاية الحكام ولم تشملهم اهتمامات الدولة.

ومما سبق نستنتج أن الحكومة الجزائرية، وما تميزت به من أنظمة مالية، قد ساعدت على الإبقاء على الهياكل الاجتماعية بالأرياف، مستعينة بتعاطف رجال الدين من مرابطين وعلماء وشيوخ ورؤساء محليين مع الحكام[1]، ومعتمدة على ملاءمة نظام الملكية الجماعية في البوادي لسياسة الحكام الأتراك الرامية إلى إثارة التنافس الداخلي والانقسام العشائري لتأمن شر الثورات والعصيان[2].

وبالطبع فإن تنظيما اجتماعيا بهذا الشكل تكاد تستحيل فيه أي انتفاضة جماعية[3]، أو تغيير جذري لأجهزة الحكم أو للأنظمة الاقتصادية السائدة في المدن

(1) لأخذ فكرة عن دور هؤلاء الرؤساء المحليين، راجع:

- Berque, "Esquisse...", p. 19.
- Carette et Warnier, *Description*..., op. cit., pp. 17 - 19.

(2) بالغ بعض المؤرخين في أهمية استغلال الأتراك للنزاعات المحلية، مثل:

- Shaw (Dr.), op. cit., p. 212.
- Mercier (E.), *Comment l'Afrique septentrionale a été arabisée*, Constantine, L. Merle, p. 16.
- Julien (Ch. - A.), *Histoire de l'Afrique du Nord*..., op. cit., T. II, p. 15.

(3) Gallissot (R.), "Abdel - Kader et la nationalité algérienne et interprétation de la chute de la régence d'Alger et des premiéres resistances a la conquxte française 1830 - 1839", in *R.H.*, T. 89, 1965.

والحواضر الجزائرية، فهو مناف لروح الوحدة الوطنية في البلاد[1]، رغم توفر الشروط والعوامل المشجعة على تكوين مجتمع متلاحم قادر على التطور.

أما من حيث الحياة الاقتصادية، فإننا نلاحظ أن النظام المالي كان يتحكم فيها بالإجراءات المالية المتبعة، مثل قانون الاحتكار الذي كانت تمارسه الحكومة لتشرف عن طريقه على قطاعات الإنتاج الرئيسية بالبلاد[2]، وذلك رغبة منها في الحصول على الأرباح الوفيرة.

وترجع أهمية نظام الاحتكار إلى كونه أصبح يتحكم بطول المدة في الإنتاج الزراعي والحيواني، ويخضع له التبادل التجاري، وتتكيف معه الأنظمة المالية المتعلقة برسوم الاستيراد أو التصدير أو المتصلة بالقوانين المعمول بها في استخلاص الضرائب، بالإضافة إلى أنه كان انعكاسا سلبيا لعلاقة الجزائر التجارية مع الخارج، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة كان قائما على تصدير المواد الأولية واستيراد الأشياء المصنعة أو التي لا تتوفر بالبلاد.

ورغم أن نظام الاحتكار كان إجراء تفرضه وضعية البلاد المالية بعد أن تناقصت المدخولات واحتاجت الدولة إلى مداخيل مالية تحصل عليها من احتكارها لتصدير بعض المواد الأولية الداخلة في التعامل التجاري مثل الصوف الذي تشتريه الدولة بثماني قروش لتبيعه من جديد بعشرة قروش، والشمع الذي تحصل عليه الحكومة بستين بدقة شيك لتصديره للخارج بسعر 163 بدقة شيك[3].

ولكن هذا التنظيم الاحتكاري كان له تأثير خطير على الأوضاع المالية وانعكاس سلبي على النمو الاقتصادي، فقد كان عاملا مساعدا على تدهور التجارة وتقهقر الزراعة، أو بعبارة أوضح كان عاملا محطما للاقتصاد[4]، وسببا في قلة الإنتاج وعدم تلبيته لحاجات السكان[5].

(1) Julien (Ch. - A.), *Histoire de l'Afrique du Nord*..., op. cit., T. II, p. 19.

(2) بونو، المصدر نفسه، ص. 118.

(3) Venture de Paradis, op. cit., pp. 20 - 24.

(4) Shaler (W.), op. cit., pp. 102 - 103.

(5) المصدر نفسه، ص. 102.

وسبب هذه الوضعية البائسة هو أن الفوائد التي كان يوفرها النظام الاحتكاري، لم تكن تذهب لخزينة الدولة، فدور الحكومة في هذه العملية كان يقتصر في الحقيقة على الإجراءات الإدارية والتنظيمات الجمركية، بينما أرباح الوساطة مع الخارج تفوز بها البيوتات اليهودية والشركات التجارية الأوربية تحت غطاء دور الوساطة الذي تقوم به مع الأسواق الأوربية، في وقت كانت تنظر فيه الدولة الجزائرية للمتعاملين التجاريين اليهود والأوربيين وكأنهم أداة ضرورية للاقتصاد الجزائري، لا يمكن الاستغناء عنها لعقد الصفقات التجارية مع الدول الأوربية. وهكذا أصبحت المعاملات التجارية التي تنجت عن نظام الاحتكار مناقضة لمصلحة الدولة الجزائرية ومضرة بالاقتصاد الجزائري[1].

وربما يرجع ذلك إلى اطلاع اليهود على الأوضاع الاقتصادية في العالم المسيحي وانفتاحهم على أوربا وعدم تمكن الجزائريين من أداء أعمالهم التجارية، نظرا لقلة خبرتهم في هذا المجال، والموقف العدائي الذي كانوا يواجهونه عند حلولهم بالبلاد الأوربية، زيادة على عدم تشجيع الدولة لهم على ممارسة التبادل التجاري مع الخارج.

فرغم اشتهار الجزائريين بإخلاصهم وأمانتهم في الأعمال التجارية لم يجد تجارهم التشجيع اللائق ولا الرعاية الكافية من الدولة، مما جعل الأجانب يستفيدون من التجارة بين الجزائر وأوربا[2]، وبالخصوص بعد أن تلاشى النشاط البحري الجزائري المتعلق بالتجارة السلمية، منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تاركا المجال رحبا أمام البحرية التجارية الفرنسية واليونانية ذات التجهيز الجيد[3].

وهناك جانب سلبي آخر لنظام الاحتكار، وهو أنه ساعد على تسرب المواد الأولية الجزائرية إلى أيدي التجار الأجانب بثمن بخس، وهذا ما سبب بالفعل عجزا ماليا كبيرا في الميزان التجاري الجزائري[4]، وأدى إلى هبوط أسعار المنتجات التي يتحكم فيها

(1) Gallissot (R.), "Les rapports...", op. cit., p. 87.

(2) Emerit (M.), "Essai...", op. cit., p. 370.

(3) المصدر نفسه، ص. 369.

(4) رغم أهمية الصادرات الجزائرية إلا أن الميزان التجاري كان يسجل عجزا مزمنا في مطلع القرن التاسع عشر، بلغ حسب بعض الإحصائيات: 4 ملايين فرنك، راجع:

=

قانون تصدير الحبوب. وقد أدى هذا الوضع إلى قلة الإنتاج وانخفاض كميات المواد المصدرة وظهور مجاعات فصلية بالبلاد[1].

والنتيجة الحتمية لمثل هذا النظام الاحتكاري هي هبوط أسعار المواد الأولية المعدة للتصدير، وارتفاع قيمة المواد المصنوعة والمستوردة من الخارج، وانخفاض مستوى المعيشة لاعتماد الأهالي على الزراعة والرعي، ولهذا لا نسلم بالرأي القائل بأن فقر البلاد الجزائرية وتأخر سكانها هو الذي منع تطور التجارة ونموها، كما ذهب إلى ذلك السيد ماسون (Masson)[2].

بل نرى أن الأحوال الاقتصادية هي التي لم تشجع السكان على تطوير الإنتاج، وقد أورد محمد الصالح العنتري ما نصه: "بحيث أنك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا من أجل بخس قيمته... كانت أمور الحراثة في زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس كوقتنا هذا"[3].

ويمكن أن نستنتج من ذلك أن سياسة الدولة الجزائرية في مجال الاقتصاد، واتباعها نظام الاحتكار حال دون قيام برجوازية وطنية حقيقية بالبلاد، مما ترك الميدان خاليا للأجانب ولاسيما للتجار اليهود والفرنسيين لتكوين هذه الطبقة الاجتماعية، التي اكتسبت مهارة وحذقا في تصريف البضائع ولو كانت كمياتها متواضعة جدا، وإخراج أموالها ومكاسبها التجارية من الجزائر إلى أوربا، دون الخضوع للإجراءات الجمركية بالتلاعب والاحتيال على الديوانة.

ومعنى ذلك أن الامتيازات الأجنبية قد زادت رسوخا وتشعبا، وأصبح من المستحيل إخضاعها للأنظمة المالية والاقتصادية المعمول بها في البلاد آنذاك، وبالخصوص بعد أن سيطر اليهود على الأسواق التجارية وأخذوا يمارسون ضغطا ماليا

=

- *Tableau* 1830 _ 1837, p. 324.

(1) Boyer (P.), *L'évolution*..., op. cit., p. 53.

(2) Masson, *Histoire des établissements*..., op. cit., p. 579.

(3) العنتري، المصدر نفسه، ص. 8.

على الجهاز الحكومي، كان له فيما بعد أثر على مستقبل الجزائر نفسها[1]، ويتجلى ذلك في إبعاد بقية السكان عن كل مساهمة جدية قادرة على التأثير في المجالات الاقتصادية الحيوية. وكان من الطبيعي والحالة الاقتصادية بالجزائر العثمانية في أوائل القرن التاسع عشر على هذا الوضع، أن تفتقر الدولة إلى توازن اقتصادي حقيقي، وأن تفشل في خلق سوق اقتصادية متكاملة، مع أننا لا نهمل دور وعورة التضاريس وعدم توفر طرق المواصلات ووسائل النقل[2]، وكثرة الثورات والفتن، وضعف القوة الشرائية لدى سكان الأرياف بالخصوص[3]، وكلها عوامل ساهمت في صعوبة التبادل التجاري، وحالت دون تكوين سوق داخلية موحدة.

والملاحظ في هذا المجال أن الإنتاج الجزائري في أوائل القرن التاسع عشر، كانت تتعاقب عليه فترات من الازدهار في المواسم الخصبة، وإن كانت قليلة،، وأزمات خانقة جراء عوامل طبيعية كالزلازل والفيضانات والجفاف، وعوامل بشرية كالثورات والفوضى وانعدام الأمن والاستقرار.

ونتيجة لذلك أصبح سكان الأرياف يعيشون في عزلة وانغلاق، بينما شهدت المدن مرحلة تدهور عمراني[4]، وتناقص بشري، فلم يعد سكانها يتجاوزون في أحسن الظروف 6٪ من مجموع السكان[5].

وما دامت الأحوال المالية والاقتصادية على النحو الذي وصفنا، فإنه يحق لنا أن نتساءل على طبيعة الاقتصاد الجزائري وبالخصوص تعامل الحكام مع الأنظمة المالية.

(1) بشهادة الكونت بوربون : أن اليهود كانوا سببا غير مباشر للغزو الفرنسي، نظرا لما كانوا يمارسونه من نفوذ مالي على الحكام، راجع :

- Bourbon, p. 17.

كما لا ننسى قضية الديون التي تورط فيها بكري وبوشناق وأدت إلى ضربة المروحة.

(2) Julien (Ch. _ A.), *Histoire de l'Afrique du Nord...*, op. cit., T. II, p. 17.

(3) Roget _ Paret, op. cit., p. 70.

(4) "Monde rural et monde urbain, histoire du phénoméne urbain jusqu'en 1830, l'Algérie en voie d'urbanisation", *Information rapide Bulletin mensuel*, série 7, Alger, S.N.E.D., 1969, p. 31.

(5) Roget _ Paret, op. cit., p. 70.

وفي هذا الصدد نميل إلى القول بأن الإيالة الجزائرية كانت في الثلاثين سنة التي سبقت الاحتلال تمارس اقتصاد ما قبل الرأسمالية (Précapitaliste) المتميز بقلة الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضا محسوسا، وبقاء أموال كثيرة مجمدة في الخزينة، أو محفوظة عند أصحاب الثروات، مع التركيز على استخلاص الضرائب وإعطاء أهمية للإتاوات والغنائم البحرية.

كما لا ننسى تلك الصبغة العائلية السائدة في اقتصاديات الريف والمدينة على حد سواء، والتي تقنع بالبحث عن الاكتفاء الذاتي على مستوى الأفراد والأسر، ومع هذا فإن الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي لم يكن يعرف نموذجا معينا من الإنتاج، وإنما كان يتميز بأوضاع خاصة نتجت عن الحكم النخبوي العسكري السائد، والتنظيمات الاجتماعية، وتفاوت مستوى المعيشة، والضغوط الأوربية التي كانت تمارس على الدولة الجزائرية في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية.

ولهذا نستبعد أن يكون الاقتصاد الجزائري قد اكتسب ملامح نمط الإنتاج الآسيوي[1]، لأن هذا النظام، كما يُعرف الآن، لم يتبلور آنذاك في الجزائر بصفة واضحة، ولو أن الدولة الجزائرية كانت في تلك الفترة تقوم بدور أساسي في الاقتصاد، بجانب التأثير العائلي المتمثل في طرق تبادل الثروات وتوجيه الإنتاج نحو الاكتفاء على مستوى كل أسرة.

ومع هذا فإن الاقتصاد الجزائري كان في أساسه اقتصادا قائما على مبدأ توفير الحاجات الأولية الضرورية لحياة الأهالي، ويستمد طابعه الريفي من الأوضاع الطبيعية

(1) حكم مؤتمر المؤرخين المنعقد في لينيغراد سنة 1931، ضد مفهوم نظام الإنتاج الآسيوي، وذلك لأنه ضد وحدة التاريخ والمجتمعات البشرية التي تمر حتما، حسب النظرية الشيوعية : من الاشتراكية البدائية إلى العبودية إلى الإقطاعية إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية.

وقد عرف الأستاذ غدولي (M. Gdelier) الإنتاج الآسيوي بأنه يمتاز بسيطرة جهاز الدولة والمجتمعات العشائرية أو العائلية على الاقتصاد. كما ذهب السيد دوكوا (G. Dhoquois) إلى أن هذا النظام الآسيوي يربط أهمية الدولة بما تقوم به من أعمال الري الكبرى، راجع :

- Dhoquois (G.), "Les étapes de la formation algérienne, propositions pour une recherche", in *R.A.S.J.E.P.*, n° 2, 1968, pp. 374 _ 379.

للبلاد والأحداث التاريخية التي مرت بها والتنظيمات الاجتماعية التي خضع لها سكان الجزائر منذ العصور الوسطى، ووجهتهم إلى ممارسة الزراعة وامتهان الرعي.

والجدير بالذكر أن الحكم العثماني للبلاد الجزائرية استطاع إلى حد ما أن يضمن التوازن الاقتصادي للبلاد[1] والتماسك الاجتماعي للمجتمع الجزائري، فرغم الركود الاقتصادي لم تتعرض الأجهزة الاقتصادية إلى الانهيار التام، إلا بعد الاحتلال الفرنسي، وذلك أن وجود العنصر التركي بالجزائر لم يهدد الأهالي في وجودهم، ولم ينازعهم على الأرض إلا في نطاق ضيق[2]، فالسلطة المركزية ظلت ظاهرة اصطناعية[3]، ولم تؤثر على أوضاع الأهالي الاقتصادية والمعيشية، عكس ما حدث عند غزو الفرنسيين للبلاد.

ويتمثل هذا التوازن الاقتصادي في التقنية التي تمارس بها الفلاحة والرعي، والتي خلقت نوعا من التوازن بين الظروف الطبيعية والمتطلبات البشرية، الأمر الذي حال دون حدوث هزات اقتصادية عنيفة أو ظهور تناقض داخلي حاد، وبالتالي بقيت الأجهزة الاقتصادية والأنظمة الاجتماعية بالأرياف على ما كانت عليه منذ حلول الحكم العثماني بالبلاد. لكن هذا التوازن الاقتصادي ترك آثارا سلبية على حياة الأرياف، فالفلاحون عندما حيل بينهم وبين التوسع في الأراضي السهلية الداخلة في حوزة الملاك الأتراك والكراغلة والحضر، أو المستقرة عليها قبائل المخزن، لم يجدوا بدا من الالتجاء إلى نظام اقتصادي مغلق، كما فعل سكان المناطق الجبلية بالأوراس وشمالي قسنطينة وجرجرة والونشريس، وفي بعض الجهات حاولوا الانطواء على أنفسهم بممارسة الرعي المتنقل بالهضاب العليا وسهول وهران الداخلية. وبذلك تعمقت القطيعة بين الريف والحواضر، وأصبحت الروابط الاقتصادية بينهما غير متوازنة، فالجبايات التي أرهقت كاهل الفلاح ودفعت سكان الأرياف إلى الانعزال، هي التي ساهمت أيضا، ولو بطريقة غير مباشرة في

(1) نظرا لملاءمة التقنية الفلاحية للظروف الطبيعية للبلاد، يمكن أن يوصف الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال بأنه اقتصاد متوازن.

(2) Julien (Ch. - A.), *Histoire de l'Afrique du Nord...*, op. cit., T. II, p. 19.

(3) Hadj - Sadok (M.), "A travers la Berbérie orientale du XVIIIéme siécle avec le voyageur Al - Warthilani", in *R.A.*, 1951, p. 360.

تضاؤل علاقة المدن التجارية بالأرياف وجعلتها تتجه نحو اقتصاد استهلاكي يقوم على السعي لاقتناء الكماليات، وتعتمد في معيشتها أكثر فأكثر على إمكانياتها الخاصة لاسيما ما تنتجه الفحوص القريبة منها والواقعة في حيازة الملاك الحضريين[1]. كما عمل النظام الجبائي القائم على خلق طبقة من التجار اليهود الأثرياء.

وهكذا أصبحت الجزائر في الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي مباشرة، تعيش في وضعية اقتصادية مبنية على انعزال المدن وانكماش الأرياف، متصفة بالجمود والركود، وقائمة على شدة الفوارق الجهوية التي جعلت المناطق الجبلية عبارة عن ملاجئ مكتظة بالسكان، ومن السهول الخصبة أماكن يقل فيها السكان وتمارس فيها الزراعة واسعة النطاق والرعي، وتسود فيها الحياة البدوية.

لكن هذه الأحوال الاقتصادية السيئة لا تسمح لنا بأن نقر بالتهم القاسية التي ألصقها كثير من الكتاب الأوربيين[2] بتصرفات السلطات الجزائرية في الأمور المالية، حيث اتهم بعضهم السلطات الجزائرية والحكام الأتراك بالتسبب فيما آلت إليه الأمور الاقتصادية والمالية من سوء، نظرا لاهتمامهم بحاضرهم فقط واتصاف حكمهم بالآنية والعمل من أجل تحقيق المصالح الخاصة[3]، ويذهب هؤلاء الكتاب في أحكامهم إلى أن الإدارة التركية للجزائر، هي التي تسببت في تحطيم البلاد ماليا واقتصاديا، فالحكام الأتراك في نظرهم هم الذين تسببوا في العجز المالي المقدر بملايين الفرنكات[4]، باعتبار أنهم لا يملكون أي قدرة على ممارسة وتسيير الشؤون المالية (Incapables de

(1) Prenant (A.) et Alii, *L'Algérie, passé et présent*, pp. 206 - 207.

(2) من هؤلاء الكتاب والمؤرخين السيد بواييه، الذي كان يرى أن الحكومة التركية بالجزائر، كما يسميها، حكومة استعمارية في أسوء معاني هذه اللفظة، راجع :

- Boyer (P.), "Introduction...", p. 238.

(3) Yacono (X.), "La régence d'Alger d'aprés les procés - verbaux des commissions de 1833 - 1834, Rapport de la Pinsonniére", in *R.O.M.M.*, n° 1, 1966, p. 238.

(4) Yacono (X.), "La régence d'Alger...", op. cit., n° 2, d'aprés les procés - verbaux des commissions (1.338, 441).

gérer des finances)[1]. فهؤلاء الحكام، على حد تعبير أحد الكتاب المعاصرين: "عبارة عن أداة تعمل من أجل ملء أكياس الخزينة وجيوب الأقلية الحاكمة المسيطرة، فثروات البلاد أصبحت في هذا الوضع أشبه شيء بقطعة حلوى كل موظف يأخذ منها حسب ما يخول له منصبه"[2].

بينما ذهب كاتب آخر إلى حد القول: "أن الحكم العثماني بالجزائر قد احتل البلاد ولم يستطع حكمها والانتفاع بإدارتها وتسيير شؤونها[3]، مما جعل احتلالهم العسكري يبرزهم في نظر الأهالي كمجموعة من قطاع الطرق واللصوص الذين لا يتورعون عن الاغتصاب وانتهاك الأعراض وتوجيه الإهانات للدول الأوروبية بعد أن فقدوا كل ما يتصل بالشرف والكرامة[4].

لكن هذه الأحكام المتحاملة على حكام الجزائر قبل الاحتلال ليست موضوعية دائما وتُطلق أحكاما جزافية في نظرنا، لأنها تنطلق من فكرة معينة ترى أن الوجود الفرنسي في الجزائر له ما يبرره[5]، أو متأثرة - ولو قليلا - بقيام حكم وطني بزعامة الأمير عبد القادر، يعبر عن المطامح الوطنية الأهالي[6].

والحقيقة هي أن حكام الجزائر في أواخر الفترة العثمانية لم يكونوا كلهم على هذه

(1) Bourbon, op. cit., p. 17.

(2) Benachenhou, p. 27.

(3) Yacono (X.), "La régence d'Alger...", op. cit., n° 2, p. 238.

كما أن السيد غرامون يرى أن الأتراك كانوا يحتلون البلاد، ولم يكونوا يحكمونها، معتمدا في ذلك على ملاحظات السيد بايصونال والسيد دي فونتان، راجع:

- Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger*..., op. cit., p. 413.

(4) Pananti, op. cit., p. 410.

- Dubois - Thainville, op. cit., p. 150.

(5) هذا ما يذهب إليه جوليان عندما يركز على مساوئ الإدارة التركية، وبذلك يخلص إلى القول بأن الاستعمار التركي أقسى من الاستعمار الفرنسي، انظر:

- Julien (Ch. - A.), *Histoire de l'Algérie*..., op. cit., p. 1.

(6) هذا ما يفهم من كتاب عبد الرحمن بن أشنهو، انظر:

- Benachenhou, *État algérien*.

الحالة من سوء الإدارة المالية، فرغم الانهيار المالي والضعف الاقتصادي وسوء تصرفات بعض الحكام، إلا أن بعضهم كانت لهم نيات حسنة فيما يقومون به من أعمال ومهام تتصل بالناحية المالية، فالحكومة الجزائرية في تلك الفترة كانت حسب حمدان خوجة "ترى في نمو ثروات مواطنيها فائدة لها وغناء لنفسها"[1].

وإذا كان هناك ما يؤخذ على الحكومة الجزائرية، فهو عزلتها عن عامة المجتمع، وضعف وتراجع الأقلية التركية في تلك الفترة[2]، والتي أصبحت تعتمد أساسا على قوة السلاح، والاعتزاز بالحياة الحربية[3]، واتباع سياسة التهدئة المعززة بالحضور العسكري خدمة لنظامها المالي الثقيل[4].

وبذلك أصبح من السهل على بعض الحكام استغلال الموارد المالية لمصلحتهم الخاصة، خدمة لأغراضهم الشخصية وتلبية لحاجاتهم الاستهلاكية.

وربما نجد إجابة صريحة على هذا الظلم المالي الذي يمارسه بعض الحكام في رد الباي حسن آخر بايات وهران على أحد أصدقائه ومقربيه الذي لامه على كثرة الضرائب التي أضرت بالبلاد، إذ أجابه بقوله: "حكام الجزائر أخذوا مني كل ثرواتي، ولهذا تراني أخرب البلاد"[5].

أما رأي الأهالي في هذه الأوضاع المالية القاسية، فيمكن تلمسه في الأدب الشعبي، الذي كان خير وسيلة عبر بها الشعب الجزائري عن موقفه من الحالة الاقتصادية عامة، وعلى سبيل المثال نورد هذه الأبيات للشيخ بلقاسم الرحموني الحدادي[6]، فهي تعكس الأوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها الشعب الجزائري

(1) Hamdan Khodja, op. cit., p. 90.

(2) Laroui, op. cit., pp. 251 - 252.

(3) Dan, op. cit., p. 95.

(4) Laroui, op. cit., pp. 251 - 252.

(5) Boudin, "La préve chronique...", op. cit., p. 32.

(6) حسب الروايات المتواترة أن هذا الشاعر الشعبي ولد وعاش بمدينة قسنطينة في عهد صالح باي (1771 - 1793)، ووافته المنية في عهد الباي ابن شاكر (1814 - 1818)، عن:

في الأرياف والمدن . وقد جاء في هذه القصيدة[1] :

عـــام مكـــيرة هـــاي ســـيدي
بالكســـاد وغـــلات النعمـــا

كيـــف نخـــبر هـــاي ســـيدي
بالفســـاد في كمـــان حومـــا

بـــاح كـــل شـــي بـــلا كتمـــا
في بلـــدة قســـنطينة الســـدهما

واش تنظر هـاي سيـدي
واش تنظـــر فيهـــا هلكـــت

راهـي فســدت مـا بقـات تسـمى بلـدة...

هنا ويُمكن إبراز خصائص النظام المالي الذي كان المتحكم الأساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فيما يلي :

1 ـ كان للنظام المالي تأثير مباشر على النظام الإداري للبلاد[2] ، وذلك أن الإدارة الجزائرية قبل الاحتلال كان هدفها جمع الضرائب والرسوم[3] ، وضمان المداخيل المالية للدولة . فالحكام على اختلاف درجاتهم في السلم الوظيفي كان اهتمامهم الأول ينصب على جمع الأموال ، مما جعلهم يتناسون مع مرور الوقت حقيقة السلطة وأهدافها السامية في خدمة المصلحة العامة ، ولم يعودوا يهتمون إلا بالتنظيمات الإدارية والحربية التي تهدف إلى ضمان مداخيل الدولة المالية .

فكانت الأحوال المالية هي التي تمثل معيارا صحيحا يعكس مدى استقرار أجهزة

• Cour (A.), "Constantine en 1802, d'aprés une chanson", in *R.A.*, n° 60, 1919, pp. 124 _ 127.

(1) المصدر نفسه ، ص . 127 .

(2) Colombe (M.), *L'Algérie turque*, in *Initiation a l'Algérie*, Paris, Maisonneuve, 1957, p. 115.

(3) Gallissot (R.), "Abd _ el _ Kader", pp. 43 _ 44.

الحكم ، فعندما تصبح الأحوال المالية متيسرة غالبا ما تعرف البلاد هدوءا واستقرارا سياسيا ، وإذا عمّ البلاد القحط وحلت بها المجاعة ، أو تناقصت بها الثروات ، أو حدث تأخر في دفع رواتب الجند والموظفين فإن الانتفاضات تتعدد ويكثر تعاقب الحكام . وهذا ما يؤكده الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته البلاد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والذي كان سببا في استقرار نظام الحكم ، فلم تعرف الإيالة سوى أربعة دايات[1] ، في مدة تعادل خمسين سنة ، وذلك في الفترة التي بين 1748 و1798 . هذا عكس ما حدث في أوائل القرن التاسع عشر الذي شهد ضغطا ماليا وانهيارا اقتصاديا ، حيث تعاقب على حكم الإيالة في مدة لا تزيد عن ثلاثة عشر سنة (1805 ـ 1818) ستة دايات[2] ، كانت لأغلبهم نهاية مأسوية .

2 ـ عرفت الإيالة الجزائرية منذ مستهل القرن التاسع عشر اختلالا في التوازن المالي ، بدأت بوادره تظهر منذ إقرار نظام حكم الباشوات (1585 ـ 1659) ، حيث كانوا يتهالكون على جمع الأموال وإخفائها والتظاهر بنفاذها عند دفع رواتب الجند ، وقد كان سلوكهم هذا سببا في انتفاضات القرن السابع عشر العديدة (1600 ـ 1650)[3] . ثم أعقبت فترة الباشوات هذه فترة الآغوات المملوءة بالفوضى والاغتيالات والتنافس على الحكم ، ولم تعرف الأوضاع المالية تحسنا إلا بمجيء الدايات إلى الحكم في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، وقد ساعد على هذا الانتعاش توفر مصادر مالية كافية ، عن طريق الإتاوات والغنائم وتحسن مردود الضرائب والتدخل في شؤون الإيالة التونسية[4] .

(1) هم :
1 . محمد بكير داي : 1748 ـ 1754م .
2 . بابا علي داي : 1754 ـ 1766م .
3 . محمد بن عثمان داي : 1766 ـ 1791م .
4 . حسن داي : 1791 ـ 1798م .
اعتمدنا في إثبات هذه القائمة على "دايات الجزائر حسب دائرة المعارف التركية" ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب ، عدد 6 ـ 7 ، 1969 ، ص ص . 41 ـ 48 .

(2) المصدر نفسه .

(3) Boyer (P.), "Les pachas triennaux..", op. cit., pp. 102 _ 104.

(4) كان الهدف الأساسي من التدخل في شؤون الإيالة التونسية هو الحصول على مكاسب مالية ، كانت =

لكن الأحوال المالية عادت مرة أخرى لتسوء منذ نهاية القرن الثامن عشر، وأصبحت البلاد تعاني من أزمة مالية خانقة، رغم التجاء الحكام إلى الزيادة في مردود الضرائب ولو باستعمال القوة العسكرية، مع محاولة إحياء نشاط البحرية بتشجيع غزوات الرايس حميدو قصد الانتفاع بالغنائم. لكن كل هذه الوسائل لم يكن لها على ما يظهر، تأثير إيجابي على الأوضاع المالية، وإن زادت في تدعيم مركز الجزائر الدولي إزاء السلطنة العثمانية والدول الأوربية، وأعطت صلاحيات أكثر للدايات على حساب السلطات المخولة للديوان وضباط الجيش الإنكشاري.

وعلى كل فإن اختلال التوازن المالي قد انجر عنه ضغط مالي على الأرياف، وساهم في نشوب ثورات عديدة وجدت في الطرقية وسيلة للتعبير عن عدائها وكراهيتها للسلطات الحاكمة. كما أن الانهيار المالي كان عاملا مباشرا في انعزال الحكومة الجزائرية وعدم تجاوب السكان معها، مما جعلها تنهار في أول صدام حقيقي لها مع قوة أجنبية غازية.

3 ـ تعتبر الضرائب أساس كل نظام مالي واقتصادي في البلاد الجزائرية[1]، فهي التي تؤثر على النشاطات الاقتصادية المنتجة، وتمثل العمود الفقري لمصادر الدخل.

وقد زاد من أهمية الضرائب تعدد مصادرها، بحيث شمل النظام الجبائي كلَّ فروع الإنتاج الفلاحي والصناعي، وكلَّ جوانب التعامل التجاري، فلم يحد من صلاحيات هذا النظام الجبائي سوى الاستقلال المحلي لبعض الأقاليم الجبلية والصحراوية عن السلطة المركزية[2]، ولم تنقص من مداخيلها سوى مواسم القحط والمجاعات والجفاف =

الخزينة في حاجة ماسة إليها، وبالفعل فرض الجزائريون على تونس إتاوة مالية قدرت سنة 1728 بـ 10.000 سكة ذهبية، واستخلاص غرامة مالية من الحكومة التونسية تقدر بـ 50.000 قرش، ثم الاستيلاء على الخزينة التونسية برمتها سنة 1756 بما فيها من أموال وودائع.

(1) هذا ما يستنتجه السيد نوشي من دراسته الاقتصادية، راجع :

- Nouschi (A.), *Enquкte*..., op. cit., p. 102.

(2) حسب رين أن السلطة المركزية لحكومة الأتراك بالجزائر، تمارس نفوذها الشرعي على سدس البلاد فقط، راجع :

- Rinn, "Le royaume d'Alger", p. 137.

والآفات الطبيعية، فهي على حد تعبير السيد غرامون : "لم تفلت أي مادة منتجة قابلة للدفع من نظام الضرائب المطبق بالإيالة"[1].

وكما كان لنظام الضرائب المتبع في الإيالة الجزائرية جوانب سلبية، كانت له أيضا جوانب إيجابية منها ملاءمة هذا النظام لواقع البلاد، حيث كانت تُؤخذ من كل منطقة ضريبة تتلاءم مع إنتاجها المحلي ووضعها الاجتماعي، فالصحراء تفرض عليها المعونة، والهضاب العليا تؤخذ منها الغرامة، والمناطق التلية يستخلص منها العشور، وهكذا. كما تبرز ملاءمة نظام الضرائب لأوضاع البلاد الاجتماعية في تعامل الدولة مع أمناء النقابات المهنية ورؤساء المجموعات السكانية بالأرياف، دون الالتجاء مباشرة إلى الأفراد لأخذ ما يتوجب عليهم من الضرائب والجبايات، وهذا ما جعل الإدارة الجزائرية آنذاك توصف بأنها إدارة غير مباشرة لها طابع شبه إقطاعي[2].

وقد كانت السلطات الجزائرية في الحقيقة ترمي من وراء هذا السلوك الإداري غير المباشر إلى ضمان سيطرتها على وسائل الإنتاج، وأخذ نصيبها من هذا الإنتاج.

كما نلمس واقعية النظام الجبائي في استخدام النفوذ الروحي للمرابطين والاستعانة بقوة الشيوخ والرؤساء المحليين مقابل احترام نفوذهم والاعتراف بسلطتهم المحلية، حتى يسهل على الدولة الجزائرية استخلاص الضرائب وجمع الأموال اللازمة وتجنيد قوات مساعدة لاستخدامها في الحملات العسكرية[3].

وتتمثل هذه الواقعية أيضا، في أن الضرائب العينية منها والنقدية توجه لتلبية حاجة البايليك حسب متطلبات وجوه الإنفاق المناسبة، فالضرائب العينية كالحبوب والثمار والمواشي كانت ضرورية لتزويد الأوجاق بالأقوات، والضرائب النقدية تصرف كأجور للإنكشارية، وتتزيد في ثروات الخزينة مع غيرها من مداخيل الإتاوات والغنائم.

(1) Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger*..., op. cit., p. 410.

(2) اعتمادا على مميزات الاقتصاد الجزائري آنذاك، مع عدم الأخذ برأي بعض الكتاب الذين يذهبون إلى أن الضرائب المباشرة كانت تطبق على اليهود والمسيحيين فقط.

(3) Carette et Warnier, *Description*..., op. cit., p. 390.

ولكن ورغم إيجابيات نظام الضرائب المتمثلة في ملاءمته لواقع البلاد وتلبيته لمطالب الحكومة ومرونة تطبيقه، كانت له من ناحية أخرى جوانب سلبية حدت من صلاحيته وأبقت جزءاً من مداخيله خارج مراقبة الدولة، حيث بقي قسم كبير من الضرائب العينية والنقدية خارج الخزينة، فلم تسجله الدفاتر الرسمية للحكومة، بل كان من نصيب الجباة والموظفين باختلاف مهامهم، وكان هذا ناتج عن الالتجاء إلى نظام الالتزام وإفساح المجال أمام الوسطاء، وإعطاء رخصة للموظفين بأخذ مرتباتهم من الضريبة التي كانوا يقومون بجمعها، وبالتالي أصبح من السهل على هؤلاء الموظفين الاستيلاء على جزء هام من مصادر الدخل التي قاموا بتحصيلها[1]. ونظام الالتزام هنا هو الذي خول للموظفين جمع الضرائب والرسوم مقابل مبالغ مالية محددة تقدم مسبقا للسلطات. ورغم أن هذا الإجراء كان الدافع إليه حرص السلطات الحاكمة بالإيالة على تأمين موارد دخل مستقرة للخزينة، إلا أنه قد ترتبت عليه آثار سلبية على النظام المالي للبلاد، وكانت له انعكاسات خطيرة على الأهالي بالخصوص، لأن الجباة كانوا يعملون على تعويض الأموال التي اشتروا بها مناصبهم[2]. وفي الوقت نفسه كانوا يجهدون أنفسهم للحصول على المبالغ المالية اللازمة للاحتفاظ بوظائفهم وتأمين مستقبلهم خشية التعرض للعزل والتغريم.

وقد أدى نظام الالتزام إلى إنهاك موارد السكان المتواضعة، وتسبب في حرمان الدولة الجزائرية من فوائد وأرباح وفيرة، ذهب قسم منها إلى جيوب الجباة، رغم تنبه بعض الحكام إلى مفاسد هذا النظام الجبائي[3]، ومحاولتهم تحديد نسب الضرائب المسموح بها للجابي[4].

(1) D'Estry, op. cit., p. 141.

(2) Boudin, "La préve chronique", op. cit., p. 34.

(3) Hamdan Khodja, op. cit., pp. 126 - 127.

(4) Tachrifat, op. cit., p. 53.

ومما يلاحظ أن البلد الإسلامي الوحيد الذي تخلص من نظام الالتزام هو مصر، فقد تمكن محمد علي من إلغاء هذا النظام على مراحل امتدت من 1811 إلى 1813، عن:

• جلال يحيى، المدخل، ص. 116.

4 - أدت الطرق التي كانت تُستخلص بها الضرائب في الأرياف، مثل تجريد الحملات من أجل تحصيل الضرائب من المناطق المستعصية كأراضي الجنوب، إلى ضغط مالي ونفسي أرهق كاهل السكان وكانت له آثار وخيمة. فإذا كان الحكام يرون في هذه الحملات وسيلة فعالة لضمان الجباية فإنها في الحقيقة أضرت بالحياة الاقتصادية وكان لها نتائج سلبية على الإنتاج الزراعي والفلاحي وعلى مردود الضرائب نفسه، فقد تسببت في خسائر فادحة ألحقت بالمناطق التي كانت تتوجه إليها الحملات، مما زاد في الركود الاقتصادي بتلك الجهات وإهمال الزراعة، ولهذا اعتبر بعض الدارسين أن هذه الحملات كانت إحدى العوامل التي ساعدت على شيوع الحياة البدوية بمناطق الهضاب العليا القسنطينية[1]، وجنوب التيطري[2]، والسرسو، والجنوب الوهراني[3]، والصحراء الشرقية[4]. كما أن هذه الحملات زادت من نفور سكان الريف من الحكام، وأدت إلى اعتبار القوة التركية الحاكمة جماعة من الغزاة فرضت نظاما جبائيا ثقيلا فرضته بقوة السلاح، حتى يتيسر لها تحصيل أكبر فائدة ممكنة[5].

وربما كانت الحكومة الجزائرية في واقع الأمر مضطرة إلى اتخاذ مثل هذه الوسائل للحصول على ما تحتاجه من الجبايات، نظرا إلى ضآلة موارد الدولة الأخرى من غنائم وإتاوات، وتزايد مطالب موظفي الدولة، في الوقت الذي لم يشهد فيه الاقتصاد أي تطور لزيادة الإنتاج وتوفير مصادر دخل جديدة تلبي حاجات الدولة المالية المتزايدة.

5 - كانت جل المصاريف موجهة لتسديد النفقات الضرورية، كصرف مرتبات الجند وإرضاء موظفي الدولة وتجهيز المرافق الدفاعية والمحافظة على تبعية الأهالي واكتساب عطف الأشراف والمرابطين، دون أن تخضع لتصميم واضح أو خطة محددة، وبالتالي فهي كانت ترمي إلى المحافظة على الاستقرار الداخلي وضمان مصالح الفئة

(1) Féraud, *Notice sur les Ouled Abd - en - Nour*, op. cit., p. 151.

(2) Fredermann et Aucapitaine, op. cit., pp. 292 - 301.

(3) Emerit (M.), "Thédenat", op. cit., p. 40.

(4) Despois (J.), *Le Hodna (Algérie)*, Paris, P.U.F., 1953, P. 136.

(5) Féraud, *Le Sahara de Constantine*, op. cit., p. 80.

الحاكمة، فلم تُعر أي اهتمام للأعمال العمرانية أو الخدمات الاجتماعية أو المشاريع الاقتصادية[1]، التي تخدم مصالح الدولة الأساسية على المدى الطويل، وتعود بالنفع على الرعية، وتهيئ الظروف لخلق نهضة اقتصادية بالإيالة، ربما تكون شبيهة بمشاريع محمد علي بمصر[2]، أو بالتطور الاقتصادي لأوربا الغربية.

كما أن المساواة في الأجور بين موظفي الدولة عملا بالتقاليد الإسلامية وبأخوة السلاح استلزمت تخصيص هدايا مختلفة القيمة تتناسب في أهميتها مع المنصب الحكومي والمقام الاجتماعي الذي يحظى به كل موظف أو جندي، وبالتالي كان هذا النوع من الهدايا والترضيات خارج سجلات النفقات عملية منافية لضبط سجلات النفقات، وتحديد قيمة الأجور المختلفة، وبعيدا عن أي سياسة لتحديد قيمة الأجور.

وقد نتج عن ذلك ظهور عجز مالي في احتياطي الخزينة، أشار إليه كل من السيد شالر[3]، والسيد حمدان خوجة[4]، حيث بقيت مصادر الدخل تتأرجح بين الزيادة والنقصان في الفترة التي سبقت الاحتلال، مما يعطي انطباعا للدارس مفاده أن صرف أموال الدولة كان يتم بطريقة ارتجالية، منافية لكل سياسة مالية قارة ومحددة وقادرة على النهوض بالأنظمة المالية.

6 ـ كان للخزينة العامة تأثير مباشر على سياسة الحكام فيما يتخذونه من قرارات تخص الحياة المالية والاقتصادية للبلاد، كما أن الخزينة تمثل في حد ذاتها رمز السياسة المركزية في المجال المالي، فهي العصب الحساس للنظام المالي للإيالة الجزائرية.

مما جعل الحفاظ على أموال الخزينة في نظر الحكام أمرا ضروريا لبقاء كيان الدولة الجزائرية، وقد أدى هذا إلى ظاهرتين مهمتين في المجال المالي، أولهما أن المبالغة في الحرص على المحافظة على ثروات الخزينة أدت إلى عدم توظيف أموال

(1) انظر الفصل الثاني: وجوه الإنفاق، فقرة: المرافق العامة.

(2) انظر: شكري، محمد فؤاد، وآخرون، بناء دولة محمد علي، القاهرة، دار الفكر، 1948.

(3) Shaler (W.), op. cit., p. 50.

(4) Hamdan Khodja, op. cit., p. 112.

الدولة في المشاريع الإنتاجية، الأمر الذي لم يسمح بظهور مشاريع عمرانية واقتصادية هامة تساعد على الخروج بالبلاد من الركود الاقتصادي، والظاهرة الثانية لسياسة المحافظة على ودائع الخزينة هي أن الحكام آنذاك تبنوا سياسة التقشف والاقتصاد في نفقات حيوية كانوا يرونها غير ضرورية[1].

وقد دفعهم إلى مزيد من سياسة التقشف تلك الأوبئة والمجاعات وذلك الركود الاقتصادي الذي خيم على الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر، وأنقص كثيرا من احتياطي الخزينة العامة.

7 ـ أثر الاهتمام المتزايد بالأمور المالية على التنظيم الإداري والقضائي للإيالة الجزائرية، فالإدارة الجزائرية كانت في خدمة القضايا المالية، بحيث لم تكن هناك وظائف عمومية مدنية أو عدلية أو اقتصادية، لا تشترى بالنقود أو لا تباع بالالتزام أو لا تستند لاعتبارات مادية.

كما أن هذا المنحى أثر على جميع الموظفين حتى صار الجانب المالي يغلب على مهامهم من المحتسب إلى أمين النقابات إلى مختلف الخواجات والشواش[2].

وهذا التركيز على الأمور المالية في الإدارة الجزائرية قبل الاحتلال، وإن كان قد أكسب الخزينة ثروات وأموالا كثيرة، فإنه جمد نشاط الموظفين وجعلهم يعيشون في ظل الخوف من إجراءات العزل، وبذلك أصبح همهم الوحيد هو التمكن من جمع أكبر كمية من المال في أقصر وقت[3].

أما السلطة القضائية فرغم أنها كانت تعتمد أساسا على أصول الشريعة الإسلامية، فإنها كانت تطبق باهتمام متزايد الإجراءات القضائية التي تتصل بالنظام المالي.

ومن ناحية أخرى نجد أن السلطة القضائية رغم أنها تعتمد على أصول الشريعة

(1) Temimi (A.), *Recherches*..., op. cit., p. 237, Document n° 10.

(2) Colombe (M.), op. cit., p. 115.

(3) المصدر نفسه، ص. 116.

الإسلامية، تتميز بالصرامة والشدة في الأمور التي تتعلق بالأموال العامة، كتزوير العملة أو تهريب الأموال[1] والسرقة، فالمدان في هذه الحالات يعاقب بالضرب المبرح مع دفع الثمن مضاعفا، والمحتال يعاقب بالضرب مع دفع المبلغ الذي استولى عليه، أما اللصوص والمزورون الذين لا يحترمون القوانين الاقتصادية والموازين والأسعار، فكانت عقوبتهم الإعدام، وقد تصل العقوبة إلى حد الحرق، مثلما هو الحال بالنسبة لليهود المتلبسين في مثل هذه الحالات الذين غالبا ما يحرقون جزاء جرائمهم[2].

8 ـ اكتسى النظام النقدي الجزائري أواخر الفترة العثمانية أهمية كبيرة، إذ أصبح من القضايا الحيوية في الحياة الاقتصادية.

لكن هذا النظام النقدي نفسه لم يساهم بصورة فعالة في تطور الأجهزة المالية للإيالة الجزائرية، لأنه لم يكن يخضع لقوانين تنظمه أو توجهه لخدمة الاقتصاد المحلي، ولأنه كان أيضا يتأثر بالأوضاع التي كانت عليها العملة الجزائرية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ انعدام الوحدة الأساسية للعملة الجزائرية، فقد كانت هناك أنواع عديدة ومتنوعة للعملة[3]، كل منها يستمد قيمته من نوع المعدن الثمين المتكون منه، ومن مواصفات وزنه وحجمه، وعلى مدى مقدرته على الصمود أمام بقية النقود المحلية والأجنبية.

ـ كانت الجزائر سوقا حرة للتعامل النقدي، وقد استفادت من ذلك المصالح الاقتصادية الأجنبية، فبادرت إلى تصدير النقود المعدنية مقابل استيراد السلع والبضائع، وقد ساعدها على ذلك إقبال السكان المتزايد على النقود الأجنبية[4] اعتقادا منهم بأنها أجود وأضمن.

(1) Venture de Paradis, op. cit., p. 20.
(2) Shaw (Dr.), op. cit., p. 179.
(3) Genty de Bussy, op. cit., p. 135.
(4) Dubois - Thainville, op. cit., p. 142.
• Genty de Bussy, op. cit., p. 137.

ـ ظلت العملة الجزائرية نادرة بالأسواق لأسباب منها اختفاء المعادن الثمينة، ومنافسة النقود الأجنبية، وتضرر سمعتها من منافسة النقود المزورة والمغشوشة، التي كانت تتسرب إلى المدن الجزائرية من المناطق الداخلية بجرجرة أو من بعض مدن جنوب فرنسا[1]. وقد ساعدت هذه الظروف على بقاء النقود المعدنية مجمعة في صناديق الأغنياء من اليهود والحضر، أو متراكمة في الخزينة العامة، وبذلك انعدمت روح المبادرة الاقتصادية، وأقبل الناس على الادخار، وأصبحت البوادي والأرياف تفضل مبدأ المقايضة على كل تعامل نقدي غير مأمون العواقب، بينما لم تستطع العملات الورقية أن تفرض وجودها، فهي لم تتعد كونها نوعا من السندات والحوالات المالية في أيدي التجار والشركات الأجنبية المتعاملة مع الخارج.

ومع هذا فإن النظام النقدي يحملنا على القول بأن الإيالة الجزائرية كانت تتمتع باستقلال تام عن الدولة العثمانية، فمظاهر السيادة الجزائرية في المجال المالي كانت تتمثل في وجود دار السكة المكلفة بضرب النقود المحلية المتميزة عن غيرها من العملات العثمانية والأوربية على حد سواء.

كما كان للإيالة الجزائرية خزينة عامة تعكس السياسة المالية ذات الطابع المركزي، وتضم ثروات هامة أثارت أطماع ودسائس السلك الدبلوماسي الأوربي بالجزائر، مما جعلها تؤثر، ولو بصورة غير مباشرة، في تقرير مصير الإيالة الجزائرية[2]، فليس من المعقول أن تسير دولة أوربية كبيرة جيشا يتألف من حوالي أربعين ألف جندي من أجل ضربة مروحة.

(1) Ernest - Picard, op. cit., p. 47.
• Moniteur universel, n° 157, 6 juin 1845.
• Sayous, op. cit., p. 63, d'aprés Ferrugia de Candia, p. 234.
(2) أجرى السيد إميري دراسة ربط فيها قضية الخزينة الجزائرية بالاحتلال الفرنسي، قد تساعد على تسليط بعض الضوء على أهمية الخزينة، راجع:
• Emerit (M.), "Une cause…", op. cit.

بيبليوغرافية الكتاب

نبذة عن المصادر :

1. المحفوظات الوطنية والأجنبية:

أ . محفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة ـ سابقا ـ مديرية الوثائق الوطنية بقصر الحكومة ـ حاليا ـ

ب . المحفوظات الوطنية بباريس .

جـ . محفوظات وزارة الحربية الفرنسية بفانسان .

د . محفوظات ما وراء البحر بإيكس ـ آن ـ بروفانس .

هـ . محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا .

2. المخطوطات :

3 . المراجع والمصادر المطبوعات :

أ . الكتب المطبوعة باللغة العربية .

ب . الكتب المطبوعة باللغة الأجنبية :

ـ المعاصرة والقريبة من فترة البحث .

ـ المتأخرة عن فترة البحث .

جـ . المقالات بالعربية .

د . المقالات باللغة الأجنبية .

ه . مراجع عامة .

نبذة عن المصادر:

لم يحظ النظام المالي، موضوع هذا الكتاب، بدراسات متخصصة، ولم يلق العناية اللائقة به من طرف الباحثين، وذلك راجع أساسا إلى طبيعة المصادر المتعلقة بالحياة المالية للجزائر العثمانية.

فهذه المصادر، فضلا عن ندرتها، فإن الموجود منها عبارة عن نتف من المعلومات المتفرقة، من الصعب على الباحث حصرها والخروج منها بنتائج ذات مدلول تاريخي محدد.

وترجع المصادر عند ترتيبها إلى الأصناف التالية:

1. المحفوظات الوطنية والأجنبية:

فالمحفوظات الوطنية تتمثل في سجلات بيت المال وسجلات البايليك، المودعة بدار ولاية الجزائر سابقا، وقصر الحكومة حاليا، وهي مع كثرة دفاترها (بيت المال: 64 دفترا، والبايليك 386 دفترا)، وأهمية الأخبار التي تتضمنها عن مداخيل الدولة ونفقاتها، والتفاصيل التي تحتويها عن الجوانب المالية ووجوه الحياة الاقتصادية للبلاد الجزائرية قبل الاحتلال، فإن الاستفادة منها صعبة، وذلك لتبعثر وتداخل المعلومات المسجلة فيها، وعدم التسلسل التاريخي لها.

وقد تصفحنا الدفاتر الموضوعة باللغة العربية وهي جل الدفاتر، واستعنا لمعرفة مضمون باقي الدفاتر التركية بالدكتور عبد الجليل التميمي، الذي مكننا من الاطلاع على الفهرس العام لتلك الدفاتر.

أما المحفوظات الأجنبية التي رجعنا إليها في هذا البحث، فهي:

- المحفوظات الوطنية بباريس.
- محفوظات وزارة الحربية الفرنسية بفانسان.

- محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا.
- محفوظات ما وراء البحر بإيكس - آن - بروفانس.

والجدير بالذكر أن هذه المحفوظات تتضمن تقارير ومعلومات ذات فائدة في الحياة المالية للإيالة. وقد استعنا بها لتطوير البحث مع شيء من الحذر والتمعن، لأنها تعكس الجانب الذي يهم الدول الأوربية من الاقتصاد الجزائري فقط.

2. المخطوطات:

ويغلب عليها السرد للأحداث على الطريقة التقليدية دون التركيز على القضايا المالية، باستثناء مخطوطين كان لهما فائدة في هذا البحث، وهما: "مخطوط سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة" لمحمد الصالح العنتري، ومخطوط "مجموعة أوامر تركية" لمؤلف مجهول.

3. المصادر والمراجع المطبوعة:

أما المصادر المعاصرة لفترة البحث فهي صنفان: صنف موضوع باللغة العربية، والصنف الآخر مكتوب باللغات الأجنبية.

فالمصادر المكتوبة أصلا بالعربية وذات أهمية في الموضوع مثل: "الثغر الجماني" لابن سحنون، و"المرآة" لحمدان خوجة، و"دفتر التشريفات"، و"مذكرات نقيب الأشراف".

ويلاحظ أن الانتفاع بالمصدرين الأخيرين كان محدودا بعض الشيء، وذلك لأننا اضطرنا إلى الاعتماد على ما نشر من دفتر التشريفات من طرف السيد دوفو سنة 1852، بعد أن استحال جمع معلومات ذات فائدة من الدفاتر الأصلية المتداخلة.

أما مذكرات نقيب الأشراف الحاج أحمد الشريف الزهار (1781 - 1872) فقد استعنا بما نشر منها الأستاذ أحمد توفيق المدني في كتابه "محمد عثمان باشا"، وهو في الحقيقة القسم المهم في المذكرات، لتعرضه للأمور المالية في الفترة العثمانية، وذلك لعدم التمكن من الاطلاع على النسخة الأصلية الوحيدة والتي كانت موجودة في حوزة

الأستاذ توفيق المدني، ونعتقد أن طريقة الاستفادة من هذين المصدرين لا تؤثر على نتيجة البحث.

أما باقي الكتب المعاصرة لفترة البحث، فإننا حاولنا الانتفاع بها قدر الإمكان، مع أنها لا تشمل سوى إشارات قليلة ومتفرقة عن الأحوال المالية لا يمكن أن تعطي صورة متكاملة للتعامل المالي للبلاد.

ويضاف إلى المصادر المعاصرة، مصادر أخرى معاصرة أيضا، مدونة باللغات الأجنبية، أغلبها كان وصفا لمشاهدات وتقاييد لبعض الرحالة والدبلوماسيين ورجال الدين، ومن أهم هذه الكتب الأجنبية التي تضمنت معلومات عن الأنظمة المالية كتب : شاو، ولوجيي دوتاسي، وشالر ...

وقد اعتمدنا فيما يخص كتاب السيد شاو على طبعتين، طبعة لاهاي الفرنسية (1743)، وهي طبق الأصل، وطبعة باريس (1830) التي قام بإخراجها مع الترجمة السيد ماك كارثي، حرصا منا على الانتفاع بتعليقات وإضافات المترجم، لقربها من الفترة الزمنية للبحث.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أنني أخضعت المصادر الأجنبية المعاصرة للفحص والتحري، بالإضافة إلى أن الإحصاءات والأحكام التاريخية المستخلصة من هذه الكتب الأجنبية أخذت لتؤكد الخط العام للكتاب، دون أن يكون لها أدنى تأثير على ما توصلنا إليه من استنتاجات، فهي تعتبر معلومات توضيحية مساعدة أكثر منها معلومات أساسية يقوم عليها صلب هذه الدراسة.

وحتى نستطيع أن نضع هذه المصادر الأجنبية المعاصرة في مكانها المناسب من فترة البحث فإننا نشير إلى أصحاب هذه الكتب مرتبين زمنيا حسب الفترة التي تعرفوا فيها على الإيالة الجزائرية، وهي فترة تمتد من منتصف القرن السابع عشر إلى الاحتلال الفرنسي :

- هايدو (Fray Diego de Haëdo) : 1612 .
- الأب دان (Le Pére Dan) : 1637 .

- السيد دولاكروا (Sieur de la Croix) : 1688 .
- بايصونال (Peyssonnel) : 1725 .
- لوجيي دوتاسي(Laugier de Tassy) : 1725 .
- لاكوندامين (La Condamine) : 1731 .
- مورغان (Morgan) : 1731 .
- الدكتور شاو (Dr. Shaw) : 1738 .
- لوروا (Le Roy) : 1750 .
- دي فونتان (Desfontaines) : 1784 .
- لابي بواري (L'Abbé Poirier) : 1786 .
- لابي راينال (L'Abbé Raynal) : 1788 .
- فانتور دو بارادي (Venture de Paradis) : 1789 .
- القنصل كيرسي (Le Consul Kercy) : 1791 .
- بوتان (Le Colonel Boutin) : 1808 .
- ديبوا ثانفيل (Dubois - Thainville) : 1809 .
- شالر (Shaler) : 1826 .

ويضاف إلى الكتب الأجنبية المعاصرة، كتب أخرى ظهرت في أوائل عهد الاحتلال، تضمنت معلومات ذات صلة مباشرة بالبحث، مثل جدول المؤسسات الفرنسية (1830 - 1844)، ورحلات السيد روزي وتقييد السيد روا.

والعامل المشترك لهذه الكتب الفرنسية، سواء منها المعاصرة أو التي ظهرت مع الاحتلال، هو معاداة الجزائر العثمانية، والتمهيد للهيمنة الأوربية وتبرير الاحتلال

الفرنسي، حتى أن المعلومات التي جمعتها هذه الكتب كانت تقصد إلى استكشاف الأمور أمام القوة الأجنبية الغازية، لا خدمة للمعرفة في حد ذاتها. ولهذا كان موقف الباحث منها حرجا، فالاقتباس منها يجب أن يتم دائما بترو وتمعن.

أما الكتب التاريخية والدراسات المتخصصة التي كانت لها صلة بفترة البحث، أو التي تعرضت لبعض جوانب النظام المالي، فهي تمتاز بكثرتها وتنوعها لاسيما ما كتب منها باللغات الأجنبية.

وقد رجعنا إليها عندما اضطررنا إلى استكمال رسم الخطوط الثانوية للنظام المالي، أو إيضاح بعض القضايا المالية من الموضوع، دون أن نعتمدها كمصادر أساسية نستقي منها مادة البحث، أو يكون لها تأثير على ما توصلنا إليه من أحكام واستنتاجات.

وفي الأخير رأينا من المفيد أن نثبت قائمة مختصرة لبعض المراجع العامة المساعدة على البحث التاريخي لتكتمل الفائدة من هذه البيبليوغرافية.

1. المحفوظات الوطنية والأجنبية

أ. محفوظات دار ولاية الجزائر العاصمة (سابقا) ومديرية الوثائق الوطنية بقصر الحكومة (حاليا)

1. سجلات بيت المال:

دفتر 4 : التركات التي آلت إلى بيت المال مع ذكر أسماء الهالكين والورثة، مرتبة زمنيا (1214 ـ 1233 هـ).

دفتر 6 : سوق الرقيق، والتركات تحت إشراف سليمان بيت المالجي (1233 ـ 1241 هـ).

دفتر 27 : الزكوات والأعشار والمعاملات التجارية لبيت المال، التركات (1170 ـ 1258 هـ).

2. سجلات البايليك:

دفتر1 : مدخول ضرائب المؤسسات الأجنبية واللزمة القبلية (1112 ـ 1242 هـ/1700 ـ 1829 م) (تركي).

دفتر 2 : الضرائب التي كان يدفعها التونسيون في عهد علي باشا باي، إرسال زيت تونس إلى الجزائر (1160 ـ 1175 هـ/1747 ـ 1762 م) (تركي).

دفتر 3 : مرتبات رؤساء البحر المدفعيين، ضرائب الدولة على اليهود.. مداخيل بيع المرجان بعنابة.. شراء البارود للبلاد.. بيع الصوف للإنكليز، ضرائب أودعت خزينة الدولة.. (1236 ـ 1245 هـ/1820 ـ 1830 م) (تركي).

دفتر 4 : شراء البلاد للسفن والمدافع، مرتبات المدفعيين.. واردات وصادرات البلاد، غنائم القرصنة البحرية.. (1235 ـ 1245 هـ/1820 ـ 1830 م) (تركي) .

دفتر 10 : شراء الزيت والصابون، المصاريف السنوية لحفظ القلاع الأربع، ضرب عملة جديدة، تخفيض جديد للعملة، أداء الجمارك على السفن الأجنبية، ضرائب يدفعها شيوخ البلد، مصاريف عامة للدولة.. (1207 ـ 1245 هـ/1793 ـ 1830م) (تركي) .

دفتر 11 : الضرائب، بيع منتجات البلاد، شراء منتجات مختلفة من الخارج.. (1217 ـ 1252 هـ/1830 ـ 1837 م) (عربي) .

دفتر 12 : ضرائب تدفعها القبائل، معلومات تتعلق بالقبائل.. (1137 ـ 1140 هـ/1724 ـ 1727 م) (عربي) .

دفتر 13 : انخفاض قيمة العملة في عهد الباشا الحاج علي، ضرب عملة جديدة (1226 هـ/1811 م) .

دفتر 18 : مصاريف السفن الحربية للدولة الجزائرية (1237 هـ) (تركي) .

دفتر 20 : جمارك على البضائع المستوردة (1232 ـ 1236 هـ/1818 ـ 1821م) (تركي) .

دفتر 24 : صدقات للفقراء، مصاريف (1233ـ1238 هـ/1818 ـ 1822م) (تركي) .

دفتر 25 : ما تدفعه القبائل من ضرائب عينية (1237 ـ 1239 هـ) .

دفتر 67 : مصاريف الدولة في مختلف شؤونها مرتبة من 1079 إلى 1196 هـ .

دفتر 68 : مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية (1091 هـ) .

دفتر 69 : مرتبات أئمة ومعلمي الجامع الكبير وغيرهم (1085 هـ/1675 م) .

دفتر 70 : مصاريف تتعلق بمصلحة المياه "السواقي"، تسليم مرتبات المعلمين الشهرية (1079 ـ 1090 هـ/1668 ـ 1679 م) .

دفتر 73 : تقاييد تتعلق بكراء الأملاك الموقوفة على الفقراء والأيتام وعلى الحرمين الشريفين مع ذكر أسماء الدور والمحلات التجارية (1212 ـ 1221 هـ) .

دفتر 90 : ما يسدده البايات الثلاث من دنوش إلى الجزائر العاصمة، كميات البارود التي سلمت إلى بايليك الغرب، هدايا إلى الباب العالي (1206 ـ 1240 هـ/1791 ـ 1824 م) .

دفتر 240 : تقاييد وحسابات تتعلق بمرتبات الأئمة والمعلمين والخطباء (1142 ـ 1147 هـ) .

دفتر 245 : مدفوعات زكاة الحبوب ومصاريف الحزابين (1163 هـ) .

دفتر 267 : مصاريف تتعلق بإصلاح الأزقة والسواقي وغير ذلك (1147 هـ) .

دفتر 385 : تقاييد وحسابات تتعلق بمصاريف المياه والعيون والسواقي (1118 ـ 1126 هـ) .

دفتر 387 : تقاييد تتعلق بمصاريف الأوقاف ورواتب بعض الموظفين (1199 ـ 1209 هـ) .

3. **وثائق المحاكم الشرعية :**

علبة 14 : وثيقة رقم 50 (263) .

علبة 28/1 : وثيقة رقم 47 (17)، 49 (86) .

علبة 79 : وثيقة رقم 77 .

علبة 80 ـ 81 : وثيقة رقم 48 .

ب. المحفوظات الوطنية بباريس

A.N.P.

- A Etra B III 301, Résultat de la pêche du corail dans les eaux des concessions d'Afrique depuis 1817 jusqu'en 1826 – Mémoire sur les concessions, 15 juin 1821.

- F 80 11, Note sur la consommation en produits indigénes et sur le commerce intérieur avec les Arabes, Alger 1838.

- F 80 970, Notes sur Alger. "monnaies, poids et mesures". Instruction sommaire sur l'assiette de l'impфt en Algérie et sur la recherche des immeubles et biens meubles de toute nature provenant de l'ancien beylik, Alger, 1842.

- F 80 970, Tarif comparatif de la valeur réciproque des monnaies du pays d'Alger et des monnaies de France. Procés . verbal de l'établissement des tarifs et des monnaies en usage en Afrique du Nord.

- F 80 1760. Commerce avant la conquкte "5ème période".

- F 80 1822. Résumé des recherches sur l'impфt, particuliérement dans le Tell oriental et dans le Tell occidental, par M. le Recteur Warnier, 1841.

- F 80 1082, Administration des Domaines, Extrait des Registres du Beylik en ce qui concerne les sommes dues a..., d'aprés les renseignements pris de M. Sanguinetti ex - bijoutier du Dey.

- 1H2, Lettre des habitants d'Alger au Général en Chef, 7 octobre 1833.

- F 80 2039. Cartes manuscrites, cartes de détail et plans urbains, 1847 - 1895.

ملاحظة : مجموعة "F 80" نقلت في المدة الأخيرة إلى أرشيف ما وراء البحر بإيكس - آن - بروفانس ، ما عدا قسم الخرائط منها .

جـ. محفوظات وزارة الحربية الفرنسية بفانسان (باريس)

A.M.G.

Série H "Algérie"

- H 225. Notes sommaires sur les denrées et marchandises trouvées dans les magasins de la Régence.

- H 1 225. Armée d'Afrique. Finance, inventaire du trésor de la régence d'Alger. Procés - verbal de la commission Tholozé - Férino, Denniée.

- H 1 225. Description de la ville de Constantine corrigée sur les travaux renseignement, capitaine d'état - major F. Hyppolite, mars 1832.

- H 1 226. Rapport Rousseau sur le systéme monétaire de Constantine, 29 septembre 1838.

- H 1 227. Notice sur la province de Constantine, organisation administrative et financiére sans date postérieure a 1839.

- H 1 1825. Maison de commerce de Me Paret.

د. محفوظات ما وراء البحار بايكس. آن. بروفانس

A.O.M.

أهم الملفات التي كان لها اتصال بالبحث تحمل الأرقام التالية :

- B 16 a B 35.
- B 371 a B 2 120.
- 3 B 2 a B 28 et 3 B 1592.

أما مضمون الدفاتر التي انتفعت بها فهي :

- Tableau numérique des bateaux de diverses nations qui ont été employés a la pкche du corail pendant l'hiver de 1822 a 1823 et l'été de 1822.
- État des objets composants les présents offerts a Ahmed Bey de Constantine.
- Entrée des laines de Constantine 1820.
- Entrée des laines de Constantine 1820.

1817.

رسالة محمد خوجة وكيل الحرج إلى مركانتية عنابة بتاريخ جويلية 1827 .

هـ. محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا

A.Ch.C.M.

- Fonds XI Dossier de l'Algérie avant 1830.

Concession d'Afrique, Rapport de M. Paret, 1827.

Concession d'Afrique, Rapport du Consul général.

- L III Commerce, concession d'Afrique régence d'Alger.

Consulat général, état général approximatif des dépenses, des frais ou a faire pour le commerce.

- L III Compagnie royale d'Afrique, Barbarie (1768 - 1774).

Compagnie royale d'Afrique, Mémoire 1768, dossier "Piastre".

Compagnie royale d'Afrique, Journal de la Calle.

2. المخطوطات

- ابن المفتي الحنفي ، الشيخ حسين بن رجب ، تقايد ، نشرها محورة وأضاف إليها نور الدين عبد القادر ، بعنوان صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم العصور إلى انتهاء الحكم التركي ، منشورات كلية الآداب ، جامعة الجزائر ، قسنطينة ، مطبعة البعث ، 1965 .

- أحمد باي ، الحاج ، رسائل أحمد باي إلى حسين داي 1241 - 1245 هـ ، وإلى أحمد بن حمزة آغا إبراهيم الخزناجي ، مخطوط رقم 1642 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

- التميمي ، عبد الجليل ، فهرس موجز للوثائق العربية والتركية ، دراسة غير مطبوعة .

- الزبيري ، محمد العربي ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال 1792 - 1830 ، أطروحة غير مطبوعة ، الجزائر ، 1972 .

- الزهار ، الحاج أحمد الشريف ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر ، تحقيق وتحوير وتعليق أحمد توفيق المدني ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1975 .

- الزياني ، محمد بن يوسف ، أنيس السهران في أخبار مدينة وهران ، نشر المهدي البوعبدلي ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1978 .

- الشويهد ، عبد الله بن محمد ، متولي السوق ، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107 - 1117 هـ/1595 - 1705م) ، تحقيق وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 2006 . المخطوطة تحمل عنوان : قانون أسواق الجزائر ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، رقم 670 قديم ، 1378 جديد .

- العنتري ، محمد الصالح ، تاريخ قسنطينة من دخول الأتراك إلى الفتح الفرنسي ، مخطوط رقم 2320 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

ـ العنتري ، محمد الصالح ، سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة ، مخطوط رقم 2330 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

ـ مجهول ، شذرات في الحسبة ، مخطوط رقم 1376 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

ـ مجهول ، مجموعة أوامر تركية تحت اسم كتاب فنون بالجزائر على الأسواق وغيرها ، مخطوط رقم 1378 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية .

ـ محمد الكاتب، دفتر تشريفات من الداي شعبان سنة 1103 هـ إلى الغزو الفرنسي ، كتبه محمد الكاتب، مخطوط رقم 1649 ، بالمكتبة الوطنية الجزائرية ، ترجم قسم منه تحت إشراف دوفو سنة 1852 .

ـ مسلم، بن عبد القادر الوهراني، خاتمة أنيس الغريب من المسافر أو تاريخ بايات وهران المتأخرين، تحقيق وتقديم رابح بونار ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1974 .

3. المصادر والمراجع المطبوعة

أ. الكتب المطبوعة باللغة العربية

ـ أحمد باي ، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة ، تقديم وتحقيق وترجمة محمد العربي الزبيري ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1973 .

ـ إلتر ، عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقية ، ترجمة محمود علي عامر ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1989 .

ـ أنيس ، محمد ، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514 ـ 1914 ، القاهرة ، المكتبة الآنجلو ـ مصرية ، بدون تاريخ .

ـ أبن أبي ضياف ، أحمد ، من إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، ج . 3 ، تونس ، 1964 .

ـ ابن هطال التلمساني ، أحمد ، رحلة محمد الكبير باي الغرب إلى الجنوب الصحراوي الجزائري ، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1969 .

ـ التميمي ، عبد الجليل ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 ـ 1871 ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، 1972 .

ـ الجزائري ، أحمد ، كيف دخل الفرنسيون الجزائر ، وصف شاهد عيان ، نشر وتقديم صلاح الدين المنجد ، بيروت ، دار الكتاب الجديد ، 1962 .

ـ الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1960 .

ـ حليمي ، عبد القادر ، مدينة الجزائر : نشأتها وتطورها قبل 1830 ، الجزائر ، المطبعة العربية ، 1972 .

- الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، دار الطليعة، 1969 .
- سحنون الراشدي، محمد بن علي بن، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي، سلسلة التراث، قسنطينة، 1973 .
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث التاريخية والجغرافية، القاهرة، 1970 .
- سعيدوني، ناصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (العهد العثماني من تاريخ الجزائر)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001 .
- سعيدوني، ناصر الدين، موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر، نُشر ضمن كتاب ورقات جزائرية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص ص. 214ـ 256 .
- شكري، محمد فؤاد ـ عبد المقصود العيناني ـ سيد محمد خليل، بناء دولة محمد علي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1948 .
- عبد القادر، نور الدين، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، نشر كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة، مطبعة البعث، 1965 .
- عبد الرسول، علي، المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1968 .
- عبد الوهاب، حسن حسني، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيا التونسية، الجزء الأول، تونس، مكتبة المنار، 1965 .
- فارس، محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دمشق، مطابع ألف باء ـ الأديب، 1969 .
- كوران، أرجمنت، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1970 .

- لقبال، موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1971 .
- المبارك، الشيخ الحاج أحمد، تاريخ حاضرة قسنطينة، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، الجزائر، 1952 .
- المدني، أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492 ـ 1792، وثائق ودراسات، قسنطينة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968 .
- المدني، أحمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766 ـ 1791، وخلاصة مفصلة عن تاريخ الجزائر في العصر التركي وترجمة علمائها وأدبائها، نشر المكتبة المصرية بالجزائر، الجزائر، المطبعة العربية بالجزائر، 1356 هـ .
- الميلي، مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج. 3، بيروت، نشر مكتبة النهضة الجزائرية، طبع بدران وشركاه، 1964 .
- الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري، الجزء الثامن، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1956 .
- نصر، زكرياء أحمد، تطور النظام الاقتصادي، مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي، ط. 2، القاهرة، دار النهضة العربية، 1965 .
- يحيى، جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 إلى 1960، القاهرة، دار المعرفة، 1959 .

يحيى، جلال، العالم العربي الحديث، المدخل، مجموعة المكتبة التاريخية، القاهرة، دار المعارف، 1967 .

ب. الكتب المطبوعة باللغة الأجنبيـة

ـ المعاصرة والقريبة من فترة البحث:

- ALGÉRIE, L'Algérie en 1830 vue a travers des témoignages de l'époque, documents algériens, Alger, 1957.
- ANNUAIRE de l'État d'Alger, Pub. par la Commission de la Société coloniale, 2 parties, Paris, Carillon Goeury, 1833 (210 p.).
- APERÇU historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger, Paris, 1830.
- BLANCHI (M. X.), Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger du vaisseau de sa majesté la Provence, Paris, 1830.
- BONNEVILLE (Alphonse), Traité des monnaies d'or et d'argent qui circulent chez les différents peuples, Paris, Duminil - Lesueur, 1806 (250 p.).
- BONNEVILLE (Alphonse), Nouvelle Encyclopédie monétaire, ou nouveau traité des monnaies d'or et d'argent, Paris, Gros, 1849.
- BOUTIN (Le colonel), Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, Publié par G. Esquer, Paris, 1927.
- CLAUZEL (Général), Observations du général Clauzel sur quelques actes de son commandement a Alger, Paris, 1831.
- COMMISSION d'Afrique, Procés . verbaux et rapports de la commission d'Afrique, T. I et II, Paris, Imp. Royale, 1834.
- CONSULATS (Les), Réglement concernant les consulats, la rédigence, le commerce et la navigation es Français dans les échelles du Levant et de Barbarie, Paris, Imp. Impériale, 1812.
- CONTREMOULINS (P. M. de Nantes), Souvenirs d'un officier français prisonnier en Barbarie pendant les années 1811 . 1814, Paris, Anselin . Delaunay de Langle, Paris, 1830.

- DAN (P.). Histoire de Barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger, de Tunis, de Salé et de Tripoly, Seconde Éd., Paris, P. Rocdet, MDCXLIX.
- DAPPER (D'O. D. M.), Description de l'Afrique, Amsterdam, Wolfgang, 1686.
- D'ARANDA (E.). Relation de la captivité et liberté de sieur Emanuel d'Aranda jadis esclave a Alger, Bruxelles, J. Mommart, 1962.
- DENNIÉÉ (Le Baron), Précis historique et administration de la campagne d'Afrique, Paris, Delannay, 1830.
- D'ESTRY (S.), Histoire d'Alger, 3ème Éd., Mame, 1845.
- DESFONTAINES et PEYSSONNEL, Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger, T. II, Paris, Gide, 1838.
- DEVOULX (A.), Les archives du consulat général de France a Alger, recueil de document inédit, Alger, Bastide, 1865.
- DEVOULX (A.), Les sceaux d'Alger déchiffrés et annotés (71 empreintes de la collection), Pub. par G. Delphin dans Histoire des Pachas d'Alger (1515 - 1747), in Journal asiatique, janvier - mars 1925.
- DUBOIS . THAINVILLE, Mémoire sur Alger 1809, Publié par G. Esquer, Paris, 1827.
- DUGASTE (R.), Notice sur les poids, mesures et monnaies de Tunis et leurs rapports avec ceux de France et d'Angleterre, Paris, Barrois l'aoné, 1832.
- FÉRAUD (L. . Ch.), Éphémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque a Alger de 1775 a 1805, in Revue africaine, T.18. 1874, pp 295 - 319.
- FLANDIN (J. B.), Notice sur la prise de possession des trésors de la régence d'Alger, Paris, 1848.
- FLANDIN (J. B.), Prise de possession des trésors d'Alger, Paris, 1834.
- FRANÇOIS LACROUTES (J. B.), Notes sur Alger a l'occasion du budget pour l'année 1836, Paris, Le Poussielgne, 1835.
- GENTY DE BUSSY (M. P.), De L'établissement des Français dans la régence d'Alger, T. I et II, 1ère Éd, 1834, 2ème Éd., Paris, 1839.
- HAËDO (Fray Diégo de), Histoire des rois d'Alger épitiome de los Reyes de Argel, Tra. et annotée par H. D. de Grammont, Alger, A. Jourdan, 1881.

- HAMDAN BEN OTHMAN KHODJA (Sidy), Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, intitulé en arabe : Le Miroir, T. I, Paris, Goetschy Fils, 1833.
- Itinéraire du Royaume d'Alger, J.M.H.B., Second tirage, Toulon, 1830.
- KERCY, Mémoire sur Alger 1791, Publié par G. Esquer, Paris, Champion, 1927.
- LE BORD (Le comte de), Sur la guerre actuelle avec la régence d'Alger, Paris, 1830.
- LAUGIER DE TASSY, Histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, Paris, Pitan, 1830.
- LE FEVRE (J.), Histoire des derniéres révolutions du royaume de Tunis et des mouvements du royaume d'Alger, Paris, 1689.
- LE ROY (M.), État général et particulier du royaume d'Alger, La Haye, Van Dole, 1750.
- . LISKENNE (Louis), Coup d'њil sur la ville d'Alger et ses dépendances in Esquisse historique, politique et géographique de l'État algérien, ce qu'il est indispensable de savoir, Paris, Guyonnet, 1830.
- MALLE (Bureau de la), Province de Constantine, Recueil de renseignements pour l'expédition ou l'établissement des Français dans cette partie de l'Afrique septentrionale, Paris, Gide, 1837.
- MARCEL(J. . J.), Annuaire de l'Algérie pour l'année 1842, 1ére partie, , Paris, Dandey Dupré, pp. 87 - 104,
- MARCEL(J. . J.), Monnaies diverses ayant cours en Algérie, tant celles de l'ancienne Régence que de Tunis, Tripoli, Maroc, etc., Extrait de l'Annuaire de l'Algérie pour l'année 1842, Paris, chez J. Delahaye, 1843.
- MATTERER (The.), Journal de la prise d'Alger par le capitaine de frégate Matterer, 1830, Paris, Éd. de Paris, 1960.
- MERLE (J. T.), Anecdotes historiques et politiques pour servir a l'histoire de la conquкte de l'Algérie 1830, Paris, 1831.
- MERLE (J. T.), La prise d'Alger racontée par un témoin. Préface et notes par M. H. D'Almeras, Paris, H. Jonquiéres, 1930.
- MONTAGNE (D. J.), Avantage pour la France de coloniser la régence d'Alger, Paris, Delaunay et Vimont, 1831.
- MORGAN (J.), Histoire des états barbaresques, Tra. de l'anglais par M. Boyer de Prebaudie, T. I, Royaume d'Alger, Paris, 1757.

- ORSE (L'abbé), Alger pendant cent ans et la Rédemption des captifs, Paris, A. Lectere et Cie, ?
- PANANTI, Relation d'un séjour a Alger contenant des observations sur l'état actuel de cette régence, Tra. de l'anglais par Blanquiére, Paris, Le Normant, 1820.
- PARES (A. J.), Un Toulonnais a Alger au XVIIéme siécle. Meifrund (P. Joseph) 1723 . 1814, Paris, Rieder, 1931.
- PÉLLISSIER, Annales algériennes, 1ére Éd., Vol. I, II et III, Alger, Anselin et Gautier Laguione, Alger, 1836.
- PÉLLISSIER, Mémoire historique et topographique sur l'Algérie, Paris, Imp. Royale, MDCCCXLIX.
- PERROT (A. M.), Alger, esquisse topographique et historique du royaume et de la ville, Paris, Ladvocat, 1830.
- PEYSSONNEL et DESFONTAINES, Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger, Publiés par M. Dureau de la Malle, Paris, Gide, 1838.
- PICQUET (Ch.), Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger a l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique, avec appendice, 2éme Éd., Paris, 1830.
- PLANTET (E.), Les consuls de France a Alger avant la conquкte 1579 . 1830, Extrait des études, Paris, 1930.
- PLANTET (E.), Correspondance du Dey d'Alger avec la cour de France 1570 . 1833, Recueillie dans les dépфts d'archives (A. E.).
- POIRET (L'abbé), Voyage en Barbarie ou lettres écrites de l'ancienne Numidie, pendant les années 1785 et 1786, Vol I et II, J.B.F., Paris, MDCCLXXXIV.
- QUESNE (J. S.), Histoire de l'esclavage en Afrique (pendant trente . quatre ans) de P. J. Dumont natif de Paris, Paris, Pillet aoné, 1830.
- RAYNAL (Ch.), De la domination française en Afrique, Paris, 1932.
- RAYNAL (G. T.), Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans l'Afrique septentrionale, T. second, Paris, P. Maurus et Cie, 1826.
- RAYNAL (P.), L'expédition d'Alger 1830, Lettres d'un témoin publiées avec une introduction et des notes par A. Bernard, Paris, 1930.
- RENAUDOT (M.), Alger tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs, état du commerce, de ses forces de terre, de mer, 4éme Éd., Revue et corrigée, Paris, Mongie aoné, 1830.

- ROCQUEVILLE (Le sieur), Relation des mœurs et du gouvernement des Turcs, Paris, O. de Vasennes, 1675.
- ROY (J. J. E.), Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours, Tours, A. Mame et fils, 1864.
- ROZET (M. P.), Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique, 3 T., Paris, A. Bertrand, 1833.
- SALAME (I.), A Narrative of the Expedition to Algiers in the Year 1816 under the Command of Lord Exmouth bey, London, 1819.
- SAVARY (J.), Le parfait négociant ou instructions générales pour ce qui regarde le commerce des marchandises de la France et des pays étrangers, Paris, 7é éd., M. Guignard et Cl. Robustel, 1712.
- SHALER (W.), Esquisse de l'état d'Alger, Tra. de l'anglais et enrichi de notes par X. Bianchi, Paris, Lavocat, 1830.
- SHAW (Dr.), Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philosophique, etc. de cet état, Tra. de l'anglais avec de nombreuses augmentations par J. Mac Carthy, Paris, 1830.
- SHAW (Dr.), Voyage dans la régence d'Alger ou description..., Éd. de La Haye, 1743.
- Tableau de la situation des établissements français en Algérie, T. I : 1830.37, T. II : 1830.37, T. III : 1838.39, T. III et IV : 1839.43.
- TACHRIFAT, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Publié par A. Devoulx, Alger, Imp. du Gouvernement, 1853.
- TOCCHI (E.), Notice sur les poids et mesures et sur les monnaies d'Alger, Marseille, 1830.
- VALLAND (Le Baron), Réfutation du rapport de la commission du budget en ce qui concerne nos possessions en Afrique, Paris, 1835.
- VENTURE DE PARADIS, Alger au XVIIéme siécle, Édité par E. Fagnon, Alger, 1868, 2ème Éd. publiée par J. Cuoq, Paris, Sindbad, 1983.
- VIALAR (M. le Baron), Alger, appendice du rapport de M. Herham, Paris, 1835.
- VIALAR (P.), Or et monnaies dans l'histoire, Paris, 1974.

ـ المتأخرة عن فترة البحث:

- ABADI (L.), Essai sur la constitution de la propriété individuelle en Algérie, Constantine, L. Marle, 1882.

- ABRIBAT (J.), Essai sur les contrats de quasi aliénation de location perpétuelle auxquels l'institution aux Habous a donné naissance, Alger, J. Jourdan, 1902.
- ALBERTINI (E.), MARÇAIS (G.), YVER (G.), L'Afrique du Nord française dans l'histoire, Paris, Éd. Archat, 1937.
- AUCAPITAINE (Le Baron Henri), Confins militaires de la Grande Kabylie sous la domination turque, province d'Alger, Paris, Moquet, 1857.
- AUCAPITAINE (Le Baron Henri), Étude sur la caravane de la Mecque et le commerce de l'intérieur de l'Afrique, Paris, J. Claye.
- AUMERAT (J. F.), La propriété urbaine et le bureau de bienfaisance musulman d'Alger, Alger, A. Jourdan, 1900.
- BAUDICOUR (L.), La colonisation de l'Algérie, Paris, 1856.
- BAUDICOUR (L.), La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Paris, Sagnier et Bray, 1853.
- BENACHENHOU (A.), L'État algérien en 1830, ses institutions sous l'Émir Abdelkader, Alger, S.N.E.D.
- BERBRUGGER (A.), Un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819, in Exploration scientifique de l'Algérie, T. II, Paris, Imp. Royale, 1847.
- BERNARD (A.), L'Algérie, histoire des colonies françaises et de l'expansion de la France dans le monde, T. II, Paris, Plon, 1930.
- BERNARD (A.), LA CROIX (W.), L'évolution du nomadisme en Algérie, Alger, A. Jourdan, Paris, A. Challamel, 1906.
- BERNARD (B), Les anciens impôts de l'Afrique du Nord, St. Raphaël, Paris, Éd. des tablettes, 1925.
- BERTHEZÉNE (Baron Pierre de). Dix-huit mois a Alger ou récit des événements qui s'y sont passés depuis le 14 Juin 1830 a jusqu'a la fin de décembre 1831, Montpellier, imp. Ricard, 1834.
- BLANQUI, L'Algérie, rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord de l'Afrique, Paris, 1840.
- BLONDEL (L.), Aperçu sur la situation politique, commerciale et industrielle des possessions françaises dans le Nord de l'Afrique ? 1836.
- BONNAFONT, Géographie médicale d'Alger et ses environs, Alger, Brachet et Bastide, 1839.
- BOSSY (M.), Alger et Livourne et leurs relations économiques a la fin du XVIéme et au début du XVIIéme siécle, Mémoire D.E.S., Faculté des Lettres, Alger, 1971.

- BOURBON (Le Prince), La derniére conquкte du Roi, Alger 1830, T. I et II, Paris, Éd. C. Lévy, 1930.
- BOUYAC (R.), Histoire de Bфne depuis la fondation jusqu'en 1830, Paris, A. Challamel, 1892.
- BOYER (P.), L'évolution de l'Algérie médiane (ancien département d'Alger) de 1830 a 1956, Paris, Adrien . Maisonneuve, 1960.
- BOYER (P.), La vie quotidienne a Alger a la veille de l'intervention française, Paris, Hachette, 1963.
- CARETTE (E.), Algérie, Paris, F. Didot, 1862.
- CARETTE (E.), Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques, Paris, Guyot, 1844.
- CARETTE et WARNIER, Description et division de l'Algérie, Paris, Hachette, 1847.
- CAT (E.), Petite histoire de l'Algérie . Tunisie . Maroc, T. I, Alger, A. Jourdan, 1889.
- CHARLES (L.), Les Jésuites dans les États barbaresques, Algérie et Maroc, Paris, P. Lethielleux, 1914.
- CHARLES . ROUX (F.), France et Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquкte, Paris, Félix . Alcan, 1932.
- CALAMAGERAN (J. J.), Histoire de l'impфt en France, Paris, Guillaumin et Cie, ?.
- CARREY (Émile), Récits de Kabylie (Campagne de 1857), Paris, Michel Lévy, 1858.
- CLAUSOLLES (P.), L'Algérie pittoresque, histoire de la régence d'Alger, depuis les temps les plus reculés jusqu'a nos jours, 2ème partie, Toulouse, Paya, 1843.
- COUR (A.), L'établissement des dynasties des chérifs du Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger 1509 . 1830, Paris, Éd. Leroux, 1904.
- DARCY (J.), France et Angleterre, cent années de rivalité coloniale, l'Afrique, Paris, Perrin et Cie, 1904.
- DECHAUD (E.), La marine a la prise d'Alger, Oran, P. Perrin, ?
- DESPOIS (J.), RAYNAL (R.), Géographie de l'Afrique du Nord . Ouest, Paris, Payot, 1907.

- DEVOULX (A.), Notice sur les corporations religieuses d'Alger, Alger, 1912.
- DEVOULX (A.), Le Rans Hamidou, Alger, A. Jourdan, 1859.
- DOUIN (G.), Mohamed Aly et l'expédition d'Alger, Le Caire, I.F.A.O., 1929.
- DUPUY (E.), Américains et Barbaresques (1776 . 1824), Paris, R. Roget et E. Chernoviz, 1901.
- EMERIT (M.), L'Algérie a l'époque d'Abdel . Kader, Paris, La Rose, 1951.
- EMERIT (M.), Toustain du Manoir au pays d'Abd . el . Kader, in Revue africaine, T. 98/1954, pp…
- ERNEST . PICARD (P.), La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830, Alger, J. Carbonel, Paris, Plon, 1930.
- ESQUER (G.), Iconographie historique de l'Algérie, Paris, Plon, ?
- ESQUER (G.), Les commencements d'un empire, la prise d'Alger 1830, Paris, Larousse, 1929.
- ESTERHAZY (W.), Domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris, Ch. Gosselin, 1840.
- ESTERHAZY (W.), Notice historique sur le maghzen d'Oran, Oran, 1849.
- FARRUGIA DE CANDIA (J .), Monnaies algériennes du Musée du Bardo, in Revue tunisienne, nouvelle série, n° 45 . 46 . 47, tri. 1 . 2 . 3/1941, pp. 123 . 173.
- FAURE . BIGUET (G.), Histoire de l'Afrique septentrionale sous la domination musulmane, Paris, H. Ch. La Vauzelle, ?
- FÉRAUD (L. Ch.), Les corporations de métiers a Constantine avant la conquкte française, in Revue africaine, T. 16, 1872, pp. 451 . 454.
- FÉRAUD (L. Ch.), Monographie du palais de Constantine, Constantine, L. Arnolet, 1867.
- FÉRAUD (L. Ch.), Notice historique sur la tribu des Ouled Abden . Nour, Constantine, Alessi et Arnolet, 1864.
- FÉRAUD (L. Ch.), Le Sahara de Constantine, notes et souvenirs, Alger, A. Jourdan, 1887.
- FÉRAUD . GIRAUD, De la juridiction française dans les échelles du Levant et de Barbarie, T. 2/2ème Éd., Paris, A. Maresco aoné, 1866.

- FEY (H. L.), Histoire d'Oran avant, pendant et aprés la colonisation espagnole, Oran, A. Berrier, 1868.
- FILLIAS (A.), Histoire de la conquкte et de la colonisation de l'Algérie 1830 - 1860, Paris, A. de Vresse, 1860.
- FILLIAS (A.), Notice sur les produits maritimes du littoral algérien, Alger, Cursach, ?
- GALIBET (L.), Histoire de l'Algérie ancienne et moderne, Paris, Turne, 1843.
- GARROT (H.), Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1910.
- GRAMMONT (H. D. de), Correspondance des consuls d'Alger (1690 - 1742) d'aprés les archives de la chambre du commerce de Marseille, AA. 490, Alger, 1890.
- GRAMMONT (H. D. de), Histoire d'Alger sous la domination turque 1515 - 1830, Paris, E. Leroux, 1887.
- GRAMMONT (H. D. de), Relations entre la France et la régence d'Alger au XVIIéme siécle, Alger, A. Jourdan, 1885.
- HATIN (E.), Histoire pittoresque de l'Algérie, Paris, Imp. Guiraudet, 1840.
- HUGON (H.), Les emblémes des Beys de Tunis, Paris, Ernest Leroux, 1913.
- ISNARD (H.), La réorganisation de la propriété rurale, ses conséquences sur la vie indigéne dans la Mitidja, Alger, Joyeux, ?
- JULIEN (Ch. - A.), Histoire de l'Afrique du Nord de la conquкte arabe a 1830, T. II, 2éme Éd., Paris, Payot, 1964.
- JULIEN (Ch. - A.), Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquкte et les débuts de la colonisation 1827 - 1871, Paris, P.U.F., 1964.
- KLEIN (H.), Feuillets d'El - Djazanr, Collection des Cahiers du Comité du vieil Alger, Alger, Fontana, L. Chair, 1937.
- LACOSTE, La marine algérienne sous les Turcs, Paris, 1931.
- LACOSTE (Y.), NOUSCHI (A.), PRENANT (A.), L'Algérie, passé et présent, Paris, Éd. Sociales, 1960.
- LAPENE (E.), Tableau historique de l'Algérie depuis l'occupation romaine jusqu'a la conquкte par les Français en 1830, Metz, S. Lamort, 1845.

- LAPRIMAUDIE (M. F. étie de), Le commerce et les navigations de l'Algérie avant la conquкte française, Paris, Hachette, 1851.
- LESPES (R.), Alger, esquisse de géographie urbaine, 1ére Éd., Alger, Carbonel, 1925, 2éme Éd., Paris, 1930.
- LESPES (R.), Oran, étude de géographie et d'histoire urbaines, Paris, F. Alcan, 1938.
- MARCHIKA (J.), La peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 a 1830, Alger, J. Carbonel, 1927.
- MARTIN (M.), La vie et la condition des esclaves chrétiens dans la régence d'Alger, Alger, A. Jourdan, 1900.
- MARCEL (J .), Notice sur les monnaies, Paris, Éd. Firmin, 1860.
- MASSON (P.), Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIéme siécle (Thése), Paris, Hachette, 1896.
- MASSON (P.), Histoire des établissements de commerce français dans l'Afrique barbaresque 1560 - 1793, Paris, Hachette, 1903.
- MASSON (P.), Marseille et la colonisation française, essai d'histoire coloniale, 2éme Éd., Paris, Hachette, 1912.
- MAUROY, Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale, Paris, 1845.
- MERCIER (E.), Comment l'Afrique septentrionale a été arabisée, Constantine, La Marle, 1874.
- MERCIER (E.), Constantine au XVIéme siécle, élévation de la famille El - Feggoun, Constantine, L. Arnolet, 1874.
- MERCIER (E.), Constantine avant la conquкte française 1837, notice sur cette ville a l'époque du dernier Bey, Constantine, Braham, 1937.
- MERCIER (E.), Histoire de l'Afrique septentrionale (Barbarie) depuis les temps les plus reculés jusqu'a la conquкte française 1830, T. III, Paris, E. Leroux, 1891.
- MEROUCHE (L.), Les fluctuations de la monnaie dans l'Algérie ottomane, in Revue d'Histoire maghrébine, Tunis, n° 83 - 84/1996, pp. 609 - 630.
- MONLAU (J.), Les états barbaresques, Que - sais - je ?, Paris, P.U.F., 1964.
- NETTEMENT (A.), Histoire de la conquкte d'Alger, écrite sur des documents inédits et authentiques, Paris, J. Le Coffre, 1856.

- NOUSCHI (A.), Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale, Paris, P.U.F., 1961.
- PECHOT (L.), Histoire de l'Afrique du Nord avant 1830, 3 T., Alger, Gojosso, 1914.
- PELION (M. D.), Considérations politiques et militaires sur Alger, Paris, 1838.
- PERRIER (J. A. N.), De l'hygiéne en Algérie, in Exploration scientifique de l'Algérie, T. II, Paris, Imp. Royale, 1847.
- PICART (E.), La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830, Alger, Carbonel, Paris, Plon, 1930.
- PICQUET (V.), Les civilisations de l'Afrique du Nord, Berbéres . Arabes . Turcs, Paris, A. Colin, 1909.
- PRAX (M.), Algérie, commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan, Paris, Just. Rouvier, 1849.
- Régence (la) d'Alger et le monde turc, école républicaine S.N.I., Alger, 1953 . 54.
- RENÉ . LECLERC (Ch.), Le commerce et l'industrie a Fez, Paris, 1905.
- ROTALIER (Ch. de), Histoire d'Alger, et piraterie des Turcs dans la Méditerranée, T. II, Paris, Paulin, 1841.
- ROSSIER (C.), L'Algérie de 1830 a 1840, les commencements d'une conquкte, T. I, 3ème Ed., Paris, Plon, 1900.
- ROZET (H. P.), Alger, in Univers pittoresque, Paris, F. Didot, 1862.
- SAIDOUNI (N.), L'Algérois rural a la fin de l'époque ottomane (1791 . 1830), Beyrouth, Dar al . Gharb al . Islami, 2001, pp. 241 . 262.
- SARI (Dj.), Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale, Kalaв . Mazouna . Nedroma, (Th`se de 3éme cycle), Alger, S.N.E.D., 1970.
- SAUVAGET et MANTRAN, Réglements fiscaux ottomans, les provinces syriennes, Beyrouth, 1951.
- SERRES (J.), La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de Juillet, Paris, P. Genthner, 1925.
- SHAW (W. A.), Histoire de la monnaie 1252 . 1894, Trad. de l'anglais par M. Rafalovich, Paris, Guillaumin et Cie, 1896.
- SPONNER (F. C.), L'économie mondiale et les frappes monétaires en France 1493 . 1680, S.E.V., P.E.N. ?

- TEMIMI (A.), Recherches et documents d'histoire maghrébine, la Tunisie, l'Algérie et la Tripolitaine de 1816 a 1871, Tunis, P.U.T., 1971.
- TOCCHI, Catalogue des monnaies des puissances barbaresques sous domination ottomane (Le Rapport par M. L. Méry), Marseille, Typo. Et Litho. Marius Olive, 1855, pp. 51 . 97.
- VALENSI (L.), Le Maghreb avant la prise d'Alger 1790 . 1830, Paris, 1969.
- WEISSMAN (N.), Les janissaires, (Thése de doctorat), Paris, Imp. Orient, 1964.
- YACONO (X.), Les bureaux arabes et l'évolution du genre de vie des indigénes dans l'Ouest du Tell algérien, Alger, 1953.

جـ. المقالات باللغة العربية

- آبار ، ميشال ، "الجزائر في القرن السابع عشر لرحالة أسكتلندي" ، ترجمة حنفي بن عيسى ، مجلة الثقافة الجزائرية ، عدد 3 ، 1971 ، ص ص . 41 ـ 45 .
- بونو ، سلفاتور ، "العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي" ، ترجمة أبي القاسم بن التومي ، مجلة الأصالة ، العدد 6 ـ 7 ، 1972 ، ص ص . 68 ـ 103 ، 113 ـ 118 .
- التميمي ، عبد الجليل ، "حول الدفاتر التركية والعربية بالجزائر" ، مجلة الأصالة ، العدد 14 ـ 15 ، 1973 ، ص ص . 35 ـ 41 .
- الجديري ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجيلالي بن رقية التلمساني ، "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها نود الكفرة" ، تحقيق سليم بابا عمر ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب ، كلية الآداب الجزائرية ، العدد 3 ، 1967 ، ص ص . 2 ـ 32 .
- دان ، بير ، "تاريخ البلاد البربرية وقراصنتها" ، ترجمة مقتضبة وتقديم أبي العيد دودو ، مجلة كلية الآداب ، العدد الثاني ، 1970 ، ص ص . 58 ـ 66 .
- سعد الله ، أبو القاسم ، "الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر" ، مجلة المعرفة الجزائرية ، العدد 15 و16 ، 1964 ، ص ص . 6 ـ 25 .
- سعد الله ، أبو القاسم ، "مدينة الجزائر في كتاب إنجليزي قديم" ، مجلة الأصالة ، عدد 8 ، 1972 ، ص ص . 27 ـ 36 .

د. المقالات باللغة الأجنبية

- AHAD - AMAN ou «Réglement politique et militaire », Texte traduit en arabe par M. Ben Mustapha et reproduit en français par Devoulx, in R. A. 4 - 5, 1859 - 60.
- AHMED - BEY, « Une lettre du Bey de Constantine en 1827 », Texte et trad. par E. Bigenet, in R.R. 43, 1899, pp. 172 - 181.
- ARMAND, « Histoire des Ouled Nanl », in R. A. 15, 16 et 17, pp. 300 - 312 et 374 - 390.
- « Article (L') Unique de la loi du 14 juin 1829 relative au cours des anciennes monnaies », in M.A., n° 102, 4 juin 1834.
- AUCAPITAINE (Le Baron Henri), « Étude sur la caravane de la Mecque et le commerce de l'intérieur de l'Algérie », extrait des publications de A.N.A.M.C., juillet - aoыt 1861.
- BELIN (M.), « Du régime des fiefs militaires dans l'islamisme et principalement en Turquie », in J.A., T. 15, 1870, pp. 187 - 301.
- BEN - DJELLOUL, « La prise d'Alger en 1830 d'aprés un écrivain musulman », Trad. L. Ch. Féraud, recueil de notes et mémoires de la S.A.P.C., 1865, pp. 67 - 79.
- BERBRUGGER (A.) et DEVOULX (A.), « Les casernes de janissaires a Alger », in R. A. T. 3, 1858, pp. 132 - 150.
- BERBRUGGER (A.), « Un consul a Alger au 18ème siécle, Bruce », in R.A. 6, 1862, pp. 332 - 348.
- BERBRUGGER (A.), « Documents sur Alger a l'époque du consulat I », in R.A. 6, 1862, pp. 128 - 134.

- BARENGUER (A.), « Documents suédois sur la prise d'Alger », in R.H.C.M., n° 4, 1968, pp. 35 - 49.
- BERQUE (A.), « La bourgeoisie algérienne », in Hespéris, 1948, pp. 1 a 29.
- BERQUE (A.), « Esquisse d'une histoire de la seigneurie algérienne », in R.M., T. 7, n° 2, pp. 18 - 24 et 168 - 180.
- BODIN (M.), « La préve chronique du Bey - Hasan, extrait et trad. de la Tal'at - os - sвd - isso'oud, de Mazari », in S.G.A.O., T. 44, 1924, pp. 23 - 61.
- BOUSQUET (G. H.) et BOUSQUET - MIRANDELLE (G. W.), « Thomas Hecs, Journal de voyage a Alger 1675 - 1676 », trad. M. M. Bousquet », in R.A., T. 101, 1957, pp. 85 - 128.
- BRAHIMI (D.), « Quelques jugements sur les Maures andalous dans les régences turques au XVIIIéme siécle », in R.H.M.C., n° 9, 1970, pp. 39 - 51.
- BRAUDEL (F.), « Monnaies et civilisations, de l'or du Soudan a l'argent d'Amérique, un drame méditerranéen », in A.E.S.C., n° 1, 1946, pp. 9 - 22.
- BRESNIER (L. J.) et BERBRUGGER (A.), « Époque de l'établissement des Turcs a Constantine », in R.A., T. 1, 1856, pp. 399 - 402.
- BOYER (P.), « Beys et Beyliks, essai sur les origines de l'administration provinciale dans la régence d'Alger », in Atti del I Congresso Internazionale di Studi Nord Africani, pp. 163 - 181, Cagliari, 22 - 25 Gennaio 1965.
- BOYER (P.), « La conquкte de l'Algérie », in Initiation a l'Algérie, Paris, 1957, pp. 125 - 140.
- BOYER (P.), « Contribution a l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger (XVI - XIXéme siécles) », in R.O.M.M., n° 1, 1966, pp. 11 - 49.

- BOYER (P.), « Des pachas triennaux a la révolution d'Ali Khodja Dey (1571 - 1817) », in R.H., n° 495, 1970, pp. 99 - 124.
- BOYER (P.), « L'évolution démographique des populations musulmanes du département d'Alger (1830 - 1948) », in R.A. 98, 1954, pp. 308 - 358.
- BOYER (P.), « Introduction a une histoire intérieure e la régence d'Alger », in R.H., n° 478, 1966, pp. 297 - 316.
- BOYER (P.), « Le probléme kouloughli dans la régence d'Alger », in R.O.M.M., numéro spécial, 1970, pp. 78 - 94.
- CANAR (M.), « Une description de la cфte barbaresque au XVIIIéme siécle par un officier de la marine russe (Kokovtsov) », in R.A., T. 93, 1949, pp. 131 - 186.
- CAZENAVE (J.), « Histoire d'Oran par le marquis de Tabaloss », in S.G.A.O., T. 51, 1930, pp. 331 - 380.
- CAZENAVE (J.), « Les présides espagnols d'Afrique, leur organisation au XVIIéme siécle d'aprés la B.N.P. », in R.A., T. 63, 1922.
- CHERIF (M. H.), « Introduction de la piastre espagnole « Ryвl » dans la régence de Tunis au début du XVIIéme siécle », in C.T., 1968, pp. 45 - 53.
- COLOMBE (M.), « L'Algérie turque », in Initiation a l'Algérie, Paris, 1957, pp. 99 - 123.
- COLOMBE (M.), « Contribution a l'étude du recrutement de l'odjaq d'Alger dans les derniéres années de l'histoire de la régence d'Alger », in R.A., T. 87, 1943, pp 165 - 183.
- COURTOIS (A.), « Étude sur le palais d'El - Hadj Ahmed, dernier Bey de Constantine », in B.S.G.A.N., 34ème année, 1929, pp. 233 - 263.
- CROMBET (P.), « Alger au temps des Turcs », in R.P., 65ème année, 1958.
- DELPECHE (A.), « Résumé historique sur le soulévement des derk'aoua de la province d'Oran de 1800 a 1813 », in R.A., T. 17, 1873, pp. 38 et sq.

- DELPHIN (G.), « Histoire des Pachas d'Alger de 1515 a 1745 », in J.A., Série 19, 1922, pp. 161 - 233.
- DENY (J.), « A propos du fond arabe - turc des archives du gouvernement général de l'Algérie », in R.A., T. 62, 1921, pp. 375 - 378.
- DENY (J.), « Les registres de solde des janissaires », in R.A., T. 61, 1920, pp. 19 - 96 et 212 - 260.
- DESPARMET (J.), « L'entrée des Français en Algérie par le Cheikh Abdelkader », in R.A., T. 71, 1970, pp. 225 - 256.
- DESPOIS (J.), « Les greniers fortifiés de l'Afrique du Nord », in C.T., T. I, 1953.
- DEVOULX (A.), « Édifices religieux d'Alger », in R.A., T. 4 - 6, 1860 - 62.
- DEVOULX (A.), « Lettres adressées par les marabouts arabes aux Pachas d'Alger », in R.A., T. 17, 1873, pp. 171 - 190 et 262 - 280.
- DEVOULX (A.), « Recherches sur la coopération de la régence d'Alger a la guerre de l'indépendance grecque d'aprés des documents inédits », in R.A., T. 1 - 2, 1856 - 57, pp. 129 - 136, 207 - 211, 299 - 302, 464 - 473 et 137 - 138.
- DEVOULX (A.), « Le registre des prises maritimes », in R.A., T. 16, 1872, pp. 70 - 80, 146 - 166, 133 - 240, 292 - 303.
- DEVOULX (A.), « Un exploit des Algériens en 1802 », in R.A., T. 9, 1865, pp. 126 et sq.
- DHOQUOIS (G.), « Les étapes de la formation algérienne, propositions pour recherches », in R.A.S.J.E.P., Vol. V, n° 2, 1968, pp. 373 - 383.
- EISENBETH (M.), « Les juifs sous l'occupation turque », in R.A., 1953.
- EMERIT (M.), «L'Algérie de 1830 comparée aux autres pays méditerranéens », in I.H., 25[éme] année, n° 2, 1963, pp. 194 - 196.

- EMERIT (M.), «Les aventures de Thédenat esclave et ministre d'un Bey d'Afrique (XVIIIéme siécle) », in R.A., T. XCII, 1948, pp. 143 - 184.
- EMERIT (M.), «Une cause de l'expédition d'Alger, le trésor de la Casbah », in B.S.H.M.C., 1954, pp. 171 - 188.
- EMERIT (M.), «Un document inédit sur Alger au XVIIéme siécle », in A.I.E.O., T. XVII, 1959, pp. 234 - 242.
- EMERIT (M.), «L'essai d'une marine marchande barbaresque du XVIIIéme siécle », in C.T., n° 11, 1955, pp. 363 - 370.
- EMERIT (M.), «L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 », in R.H.M.C., T. I, 1954, pp. 199 - 212.
- EMERIT (M.), «Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIéme siécle et au début du XIXéme siécle », in T.I.R.S., n° 19, 1954, pp. 30 - 47.
- EMERIT (M.), «Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695) », in A.I.E.O., T. XI, 1935.
- EMERIT (M.), «La situation économique de la régence d'Alger en 1830 », in I.H., 14[éme] année, n° 2, 1952, pp. 169 - 172.
- EMERIT (M.), «Les tribus privilégiées en Algérie dans la premiére moitiée du XIXéme siécle », in A.E.S.C., n° 1, 1966.
- EMERIT (M.), «Le voyage de la condamine a Alger 1731 », in R.A., 1954, pp. 353 a 181.
- « Encyclopédie turque, les dirigeants de l'Algérie pendant la période turque (1515 - 1830) », in R.H.C.M., n° 6 - 7, 1969, pp. 38 - 41.
- FARRET (J.), « La segmentarité au Maghreb, l'homme », in R.F.A., T. VI, n° 2, 1966, pp. 105 - 111.
- FERRUGIA DE CANDIA (J.), « Monnaies hafsides du musée du Bardo », in R.T., Nouvelle série, n° 35 - 35, 1938, pp. 231 - 288.
- FERRUGIA DE CANDIA (J.), « Monnaies hafsides du musée du Bardo », in Revue…

- FÉRAUD (L. Ch.), « Causes de l'abandon du comptoir de Collo par la compagnie française en 1795 », in R.A., T. 21, 1877, pp. 124 - 140.
- FÉRAUD (L. Ch.), « Éphémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque a Alger de 1775 a 1805 », in R.A., T. 18, 1874, pp. 295 - 319.
- FÉRAUD (L. Ch.), « Notes sur Bougie, légendes - traditions », in R.A., T. 3, 1858, pp. 296 - 308.
- FÉRAUD (L. Ch.), « Un vιвu d'Hussein Bey de Constantine 1807 », in R.A., T. 7, 1863, pp. 84 et sq.
- FÉRAUD (L. Ch.), « Zebouchi et Osman - Bey », in R.A., T. 6, 1862, pp. 120 - 127.
- FEDERMANN et AUCAPITAINE, « Beylik du Titteri », in R.A., 1867, pp. 292 - 301.
- FEDERMANN et AUCAPITAINE, « Notice sur l'histoire de l'administration du Beylik du Titteri », in R.A., T. IX, pp. 280 et sq.
- GALLISSOT (R.), « Abd - El - Kader et la nationalité algérienne », in R.H., T. 89, 1965, pp. 339 - 368.
- GALLISSOT (R.), « Essai de définition du mode de production de l'Algérie précoloniale », in R.A.S.J.E.P., Vol. V, n ° 2, 1966, pp. 385 - 412.
- GALLISSOT (R.), « Le Maghreb précolonial , mode de production archaпque ou mode de production féodal ?», in La Pensée, n ° 142, 1968, pp. 57 - 93.
- GALLISSOT (R.), « Le mode de propriété des terres algériennes en 1830 », in B.I.H.F.L.A., n ° 2, 1965, pp. 15 - 17.
- GORGUOS (A.), « Notice sur le Bey d'Oran Mohamed El - Kabir », in R.A., T. 1 - 2, 1856 - 1857, pp. 403 - 454, 28 - 46, 223 - 241.
- GRAMMONT (H. D. de), « Études algériennes, la course, l'esclavage et la rédemption a Alger », in R.H., T. 25, 1884, pp. 1 - 42.

- GRAMMONT (H. D. de), « Relations entre la France et la régence d'Alger au XVIéme siécle », in R.A., T. 23, 1879, pp. 5 - 32, 95 - 114, 134 - 160.
- GUIN (L.), « Notes historiques sur les Adaoura », in R.A., T. 17, 1873, pp. 24, 104, 187.
- GYEN, « Sur la peste d'Alger de 1817 - 1818 », in M.A., n ° 106, 108, 109, pp. 111 - 114 et 116.
- HADJ - SADOUK (M.), « A travers la Barbarie orientale du XVIIIéme siécle avec le voyageur El - Warthilani », in R.A., 1951.
- HAËDO (Fray Diego de), « Histoire des rois d,Alger, tra. et annotée par H. D. de Grammont », in R.A., T. 24 - 25, pp. 37 - 401, 5 - 97.
- HUGON (H.), « Numismatique beylicale, les piéces d'or de 1272 - 1274 (1855 - 1858) », in R.T., Nouvelle série, n° 18, 1934.
- JULIEN (Ch. - A.), « La question d'Alger devant les chambres sous la restauration », in R.A., T. 63, 1922, pp. 270 - 305, 425 - 456.
- KEHL (C.), « Oran et l'Oranie avant l'occupation française », in B.G.A.O., T. 63, 26ème année, 1942, pp. 5 - 59.
- KLEIN (H.), « Le trésor d'Alger en 1791 d'aprés un mémoire de M. Guerey », Feuillets d'El - Djazanr, T. VI, 1913, pp. 2 - 21.
- KOT (H.), « Des répercussions de la conquкte de l'Algérie sur la politique scandinave », 2éme Congrés national des S.H.A., Alger, avril 1930, pp. 234 - 252.
- KURAN (E.), « La lettre du dernier Dey d'Alger au grand - Vizir de l'empire Ottoman », in R.A., T. 96, 1952, pp. 188 - 195.
- LETOURNEAU (R.), « Le Moyen - вge et les temps modernes, centenaire de la », in S.H.A. (1856 - 1956), pp. 121 - 143.
- LUTFIL (O.), « Problémes fonciers dans l'empire ottoman (probléme et bilan) », in A.H.S., T. I, n° 3, 1939, pp. 233 - 237.

- MAINZ (E.), « Les juifs d'Alger sous la domination turque », in J.A., 1952, pp. 197 - 217.
- MANTRAN (R.), « Les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, notes pour une étude plus approfondie », in A.A.N., 1922, pp. 343 - 348.
- MANTRAN (R.), « Le statut de l'Algérie, de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l'empire ottoman », in Atti del i congresso internazionale di studi nord - africani, Cagliari, 22 - 25 gennaio, 1965, pp. 205 - 216.
- MASSON (P.), « A la veille d'une conquкte, concessions et compagnies d'Afrique 1800 - 1830 », in B.G.H.D., 1909, pp. 48 - 124.
- MATHIEUX (J.), « Le ravitaillement maghrébin de Malte au XVIIIéme siécle », in C.T., n ° 6, 1954, pp. 191 - 202.
- MERCIER (E.), « Le habous ou oukaf, ses régles et ses jurisprudences », in R.A.T.L.J., n ° 11, 1895, pp. 173 - 222.
- MERSIOL (E.), « La régence d'Alger vue par un allemand a la fin du XVIIIéme siécle », 2ème Congrés national des sciences historiques d'Alger, 1930, publié S.H.A., Alger, 1932.
- « Monde rural et monde urbain, l'Algérie en voie d'urbanisation », Secrétariat social d'Alger, Information rapide, Bulletin mensuel, Série 7, Alger, S.N.E.D., 1969.
- NEAL (Sir M.) et BERBRUGGER (A.), « Guerre de 1824 entre l'Angleterre et Alger », in R.A., T. 8, 1864, pp. 202 - 218.
- « Notes bibliographiques, un historien arabe d'Alger du XVIIIéme siécle », in R.C.F., T. XV, 11ème année, 1923, pp. 318 - 324.
- « Note » parue au Moniteur universel du 6 juin 1845, n ° 157.
- NOUSCHI (A.), « Constantine a la veille de la conquкte française », in C.T., n° 11, 1955, pp. 371 - 383.
- PARFENTIEFF (B. de), « Étude de droit public malékite », in R.O.M.M., n° 1, 1966, pp. 161 - 199.

- PAVY (Mgr.), « Supplément, la piraterie musulmane », in R.A., T. 2, 1857, pp. 337 - 352.
- PLAYFAIR, « Épisodes de l'histoire des relations de la Grande - Bretagne avec les états barbaresques avant l'occupation française », in R.A., 1878 - 1880.
- PRENANT (A.), « Le rapport ville - campagne dans l'histoire du Maghreb », Colloque géo - maghrébin, Tunis 5 - 10/10/1967, in La Pensée, n° 142, 1968, pp. 91 - 93.
- PRUVOST (R.), « Une expédition anglaise contre les pirates d'Alger 1620 - 1621 », in C.F.L.A., 1881 - 1931, 1932, pp. 411 - 435.
- RICHE (R.), « Notes documents, la corporation des bijoutiers a Constantine avant 1830 », in R.A., T. CV, 1961, pp. 177 - 181.
- RINN (L.), « Carte du royaume d'Alger sous le dernier Dey », in R.A., T. 43, 1899.
- RINN (L.), « Le royaume d'Alger sous le dernier Dey », in R.A., T. 41 - 43, 1897 - 99, pp. 331 et sq.
- ROBIN (N.), « Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la Grande Kabylie », in R.A., T. 17, 1873, pp. 132 - 140, 196 - 207.
- ROBIN (N.), « Note sur Yahia Agha », in R.A., T. 18, 1874, pp. 59 - 75, 118
- SACERDOTI (A.), « Venise et les régences d'Alger, Tunis et Tripoli (1699 - 1764) », tra. de Mlle Despois, in R.A., T. 101, 1957, pp. 273 - 297.
- TURBET - DELOF (G.), « Un état présent du royaume d'Alger en 1684 », in R.H.C.M., n° 6 - 7, 1969, pp. 22 - 61.
- VADALA (P.), « Notes et documents, l'émigration maltaise en pays musulmans, l'Algérie », in R.M.M., T. 14, n° 4, 1911, pp. 47 - 48.
- VALENSI (L.), « Archaпsme de la société maghrébine », in La Pensée, n° 142, 1969, pp. 77 - 84.

- VATIN (J. C.), « L'Algérie en 1830 », in R.A.S.J.E.P., Vol. VII, n° 4, 1970, pp. 977 - 1058.
- VAYSSETTES (E.), « Histoire des derniers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'a la chute d'Hadj - Ahmed », in R.A., T. 3 - 4, 1858 - 1863., T. 3, 1858, pp. 107 - 128, 193 - 198, 259 - 270, T. 4, 1859 - 60, pp. 127 - 132, 201 - 210, 439 - 445, T. 5, 1861, pp. 93 - 113, T. 6, 1862, pp. 206 - 213, 383 - 392, T. 7, 1863, pp. 114 - 120.
- WATBLED (E.), « Établissements de la domination turque en Algérie », in R.A., T. 17, 1873, pp. 285 - 299, 352 - 363.
- YACONO (X.), « Peut - on évaluer la population de l'Algérie vers 1830 ? », in R.A., T. 98, 1954, pp. 277 - 307.
- YACONO (X.), « La régence d'Alger en 1830 d'aprés l'enquкte des commissions de 1833 - 1834 », in R.O.M.M., n° 1 et 2, 1966, pp. 229 - 244, 227 - 247.
- YVER (G.), « Mémoire de Bouderbah », in R.A., T. 57, 1913, pp. 218 - 224.

هـ. مراجع عامة

- BENCHENEB (M.), Mots turcs et persans conservés dans le parler algérien, Alger, Bastide - Jourdan, 1922.
- BERNOIN (Ch.), « Concordance des Éres hégirienne et grégorienne pour les XII, XIII et XIVéme siécle de l'hégire », Alger, P. Fontana, 1885.
- BIANCHI (T. X.) et KIEFFER (J. D.), Dictionnaire turc - français, 2 Vol., Paris, Imp. Royale, 1830.
- DENY (J.), Grammaire de la langue turque (Dialecte Usmanli), Paris, 1921.
- DIRAN (Kélékian), Dictionnaire turc - français, Constantinople, Mihran, 1911.
- Encyclopédie de l'Islam, Nouvelle édition, Paris, E. J. Brill, 1954 - 60.
- LAFFONT (R.), Histoire du développement culturel et scientifique de l'humanité », Vol. V, Paris, Laffont éditeur, U.N.E.S.C.O., 1969.
- LAROUI (H.), L'histoire du Maghreb, un essai de synthése, textes a l'appui, Paris, Maspero, 1970.
- MANTRAN (R.), Inventaire des documents d'archives turcs de Dar El - Bey Tunis, Paris, P.U.F., 1961.
- PLAYFAIR (R. L.), Bibliography of Algeria from the Expedition of Charles V in 1541 to 1887, London, Muray, 1868.
- TAILLIART (Ch.), L'Algérie dans la littérature française, essai de bibliographie méthodique et raisonnée jusqu'a l'année 1924, Paris, Champion, 1925.

الملاحق

1 ـ الجداول والأوامر المنظمة للتعامل المالي.

2 ـ نصوص أساسية تتعلق بالعملة والمقاييس والأسعار، مرتبة زمنيا.

3 ـ الخرائط والصور واللوحات.

أولاً ـ الجداول والأوامر المنظمة للتعامل المالي

1 . ملاحظات حول مدينة الجزائر: النقود، الموازين والمقاييس

. نقود الجزائر:

العملة المتداولة في الجزائر هي بدقة شيك (Pataque chique) (تعني باللغة التركية "الدرهم الأبيض") ، وتنقسم إلى ثمانية موزونات .

العملة الفضية الحقيقية هي البوجو . ويساوي البوجو ثلاث بدقة شيك أو 24 موزونة . ويزن البوجو 10 غرامات أو ما بين 50 .187 و188 حبة (Grains) (الحبة أو الغران هو وحدة فرنسية قديمة تعادل 053 .0 غرام) . ويقدر البوجو بـ 1000/860 ، أي: أن قيمته الذاتية تعادل فرنك واحد و50 .87 سنتيم . وهناك قطع نقدية لـ : ½ و¼ و1/8 بوجو .

يطلق على قطعة ¼ بوجو اسم بياسات (Piecette) ، وهي تعادل ست موزونات ، وقيمة البياسات 46 سنتيم و7/8 .

أما العملة الذهبية فأساسها السكة الجزائرية (Séquin algérien) أو السلطاني الذي يزن 60 غران (Grains) ، وتقدر بـ 1000/810 ، وقيمتها 74 .8 فرنك ، وهناك قطع ¼ و1/8 السكة أو السلطاني .

وتعادل السكة أو السلطاني 50 .13 بدقة شيك .

من المعلوم أن السكة الجزائرية القديمة كانت تزن 64 غران ، وكان مقدارها مرتفعا حيث يصل في المجال التجاري إلى 15 بدقة شيك أي: بقيمة 9 فرنك و6 .0 سنتيم ، ويسجل هذا الارتفاع رغم أن الحكومة حددت قيمتها بـ 50 .13 بدقة شيك .

. ملاحظات حول النقود في الجزائر:

بمناسبة ضرب نقود جزائرية جديدة عام 1822 ، تم رفع قيمة قطع ست موزونات التي ضربت قبل هذا التاريخ إلى 8 موزونات ، وبهذا تحولت عملة بدقة شيك من عملة نظرية إلى عملة حقيقية .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن قطع ثمانية موزونات تم تذويبها تدريجيا كلما دخلت إلى خزينة الإيالة ؛ والقليل الذي تبقى منها متداولا فإن أغلبه ناقص أو مزور .

رغم أن وزن 64 غران بالنسبة للسكة القديمة و60 غران للسكة الجديدة ، يشكل الوزن الشرعي ، فإنه يلاحظ تفاوت بين القطع النقدية ، بحيث أننا نجد سكة جديدة تزن 63 غران وأخرى لا يتعدى وزنها 57 غران .

. النقود الأجنبية المتداولة في الجزائر:

يسعر قرش كولونات إسبانيا (Piastre colonate d'Espagne) بالجزائر بـ 50 .7 بدقة شيك ، إلا أن قيمته التجارية تعادل 85 .8 وحتى 9 بدقة شيك .

عندما يساوي القرش 30 .5 فرنك ، ويسعر بـ 8 بدقة شيك ، فإن السكة تساوي 8 فرنك و50 .94 سنتيم .

وإذا كان سعر القرش 50 .8 بدقة شيك ، تعادل السكة 8 فرنك و42 سنتيم .

أما إذا كان سعر القرش 9 بدقة شيك ، فإن السكة تعادل 7 فرنك و95 سنتيم .

الدبلون أو رباعي إسبانيا (Doublon ou Quadruple d'Espagne) يساوي 16 قرشا ، على أن قيمته التجارية أقبل بقليل من 16 قرشا فضيا .

يسعر المحبوب المصري الذي ضرب قبل عهد محمد علي ، من طرف الحكومة ، بـ 9 بدقة شيك ، وقيمته في التجارة 10 بدقة شيك . أما المحبوب الذي ضرب في عهد محمد علي ، رغم أن الحكومة حصلت عليه بنفس سعر المحبوب القديم ، فإن قيمته التجارية لا تتعدى 50 .7 إلى 8 بدقة شيك ، بسبب انخفاض مقدار النقود .

. الموازين:

ينقسم الرطل العادي في الجزائر إلى 16 أوقية (مثقال قديم وزنه 35 .38 غرام) .

يوجد ثلاثة عشر صنفا من القناطير في الجزائر :

1- القنطار العادي الذي يساوي 100 رطل جزائري ، ويعادل 54 كلغ .

و لهذا فإن الرطل يساوي 54 .0 كلغ ، وتباع كل المواد بهذا الميزان ، ما عدا :

2- قنطار 150 رطلا الذي يستعمل في وزن الحديد والقطن المنسوج ، ويعادل 81 كلغ .

3- قنطار 110 رطلا الذي يستعمل في وزن القطن الممزوج بالصوف والعنب الجديد ، ويعادل 40 .59 كلغ .

والرطل المستعمل في وزن العسل والعنب المجفف وغيره من الفواكه الجافة والتمور والزبدة والصابون ، يعادل 28 أوقية أو 95 .0 كلغ .

أما الرطل المستعمل في وزن الشاي والشكلاطة والعفيون فيساوي 14 أوقية أي : 0.475 كلغ .

ويباع الحرير الخام برطل 16 أوقية ، على أنه يوجد عيار نصف أوقية لكل رطل ، وهذه هي المادة الوحيدة التي يستعمل بشأنها هذا العيار .

وتباع القهوة بالقرش الافتراضي (Piastre fictive) الذي يعادل 5 بدقة شيك أو 40 موزونة .

ويسعر كراء وبيع المنازل والأراضي بسكة افتراضية (Séquin ficitif) قيمتها 3 بوجو أو 9 بدقة شيك .

وتستعمل هذه السكة لتقييم الإتاوات التي يدفعها البايات . كما تعتمد في الاستعمال العادي ؛ وعندما نريد اعتماد سكة 50 .13 بدقة شيك فإنه يتوجب استعمالها .

100 رطل عنابي (Livre de Bφne) تعادل 50 كلغ .

ولذلك فإن الرطل يساوي 0.50 كلغ .

المكاييل:

يكيل القمح والشعير بالطفز (Tafisi) الذي يتجزأ إلى 16 قيسة (Mesures)، والذي يعادل 9.30 هيكتولتر .

تعادل قيستان وثلاثة أرباع (2 ¾) من قيسات الجزائر ووهران 1.60 هيكتولتر .

أما قيستان من قيسات عنابة فتساويان 1.60 هيكتولتر .

يقاس الزيت بالجرة (Jarre) .

وتساوي كل 4 جرار في الجزائر العاصمة 63.50 لتر .

أما في عنابة فتعادل 10 جرار 63.50 لتر .

وحدات قياس طول الأقمشة:

يوجد في الجزائر نوعان من الذراع (Pick) .

فهناك الذراع التركي المستعمل لقياس الأغطية والستارات والأقمشة الحريرية والذهبية ، ويساوي 16/9 ذراع (Aune) أو 0.67 متر .

أما الذراع العربي (Pick maure) فيستعمل لقياس الأقمشة القطنية والحبال والدونتيلا (Dentelles) الذهبية أو الفضية ، ويعادل 16/7 ذراع أو 0.52 متر .

بعض المواد المتاجر فيها بالجزائر:

السعر العادي بمرسيليا (بالفرنك)

ـ البرونز : 1.800 كانون (Canons) (كيل يساوي 8/1 لتر)		1.70 للكلغ الواحد
ـ السكة الذهبية الجديدة		9 فرنك : القيمة الثابتة .
ـ السكة القديمة ذات 64 غران		9.60 فرنك : القيمة الثابتة .
ـ المجوهرات		9
ـ الصوف	لكل 40 كلغ	40
ـ الحبوب التي تحفظ في المطامير		12 للهيكتولتر الواحد
ـ النحاس	لكل 40 كلغ	90 إلى 95
ـ الخيل		لم تقيم
ـ ريش النعام		لم يقيم
ـ أنياب الفيل		لم تقيم
ـ الحيوانات المفترسة		لم تقيم
ـ الجلود الجيدة الغير التالفة	لكل 40 كلغ	64
ـ الشمع	لكل 40 كلغ	125

المصدر:

Archives Nationales, F 80 970, Avril 1830, Notes sur Alger; Monnaies, poids et mesures ; Monnaies d'Alger.

Notes sur Alger.

Monnaies, Poids et Mesures.

Monnaies d'Alger.

Archive Nationale F80 970

Observations sur les Monnaies d'Alger.

2. جدول مقارن لقيمة نقود بلد الجزائر ونقود فرنسا

اسم العملة	تناسب مختلف العملات فيما بينها	التقييم حسب عملة فرنسا			ملاحظات
		الفرنك	السنتيم	المليم	
العملات الفضية					
الريال بوجو بالتركية بوتون (Butun) (الكامل)	3 بدقة شيك 4 ربع بوجو (بياسات جديدة) 8 ثمن بوجو (نصف بياسات جديدة) 24 موزونة	1	86	00	• البوجو هو الوحدة النقدية، يزن، في المتوسط، 10 غرامات
ربع بوجو (بياسات Pincette الجديدة)	¾ بدقة شيك ¼ ريال بوجو 2 ثمن بوجو (نصف بياسات جديدة) 6 موزونات	00	46	50	• لم تكن بدقة شيك (0,62 ف.) موجودة قبل إعادة صهر النقود في 1822. وفي ذلك الوقت ضربت البياسات الجديدة المسماة ربع بوجو بقيمة 6 موزونات أي بتخفيض قدره ربع قيمة العملة القديمة. نتج عن ذلك أن البياسات القديمة التي تعادل قيمتها النسبية 8 موزونات، أوجدت الدقة الشيك التي لم تكن سوى عملة نقدية إلى ذلك الوقت.
ثمن بوجو (نصف بياسات جديدة)	8/3 بدقة شيك 8/1 ريال بوجو (بياسات جديدة) ½ ربع بوجو (بياسات جديدة) 3 موزونات	00	23	25	
زوج بوجو، بالعربية دورو في الجزائر أو قرش الجزائر	2 ريال بوجو 6 بدقة شيك 8 ربع بوجو (بياسات جديدة) 16 ثمن بوجو (نصف بياسات جديدة)	3	72	00	• قطعة بدقة شيك نادرة وتساوي 24 سنتيم • هذه القطعة الفضية الصغيرة المغربية ليست

	48 موزونة				متداولة في الجزائر، وهي بيضاوية الشكل وليست منقوشة
بدقة شيك* أو بياسات قديمة، ريال دراهم (بالعربية)	3/1 ريال بوجو 8 موزونات	00	62	00	
موزونة (عملة حسابية)	8/1 بدقة شيك 29 أسبر شيك	00	07	75	
زوج موزونة	¼ بدقة شيك	00	15	50	
نصف بدقة شيك	6/1 ريال بوجو 4 موزونات	00	31	00	
عملات البليون والنحاس (Billion et cuivre)					
الخروبة	8/1 موزونة	00	03	½ 87	قطعة نحاس مبيض
ترامس دراهم صغار	5 أسبر شيك	00	01	34	قطعة نحاسية
زوج دراهم صغار	2 أسبر شيك	00	00	53	نفس الملاحظة
أسبر شيك أو دراهم صغار	29 جزء من الموزونة	00	00	26	نفس الملاحظة

اسم العملة		تناسب عملات فرنسا وإسبانيا مع عملات الجزائر	ملاحظات
فرنسا	الفضة		
	قطعة فرنك واحد	12 موزونة 28 أسبر أو 1 بدقة شيك 4 موزونات 28 أسبر	
	قطعة 2 فرنك	1 بوجو 1 موزونة 28 أسبر أو 3 بدقة شيك 1 موزونة 28 أسبر أو 25 موزونة 28 أسبر	
	قطعة فرنك و50 سنتيم (30 سو sous)	2 بدقة شيك 3 موزونات 13 أسبر أو 19 موزونة 13 أسبر	
	قطعة خمسة وسبعين سنتيم (15 سو)	1 بدقة شيك 1 موزونة 21 أسبر أو 9 موزونات 21 أسبر	
	قطعة خمسين سنتيم	6 موزونات 14 أسبر	
	قطعة خمسة وعشرين سنتيم	3 موزونات 7 أسبر	
	قطعة خمسة فرنك*	2 بوجو 16 موزونة 14 أسبر أو 8 بدقة شيك 14 أسبر أو 64 موزونة 14 أسبر	* القطع الذهبية والقطع الفرنسية القديمة تتبع تناسب قطعة خمسة فرنك
	البليون والنحاس		
	قطعة خمسة سنتيمات (1 سو)	18 أسبر 8/7	
	قطعة عشرة سنتيمات (2 سو)	37 أسبر ¾	
إسبانيا	قرش إسبانيا القوي ذو الأعمدة (Colonnatta)*	2 بوجو 21 موزونة 19 أسبر أو 8 بدقة شيك 5 موزونات 19 أسبر أو 69 موزونة 19 أسبر	* ملاحظة: حدد وزير المالية في 9 أفريل 1830 القيمة النقدية لقرش إسبانيا بـ 5 ف. 40 سم، وقيمة الرباعي الذهبي (Quadruple d'or) بـ 84 فرنك

تناسب العملات الذهبية لبلد الجزائر مع العملات الفضية

(حسب قانون 1825، المعمول به في الجزائر)

اسم العملة	اسم العملات الفضية	ملاحظات
السلطاني (سكة الجزائر) (Séquin d'Alger)	4 ريال بوجو ½ أو 13 بدقة شيك ½ أو 108 موزونات	
نصف سلطاني (نصف سكة الجزائر)	2 ريال بوجو ¼ 6 بدقة شيك ¾ 54 موزونة	
ربع سلطاني (ربع سكة الجزائر)	1 ريال بوجو 8/1 أو 3 بدقة شيك 8/3 أو 27 موزونات	
محبوب أو زر محبوب (سكة القاهرة)	3 ريال بوجو أو 9 بدقة شيك أو 72 موزونة	
نصف محبوب (نصف سكة القاهرة)	1 ريال بوجو ½ أو 4 بدقة شيك ½ أو 36 موزونة	

مرسيليا في 7 ماي 1830 .

بموافقة وإقرار :

الجنرال القائد الكونت دوبورمون (Général en Chef, Cte. De Bourmont)

أعضاء لجنة النقود .

البارون دونييه (Baron Denniée) ، المقتصد العام (Intendant en Chef) ؛ فيرينو (Firino) ، الدافع العام (Payeur Général) ؛ بريغون (Brigone) المتلقي العام للمالية (Receveur Général des Finances) ؛ ألكساندر دوفال (Alexandre Deval) ، قنصل فرنسا ؛ ريكار (Ricard) ، مدير النقد (Directeur de la Monnaie) ؛ توشي (Tocchi) ، المهنة غير واضحة في النسخة المترجمة .

ملاحظة:

أورد نص هذه الوثيقة المقتصد المدني الفرنسي بالجزائر جانتي دوبوسي (Genty de Bussy) في القسم الثاني من كتابه (De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger...) بعد وضعه مقارنة (État comparatif) لعملات بلاد الجزائر (اللوحة رقم 114 .

المصدر :

Archives Nationales de Paris, F 80 970, Tarif comparatif de la valeur réciproque des monnaies du Pays d'Alger et des monnaies de France. Procès-verbal de l'établissement d'un tarif des monnaies en usage en Afrique.

3. جدول المقاييس والمكاييل والموازين

أنواعها	ما يعادلها	استعمالاتها
(1) الأوزان		
القيراط	207،0 غ	للماس
المثقال	669،4 غ	للذهب
الرطل الفضي	435،797 غ أو 500 غ	الفضة والجواهر
الرطل العطاري	080،446 غ أو 880،506 غ أو 530 غ	للسلع والبضائع ، التمر الفواكه رطل الزيت 27 أوقية رطل الشاي 14 أوقية
الرطل الخضاري	340،614 غ أو 453،639 غ أو 540 غ أو 1.510 غ	للخضر والفواكه واللحوم والخبز
الرطل الكبير	510،921 غ	للزبدة والتمور والزيت والصابون
القنطار العطاري	608،54 كلغ	
القنطار الخضاري	434،61 كلغ	
القنطار الكبير	151،92 كلغ	للأوزان الثقيلة ، وهو يختلف من مكان لآخر ، فقنطار مدينة الجزائر يساوي 130 أو 133 رطل مرسيلي ، وقنطار مدينة عنابة يساوي 120 كلغ مرسيلي
(2) المكاييل		
المد	075،0 ل	
القلة	66،16 ل أو 17،18 ل 12 ل إلى 18 ل	للزيت ، تنقسم إلى النصف – الربع ـ الثمن

أنواعها	ما يعادلها	استعمالاتها
الصاع	80،48 ل حوالي 60 ل	ينقسم إلى النصف ـ الربع ـ الثمن
القفيز أو القيسة	300 كلغ	ينقسم إلى النصف ـ الربع ـ الثمن
(3) الأطوال		
الذراع التركي	070،0 م أو 0,0636 ؟	للأقمشة الحريرية والكتانية والأشياء المطرزة والموشاة ينقسم إلى ثمانية أرباع ؟
الذراع العربي	520،0 أو 480،0 أو 0,500	للأقمشة القطنية والحبال
الذراع القياسي أو الذراع التركي المستعمل	633،0 أو 640،0 م	يستعمله أصحاب الدكاكين

المصادر المعتمدة في جدول المقاييس والمكاييل والموازين :

- A.N.P. F. 80, Notes sur Alger, monnaies, poids, mesures.
- Boutin, p. 82.
- Dugaste, p. 57.
- *Aperçu*, p. 149.
- Rozet, T. III, pp. 106-107.
- Tableau 1840, p. 373.
- A.M.G. H. 227, Agalik de Cherg.
- Le Roy, p. 140.

4. جدول بأسعار بعض المواد المتداولة

الحاجات المتداولة	الأسعار المعمول بها
1 ـ المواشي والحيوانات الداجنة	
البقرة الواحدة	4 أو 5 ر. 5 أو 6 ق. 8 صو
الخروف الواحد	5 ث ب 10 صو 4 ف
الخروف : الربع منه أو الطابق	20 إلى 24 صو 30 ص في الشتاء
الخروف : الكيلو منه	2 ص
الدجاجة الواحدة	1 ب أو 9 صو
زوجا حمام	10 فل
بيضة واحدة	1.6 فل
2 ـ المواد الغذائية	
القمح : هكل الصاع	على الأكثر 8 ف من 1 ر إلى 1.5 ر
الخبز : النوع الرفيع النوع الرديء	خبزة 10 أوقيات = 1 صو من الشعير للعساكر : 10 خبزات = 1 صو
الملح : الرطل الربعية	2 ص 15 در. أو 20 صو

بقية المواد الغذائية	
التمر : الرحل	2.5 ر.
الزيت : اللتر القلة الرحل الجبلي	0.25 ف. 2 ب.ش. 5 صو
الكسكس : القنطار	5 ب.ش
الأرز : القفة	2.9 ب.ش
3 ـ الفواكه	
التين	100 كلغ = 3 ف.
التين الأخضر	الرطل = 0.1 ف.
اللوز	100 كلغ = 3 ف.
الزبيب	100 كلغ = 4 ف.
العنب	الرطل = 0.5 ف.
العنب	القنطار = 23 م. سنة 1788
الزيتون الأخضر	القنطار = 6 ف.
الزيتون الأسود	القنطار = 3 ف.
البرتقال	100 حبة = 1.50 ف.
الليمون	100 حبة = 0.75 ف.
العناب	100 حبة = 2 ف.
الخوخ	100 حبة = 0.60 ف.
4 ـ الخضر	
البصل	100 حبة = 0.30 ف.

الطماطم	100 حبة = 1 ف .
الخيار	100 حبة = 1 ف .
5 ـ المواد الأولية القابلة للتصدير	
الصوف	40 كلغ = 40 ف
الحبوب المحفوظة في المطامير للتصدير	مكل = 12 ف
الجلود	40 كلغ = 64 ف
الشمع	40 كلغ = 165 ف

المصادر المعتمدة في جدول أسعار المواد المتداولة :

- A.N.P. F. 80 970, Notes sur Alger, monnaies, poids, mesures, Avril 1830, p. 4.
- Venture de Paradis, p. 26.
- Tachrifat, p. 50.
- Boutin, p. 81.
- Souvenir d'un officier français, p. 36.
- Baudicour, La colonisation, pp. 43-45.
- Clauzel, p. 143.
- Grammont (H. D. de), Relations entre la France et la régence d'Alger.

5. جدول مقارن لأسعار المواد وأهم السلع الاستهلاكية بالجزائر، قبل وبعد الاحتلال

نقاط المقارنة		متوسط السعر		ملاحظات
		الحالي (بعد 1830)	قبل الاحتلال قبل (1830)	
صاع القمح	كيل 60 لتر	8 ف .	3 ف . 70 سم	
صاع الشعير	نفس الكيل	5 ف .	1 ف . 20 سم	
الدقيق	برميل 88 كلغ	34 ف .		لم يكن يباع الدقيق في عهد الداي ، فكل واحد يرحي حبوبه
الخبز الأبيض الفرنسي	2 كيلوغرامان	75 سم إلى 1 ف .		
الخبز الأبيض الأهلي (Maure)		10 سم	5 سم	
البقر الحي		من 50 إلى 60 ف .	18 ف .	
الخروف الحي		من 12 إلى 15 ف .	2 ف . 50 سم	
الإوز	الزوج (اثنان)	4 ف .	1 ف . 80 سم	
الدجاج	الزوج (اثنان)	2 ف . 50 سم	50 سم	
الحمام		1 ف .	30 سم	
الزبدة	رطل 27 أوقية	1 ف . 25 سم إلى 2 ف .	75 سم إلى 1 ف . 50 سم	حسب الفصول

البيض	100	5 ف.	1 ف. 20 سم	
العنب	رطل 18 أوقية	15 سم	5 سم	
العسل	رطل 27 أوقية	80 سم	80 سم	
الحليب	الزجاجة	30 سم	10 سم	
زيت المائدة	16 لتر أو قلة	12 ف.	5 ف.	
الخل	الزجاجة	35 سم	20 سم	
صاع الملح	30 كلغ	4 ف. 50 سم	2 ف. 40 سم	
الصابون	رطل 27 أوقية	55 سم	20 سم	
التين الجديد	رطل 18 أوقية	40 سم	7 سم	
التين المجفف	100 لتر 27 أوقية	45 ف.	10 ف.	
التين البربري	100	15 سم	15 سم	
البرتقال	100	2 إلى 3 ف.	1 ف. إلى 1 ف. 50 سم	حسب النوعية
الليمون	100	2 ف. 50 سم	60 سم	
الرمان	100	12 ف.	4 ف.	
بطاطس البلد	القنطار	7 ف.	2 ف. 50 سم	
السكر	نصف كلغ	60 سم	60 سم	
القهوة	نفس الكمية	90 سم	90 سم	
الخمر	الزجاجة	25 سم	45 سم	
الروم (Rhum)	نفس الكمية	90 سم	90 سم	
ماء الحياة (Eau-de-vie)	نفس الكمية	60 سم	60 سم	

الفحم	حمولة حمار	3 ف. 50 سم	1 ف. 50 سم	
الخشب	نفس الكمية	1 ف. 50 سم	75 سم	
خيل للعمل		120 إلى 160 ف.	55 ف.	
خيل للركوب		500 ف.	186 ف.	
الجمل		150 ف.	150 ف.	
البغل		300 إلى 400 ف.	150 ف.	
الحمار		50 إلى 80 ف.	15 ف.	
بقرة حليب وعجلها		70 إلى 100 ف.	46 ف.	
العنزة		10 إلى 12 ف.	2 ف. 50 سم	

مطابق ، إمضاء المقتصد المدني (Intendant civil) لإيالة الجزائر ، جونتي (Genty) .

المصدر :

Genty de Bussy, De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger, Alger, avril 1834, 2ème partie.

N° 108, Tableau comparatif du prix des denrées et des principaux objets de consommation, avant et depuis l'occupation, à Alger.

من سكان الجزائر إلى الجنرال القائد (Général en Chef)، 7 سبتمبر 1833.

الحمد لله ،

لما رأينا رغبة حضرة الجلنار (كذا) المعظم حاكم إقليم الجزائر أعزه الله في عمارة البلاد وحسن طويته لصلاح البلاد ، تجاسرنا واعتمدنا الحرية لما نحن عليه من محبتنا في العدل والإنصاف الذي هو مقتضى ما يرضي الله سبحانه فنعلم حضرة الجلنار أن أمر السكة القديمة الجزائرية قد تسبب عن فقدها كثير من المفاسد ، أولا أن العرب لا يقبلون غيرها ولا يجوز في خارج الجزائر غير سكة الجزاير (كذا) ، فصاروا يبيعون بثلاثة أسعار بسكة الجزاير بكذا وبدور (كذا) إصبانيه (كذا) بكذا وبدارهم فرنسه بكذا ، بحيث يفرق سعر سكة الجزاير مع غيرها نحو عشرين في المايه (كذا) وإذا باعوا بغير سكة الجزائر يلزمهم خسارة لأن العرب لا يعلمون مواضع الصرف وكل من يلقاهم يصرفها لهم بدون إنصاف مع القلة ، وعن ذلك أظن تعطل العرب عن القدوم بالذخاير (كذا) والحبوب ، ولو أنهم يجدون السكة متيسرة أظنهم يكثر تواردهم وترخص الأسعار على فقراء أهل بلادنا الذين أمركم الله بمراعاة أحوالهم ، نعم ولما رأى أهل بلادنا ذلك صاروا ينسون (كذا) صرف ما بأيديهم من سكة الجزاير إن وجدوها والتجار والصرافين لما رأوا رغبة الناس في ذلك صاروا يطلبون المحال في الصرف وصار القوي يشتري بعشرة مثلا والفقراء والضعفا (كذا) باثني عشر وأزيد وحصل تشويش للناس بسبب السكة ، وهذا ضرر عام لا بد للأمير من الاعتناء برفعه ولا أرى بأسا بإيجاد السكة القديمة لصلاح حال الضعفاو لا أظن أن الكوبيرنو (كذا) (Gouvernement) تلحقه مضرة. نعم بعض ما يلزم من المصارف لآلات السكة ولشهرية الموكلين ونحوه يمكن تحسين سياستكم إن تعرف أن ما يترتب على كثرة دخول الحبوب من الفوائد ، ومع ذلك فيمكن أن يزاد على العرب فيما يعطونه من المد وغيره لأنهم يبيعون بأضعاف ما كانوا يبيعون من قبل من غير غرامة ولا عشور وسياستكم لا يخفى عليها كيفية مقتضى العدل والإنصاف لأن أهل البلاد تقوى ضعفهم

والبوادي تقوى رزقهم والمعادلة بين الرعية هو الحق ، ثم لحضرتكم النظر في أمر الملح فإنه بأيدي ناس مختلفين يباع بأسعار مختلفة فأهل البادية أكثرهم يشتري الملح بأكثر مما يشتري أهل البلاد والمرأة والضعفا لا يشترون إلا بأزيد من غيرهم ، وقد كان الملح بيد البايليك يبيعه بما يريد لكن في موضع واحد بسعر واحد يستوي فيه القوي والضعيف ، والآن أمر الملح مشتت ومع ذلك فما يتحصل من فائدة حصر الملح في يد واحدة مع زيادات مناسبة في ما يؤخذ من العرب مع كثرة دخول الحبوب وكثرة البيع والشرا (كذا) يكفي ويفضل على مصارف السكة إن تفضلتم بإيجادها .

وأكثر ما يعطل أمور العرب في مجيئهم إنما هو السكة والكلفة العظيمة في صرفها ، وإذا تيسر لهم أمر السكة فإنه مفتاح كثرة مجيئهم الذي هو مفتاح لانقيادهم ودخول أكثرهم تحت طاعتكم فرحين بدون حرب ولا فتنة ، وتقضي بتحسين السياسة أحسن مما تقضيه بالقوة والغلبة إن شاء الله ، وكونكم تلزمونهم أخذ السكة لا تروج في بلادهم كما كان يفعله من قبلكم فإنه خلاف الحق وسبب انقطاع مجيئهم ، وبعد اطلاع بنا بكم على ما ظهر لنا فالنظر والحكم والعدل لجنابكم وحسن سياستكم والسلام .

المصدر :

Archives d'Outre-mer, A.O.M., 1 H. 2, Les habitants d'Alger au Général en Chef, 7 septembre 1833.

النص العربي والفرنسي لمرسوم عام 1834، القاضي بتحديد استعمال النقود الجزائرية في الفترة العثمانية، والصادر بتاريخ 4 جانفي 1843 بالجريدة الرسمية (Moniteur algérien) عن المقتصد المدني للإيالة الجزائرية السيد جانتي دوبوسي (Genty de Bussy).

علم الناس

الأمر الذي وقع بتاريخ 14 يولي عام 1829 لأجل السكة القديمة وهو أن الريال الذي يسوى ستة افرانك أو ثلاثة افرانك الريال الذي يسوى أو أربعة أو عشرين أو تناش أو ستة سولدي وأيضا الريال ذهب متاع ثمانين أو أربعين فرانك لم يجوز في تاريخ أول يولي عام 1834 ولكن الخزناجي والصايجية الذين يقبلوا دراهم المخزن يأخذوهم بسومتهم المعروفة إلى مدة أول يولي الآتي فمن هذه المدة لم يقبلوهم إلا بسومة الميزان. سكة الفضة بسوم ماية وثمانية وسبعين فرانك وثلاثة وخمسين سنتيم الكلوغرام وسكة الذهب ثلاث آلاف واحد وتسعين فرانك الكلوغرام على ما أمر في 17 براريال عام 11 بخصوص تعيين السكة. حتى أمر لم خرج في دولة الجزاير لأجل ريال الذي يسوى ثلاثين صولدي وريال الذي يسوى خمشتاش صولدي ونعلم أيضا الناس أن هذا الرياله يجوزوا كما زمان الصايق والخزناجي يقبلهم بسومتهم.

النص الفرنسي :

L'article unique de la loi du 14 juin 1829, relative au cours des anciennes monnaies, est ainsi conçu :

"Les écus de six livres, trois livres, les pièces de vingt-quatre sous, douze sous et six sous tournois, ainsi que les pièces d'or de quarante-huit livres, de vingt-quatre livres et de douze livres, cesseront d'avoir cours forcé pour leur valeur nominale actuelle, au 1^{er} avril 1834. Néanmoins, les percepteurs, receveurs particuliers et généraux, les recevront au compte du Gouvernement pour leur valeur nominale actuelle jusqu'au 1^{er} juillet suivant. A compter de cette époque, ils ne seront plus reçus aux hфtels des monnaies que pour le poids qu'ils auront conservé, savoir: les espнces d'argent comme lingots, et payées comme lingots au titre de neuf cent-sept millнmes, sur le pied de cent quatre-vingt-dix-huit francs cinquante-

trois centimes le kilogramme ; et les espнces d'or au titre de neuf cents millнmes, sur le pied de trois mille quatre-vingt-onze francs le kilogramme, conformément au tarif du 17 prairial an XI".

Aucune autre disposition de loi ou d'ordonnance n'ayant été publiée dans la régence, en ce qui concerne les piнces de trente et de quinze sous, le public est prévenu qu'elles doivent continuer d'avoir cours et qu'elles seront reçues comme par le passé dans toutes les caisses du gouvernement.

Le présent avis traduit dans les deux langues, sera immédiatement publié et affiché et répété dans les deux Moniteurs qui suivront sa date.

Alger, le 31 décembre 1833.

Intendant civil de la régence d'Alger,
GENTY

ملاحظة:

صدر قرار بإلغاء التعامل بالنقود الجزائرية التي تعود إلى العهد العثماني في 11 جويلية 1855، وأنشئ بمقتضى هذا القرار بنك فرنسي لصك النقود على أساس التعامل بالفرنك الفرنسي.

ثانيا ـ نصوص أساسية تتعلق بالعملة والمقاييس والأسعار (*)

العملة المستعملة في الجزائر أوائل القرن السابع عشر:

يماثل استعمال اللغات المسيحية المختلفة تداول العملات المختلفة ، فإيكو (Ecu) إيطاليا وخاصة إيكو إسبانيا متداول في الجزائر ، وكذلك الحال بالنسبة لمثقال فاس وسكة تركيا . إلا أن العملة الأجنبية التي تحظى بأكبر تقدير وترحيب هي رباعي إسبانيا (d'Espagne de quatre) (ريال دو كواترو Real de a cuatro يساوي أربعة ريالات فضية ، وهو الدورو الذي يعادل 5 فرنك و50 سم) ، وقطعة ثمانية ريالات ، التي تصل حتى إلى القاهرة وتنتقل منها إلى جزر الهند الشرقية الكبرى وكاثاي (Cathay) والصين وبلاد التتار (Tartarie) ، ويحقق من يصدر هذه العملات أرباحا ، بحيث لا توجد سلعة أثمن وأغلى ، يمكن حملها إلى الجزائر وبلاد البربر ، من ريالات إسبانيا .

أما العملة الخاصة بالجزائر ، فهي عبارة عن قطع نحاسية وفضية وذهبية . وتصنع من النحاس العملة الأقل قيمة وتسمى بورب (Bourbe) وهي دائرية الشكل ويماثل حجمها حجم البلانكا (Blanca) والسنتيل (Centil) البرتغاليين ، إلا أن سمكها ووزنها يعادل ضعف سمك ووزن هاتين العملتين ، وتؤلف ستة بوربات أسبر (Aspre) واحد .

الأسبر عملة فضية ، حجمه ربع بلانكا وشكله مربع ؛ وتعادل عشرة أسبر ريالا إسبانيا واحدا ، وفي حالة ندرة الريال ترتفع قيمته إلى أحد عشر أو اثني عشر أسبر . وتصنع الأسبر والبورب في مدينة الجزائر فقط .

ثم تأتي الروبية (Rubia) ، وهي عملة ذهبية ممزوجة بكثير من النحاس ، مما

(*) مرتبة زمنيًا .

يساهم في خفض قيمتها كثيرا؛ وتساوي 25 أسبر، وشكلها دائري وهي بحجم ريال صغير بسيط (petit réal simple) (الريال الأقل القيمة أو ريال فلون Vellon).

ص. 96.

بعد ذلك يأتي نصف الزياني (demie Ziana) وهو من الذهب الممزوج بالنحاس، يعادل روبيتين اثنتين أو 50 أسبر، ويساوي الزياني 100 أسبر أي: اثنين دوبلا (Doblas) (حوالي 3 فرنك و25 سم). تصنع الروبية والزياني في تلمسان فقط، وتحملان بالأحرف العربية اسم الملك الذي ضربهما. وهما متداولتان في كل الأقاليم حتى بسكرة والصحراء، وهو الإقليم المجاور لبلاد السودان، كما تستعملان في الشرق حتى تونس. وتستعملان إلى حد الآن في مملكتي كوكو وبني عباس.

ويوجد كذلك السلطاني المصنوع من الذهب الرفيع، ويعادل كل سلطاني 140 أسبر، ويضرب في الجزائر فقط.

يساوي إيكو إسبانيا في العادة 125 أسبر، وقد رفع جعفر باشا حاكم الجزائر في 1580 قيمته إلى 130 أسبر. وعند شراء الإيكو من التجار ترتفع قيمته بحسب وفرته أو ندرته في المدينة. ويعادل إيكو فرنسي الشمسي وإيكو إيطاليا إيكو إسبانيا إلا أن السكان يفضلون هذا الأخير.

السكة (Séquin) أو سلطاني القسطنطينية يساوي 150 أسبر؛ ومثقال فاس 175؛ إلا أن جعفر باشا رفع في سنة 1580 قيمة السلطاني إلى 175 أسبر وقيمة المثقال إلى 225، لندرة هذه العملة آنئذ.

خلاصة أن كل هذه النقود: الريالات والإيكو والسلطاني، إلخ لها قيمة غير مستقرة لأن باشوات الجزائر يرفعونها ويخفضونها حسب الظروف.

المصدر:

Fray Diego de Haëdo 1612, Topographie et histoire générale d'Alger; Monnaie, trad. par le Dr. Monneau et A. Berbrugger, in Revue africaine, n° 86/1871. pp 95 – 96.

العملة المستعملة في الجزائر في أواخر القرن السابع عشر

العملة: إن النقود التي يستعملها التجار الجزائريون أجنبية في أغلبها، كما هو الحال بالنسبة للسلطاني الذهبي التركي الذي يساوي دوكا واحدة (Ducat)، ومثقال فاس الذي يعادل عشرين فولس (Fols) هولنديا، وبينول (Pinoles) وريال إسبانيا، والأوقية (Écu) الفرنسية، والدوكا (Ducas) المجرية.

والبربر (Mores) والعرب الذين لا يولون أهمية للتجارة لا يقبلون من النقود سوى الأوقيات (Écus)، والقروش (Piastres)، والريالات (Reales) الإسبانية.

تنقسم العملة المضروبة في البلد إلى ثلاثة أصناف: البورباس (Burbas) التي نقشت عليها رموز نائب الملك (Viceroy) على الوجهين، وكانت ستة منها تعادل في السابق إسبر واحد وهي لا تزيد الآن عن نصف أسبر؛ وهناك الأسبر وهي عملة صغيرة فضية مربعة نقشت عليها أحرف عربية، وتساوي خمسة عشر أسبر ريالا إسبانيا واحدا، وتعادل 24 أسبر دوبلونا (Doubla) واحدا، وهو صنف آخر من العملة الفضية يفوق بقليل أوقية (Écu) واحدة.

عملة البلد الذهبية: منها تأتي الروبية (Rubies) التي تساوي 35 أسبر، والمديان (Medians) التي تعادل 50 أسبر، والديان (Dian) أو الزياني (Zian) التي تساوي 100 أسبر. تحمل هذه القطع الثلاث اسم نائب الملك (Viceroy)، وهي مكتوبة ببعض الأحرف العربية (lettres Mores)، وتستعمل كذلك في مملكتي كوكو (Couco) وبني عباس (Labez) رغم توفرهما على عملتيهما الخاصة بهما. الزياني هي العملة القديمة لملوك تلمسان؛ ولهذا فإن إقليم تلمسان هو الوحيد الذي يحق له ضرب هذا النوع من النقود.

يقوم اليهود على شؤون العملة بالجزائر، ويدفعون مقابل هذا مبلغا من المال للباشا.

المصدر:

- 1688 Le Sieur De la Croix, Relation universelle de l'Afrique, T. II. pp 67 – 78.

عملات الجزائر

العملات الذهبية المستعملة في البلد هما السكة (Séquins) والسلطاني (Sultanins) .

العملات الفضية هي : القرش ونصف القرش الإشبيلي الذين يساويان 4 فرنك و16 صول (Sols) و18 صول فرنسي .

وهناك نصف قرش هو عبارة عن عملة نظرية كما هو الحال بالنسبة لليرة الفرنسية (livre de France) . وهذه العملة المسماة القرش الصغير أو القرش لتمييزها عن القرش الإشبيلي ، وهو يمثل الإيكو (Ecu) ، ويساوي حوالي 3 فرنك و12 صول من عملتنا ، كما هي اليوم أي 48 فرنك للمار الواحد (Mare) .

ينقسم القرش الصغير إلى ثلاث بدقات (Pataques) ، وهي عملة نظرية أخرى ، وهي تقابل الليرة الفرنسية وفلورين الفلاندر وهولندا (Florin de Flandre et de Hollande) . والبدقة تعادل ثلث القرش ، وقطعنا النقدية التي تساوي أربعة وعشرين فلسا (Sous) . وعملة البلد الصغيرة ، التي ربما تكون الوحيدة المصنوعة هنا ، هي عبارة عن قطع صغيرة من معدن الليتون (laiton) المبيض ، وهي ذات أشكال غير منتظمة ، تشبه المربع الطويل ، وهي رقيقة جدا ونقشت عليها بعض الأحرف التركية والعربية . ويقال : إن من بينها بعض القطع الفضية ، وكان الأجدر أن تكون كلها من الفضة ، إلا أنها خلطت بمعادن أخرى بفعل عدم نزاهة الأمير الذي استعمل هذه الطريقة ليغتني . . . وتسمى هذه العملة الأسبر (Aspre) . والقرش الصغير يساوي سبعمائة أسبر ؛ وتؤلف حوالي عشرة أسبر بارا (Para) واحد أو فلس (Sou) فرنسي . ويدل استعمال عملة منخفضة القيمة بهذا الشكل على فقر هذا الشعب ؛ فهم يعيشون بخمسة أو ستة أسبر في اليوم . وبخلاف الأشياء الضرورية للعيش فإن كل شيء باهظ الثمن بالجزائر ، بالنسبة للأجانب على الأقل . . .

المصدر :

- Voyage de la Condamine, Alger 1731, in Revue africaine, n° 86/1954. p. 377.

عملات الجزائر في النصف الأول من القرن الثامن عشر

أنواع العملات المتداولة في الجزائر تنتمي في أغلبها للأمم البحرية الأوربية ، إلا أن أكثرها شيوعا هي الدوبلون (Doublon) والقرش الإسباني (Piastre d'Espagne) . يعادل الأول حوالي 84 فرنك ، ويساوي الثاني 5 فرنك و4 سنتيمات . وعملات الإيالة هي : السلطاني الذهبي الذي يعادل حوالي 11 فرنك ، والأسبر وهي قطع نقدية صغيرة من الفضة تساوي سنتيما واحدا و2/3 السنتيم تقريبا ، والبدقة شيك (Pata-Chica) هي عملة حسابية تساوي 232 أسبر ، أو 3 فرنك و48 سنتيما .

المصدر :

Dr. Shaw, 1738: L'Algérie un siècle avant l'occupation française au 18ème siècle, témoignage du Dr. Shaw, Carthage, Tunis, 1968.p. 119.

عملات الجزائر (1718)

يمكن تقسيم العملات المتداولة بالجزائر إلى نوعين، تلك التي تضرب بها باسم الداي من جهة، والعملات الأجنبية من جهة أخرى.

الأولى هي: السلطاني الذهبي أو السكة (Séquin)، والأسبر.

العملات الأجنبية المتداولة هي:

سكة البندقية، سكة المغرب، القطع الذهبية البرتغالية، بيستول (Pistole) إسبانيا، والقروش من مختلف الأوزان.

لا تعرف قيمة العملات في الجزائر الاستقرار. فهي تزيد وتنقص حسب إرادة الحكومة. ويحسب الأجانب قيمة العملات اعتمادا على أسعار (ص. 81) المواد والعملات في المدن الأوربية الرئيسية. ولهذا فلا يمكن أن نحسب بدقة قيمة العملات في الجزائر بالمقارنة مع عملات البلدان الأخرى. والعملة الوحيدة ذات القيمة المستقرة هي بدقة شيك (Pataque Chique) أو بدقة أسبر (Pataque d'Aspres)، وهي عملة نظرية، كما هو الحال بالنسبة للفرنك أو الجنيه الفرنسي (Livre de France) الذي يعادل دوما عشرين صولا (Sols).

وتساوي بدقة شيك دوما 232 أسبر، وهي ثلث قرش عادي (Piastre courante)، الذي يعادل وزنه غالبا بيستولين اثنين ونصف (deux Pistoles et demie)، غير أن هذا الوزن قد يزيد أو ينقص، حسب إرادة الداي.

قيمة العملات سنة 1718:

سكة أو سلطاني الجزائر والغرب كان يساوي:

	القروش	الريالات
القرش العادي	2	6
سكة البندقية	2	6
بيستول إسبانيا	2	4

القروش الثقيلة، الإشبيلية والمكسيكية، ذات وزن 20 رطلا (20 Livres) كانت تساوي:

	بدقة	الثمن (Témins)
بدقة شيك، أسبر وثمن	3	7
القرش، وزن ليفورن	3	6
القرش، وزن تونس	3	4
قرش الجزائر من وزن بيستولين اثنين ونصف	3	0

تعادل البدقة شيك 232 أسبر، أي أن البدقة غود (Pataque Goude) أو القرش العادي تعادل 696 أسبر.

الثمن (Témin) هو ريال شيك (Réal Chique) أو (ص. 83) ثمن بدقة شيك، ويساوي 29 أسبر.

الخروبة (Caroube) هي نصف ثمن تقريبا، وتساوي 14 أسبر.

وبخلاف هذه العملات فإن كل الحسابات كانت تتم بالصائمة (Saimes)، إلا أن تداولها تراجع كثيرا.

الصائمة هي عملة نظرية ، يعادلونها بـ 50 أسبر ، بحيث أن 24 صائمة تساوي 4 أسبر أكثر من القرش العادي .

المصدر:

Mr. Le Ŗoy, 1750 **État général et particulier du Royaume d'Alger, Ch.: État du Gouvernement du Royaume d'Alger, La Haye, A. Van Dole,** 1750 **p.**80 **et** 82.

العملة المتداولة في الجزائر أوائل القرن التاسع عشر

هناك عدد كبير من مزوري العملة في جبال القبائل ، وهم يصنعون قطعا مزورة من قيمة 5 فرنك و 2 فرنك باتقان لم يرق إليه مزورو العملة في أوربا .

في مدينة الجزائر عاصمة المملكة التي تحمل نفس الاسم ، يساوي الثمن 29 أسبر ؛ 8 أثمان أو 232 أسبر تؤلف بدقة شيك المسماة هكذا لتميزها عن بدقة غورد التي هي عملة فعلية . والصايمة عملة حساب أخرى تعادل 50 أسبر ، واستعمالها محدود .

النقود الذهبية المصنوعة في هذه الدولة تعرف بالسكة أو السلطاني ونصف السكة وربعها .

كما تصنع أيضًا نقود فضية .

لا تتوفر لدي معلومات دقيقة بشأن هذه الصناعات ، ومن الصعب الحصول عليها ، وكذلك على القطع النقدية التي تصدر بكميات قليلة ، كما أن أغلب العملات الأوربية تشكل نقودا فعلية في كل هذه الدول .

Pierre-Frédéric Bonneville, 1806 Traité des monnaies d'or et d'argent qui circulent dans les différents peuples. Monnaies de la Turquie et de l'Afrique: Égypte, Crimée, Puissances Barbaresques et Compagnie Sierra Léone pp. 174 et 200.

نقود إيالة الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر

شكلت الجزائر ، التي كانت سابقا أقوى الدول البربرية ، مقاطعة تابعة للإمبراطورية العثمانية حتى سنة 1830 ؛ وهي اليوم مستعمرة فرنسية . ويحد كل الإقليم المعروف بهذا الاسم البحر المتوسط شمالا وإيالة تونس شرقا وجبال الأطلس والصحراء جنوبا وإمبراطورية المغرب غربا . وحتى القرن الأول قبل الميلاد كانت هذه المملكة مستقلة وتعرف بنوميديا وموريطانيا . وبعد حرب ضروس اشتهر فيها اسم يوغرطة ، سيطر عليها الرومان وبسطوا هيمنتهم فيها على مدى أربعة قرون . واحتل الونڤال البلاد بين عامي 429 و534 ، وجاء من بعدهم العرب والأمويون والأغالبة والمرابطون والإسبان والمحمديون الذين كونوا دولا مستقلة عديدة متتابعة . وفي 1516 ، استحوذ الإخوة بربروسة القراصنة المشهورين والذين استنجد بهم السكان ضد الإسبان ، على مدينة الجزائر وأطاحوا بالشيخ العربي سليم ، وسرعان ما فتحوا البلاد المحيطة بها وشكلوا منها دولة مستقلة . وتحت تهديد القوة الإسبانية ، قاوم الأخوان مقاومة طويلة نقد أكبرهم فيها الحياة بتلمسان سنة 1518 . أما أصغرهم المسمى خير الدين ، فقد خشي على حكمه واختار أن يدخل في حماية سلطان القسطنطينية سنة 1520 عندما أقر بسيادته . هذا هو أصل إيالة الجزائر التي حكمها منذ ذلك الوقت باشوات يعينهم الباب العالي ؛ وكانوا يتوفرون على قوة كبيرة من الإنكشارية الذين حصلوا لاحقا على حق اختيار أحدهم زعيما مكلفا بحماية مصالحهم والمحافظة على حقوقهم وقد أطلقوا عليه لقب الداي ؛ إلا أن هذا الحكم القائم على زعامتين متنافستين وضع حدًا له الداي علي بابا سنة 1710 ، حيث تخلص من الباشا إثر تمرد الجند وحصر الحكم في شخصه . ومنذ ذلك الوقت أصبحت سلطة الباب العالي اسمية فقط . وفي 1830 هاجمت فرنسا الجزائر انتقاما لإهانة قنصلها ؛ وسقطت المدينة بعد عملية قصف ، وبسطت الهيمنة الفرنسية تباعا على كل مناطق الإيالة . وهي اليوم مقاطعة فرنسية يقوم على أمورها حكام .

بنيت مدينة الجزائر (تعني بالعربية الجزر) العاصمة القديمة للإيالة البربرية في شكل مدرج أسفل هضبة في خليج متوسطي ، وهي اليوم مقر الحكم الفرنسي .

وتعتمد هنا نفس النقود والموازين والمقاييس السائدة في فرنسا .

العملة النقدية القديمة ، أي : العملة الفعلية ، كانت تعرف بريال بوجو المقسم إلى 24 موزونة ؛ على أن عملة بدقة ـ شيك أو القرش الصغير كانت مستعملة وهي تمثل ثلث بوجو .

العملات الفعلية هي :

العملات الذهبية	سكة سلطاني
	نصف وربع سكة سلطاني
العملات الفضية	القرش الجزائري أو زوج بوجو ، يتألف من 48 موزونة
	ريال بوجو ، يتألف من 24 موزونة
	بدقة-شيك (ثلث بوجو) ، يتألف من 8 موزونات
	ربع بوجو ، يتألف من 6 موزونات
	ثمن بوجو ، يتألف من 3 موزونات

ص . 45 .

كل هذه العملات متداولة بكثرة إلا أنها تختلف كثيرا من حيث الوزن ، وقد قمت بتجربة وزن العديد منها ، وهذه هي النتائج التي توصلت إليها :

القرش الجزائري					الريال بوجو				
الصنف	الفضة	865	الوزن	19. 500	الصنف	الفضة	859	الوزن	9. 930
		825		20.250			848		10.100
		885		19.200			850		9.850
		887		19.580			854		10.170

	883		20.160		876		10.000		
	901		19.450		880		10.150		
	870		20.240		888		9.900		

كما كانت نقود القسطنطينية وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال مستعملة في الجزائر قبل الغزو الفرنسي؛ ومنذ ذلك الوقت لم تعد متداولة، على الأرجح بسبب الكمية الكبيرة من النقود التي أدخلناها إلى هذه البلاد. هنا وقد عاقبت المحاكم مرات عديدة عربا اتهموا بتزوير العملة: فالشرع الإسلامي لا يجرم صناعة وصك النقود المزورة إلا في حالة تزوير العملة التي صكها حاكم البلاد؛ في هذه الحالة يدان المتهم بإهانة الحاكم وتكون عقوبته الموت. أما مزور العملة الأجنبية فلا يجبر سوى على تعويض النقود المزورة بنقود صحيحة، مما يفسر العدد الكبير من مزوري النقود في جبال بلاد القبائل، حيث يتم تقليد نقودنا من فئة 5 فرنك و 2 فرنك بإتقان كبير لم يرق إليه مزورو العملة في أوربا.

الأوزان والمقاييس المستعملة في الإيالة قديما والتي لا زال العرب يستعملونها

	الفرنسي	الإنكليزي
رطل (للذهب والفضة)	497.43 غرام	7677.4 حبة
رطل عطاري (للبقول والعطور)	546.08 غرام	8428.2 حبة
رطل خضاري (للفواكه والخضر)	614.34 غرام	9481.7 حبة
رطل كبير (للعسل والزبدة والزيت)	819.12 غرام	12642.3 حبة
مثقال (للجواهر والأحجار النفيسة)	4.66 غرام	72.0 حبة
بيك تركي (mesure d'aunage)	640.00 مليمتر	25.197 بوصة
بيك العربي أو مغربي	480.00 مليمتر	18.898 بوصة
كافيزو (للمكاييل) للقمح والمواد الجافة	3.174 هيكتولتر	1.091 ربع

ميتالو للزيت، يزن 16.38 كلغ ويتألف من	17.90 لتر	3.940 غالونات

المصدر :

Alphonse Bonneville, 1849**: Nouvelle Encyclopédie monétaire ou nouveau traité des monnaies d'or et d'argent, Paris, Gros,** 1849**. pp** 44-45.

قيمة عملة الجزائر المسجلة في دفاتر البايليك

مصلحة الدومين، مستخرج من دفاتر البايليك يخص المبالغ المقرضة . . . حسب المعلومات التي جمعها السيد سانغينيتي جواهري الداي السابق :

ـ صرة (رزمة) (botte) الذهب كانت تعادل في نفس الفترة 720 بوجو .

ـ صرة (رزمة) (botte) الفضة كانت تساوي في تلك الفترة 37 بوجو .

سيدي الحاج محمد أمين السكة في 19ذي الحجة 1245 (9 جوان 1830) .

ـ ألفا دورو إسباني يساوون 6.000 بوجو (3/1) ؛ بوجو = 3 .0 دورو أو 33 بوجو = 1 دورو .

الحاج محمد أمين السكة .

الخزناجي : سيدي أحمد آغا زميرلي ، رمضان 1235 (1820) .

الدفتر رقم 2 ، ص . 6 :

في 24 شعبان 1235 (1820) أعطى البايليك لليهود قنطارين من الفضة لضرب النقود الصغيرة . وقد كتب بالحبر الأحمر أن مزج هذه الفضة مع النحاس سوف يوفر سبعة قناطير وخمسة وستين صرة (bottes) من الدراهم الصغار ، وتساوي 29 قطعة من هذه الدراهم موزونة واحدة .

المصدر :

1830: F 80/1082, Administration des Domaines, Extrait des Registres du Beylik d'aprus les renseignements pris de M. Sanguinetti ex-bijoutier du Dey.

تغيير العملة على عهد الداي عمر باشا (1815 – 1817)

وقاموا على عمر باشا . . . وأقاموا مكانه السيد علي باشا على كرسي المملكة بالجزائر ، ولما استقر له ذلك غير صرف الدراهم ، فالريال دورو كان فيه خمسة عشر أوقية ، فصار فيه اثنا عشر ، والريال الجزائري كان فيه ثمان أواق فصار فيه ستة إلى غير ذلك .

مسلم بن عبد القادر الوهراني، (ت. 1832): خاتمة أنيس الغريب والمسافر. ص .111 .

مزورو العملة في تزوير العملة لدى عرش بني يني بالقبائل

الطريقة التي يستعملونها في صنع العملة رثة وبدائية، إلا أنها سهلة التنفيذ؛ وهم لا يزورون سوى العملات الفضية من دون نتوءات، ويصنعون قطعاً تشبه القطع الحقيقية بحيث لا يمكن التمييز بينهم. يستعمل مزورو العملة في آيت الأربعاء مزيج قاعدته من الرصاص يخلطونه بالحديد الأبيض أو الإيتان (étain) الأقل وزنا والأكثر صلابة من الفضة. ويأتي من عناصر هذا المزيج المختلفة من تونس والمغرب حصرا وبالخصوص من الجزائر ودلس (فقد تم التخلي عن المناجم المحلية منذ مدة طويلة).

ينحصر ضرب العملة المزورة في قرية واحدة وعدد قليل من العمال.

منذ زمن بعيد لم يعد بنو يني يصنعون العملة المزورة إلا نادرا وتحت الطلب... وتوزع الكمية القليلة التي يصنعونها بصفة شبه كلية في دواخل إفريقيا عبر الصحراء وفي تونس والمغرب. أما عرب الجزائر فمن السهل عليهم التعرف على القطع المزورة.

Émile Carrey, 1858: **Récits de Kabylie (Campagne de** 1857**), Paris, Michel Lévy,** 1858 p 170, 171 et 173.

السكة الجديدة التي أصدرها الداي حسين باشا (1819)

في هذه السنة (1235/1819) أمر الأمير (حسين داي) بناء دار السكة داخل القصبة، وعندما تم بناؤها أمر أمين السكة أن ينتقل إليها من الدار القديمة، وأمره أن يعين نائبا عنه بدار السكة القديمة من أجل الميزان ومراقبة عيار مصنوع أهل البلد، فانتقل إلى الدار الجديدة. وابتدأوا بصنع المعادن على خلاف الطريقة القديمة. ولما دخلت سنة 1236 أمر بصنع قطع السلطاني الذهب، عوض الدينار، وميزان السلطان عشر نواية، وصنع نصف السلطاني وربع السلطاني، أما قطع الدورو الفضة فقد أمر بصنع أنصاف لها، واسم النصف: ثمانية عشر قطعة لثمن الريال وذلك عوضا عن الدراهم الصغار القديمة، وأمر بأن يدفع من السكة الجديدة الرواتب لكافة العسكر ولأصحاب العمالات (بقيت متداولة حتى أوائل عهد الاحتلال).

أحمد الشريف الزهار، ت. 1872: **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف، نشر أحمد توفيق المدني، الجزائر،** 1974 ص 147.

الداي علي باشا يعدل قيمة صرف العملة (1817)

(علي باشا داي الجزائر) غير الصرف في الدراهم تغييرا كان به عدمه ، فالريال دورو كان فيه خمس عشرة أوقية ، حطه إلى اثنتي عشرة أوقية ، فقد أنقص خمسه وأضاع فلسه ، والريال الجزائري كان منه ثمان أواق ، فحطه إلى ست أواق ، فأنقص منه ربعه ، وغير من حينه جمعه .

محمد بن يوسف الزياني، ت. 1902: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، نشر المهدي بوعبدلي، الجزائر، 1979.

نقود قسنطينة قبل الاحتلال(1)

حتى سنة 1830 كانت النقود الوحيدة المستعملة في هذه المدينة هي تلك التي تصدر عن خزينة الجزائر .

أما في هذه الفترة التي تولى فيها أحمد باي باعتباره الحاكم صاحب السيادة بمقاطعة قسنطينة فإن النقود المستعملة هي :

النقود الفضية:

ـ الريال بوجو : حتى سنة 1831 كانت قيمته تعادل قيمة البوجو الصادر بالجزائر (1.80 ف .) . ولكن لاحقا في سنة 1833 أصبحت المادة الأولية (الفضة) نادرة ، كما تناقصت النقود المتوفرة من هذه العملة في السوق لأن اليهود كانوا يرسلون كميات معتبرة من هذه النقود الفضية إلى تونس بهدف المضاربة ، مما جعل عيار هذه العملة من الفضة ينخفض ، ومن ذلك الحين أصبحت قيمتها في تراجع مستمر حتى الوقت الذي

(1) تقرير روسو ، ص 199 ، 200 ، انظر : ناصر الدين سعيدوني ، الشرق الجزائري (بايليك قسنطينة) من خلال وثائق الأرشيف ، دار البصائر ـ الجزائر . 2012 ص ص 320 .

تم فيه الاستيلاء على قسنطينة والذي كانت فيه قيمة هذه العملة تقدر بـ 1.06 فرنك ، وقد حددت اليوم قيمتها بـ 0.90 فرنك . والبوجو ينقسم إلى جزئين : النصف والربع .

العملة الذهبية:

ـ المحبوب : كانت قيمته الأصلية ثلاثة بوجو وثلث ، وفي وقت لاحق وحتى اليوم تقدر قيمته بـ 5 بوجو .

ـ وفي سنة 1831 سك أحمد باي بعض أرباع الكادروبل (Quadruple) ذات قيمة أربعة قروش قوية (Piastres fortes) ، ونماذج هذه العملة تم ضربها بإتقان حتى أصبح ـ كما يقال ـ من المستحيل تمييزها من العملات التي ضربت [ص 200] بإسبانيا . وقد كان الذهب يُجلب من الصحراء .

العملة النحاسية:

ـ الثمن : وهو قطعة من النحاس ذات الطلاء الأبيض ، وقيمتها اليوم تسعة (09) سنتيمات .

ـ البارا (Le Para) : وهو قطعة من النحاس متداولة اليوم بكميات قليلة ، وقيمتها سدس (1/6) الثمن .

ملاحظة : كانت تستعمل قديما بقسنطينة عملة تعرف بالبسيطة (Bacitta) التي تقدر قيمتها بـ 2.80 فرنك ، وهي القرش القوي (Piastre forte) الإسباني والذي انتقص منه حوالي نصفه ليأخذ شكلا مربعا ، وهذه العملة لم تعد مستعملة اليوم .

مسكوكات أوجاق الجزائر

كانت النقود تطبع باسم السلطان العثماني منذ عهد خير الدين باشا، وكان لتونس والجزائر وطرابلس الغرب (ليبيا حاليا) دار خاصة بكل منهم لضرب النقود بها، ولهم عملة معدنية أيضا.

يوجد عدد من النقود الذهبية ضربت اسم السلطان سليمان القانوني. وقد نقشت هذه النقود في تلمسان. ويعود تاريخ أقدم عملة معدنية ضربت في طرابلس الغرب لسنة 979 هـ. ففي سنتي 981 و982 هـ كان يوجد قطع نقدية ذهبية مؤرخة بتاريخ 986 هـ، كما وجد أيضا عملة فضية ونحاسية.

لم أجد عملة أقدم من عملة تونس، ومن الطبيعي أن يكون قد طبع فيها عدة عملات أيضا، فأصغر قطعة نقدية تونسية كانت غير منتظمة الشكل، وهي مصنوعة من النحاس، ويطلق عليها التونسيون اسم "فلس فلوس" ويطلق عليها الأجانب والعبيد اسم "البورية"، كما أن اثنتي عشرة قطعة منها أي 12 فلس يساوي "أسبرة" وكل 624 فلس يساوي قرشا واحدا تونسيا، لكن هذه العملة لم تستخدم فيما بعد.

أما الفلس أو البورية، فلم تستخدم إلا في الحسابات وعملية قياس النقود، وتذكر المعلومات أن كل أسبرة تساوي 12 فلس، وأن كل قرش تونسي يساوي 104 فلس والأسبرة معناها أقجة.

الأسبرة أو بلانكويل، كان الأهالي يطلقون عليها اسم "مصاري" فالقطعة النقدية 14 بورية تساوي بارة، وكل 52 بورية تساوي قرش، وهذه النقود الصغيرة تكون منقطة في أطرافها، كتب على وجه منها السلطان مصطفى وعلى الوجه الآخر ضربت في تونس سنة 1171 هـ. ومعنى كلمة أسبرة باللغة الروسية تعني الأبيض، يقابلها بالتركي أقجة، والقطعة النقدية التي تعادل قيمتها 60 قرشا كان يطلق عليها "ضرويا" وهذه القطعة أكبر

من الأقجة، كتب على إحدى وجوهها ضمن دائرة منقطة "السلطان مصطفى" وعلى الوجه الآخر "ضربت في تونس سنة 1171 هـ).

كان الريال أو ما دون القرش يصنع من الفضة، وكتب على أحد وجوهه أربعة سطور كما يلي: "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان محمد خان عز نصره" وكتب على الوجه الآخر "ضرب في تونس سنة 1243 هـ".

أما القطعة النقدية التي قيمتها ريالان، فكان يطلق عليها ريالات أو ربع قرش أو ربع قيمة الريال، وكان يتضمن نفس الكتابة ولكن حجمه أصغر، وكتابته أدق، وكان يطلق عليها سغين أو زري محبوب في كل من تونس والجزائر وطرابلس الغرب.

السلطاني: وهي عملة نقدية ذهبية تماما، كذلك فقد وجدت أجزاء لهذه القطع النقدية بمقدار الربع والنصف، ودون عليها ما دون على القرش من كتابات.

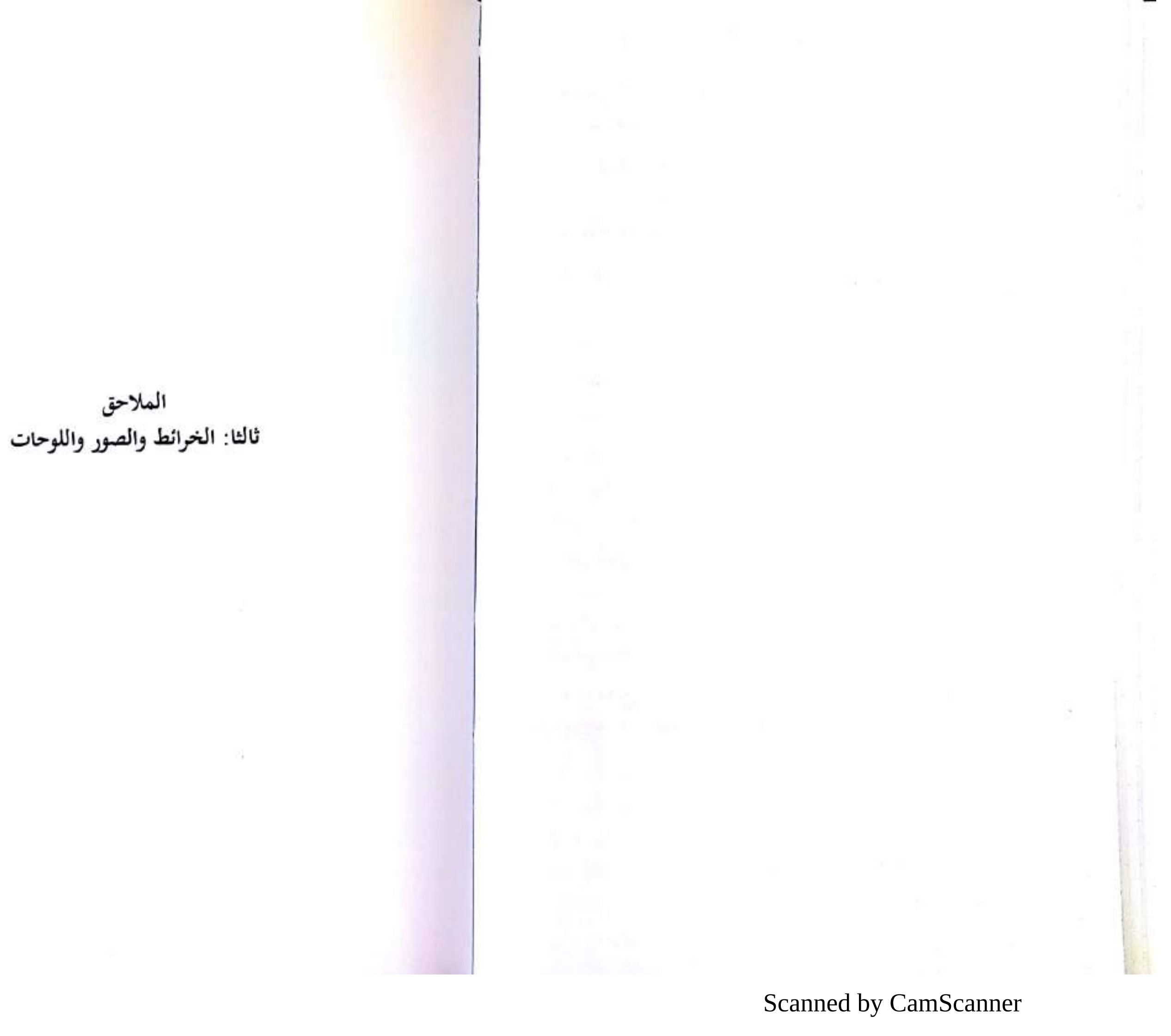
كذلك فقد شوهت عملة نقدية مربعة الشكل مصنوعة من الفضة، وهذه العملة ضربت زمن السلطان أحمد بن محمد خان والسلطان مراد بن أحمد خان وقد استعملت هذه النقود في تونس.

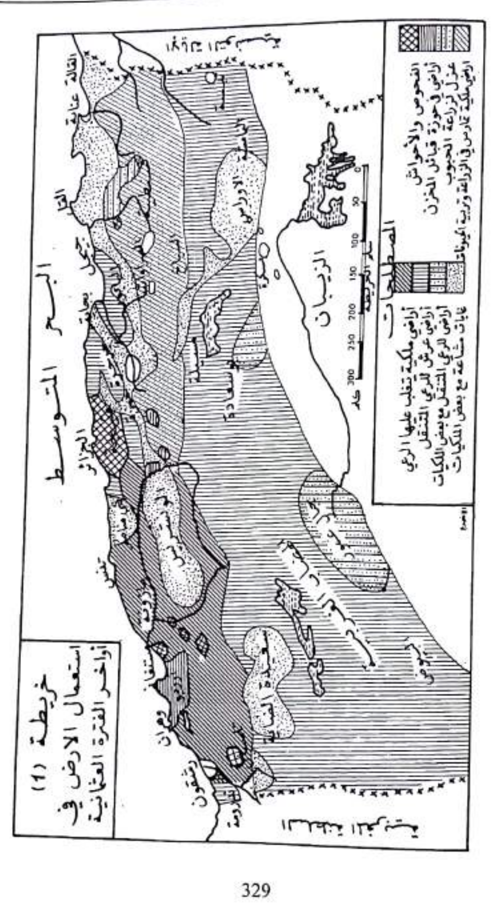
أطلق أهالي تونس والجزائر وطرابلس الغرب على النقد الإسباني "بومدفع"، وقد تداول الإسبان الذهب في أعمالهم التجارية ونشاطهم السياسي، وكانت نقود الولايات الثلاث (الجزائر ـ تونس ـ طرابلس ـ الغرب) مقبولة ويتعامل بها الإسبان، كذلك فقد تداولت العملة العثمانية في ولايات الغرب.

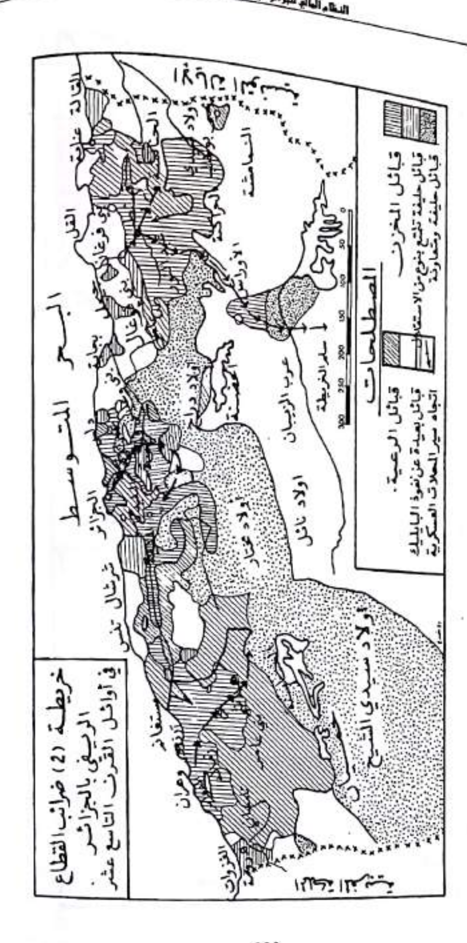
عزيز سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد علي عامر، بيروت، دار النهضة العربية، 1989، ص. 657 ـ 659.

الملاحق

ثالثا: الخرائط والصور واللوحات




خريطة (1)
استعمال الارض في
أواخر الفترة العثمانية
البحر المتوسط
القالة
عنابة
القل
جيجل
بجاية
الجزائر
تنس
مستغانم
وهران
رشقون
الونشريس
الأوراس
الزيبان
سعيدة
المسيلة
بسكرة
الايالة التونسية
السلطنة المغربية
الهضاب الغربية
جبال عمور
البيوض
300 250 200 150 100 50 0 كلم
سلم الخريطة
المصطلحات
الفحوص والأحواش
أراضي في حوزة قبائل المخزن
عزل لزراعة الحبوب
أراضي ملكية تمارس في الزراعة وتربية الحيوانات
أراضي ملكية يتغلب عليها الرعي
أراضي عرش للرعي المتنقل
أراضي للرعي المتنقل مع بعض الملكيات
غابات مشاعة مع بعض الملكيات



خريطة (3)

ملكيات البايليك «عزل البايليك» بالجزائر الشرقية.

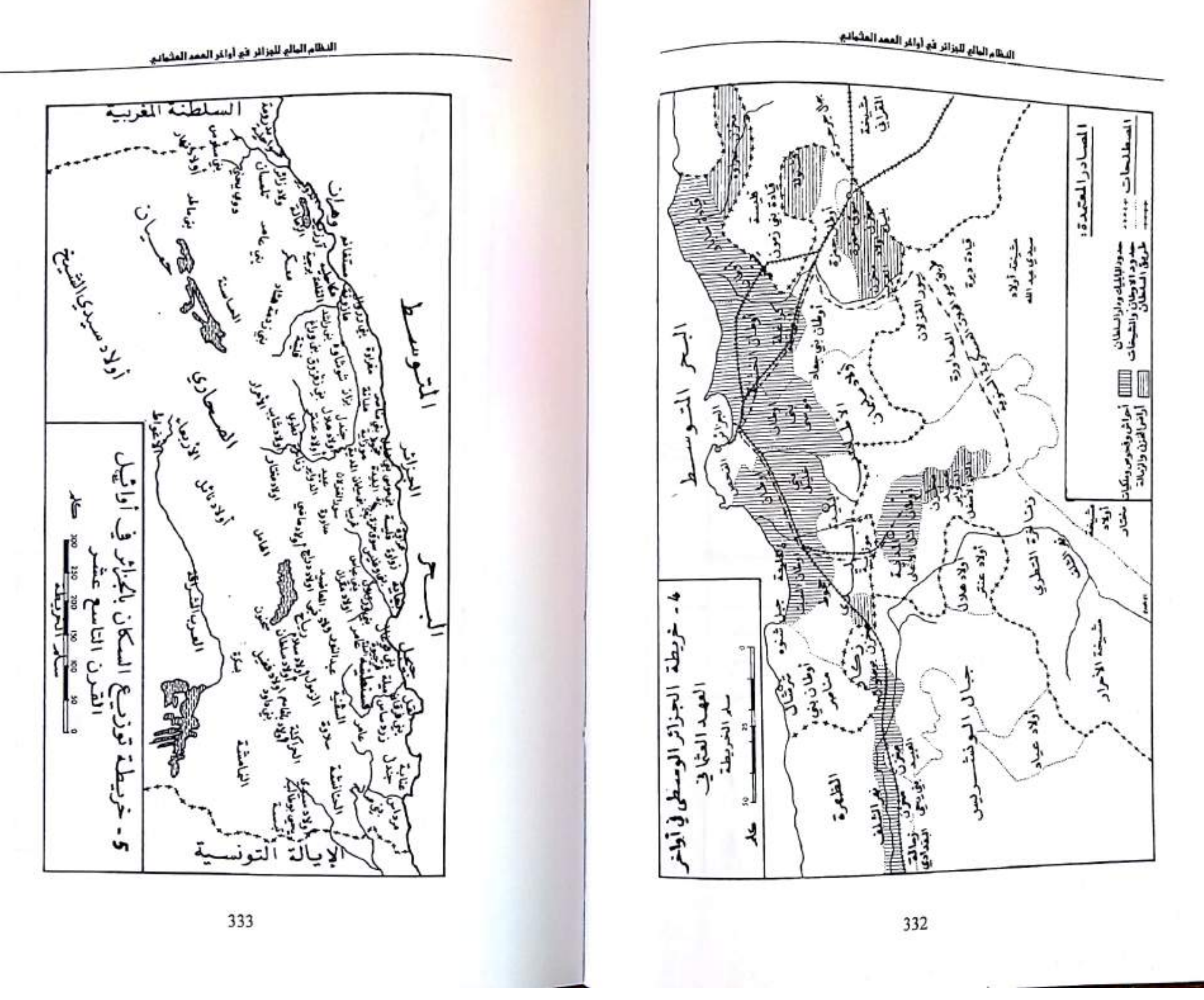
البحر المتوسط

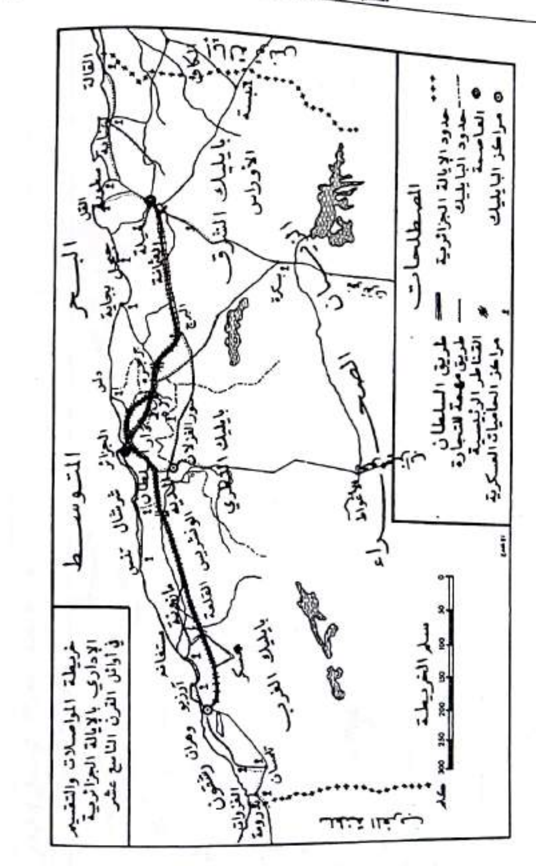
ملكيات البايليك أو عزل البايليك مظللة بخطوط عمودية

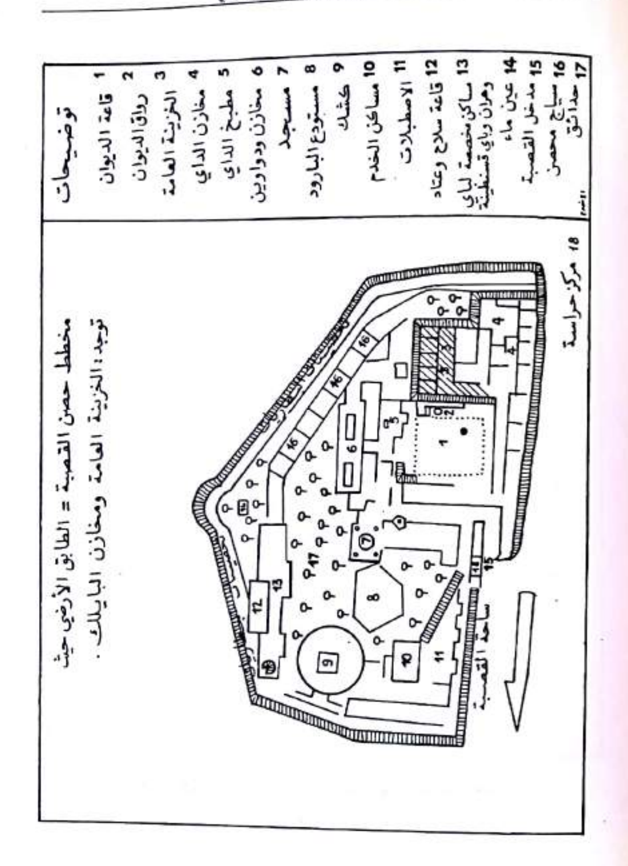
رسمت الخريطة اعتمادا على خريطتي السيد: دين والسيد واريني.

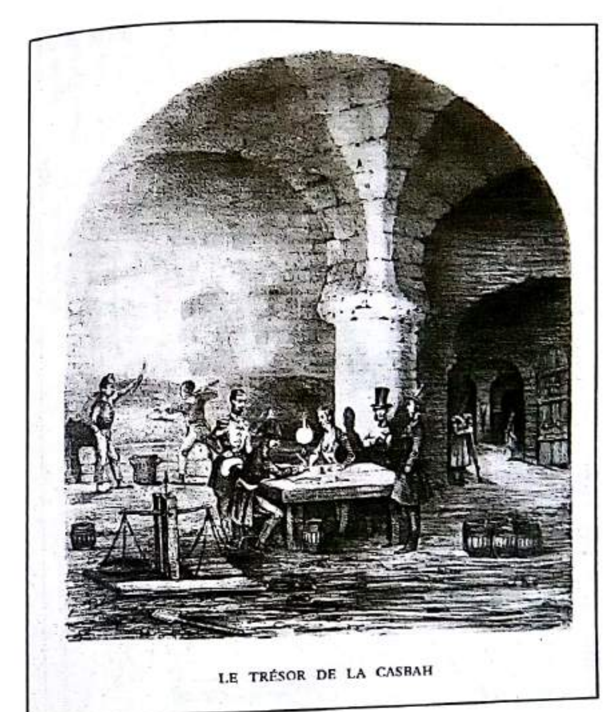
السلم: كلم

النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني




خريطة المواصلات والتقسيم الإداري بالإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر
البحر المتوسط
بايلك الشرق
بايلك الغرب
بايلك التيطري
الأوراس
الصحراء
الجزائر
وهران
مستغانم
أرزيو
تنس
شرشال
دلس
بجاية
القالة
المدية
بسكرة
الأغواط
المصطلحات
طريق السلطان
طريق مهمة للتجارة
القناطر الرئيسية
مراكز المحاميات العسكرية
حدود الإيالة الجزائرية
حدود البايلك
العاصمة
مراكز البايلك
سلم الخريطة


توضيحات
1 قاعة الديوان
2 رواق الديوان
3 الخزينة العامة
4 مخازن الداي
5 مطبخ الداي
6 مخازن ودواوين
7 مسجد
8 مستودع البارود
9 كشك
10 مساكن الخدم
11 الاصطبلات
12 قاعة سلاح وعتاد
13 مساكن مخصصة لباي وهران وباي قسنطينة
14 عين ماء
15 مدخل القصبة
16 سياج محصن
17 حدائق
18 مركز حراسة
ساحة القصبة
مخطط حصن القصبة = الطابق الأرضي حيث توجد الخزينة العامة ومخازن البايلك.



خزينة حصن القصبة أثناء استيلاء الجيش الفرنسي عليها
(4 جويلية 1830)

ملحق بالنقود المستعملة في الجزائر في العهد العثماني

1 . نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة من 1144 إلى 1240هـ (1731 . 1824)



بدقة شيك « ربع بوجو » النوع القديم « فضة » ضرب بالجزائر 1185 هـ



ريال بوجو « فضة » ضرب بالجزائر سنة 1238



خروبة « نحاس مغلف بالفضة » مضروبة بالجزائر 1237 هـ



زوج دراهم صغار « اثنين : اسبرشيك » نحاس ، الجزائر 1237



زوج بوجو «دورو ف الجزائر» (فضة) ضرب بالجزائر1238هـ

2 ـ نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السكة 1144 ـ 1240 هـ 1731 ـ 1824 م



نصف سلطاني «النوع القديم» ذهب ، ضرب بالجزائر 1144هـ



خمسة دراهم صغار ضرب بالجزائر 1137 هـ



نصف سلطاني أو نصف سكة ذهب ، ضرب بالجزائر 1147 هـ



سلطاني «سكة الجزائر» ذهب ، ضرب بالجزائر 1237 هـ



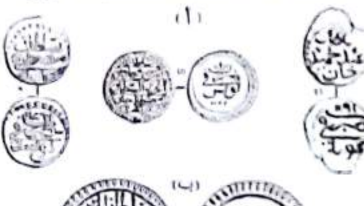
ربع سلطاني «ربع سكة» ضرب بالجزائر 1240 هـ



نصف سلطاني ، ذهب ، ضرب بالجزائر 1237 هـ

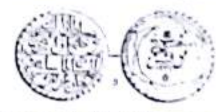


لوحة تمثل بعض النقود التونسية المستعملة بالإيالة الجزائرية









أ ـ نقود تونسية مضروبة في عهد الباي علي بن حسين ، 9 : خمس ، نحاس ، باسم السلطان مصطفى ، 1186 هـ ، 106 ـ سلطاني ، ذهب ، باسم السلطان مصطفى ، 1181 ، الخمس ، نحاس ، باسم السلطان مصطفى ، 1191 هـ .

ب ـ نقود تونسية مضروبة في عهد حمودة باشا ، 1782 ـ 1814 ، من نوع القروش الفضية ، 1 ـ باسم السلطان عبد الحميد ، 1198 هـ ، 2 ـ باسم السلطان محمود ، 1228 هـ ، 3 ـ باسم السلطان سليم ، 1221 ، ص .

— Hugon (H). Les Emblèmes des Beys de Tunis, E. Leroux, Paris 1913, p. 19 et 21.



N° 1. Nasri carré d'argent, date illisible, sultan Ahmed ben Mohamed (2 sultans ont porté ce nom : le 1er de 1603 à 1617, le 2e de 1703 à 1730).
N° 2. Hussein, 1er bey husseinite : 1/4 piastre argent, 11[illegible]. Sultan Ahmed
N° 3. Ali, 2e bey husseinite : qafci cuivre, 1153
N° 4. Ali, 2e bey husseinite : 1/8 piastre argent. Sultan Mahmoud, 1153.
N° 5. Ali, 2e bey husseinite : 1/4 piastre argent. Sultan Mahmoud, 1150.
N° 6. Ali, 2e bey husseinite : caroube argent. Sultan Mahmoud, 1167
N° 7-8. Ali ben Hussein, 4e bey : qfaças cuivre. Tunis. 1173 1180
N° 9. Ali ben Hussein, 4e bey : fels cuivre Sultan Mustapha, 1186.
N° 10. Ali ben Hussein, 4e bey : sultani or Sultan Mustapha, 1181.
N° 11. Ali ben Hussein, 4e bey : fels cuivre. Sultan Abdulhamid, 1191.



N° 1. Hamouda Pacha, 5e bey : piastre argent. Sultan Abdulhamid, 1198. – 16 grammes.
N° 2. Hamouda Pacha, 5e bey : piastre argent. Sultan Mahmoud, 1228. – 13 gr. 1/2
N° 3. Hamouda Pacha, 5e bey : 1/2 piastre argent. Sultan Selim, 1221 – 7 gr. 60.

Tarif Comparatif de la valeur réciproque des Monnaies du Pays d'Alger et des Monnaies de France.

RAPPORT des Monnaies d'or du Pays d'Alger avec ses Monnaies d'argent.

(Selon le Règlement de 1825, en vigueur à Alger.)

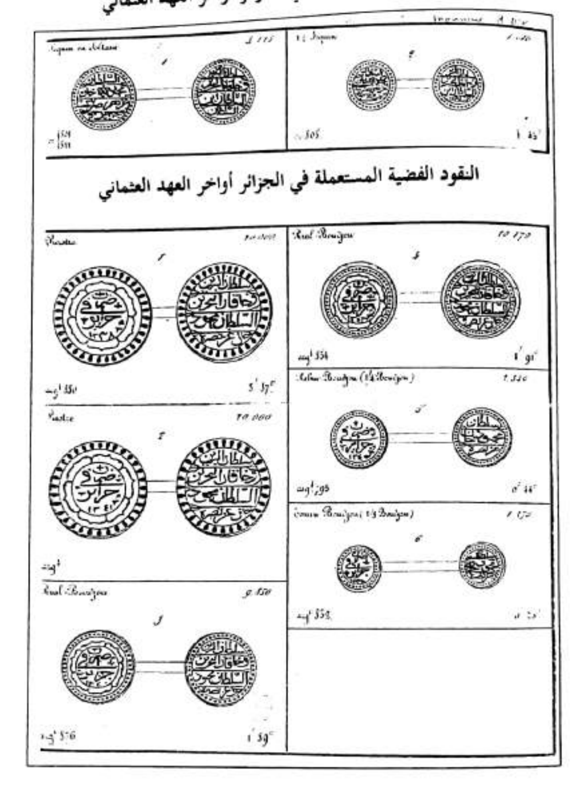
A Marseille, le 7 Mai 1830.

APPROUVÉ,
Le Général en Chef,
Cte de BOURMONT.

جدول مقارنة بقيمة نقود الجزائر وفرنسا (1830)

النقود الذهبية المستعملة في الجزائر أواخر العهد العثماني

النقود الفضية المستعملة في الجزائر أواخر العهد العثماني



A.O.M. 4 H2

Les habitants d'Alger au Général en Chef

7 Obre 1833

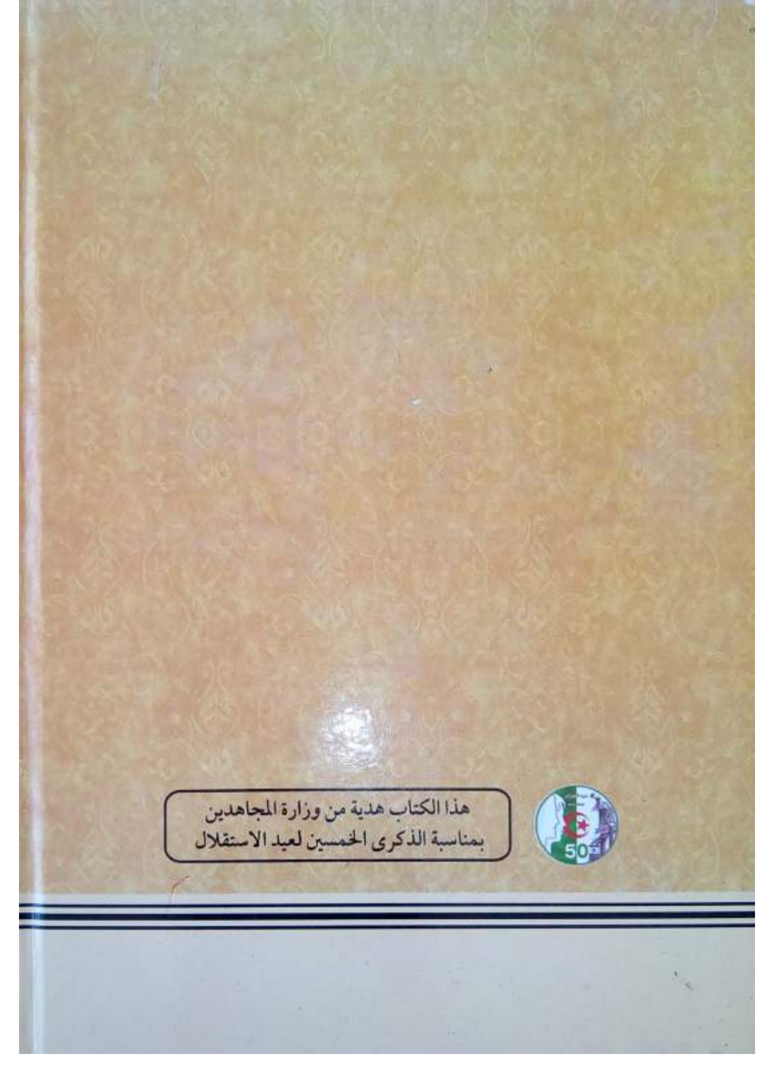
الحمد لله

لما رأينا رتبة حضرة الجنرال المعظم حاكم اقليم الجزائر اعزه الله في عمارة البلاد وحسن طويته لصلاح البلاد
تجاسرنا واعتمدنا الرتبة لما نحى عليه من اجتناب العدل والانصاف الذي هو مقتضى ما يرضي الله سبحانه
فنعلم حضرة الجنرال ان امر السكة القديمة الجزائرية قد تسبب من فقدها كثير من المفاسد اولا ان العرب
لا يقبلون غيرها ولا يجوز في خارج الجزائر غير سكة الجزاير فصاروا يبيعون بثلاثة اسعار بسكة الجزائر
بكذا وبدورو اصبانية بكذا وبدراهم فرنسة بكذا بحيث يفوق سعر سكة الجزاير مع غيرها نحو عشرين
في المائة واذا باعوا بغير سكة جزائر يلزمهم خسارة لان العرب لا يعلمون مواضع الصرف وكل [illegible]
بائعهم يصرفها لهم بدون انصاف مع الغلاة وعن ذلك الظن تعطل العرب عن القدوم بالذخاير والحبوب
ولو انهم يجدون السكة متيسرة الظن يكثر ورودهم وترخص الاسعار على فقرا واهل بلادنا الذين امركم الله برعاية
احوالهم ثم ولما راى اهل البلاد ذلك صاروا يحبسون صرف ما بايديهم بسكة جزائر ان وجد وغيرها [illegible]
والصرافين لما راوا رغبة الناس في ذلك صاروا يطلبون المحال في الصرف وصار القوي يشتري [illegible]
مثلا والفقرا والضعفا باثني عشر وازيد وحصل تشويش للناس بسبب السكة وهذا ضرر عام لابد للامير
من الاعتناء برفعه ولا ارى باسا بايجاد السكة القديمة لصلاح حال الضعفا ولا اظن ان الكوبير [illegible]
مضرة نعم بعض ما يلزم من المصارف لآلات السكة والشهرية الموكلين ونحوه يمكن بحسن سياستكم ان
تعرف ان ما يترتب على كثرة دخول الحبوب من الفوائد ومع ذلك فيمكن ان يزاد على العرب فيما يعطون من المد
وغيره لانهم يبيعون بانصاف ما كانوا يبيعون من قبل من غير غرامة ولا عشور وسياستكم لا تخفى عليها
كيفية [illegible] العدل والانصاف لان اهل البلاد تقوى ضعفهم والبوادي تقوى رزقهم والمعادلة بين الرعية
[illegible] ثم لحضرتكم النظر في [illegible] ناس مختلفين [illegible] فاهل البادية اكثرهم [illegible]
الملح بكثرة ما يشتري اهل البلاد والمراة والضعفا لا يشترون الا بازيد من غيرهم وقد كان الملح بيد البايلك
يبيعه بما يريد لكن في موضع واحد بسعر واحد يستوي فيه القوي والضعيف والآن امر الملح متشتت [illegible]
ذلك فما يحصل من فائدة [illegible] الملح في يد واحدة مع زيادات مناسبة في ما يوخذ من العرب مع كثرة دخول
الحبوب وكثرة البيع والشرا يكفي ويفيض على مصارف السكة ان تقدمتم بايجادها

إعلان من القائل العام الفرنسي لسكان مدينة الجزائر
فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في شأن استعمال العملة
بتاريخ 7 أكتوبر 1833.

الفهرس العام




هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الخمسين لعيد الاستقلال
50